

جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا

1914-1885

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ:

أ.د. منصف بكاي

إعداد الطالب:

عبد الرحمان بوسليمان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
بوعزة بوضرساية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر.2 أبو القاسم سعد الله	رئيسا
منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر.2 أبو القاسم سعد الله	مشرفا ومقررا
بشير سعدوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر.2 أبو القاسم سعد الله	عضوا
محمد بن شوش	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر.2 أبو القاسم سعد الله	عضوا
نور الدين شعباني	أستاذ محاضر أ	جامعة جيلالي بونعامة- خميس مليانة	عضوا
إلياس نايت قاسي	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة	عضوا

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمات شكر

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وما توفيقني إلا بالله.
ولما كان شكر الناس من شكر الله، فإن هذا الجهد ما كان ليعرف تتويجه
لولا مساهمة العديد من الزملاء والأصدقاء الذين تدخلوا على مدى فترات
انجاز الرسالة.

أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام إلى البروفيسور منصف بكاي
الذي تابعتني طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، اشكره على توجيهاته العلمية
القيمة، ونصائحه الملائمة، كما أشكر الأستاذة التي تشرفت بإشرافها على
رسالتي في الخارج البروفيسور فابيان سامسون والتي لم تبخل علينا
بنصائحها وتدقيقاتها المنهجية.

وشكري الخاص أيضا لأعضاء لجنة المناقشة، الذين سيقروون هذا العمل،
ويتفضلون بتقديم ملاحظاتهم القيمة عليه.

وأخيرا أنا مدين أيضا للأسرة الجامعية بقسم التاريخ واخص بالذكر

أساتذة اللجنة العلمية

أعضاء هيئة تدريس التاريخ الحديث والمعاصر

هيئة الإدارة

على المساعدات والتسهيلات

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما اعترافا بفضلهما
الكبير علي...
والى كل الباحثين وطلبة العلم...

مقدمة

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا، وهي المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم تنجانيقا (جمهورية تنزانيا الآن)، رواندا، أورندي (بورندي الآن). وقد بدأ الاستعمار الألماني في هذا الجزء من القارة الإفريقية، بمعاهدات الدكتور كارل بيترز Carl Peters رئيس شركة الاستعمار الألماني، وصدور مرسوم الحماية الإمبراطوري في 27 فيفري 1885 من قبل الإمبراطور الألماني ويلهلم الأول Empereur Wilhelm I، وانتهى - من الناحية الفعلية - بانتهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى في نوفمبر 1918، بعد أن قرر الحلفاء في مؤتمر السلام في باريس عام 1919، حرمانها من مستعمراتها.

وتبين هذه الدراسة وتحلل كيف تدخلت ألمانيا، بعد تحقيق وحدتها القومية عام 1871، في شرق إفريقيا في النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والحيوية-سياسية، رغبة منها في تكوين مستعمرة لها، تكون موطناً للفائض من السكان الألمان، ومصدراً للمواد الأولية الخام اللازمة لدعم الصناعة الألمانية، وسوق لتصدير الفائض من الإنتاج ورأس المال.

والجدير بالذكر أن إستراتيجية التوسع السياسي والعسكري من أجل استقطاب مناطق جديدة-والتي كانت سمة الامبريالية الألمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ساهمت إلى حد كبير في استحداث تدابير قائمة على النهب والتمييز والاستغلال، وقد مثل هذا صدمة أليمة للإفريقيين من ضياع لسيادتهم واستقلالهم، وما صاحبه من ضياع في التحكم في مصيرهم الخاص، وتخطيط تنميتهم، وإدارة اقتصادياتهم، وتحديد إستراتيجياتهم وأولوياتهم.

إن حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر شهدت تغيرات كبرى، لا في ما يخص البنى الداخلية للدول الأوروبية الرأسمالية وحسب، بل حتى ما يخص أدوارهم وقدراتهم في إفريقيا. وفي عام 1871، كانت آثار الثورة الصناعية في بنى الدولة قد أصبحت واضحة، كذلك، أصبح من الجلي ملاحظة مقدار السرعة التي تتسع بها الفجوة في التوازن النسبي للقوة، بين دول أوروبا الصناعية وبقية دول العالم. وفي ذلك العام، برزت ألمانيا كدولة موحدة وكقوة صناعية عظمى. وسرعان ما بدأ مواطنوها في المطالبة بالدخول في مسار التوسع الاستعماري، والمشاركة الإيجابية في التنافس على الموارد الإفريقية.

وفي هذا السياق، دافع الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان بقوة عن موضوع السياسة العالمية weltpolitik- أي سياسة التوسع الإمبريالي على صعيد عالمي، ولاحظوا بأن عصب السياسة العالمية هو اندفاع الرأسمالية كلها نحو سياسة الاستغلال والنهب، تذهب بالرأسمالية الألمانية إلى جميع بقاع العالم، وقد أدت هذه المواقف إلى تهيئة الرأي العام الألماني وبوتيرة متسارعة للحصول على المستعمرات.

وكانت منطقة شرق إفريقيا الوسطى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جزءاً من إمبراطورية واسعة، يسيطر عليها العرب العمانيون بشكل رسمي، والبريطانيون بشكل غير رسمي. غير أن تعاضم ألمانيا كقوة صناعية وعسكرية في هذه الفترة، بدأ يزيد من حدة التنافس الاستعماري، ذلك التنافس الذي انتهى بتقسيم المنطقة تقسيماً شاملاً بين القوتين الإمبرياليتين، ألمانيا وبريطانيا. كما شهد نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بداية لثورات وأزمات، تسبب القمع الوحشي العسكري الألماني للمقاومة الوطنية، في تعميقها وتسريع خطاها.

وبعد مضي أكثر من نصف قرن، وقد أُتحت الوثائق المحفوظة للمؤرخين، أعربت دراسات وبحوث عديدة عن هذه الفترة من ماضي شرق إفريقيا، عن اعتقاد سليم بأن الأعوام من 1885 حتى 1914، تمثل ولا مرء نقطة تحوّل في تاريخ تنزانيا، رواندا وبورندي المعاصر، وهي الدول التي كانت تتشكل منهما مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية (موضوع الرسالة). ولا تزال ثمة أسئلة كثيرة دون إجابة، أو موضعاً للخلاف بطبيعة الحال بين المدرسة الاستعمارية ووجهة نظر الإفريقية. غير أنه أصبح في إمكاننا اليوم، أن نقدم نظرة شاملة تبين الثغرات التي لا تزال قائمة، ونقاط الخلاف التي لم تحسم بعد.

إن التحاء المدرسة الاستعمارية إلى تقسيم تاريخ القارة الإفريقية، على أسس قطرية وإقليمية واثنية، يعتبر من أخطر الاتجاهات المنهجية في كتابة تاريخ إفريقيا، لأنها تعتمد على تحليل العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والسياسية والاقتصادية التي دفعت إلى التجزئة، وتمزيق كيان القارة.

ولذلك فإن الإشكاليات النظرية والمنهجية لأطروحتنا، ليست نابعة من دراسة لخصوصية الاستعمار الألماني، ولكن من العكس، فهي تطبيق لأسئلة منهجية تتعلق بظاهرة الاندفاع الإمبريالي الاستعماري في إفريقيا. وتنطلق أيضاً، من نقد نظري للكتابات الأكاديمية الغربية التي انطلقت في مجملها من خلفيات منهجية وإيديولوجية محدّدة مسبقاً.

إن هذا الفراغ المنهجي الذي تركه تفكيك Deconstruction الدراسات الغربية للتاريخ الإفريقي، دفعني إلى البحث عن الدلائل والجذور التاريخية للمجتمع الإفريقي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وسأحاول من خلالها معرفة ملامح المجتمع المديني، وخياراته، وبالذات

دور القبائل والفلاحين، وكيف تفاعلوا مع الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل الإمبراطورية الألمانية خلال فترة الاحتلال. وهذا للوصول إلى الموضوعية التاريخية والأهداف العلمية، وتصحيح الأفكار والإيديولوجيات التي تعتبر من أهم المشكلات التي تعاني منها إفريقيا اليوم. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية العامة التالية:

ماذا فعلت ألمانيا كقوى إمبريالية استعمارية أوروبية بمستعمراتها شرق إفريقيا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجيات الكامنة وراءها؟.

أما الأسئلة الفرعية التي يقتضي موضوع الدراسة طرحها، فتكمن فيما يلي:

- ما هي أهمية منطقة شرق إفريقيا من الناحية الاقتصادية والجيواستراتيجية بالنسبة للأوروبيين؟ ولماذا سقمت شرق إفريقيا سياسياً واحتلت احتلالاً منظماً خلال تلك الفترة؟.
 - ما مدى شرعية كل من المعاهدات السياسية التي أبرمت مع الحكام الإفريقيين، والاتفاقات الثنائية الأنجلو-ألمانية التي قام عليها تقسيم المنطقة؟.
 - كيف أقيم النظام الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا، وما هي الميكانيزمات التي اتخذت لتثبيتته؟
 - كيف كان وضع مجتمعات المنطقة من حيث الاستعداد لمواجهة هذا الغزو؟ وكيف واجهته، وبأي قدر من النجاح؟.
 - ما هي التدابير السياسية والسوسيو-اقتصادية للنظام الاستعماري، وتأثيرها على مجتمعات المنطقة؟.
 - ما الذي أبقى عليه النظام الاستعماري من النظام القديم، وماذا حدث من تكيف وتأقلم؟. وما هي التغيرات التي قبلتها مجتمعات المنطقة، والتغيرات التي رفضتها؟.
- والواقع أن الحكم الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا، مر بثلاث مراحل أساسية خلال الفترة الممتدة من 1885 إلى 1914.

وتتعلق المرحلة الأولى، بسياسة المستشار فون أوتو بسمارك الامبريالية، والتي بدأت بصدور مرسوم الحماية الإمبراطوري في فيفري 1885 وتأسيس شركة شرق إفريقيا الألمانية برئاسة الدكتور كارل بيترز في أبريل 1885، وتكليفها بمهمة إدارة وتسيير المستعمرة، وانتهت باستلام وزارة الخارجية إدارة المستعمرة من الشركة في الأول من أبريل سنة 1891، بعد أن فشلت في تسييرها، وإخماد الثورات والانتفاضات الوطنية التي ثارت عليها، وعلى الحكم الاستعماري الألماني بشكل عام في المنطقة.

أما المرحلة الاستعمارية الثانية، فتبدأ من عام 1891، حيث شرعت الحكومة الألمانية-بعد أن أحكمت سيطرتها على مناطق نفوذها بالقوة العسكرية- في إجراء تغييرات في المنطقة سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية، وهو الأمر الأكثر أهمية. وكان ممارسة الإنتاج الزراعي بقصد

التصدير وخصوصا القطن والبن، من أوائل الأنشطة الاقتصادية في المستعمرة. وانتهت هذه المرحلة بفضائع هزت السياسة الاستعمارية الألمانية في شرق إفريقيا، نتيجة تطبيق الضباط الألمان للأساليب والممارسات الوحشية والمذابح، من أجل إخضاع القبائل الإفريقية التي ثارت ضدهم. بالإضافة إلى خيبة أمل كبيرة في النتائج الاقتصادية، وخصوصا مشروع المزارع العامة لزراعة القطن. كما شهدت نهاية هذه المرحلة، الانتخابات الجديدة للرايخشتاغ في أوائل عام 1907 وتأسيس جبهة داخلية فيه، تزعمها نواب حزب الديمقراطيون الاشتراكيين (SPD)، في محاولة منهم لإصلاح النظام الاستعماري عن طريق التشريع. وانتهت هذه المرحلة بتأسيس وزارة لشؤون المستعمرات في 17 ماي 1907.

وتميزت المرحلة الثالثة (1907-1914) بالاستقرار والتنمية، فقد بلغ فيها التقدم الإداري والاقتصادي والاجتماعي ذروته، وهذا من خلال تحوّل النظام الاستعماري، من أسلوب السيطرة العسكرية إلى السيطرة المدنية النظامية، وإنشاء الإطار الإداري-المدني العام للمستعمرة. كما تم خلال هذه المرحلة بناء مستشفيات ومدارس عامة، وإنشاء بنية أساسية من طرقات وخطوط حديدية، وموانئ بحرية، ومراكز بحوث علمية، وورشات صناعية، ومعاهد تقنية للتدريب الفلاحين والأيدي العاملة، للنهوض باقتصاد المستعمرة، وتحسين الظروف الاجتماعية لغالبية السكان.

من الواضح إذن أن منطقة شرق إفريقيا واجهت تحدياً استعمارياً فيما بين عام 1885 وعام 1914. وبغية الإجابة عن الإشكالية العامة والتعمق في تحليل تساؤلات الدراسة (التي تعدّ الخطوط العريضة لأبحاث موضوع الأطروحة) تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة أبواب رئيسية، وكل باب من هذه الأبواب يحتوي على فصول، وذلك بعد مناقشة القضايا المنهجية مع الأستاذ المشرف والأساتذة المتخصصين.

ومن هذا المنطلق، فإن الخطوات التحليلية في دراسة موضوع البحث، تتسم بالجمع بين منهجين: المنهج التاريخي، للتحكم في عملية جمع المعلومات عن الأحداث والوقائع التاريخية، وبلورتها من ناحية المصادر، وفي فهمها، والتأكد من صحتها، وفي عرضها، وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

والمنهج التحليلي، لنقد بعض الآراء وتحليلها، وتصحيح المفاهيم والأخطاء التي تُدْمُ غالباً عن النظرة الأوروبية الضيقة، حتى نصل إلى تكوين صورة موضوعية عن طبيعة الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا. وذلك بعد الفحص الدقيق للمصادر والوثائق الحكومية، كالمناقشات البرلمانية والتقارير السنوية المنشورة المتاحة، بالإضافة إلى المصادر المكتوبة، والدراسات العلمية المتخصصة، التي تستند إلى المنهج

العلمي الدقيق. وذلك من خلال أداة التحليل التاريخي وخطة العمل العلمي، المقدم على ثلاثة أبواب رئيسية.

ويتناول الباب الأول (المنطلقات التاريخية)، ويشمل فصلين. الفصل الأول، يتناول موضوعاً ظل حتى يومنا هذا خاضعاً إما لسوء تفسير كبير، أو لتجاهل من قبل المدرسة الاستعمارية الغربية، ونعني به موضوع التأثير الفعّال والشامل للحضارة العربية الإسلامية على الساحل الشرقي لإفريقيا، والذي استمرّ في عطائه إلى غاية تقسيم المنطقة بين ألمانيا وبريطانيا عام 1890، وغزوها بعد ذلك. وكان لقدوم العرب المسلمين منذ أوائل القرن الثامن الميلادي، تأثير عميق وطويل المدى على الحضارة السواحلية، حيث ساعد قدومهم على إيجاد ثقافة متجانسة إلى حد كبير، من خلال إدخالهم مجموعة جديدة متكاملة من الأبعاد الثقافية والدينية على مفهوم التحضر، الأمر الذي أدى إلى تأسيس مدن مزدهرة سياسياً واقتصادياً على طول الساحل، بفضل ازدهار الملاحة التجارية في المحيط الهندي، تدل على تقدمهما الثقافي والمادي الكبير الآثار المتبقية إلى يومنا هذا، ذلك هو موضوع الفصل الأول من هذا الباب. في حين يناقش الفصل الثاني من الباب نفسه، سياسة المستشار الألماني فون أوتو بسمارك الامبريالية، ودور المفكرين والمستكشفين والتجار الألمان والجمعيات والشركات الاستعمارية في إلحاق وضم منطقة شرق إفريقيا بالرايخ الألماني.

أما الباب الثاني، فهو يتناول موضوع قيام الحكم الاستعماري الألماني وردود الفعل الوطنية، من خلال فصلين رئيسيين، الفصل الأول يحمل عنوان: التنافس الأنجلو-ألماني وتأسيس مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، هذا التنافس والتراحم الذي بدأ بمعاهدات كارل بيترز الاستعمارية عام 1884 مع زعماء عشائر وقبائل شرق إفريقيا، وبداية السيطرة الاستعمارية الألمانية، والتسويات الثنائية التي أعقبتها بين الحكومتين الألمانية والبريطانية، إلى غاية استقرار الحدود النهائية لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية عام 1890. كما نحلل المواقف الإفريقية والاستعداد الإفريقي عشية هذا الغزو الامبريالي، وقد تبدو المسألة غامضة فعلاً، فإذا كانت مجمل الدراسات الأوروبية رأّت بأن غاية الوجود الأوروبي في شرق إفريقيا، كان من أجل توفير الحماية للأفارقة عند حدوث النزاعات الداخلية والخارجية، ودعم السكان المحليين بالسّلح الاستهلاكية. فلماذا إذن رفض سكان شرق إفريقيا كل هذه الفرص، واختاروا أن يقاوموا التدخل العسكري في ميدان المعركة؟. هذا هو السؤال الرئيسي الذي سيحجب عنه الفصل الثاني من هذا الباب، والذي جاء تحت عنوان: المقاومة الوطنية للتواجد الاستعماري الألماني 1907/1888.

ما هي التدابير الإدارية والقضائية والسوسيو-اقتصادية للنظام الاستعماري الألماني، وتأثيرها على شرق إفريقيا؟. هذا هو السؤال الذي يجيب عليه الباب الثالث من هذه الدراسة. وخصصنا له

- نظراً لأهمية الموضوع - أربعة فصول. الفصل الأول (الجانب الإداري والقضائي)، ناقش مع التحليل مختلف الأجهزة الإدارية والقضائية والتدابير السياسية، التي لجأت إليها الحكومة الألمانية لإدارة المستعمرة خلال فترة حكمها الاستعماري لشرق إفريقيا، ولاسيما بعد عام 1907، وهي السنة التي تم فيها فصل الإدارة المدنية عن الإدارة العسكرية، وتأسيس وزارة مستقلة لإدارة شؤون المستعمرات، بعدما كانت تحت مسؤولية وزارة الخارجية.

أما الفصل الثاني والثالث فقد تناولوا بالتفصيل والتحليل والمناقشة، الجوانب الاقتصادية للنظام الاستعماري، وانعكاساتها على المنطقة. وهذا من خلال تحليل السياسة الزراعية لإدارة الاستعمارية، واهتمامها البالغ بالتركيز على الاستثمار في المحاصيل النقدية الموجه للتصدير، والتي أصبحت مع بداية القرن العشرين، السمة الأساسية للإنتاج الزراعي في المستعمرة، وأصبح تقريباً اقتصاد المستعمرة كله قائماً عليها. بالإضافة إلى سياسة النظام الاستعماري اتجاه الصناعة والثروة المعدنية والبنى الأساسية (النقل والمواصلات) التي اعتبرت المحرك الأساسي لاقتصاد المستعمرة، ولاسيما دعم التجارة الداخلية والخارجية، وتنشيط الاقتصاد النقدي في المناطق الداخلية.

وتناول الفصل الرابع والأخير من هذا الباب، الجوانب الاجتماعية لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، مع تركيزنا على مناقشة سياسة ونظام تشريع العمل، التدابير الاستعمارية في مجالي التعليم والصحة. وتبين من مجموع فصول الباب الثالث، أن الفترة التي أعقبت عام 1907 (وهي السنة التي أتمت فيها الحكومة الاستعمارية الألمانية نفوذها في جميع أنحاء المستعمرة، وقضت فيها على الثورات الوطنية باستخدام القوة العسكرية) تلك الفترة، التي وصفها بعض المؤرخين حديثاً بأنها فترة الاستعمار العلمي والتنمية، شهدت تقدم إداري واقتصادي واجتماعي ملحوظ.

وتضمنت الخاتمة، أهم استنتاجات البحث في مراحلها المختلفة التي انجز عن قيام الحكم الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا من عام 1885 إلى غاية عام 1914، مع عرض وجهة نظرنا في الدراسة. إلى جانب الملاحق، التي تكمل منهجياً وعلمياً الدراسة وتدعمها.

وتكمن مبررات اختيار الموضوع في كون السياسة الاستعمارية الألمانية في إفريقيا ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، وأن ما كتب عنها يعتبر معلومات قليلة، فضلاً عن ندرة الدراسات العربية الأكاديمية الشاملة التي تناولتها. وتكمله مني لما بدأت في دراستي للحصول على درجة الماجستير، لتوضيح تاريخ منطقة شرق إفريقيا، واكتساب التخصص الدقيق فيها.

ولانجاز هذه الدراسة، اعتمدنا على مجموعة من المصادر، منها: الوثائق الأرشيفية التي تشمل المحاضر والمناقشات البرلمانية والتقارير الحكومية السنوية المنشورة، تقارير ومذكرات الحكام العامين، الصحف والدوريات، المصادر المكتوبة، المراجع والدراسات العلمية المتخصصة والرسائل الجامعية. ومن الصعوبات التي واجهتنا في الحصول على المادة التاريخية، أنها غير متوفرة في مكان واحد. وعليه، اضطررت إلى القيام بالعديد من الرحلات العلمية في أوروبا، مستفيدا من منحة تريض الطويل المدى PNE، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بمعهد العالم الإفريقي بباريس Institut des Mondes Africains (IMAf). وكان أهمها، رحلتان إلى ألمانيا، الأولى في شهر أبريل 2016، زرت خلالها الأرشيف الاتحادي في برلين وفرعه في ليخترفلد Lichterfelde، حيث قضيت فترة أصور كل ما استطيت من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بموضوع البحث، كما زرت مكتبة جامعة برلين التي تتوفر على مجموعة مهمة جداً من الوثائق والسجلات الخاصة بتاريخ شرق إفريقيا خلال فترة الحكم الاستعماري الألماني، ومعظمها مترجم إلى اللغة الإنجليزية.

ثم عدت مرة أخرى إلى برلين في نوفمبر 2016، زرت فيها المكتبة الوطنية والأرشيف الاتحادي، وحصلت على مجموعة من أفلام الميكروفيلم للصحف والدوريات الألمانية الخاصة بمستعمراتهم في إفريقيا والمحيط الهادئ، وبعض المراسلات والمراسيم الإمبراطورية والحكومية الخاصة بمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية.

كما كانت لي رحلات علمية داخل فرنسا، وأهمها زيارة الأرشيف الوطني لما وراء البحار في مدينة إكس إن بروفانس التابعة لمقاطعة مرسيليا، المكتبة الوطنية وأرشيف وزارتي الخارجية والدفاع في باريس. فضلا عن ما هو موجود في مكتبة المعهد IMAf، من دراسات وأبحاث علمية أكاديمية متخصصة، ومراجع عامة، ومجلات علمية ودوريات تصدر في مختلف معاهد وجامعات العالم. وعلى العموم كانت رحلات البحث إلى هذه المراكز في الحقيقة ثمرة بفضل التسهيلات المقدمة للباحثين.

ويحتوي الأرشيف الاتحادي Bundesarchiv في برلين وليخترفلد، والمكتبة الوطنية، ومكتبة جامعة برلين، على أهم مصادر الدراسة، ومن أكثرها ارتباطا بموضوع البحث:

- محفوظات وزارة المستعمرات الألمانية¹ Germany-Reichskolonialamt :

¹ - هذه الوثائق والتقارير الحكومية الرسمية المتوفرة على شكل ميكروفيلم، كانت تصدر عن مكتب شؤون المستعمرات Kolonialamt بوزارة الخارجية في برلين، وبعد تأسيس وزارة المستعمرات عام 1907، استمرت في الصدور عن الوزارة الوصية. جمعت في شكل ملفات من 1 حتى 9788 تحت اسم Reichskolonialamt R1001/RKoIA، وصُنفت حسب السنوات وأسماء المناطق التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية الألمانية.

[RKolA]: Denkschrift über die Entwicklung der deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, Teil.2. R1001.

هي عبارة عن مجموعة ميكروفيلم كاملة، تحتوي على سجلات وتقارير رسمية خاصة بمستعمرات الإمبراطورية الألمانية في إفريقيا والمحيط الهادئ، وتشمل معلومات عن السياسة الاستعمارية، والشؤون المتعلقة بالمستعمرات الألمانية في الإدارة والتجارة والاقتصاد، مثل بيانات عن مصاريف الحكومة الألمانية المختلفة في مستعمراتها، والقرارات الإمبراطورية المنظمة لها، والسياسة المالية ومختلف القوانين والمراسيم الإمبراطورية الصادرة عن برلين ولأسيما المتعلقة بالجانب التجاري والضرائب والجمارك وإحصائيات اقتصادية مفصلة عن الزراعة والثروة المعدنية والتجارة وملكية الأرض والغابات ومشاريع البنى الأساسية ولأسيما مشروعات السكك الحديدية. وتقدم هذه المجموعة أيضاً، تقارير عن السياسة الخارجية وقيادة قوات المستعمرات.

- Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen, Berlin (1890-1914).

تغطي هذه المجموعة من المناقشات البرلمانية وتقارير لجان الاستقصاء التابعة للرايخشتاغ Reichstag (البرلمان)، تقريبا كل جوانب الدراسة، وهي مصنفة حسب كل مستعمرة. وبالنسبة لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، فهي تغطي الفترة من 1890 إلى 1914، وتحتوي على مادة مفيدة جداً بالنسبة لدراستنا، فقدمت لنا جميع الوثائق التي ناقشها وأصدرها البرلمان الألماني، والقرارات التي صدرت عن لجان الاستقصاء التي أرسلت إلى شرق إفريقيا، ولأسيما بعد عام 1907. كما تقدم لنا هذه المجموعة، إحصائيات دقيقة عن المسائل المالية والاقتصادية، والميزانية السنوية للمستعمرة.

- Deutsches-Reichsgesetzblatt (RGBl) / Berlin.

تحتوي هذه العلب على قرارات، أحكام، أوامر ومراسم إمبراطورية وحكومية خاصة بمستعمرات الإمبراطورية الألمانية في إفريقيا والمحيط الهادئ. وهي تغطي جميع ميادين السياسة الاستعمارية، الإدارية، القضائية، الاقتصادية والاجتماعية.

- Deutsche-Kolonialgesellschaft (DKG)/ Berlin.

مجموعة من التقارير الاقتصادية والمالية، صدرت عن اللجنة الاقتصادية لشؤون المستعمرات عام 1914. وتتضمن معلومات خاصة بالنشاط الاقتصادي للوطنيين، ملكية الأرض، سياسة العمل، وإحصائيات عن استثمارات الشركات الامبريالية والمستوطنين البيض في المجال الزراعي والتجاري والصناعة التعدينية.

-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika²,

Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Dar-es-Salaam.

² - صُنفت هذه التقارير والوثائق حسب السنوات، وجمعت في مجلدات نشرتها جامعة buchhandlung، وهي متوفرة في مكتبة الكونغرس الأمريكي على الموقع الإلكتروني التالي: www.Archive.org.

هي عبارة عن تقارير اقتصادية سنوية، أعدتها الإدارة الاستعمارية في دار السلام، وكانت ترسل سنويا إلى مكتب شؤون المستعمرات في برلين. واحتوت على كل التفاصيل والإحصائيات الخاصة بالسياسة الاقتصادية لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية.

-German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D), Volume I/ II, (Selected and Translated By Dugdale / E. T. S), Harper & Brothers Publishers, London, 1928.

تتضمن هذه المجموعة من الوثائق كل التقارير والمعاهدات والمراسلات والنشاط الدبلوماسي والعسكري للإمبراطورية الألمانية ما بين سنتي 1871 و1914، واستفدنا منها كثيرا ولاسيما في مناقشة وتحليل فصول الباب الأول والثاني. وقد تُرجمت من طرف وزارة الخارجية البريطانية، ونشرت عام 1928 في لندن في مجلدين تحت اسم، وثائق الدبلوماسية الألمانية 1871-1914 (G.D.D).

كما حصلت على كمية هائلة من الوثائق والتقارير ومراسلات القناصل من أرشيف وزارة الخارجية في لاكرنوف (باريس)، والمكتبة الوطنية BNF (باريس)، وأرشيف ما وراء البحار في إكس إن بروفانس ANOM. وقد صنفت هذه الوثائق والمراسلات حسب السنوات، وجمعت في علب تحت عنوان شرق إفريقيا، وبعضها تحت عنوان، شرق إفريقيا الألمانية.

وتكتسي هذه الوثائق الموجودة في الأرشيف الفرنسي، أهمية كبيرة في موضوع الدراسة وخاصة في ما يتعلق بالتنافس الأوروبي على شرق إفريقيا، والسياسة الاستعمارية الألمانية بشكل عام في هذه الفترة، والتي كانت محل اهتمام الحكومات الفرنسية.

وبالنسبة للمصادر المكتوبة والمنشورة القريبة من فترة البحث، فهي كثيرة ومتنوعة. وبالرغم من أنها لم تعالج موضوعا محددًا، بل تطرقت إلى مواضيع مختلفة، مما يجعل محتواها مختصرا، فإنها ساعدتنا بدرجات متفاوتة في تغطية جوانب مختلفة من موضوع الدراسة.

ولعل أهمها، موسوعة الاستعمار الألماني Deutsches Kolonial-Lexikon التي أشرف على إنجازها الدكتور هنرش شني Heinrich Schnee، الحاكم العام لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية (1912-1918)، أصدرتها مطابع جامعة لايبزغ Leipzig عام 1920 في ثلاث مجلدات ضخمة، وشارك في تأليفها أكثر من خمسين باحث وأكاديمي مهتم بالشأن الاستعماري الألماني. والملفت للانتباه، أن الكثير منهم كان يشغل مناصب إدارية في الإدارات الاستعمارية الألمانية المختلفة، ووزارة المستعمرات، وضباط استعماريون، وحكام عامون، وخبراء في الاقتصاد والإدارة والقضاء، كالدكتور ألفرد زمرمان Alfred Zimmermann الذي كان يشغل مدير معهد عماني للأبحاث الزراعية في مقاطعة فلهلمستال، والحاكم العام القائد العام لقوات المستعمرة، الجنرال هرمان فون فيسمان.

والواقع أن هذه الموسوعة تعد بحق إنجاز ضخم عن تاريخ الاستعمار الألماني فيما وراء البحار. وخصصت ضمن هذه المجلدات الثلاثة، فصلاً مهمّة لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، اهتمت بجميع مجالات السياسة الاستعمارية الألمانية في المنطقة، وشؤون الوطنيين وجميع الأقليات الإثنية والعرقية المستقرة في المستعمرة.

وهناك نوع آخر من المصادر المكتوبة المهمّة، لكونها كانت تصدر في فترة الحكم الاستعماري الألماني، وتصدر عن جهات ودوائر رسمية، سواء في برلين أو مختلف المناطق التي كانت تحتها ألمانيا، ونعني بها الصحف والدوريات الاستعمارية. ونذكر منها، صحيفة الاستعمار الألماني - DEUTSCHES KOLONIALBLATT، وهي صحيفة حكومية رسمية نصف شهرية، صدر أول عدد لها عام 1890 في برلين تحت إشراف الدكتور ماركرسدون Dr. Marquardsen، يغلب على قضاياها الطابع السياسي، مع الإشارة في مواضيعها إلى الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للمستعمرات الألمانية. وتعد من المصادر الأساسية للدراسة، لكونها كانت تنشر كل التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة الألمانية في برلين المتعلقة بشؤون المستعمرات.

وهناك صحيفة أخرى لا تقل أهمية عن غيرها، عنوانها، صحيفة المجتمع الاستعماري الألماني Die Deutsche Kolonial-Gesetzgebung، أشرف عليها كل من ألفرد زممان وأوتو كوبنر Otto Köbner وغريستماير J. Gerstmeyer. كانت تصدر في برلين، وتهتم بنشر دراسات غرضها خدمة الوجود الاستعماري الألماني في إفريقيا والمحيط الهادئ، وهي من أشد المدافعين عن سياسة التوسع الاستعماري الإمبريالي فيما وراء البحار.

وللإشارة، فإن هذه الصحيفة، كان لها مراسلين من مختلف المناطق التي كانت تحتها ألمانيا، وتناولت مختلف القضايا التي تخص السياسة الاستعمارية، وتنمية واستقرار المستعمرات الألمانية. كما نشرت المراسيم والقرارات الصادرة عن برلين، وحللتها، وتقارير الحكام العاميين والموظفين الاستعماريين. أما صحيفة الاستعمار الألماني Deutsche Kolonialzeitung التي بدأت الجمعية الاستعمارية الألمانية في إصدارها لأول مرة عام 1884، فكانت من المصادر المفيدة للدراسة.

والواقع أن أهم عيب احتوت عليه هذه المصادر، هو عدم تغطيتها للمناطق التي خضعت للتأثير الحضاري العربي والإسلامي، تغطية شاملة، فهي اهتمت بشكل كبير بمصالح الدول الأوروبية الاستعمارية. وبالنسبة للمصادر الألمانية، لم تتحدث إلا عن أشياء لها صلة بمصلحتها الاستعمارية، فهي بذلك تعبر عن وجهة نظرها، إضافة إلى أنها أنجزت على يد أناس كانوا يهدفون من وراءها إلى

تمجيد الامبريالية الألمانية، وحضارتها، وديانتها، الأمر الذي يجعلها تفتقر إلى الموضوعية في بعض الأحيان. ومع هذا، فهي تبقى، في غياب المصادر الإفريقية والعربية، مادتنا العلمية الوحيدة.

وفيما يتعلق بالمراجع والدراسات الحديثة والرسائل الجامعية، فهي أيضا كثيرة ومتنوعة، وتظهر أهميتها في المصادر والمناهج العلمية التي اعتمدت عليها.

ونجد من بين أهم الدراسات التي التفتت إلى هذا الجانب، أطروحة ماري تاونسند (صعود وهبوط الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية، نيويورك 1930) وهي من أوائل الدراسات التي اهتمت بآثار الغزو الامبريالي على السكان الإفريقيين في شرق إفريقيا الألمانية، والدراسة التاريخية التي أنجزها منصف بكاي (تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني 1919-1924، الجزائر 2002) وان كرس الباحث فصل واحد من جميع فصول الأطروحة للسياسة الاستعمارية الألمانية في شرق إفريقيا.

وناقش جون بيير كرتيان، وهو أخصائي في تاريخ بورندي ومنطقة البحيرات الكبرى، في كتابه *Gitega, Capitale du Burundi : une ville du Far West en Afrique orientale allemande (1912-1916)*, Paris, 2016. والواقع أن هذا المرجع يعتبر مهم جدا لدراستنا، لكونه سلط الأضواء على مدينة غيتيجا في وسط بورندي، التي بدأ الألمان في بنائها عام 1912، وما تمثله من أهمية كبرى بالنسبة للمصالح الألمانية في وسط إفريقيا.

ويبقى موضوع المقاومة الوطنية الإفريقية للغزو الامبريالي الألماني في شرق إفريقيا، من المواضيع المهمة، التي تناولتها بعض الدراسات بالتفصيل والمناقشة، وأهمها، دراسة جون إليف (تنجانيقا تحت الحكم الألماني 1905-1912، لندن 1969). وفي المقابل، تعمق الباحث أرني بيراس في أطروحته (كارل بيترز والامبريالية الألمانية 1856-1918، جامعة أكسفورد 2004) في تحليل شخصية كارل بيترز وأفكاره الامبريالية، بحيث نجح في التأثير على الرأي العام والحكومة الألمانية التي تبنت أفكاره الامبريالية الاستعمارية فيما بعد. يضاف إلى هذا، توفر بعض الدراسات والمراجع الحديثة، والموسوعات والقواميس والمعاجم، وسوف تكتب بالتفصيل في قائمة الببليوغرافيا.

ومما لا شك فيه، أن إعداد هذه الدراسة، وعملية جمع المعلومات وبلورتها من ناحية المصادر، ليس بالأمر السهل. فقد واجهتني صعوبات يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى البعد الحضاري والثقافي للمنطقة، وإلى قلة المصادر المركزة حول موضوع بحثنا، وتبعثها، وتناقض محتواها في الكثير من المسائل. ولكن بفضل خبرة المشرفة الثانية على أطروحتي في معهد العالم الإفريقي بجامعة السوربون باريس-1، وتوجيهاتها الصائبة، ومنهجيتها العلمية الدقيقة، توصلنا إلى تدليلها والتغلب عليها.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الشديد إلى البروفيسور منصف بكاي، الذي بفضلته نُجِّح هذه الدراسة على ما هي عليه، لإسدائه إليّ جميع النصائح القيّمة والتوجيهات السديدة التي كان لها الفائدة الكبيرة في هذه الأطروحة، كما كان سخياً معنا في النصح والتشجيع، وعانى كثيراً ولأسيماً من تباطئي في الانجاز، فأرجوا منه المسامحة. كما أن الدراسة مدينة أيضاً، للبروفيسور فايان سامسون، عضو هيئة التدريس في معهد العالم الإفريقي بباريس والمشرفة الثانية على أطروحتي، والبروفيسور رشيد أوعيسى من جامعة ماربورغ (ألمانيا)، وإلى الأستاذتين، أ.د بريجيت رينوالد من جامعة هانوفر (ألمانيا) و كارلا كيفني من النمسا اللتين تفضلتا بقراءة بعض المصادر الألمانية وقدمتا اقتراحات بناءة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين علموني في كنف قسم التاريخ (جامعة الجزائر) منذ أن التحقت به، فجزاهما الله عني خير جزاء. وأرجوا أن أكون عند حسن ظنهم، وعند أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين يشرفوننا بقراءة هذا العمل، وتقييمه.

ومن الله التوفيق والسداد

بوسليماني عبد الرحمان

معهد العالم الإفريقي (IMAF)، باريس (فرنسا)

30 ربيع ثان 1438 هـ. 28 جانفي 2017 م

(Abbreviations) قائمة المختصرات

AMZ	Allgemeine Missions-Zeitschrift
BLIA	Biologisch-Landwirtschaftlichen Instituts in Amani
CMS	Church Missionary Society
DKG	Deutsche Kolonialgesellschaft
DKZ	Deutsche Kolonialzeitung
DKV	Deutscher Kolonialverein
DOAG	Deutsch-Ostafrikanische Gesellschaft
DOL	Deutsche Ostafrika-Linie
DOB	Deutsch-Ostafrikanischen Bank
DKEB	Deutsche Kolonial - Eisenbahnbau- und Betriebsgesellschaft
DNS	Deutsche Njansa – Schiffahrtsgesellschaft
DHO	Deutsche Holzgesellschaft für Ostafrika
EGDO	Eisenbahn - Gesellschaft für Deutsch-Ostafrika
IST	Institut für Schiffs- und Tropenkrankheiten
KWK	Kolonialwirtschaftlichen Komitees
HO	Handelsbank für Ostafrika
HBO	Handel für Ostafrikas Bank
RHPG	Plantagen- Gesellschaft Rheinische Handel
OEG	Ostafrikanische Eisenbahn-Gesellschaft
SPD	Sozialdemokratische Partei Deutschlands
UMCA	Universities Mission to Central Africa
ZB	Zentralafrikanischen Bergwerksgesellschaft
ZSG	Zentralafrikanische Seen-Gesellschaft

الباب الأول:

المنطلقات التاريخية.

- الفصل الأول: منطقة شرق إفريقيا قبل التدخّل الاستعماري الألماني.

- الفصل الثاني: التدخّل الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا.

الفصل الأول:

منطقة شرق إفريقيا قبل التدخّل الاستعماري الألماني.

تمهيد:

تمكنت ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة شرق إفريقيا، تلك المنطقة التي تمتد من مصب نهر أومبا Uмба على المحيط الهندي شمالاً إلى نهر روفوما¹ Rovuma جنوباً، ومن سواحل المحيط الهندي شرقاً إلى منطقة البحيرات الكبرى غرباً. ولم يكن هذا العمل صعباً عليها سواء في شرق القارة أو في غربها وجنوبها، لأنه في الواقع لم يكن لشعوب تلك المنطقة في ذلك الوقت القوة اللازمة لمقاومة الضغط العسكري والاقتصادي الهائل للرايخ الألماني. وكان الخطر الوحيد الذي هدد الألمان هو تنافس وصراع الدول الأوروبية الامبريالية فيما بينها، والتي كانت مصممة على التوسع الاستعماري، ذلك التنافس الذي أخذ مجراه بقوة في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكاد أن يتحول في الكثير من الأحيان إلى اصطدامات ثنائية وحروب إقليمية ودولية.

وعلى أي حال، فإن التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا، وقع بنفس الطريقة في كافة أنحاء القارة. وإذا كان الألمان لم يجدوا إلا مقاومة الأهالي الأفارقة في جنوب وغرب القارة، فقد كان عليهم أن يحسبوا حساب دولة عربية قائمة في شرق إفريقيا، هي دولة العمانيون.

كان السيد سعيد بن سلطان هو مؤسس هذه الدولة في شرق إفريقيا، بعد أن استولى على السلطة في مسقط عام 1806. وقد استفاد العرب والفرس الشيرازيين مئات السنين من الرياح الموسمية التجارية التي كانت تهب على المحيط الهندي، حيث ساعدتهم على الوصول إلى جزر وسواحل شرق إفريقيا والإقامة فيها. وأنشئوا عليها مدناً ودويلات مزدهرة تشترك في التجارة الإقليمية والمحلية، ولكنها تكاد تكون مستقلة بعضها عن البعض الآخر من الناحية السياسية.²

وبحلول عام 1500، كانت هذه المدن لا تزال تنعم برفاهية ورخاء اقتصادي ومادي كبير نتيجة لانتعاش تجارة الذهب والعاج والرقيق بينها وبين الخليج العربي ومدينة شيراز الفارسية والهند. وقد شهد

¹ - يقع في الحدود الجنوبية للمستعمرة، ويعتبر الحد السياسي الفاصل بين مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية وبين مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية (الموزمبيق الآن)، يصب في المحيط الهندي.

² - Reginald, Coupland: *East Africa and its Invaders*, Oxford university press, London, 1968, pp:16-17.

الرحالة العرب أمثال المسعودي الذي زار شرق إفريقيا في القرن العاشر مع التجار المسلمين، وابن بطوطة من بعده الذي زار مدينة كيلوا¹ ومباسا عام 1331، بالمستوى العالي الذي بلغته حضارة الساحل إبان تلك الحقبة.² وقد تجلّت مظاهر هذه الحضارة في الأبنية الحجرية وقصور الحكام والمحال التجارية المتنوعة، بالإضافة إلى المزارع الواسعة واستخدام أنظمة متقنة للصرف الصحي وتوفير إمدادات منتظمة من المياه والمواد الغذائية للسكان.³

وعلى الرغم من انحدار سكان الساحل من مجموعات عرقية وإثنية مختلفة، تدين معظمها بالولاء لمواطن انحدارها الأصلية، وقيامها بتجزئة الساحل سياسياً، فقد عوض عنها - مع مرور الزمن - والى حد كبير، ظهور مجتمع منسجم ثقافياً واجتماعياً، عرف بالمجتمع السواحيلي (أهل الساحل)⁴، الذين أصبحت لديهم لغة خاصة بهم، علّان ما تطورت لتصبح لغة التعامل في الساحل كله، هي اللغة السواحيلية.⁵

1- مدينة تقع على ساحل المحيط الهندي، وتنقسم إلى قسمين، كيلوا كيسواني وكيلوا كيفنجي، أسسها العرب سنة 975م، وهي تبعد عن العاصمة دار السلام بنحو 200 كلم إلى الجنوب. وكانت كيلوا عاصمة مدينة امتدت سلطتها السياسية - حتى قدوم البرتغاليين - من سوفالا إلى نهر روفيجي، وكانت أيضاً من أكبر مدن شرق إفريقيا ازدهارا ورخاء لاحتكارها تجارة الذهب الذي كان يصل إلى سوفالا من مناجمه فيما يعرف اليوم بالموزمبيق وزيمبابوي.

2- يرجح المؤرخون أن استيطان العرب في شرق إفريقيا يعود إلى فترة مبكرة ترجع إلى حوالي القرن الثاني قبل الميلاد، حيث وصلوا حتى مدينة سوفالا جنوبي نهر الزيميزي، كما أنهم اكتفوا في هذه الفترة بالاستقرار المؤقت على الساحل ولم يحاولوا التوغل إلى الداخل، مكتفين بإنشاء مراكز تجارية لتصدير المنتجات والسلع الإفريقية كالعاج والرقيق إلى الإمبراطوريات القديمة، كالإمبراطورية الرومانية والفارسية. وقد اختلفت التفسيرات التاريخية حول أسباب ودوافع هجرة العرب المسلمين إلى سواحل شرق إفريقيا، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والتجارية من خلال الاستفادة من الموقع الاستراتيجي والجغرافي (قرب سواحل الخليج العربي من سواحل شرق إفريقيا حيث لا تتجاوز على سبيل المثال المسافة بين زنجبار وعدن 1700 ميل)، توجد أسباب دينية وإستراتيجية وسياسية، كالمنازعات الدينية التي كانت تشهدها الجزيرة العربية، وكذلك الوضعية السياسية في الخليج العربي خاصة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، وما جاء بعدها من ثورات ذات الطابع السياسي المضادة للحكم الأموي والعباسي، كلها شجعت بعض القبائل العربية على الهجرة إلى مناطق آمنة وكانت شرق إفريقيا هي المكان المألوف والمناسب لاستقرارها. وإلى جانب هذه الهجرات العربية، كانت هناك بعض الهجرات الفارسية الشيرازية التي تعود أسبابها كذلك حسب المصادر التاريخية، إلى دينية واقتصادية وسياسية. راجع للمزيد من التفاصيل/ حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1957. ص: 126-127.

3- أنظر في تفاصيل وصف المسعودي/ المسعودي (أبو الحسن علي ابن الحسين): مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الرخاء، القاهرة، 1938. وفي تفاصيل ابن بطوطة أنظر/ ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج.2 القاهرة، مطبعة وادي النيل، 1870.

4- الحضارة السواحيلية هي مزيج من عادات وقيم شعوب كثيرة من داخل القارة ومن بلدان أخرى مطلة على المحيط الهندي، انصهرت معاً في بوتقة حضارية كانت بمثابة إطار لها.

5- Allen, James de Vere: *Swahili culture and identity, seminar paper*, University of Nairobi, 1976, pp: 17-19.

ومع مرور الوقت، أقامت هذه المدن علاقات تجارية مع المناطق الواقعة خلفها، حيث معظم السكان من قبائل البانتو الإفريقية، فتعاون زعمائها وحكامها مع تجار الساحل في تنشيط التجارة التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير العاج والرقيق وبقدر أقل الذهب وشمع النحل والعنبر وجلود الحيوانات، وتستورد في المقابل المنتجات المصنوعة كالمسوجات القطنية والأقمشة الحريرية والأدوات النحاسية والمعدنية والخرز الزجاجي بالإضافة إلى البهارات والتوابل وكل ما تنتجه الهند وبلاد فارس والخليج العربي، وهذا كله يتم عن طريق المعاملات التجارية التي كانت تربط بينهما.¹

تجدر الإشارة هنا، أن هذه العلاقات التجارية كانت مع المناطق الواقعة خلف الساحل مباشرة، وليس على مسافات بعيدة نحو الداخل (منطقة البحيرات الكبرى). لأنه حسب أولفر Oliver Roland لم يسجل للتجار العرب والهنود وسكان الساحل (السواحيليين) أي توغل للمناطق الداخلية البعيدة قبل عام 1700.²

غير أنه لم يقدر لهذه الحالة من الرفاهية والاستقرار أن تبقى طويلاً، فالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي نعمت به مدن كيلوا وماليندي وزنجبار³ وبانجاني وباغامويو Pagamoyo وبمبا وبيت وغيرها من مدن ساحل شرق إفريقيا طوال القرون السابقة، توقف مع نهاية القرن الخامس عشر، كما أن نفوذها السياسي على الساحل والجزر المجاورة له، وهي مناطق مهمة تجارياً، قد اخذ في الانحسار عشية الغزو البرتغالي.

وحسب ادوارد ألبيرز،⁴ فإن سرعة تعاقب الحكام ونمو العلاقات العدائية وكثرة الفتن الطائفية والشقاق الداخلي بين مدن ودويلات ساحل شرق إفريقيا، هي التي شجعت على تدخل القوى الأجنبية ومحاولتها السيطرة على هذا الجزء الهام من إفريقيا.

1- الاحتلال البرتغالي لسواحل شرق إفريقيا:

شهد العقد الأول من القرن السادس عشر قدوم البرتغاليين الذين قاموا بغزو المدن الساحلية لشرق إفريقيا، وسلب العرب والهنود ما كانوا يتمتعون به من سيطرة تجارية وسياسية على الحوض الغربي للمحيط الهندي، مما تسبب في فقر العديد منهم، بالإضافة إلى خراب المدن الساحلية وتدهورها. واستمر الحكم البرتغالي الاستعماري الذي كان عنيفاً وقاسياً قرابة القرن ونصف القرن قبل أن

¹-Edward, Alpers: *Ivory and Staves in East-Central Africa: Changing Patterns of International Trade to the Later Nineteenth Century*, Heinemann, London, 1975, p-p:44-58. See Also Hollingsworth, L.H: *The Asians of East Africa*, London, 1960, p-p: 16-23.

²- Roland, Oliver: *The East Africa interior*, Cambridge University press, Cambridge, 1977, pp:621-622.

³- أصل التسمية فارسي وهي تتكون من كلمتين (زنج-بار) أي ساحل الزنج، ومع مرور الوقت أصبحت تسمى بكلمة واحدة "زنجبار".

⁴- Edward, Alpers: op, cit: pp:44-45.

ينجح السكان المحليين، بمساعدة أئمة عمان، الذين كانوا يعتمدون على أسطولاً بحرياً قوياً ومنظماً، في طرد البرتغاليين إلى الجنوب من نهر روفوما.

وقد شرع البرتغاليون في رحلاتهم الاستكشافية الاستعمارية سنة 1415، باحتلالهم مدينة سبته المغربية التي كانوا يرون فيها مجرد مرحلة لاكتساح السواحل الإفريقية، والوصول إلى مناطق إنتاج التوابل والعقاقير وغيرها، وذلك من أجل تخطي الوساطة الإسلامية التي كانت تحتكر طرق التجارة إلى الهند وآسيا هذا من جهة، ومن جهة ثانية الاتصال بغيرهم من المسيحيين للقضاء على حكم المسلمين (دولة الماليك والعثمانيين من بعدهم) والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم.¹

وكان المشرف على تنفيذ هذا المخطط الكبير في بداية الأمر هو الأمير هنري الملاح، وهو ثالث أبناء يوحنا الأول ملك البرتغال الذي قاد حروب الاسترداد ضد العرب المسلمين في شبه الجزيرة الأيبيرية ووجد البرتغال مع بداية القرن الرابع عشر. وقد بدأت سلسلة هذه الحملات في منتصف سنة 1498، حيث نجح أسطول بحري بقيادة فاسكو دو غاما في عبور رأس الرجاء الصالح والانحراف إلى الشمال بمحاذاة الساحل. فرسا أسطوله في مدينة الموزمبيق التي كانت تحت النفوذ السياسي لمدينة كيلوا، وهي الأراضي التي كان البرتغاليون يسعون لبلوغها.²

وعلى حسب ما توفره مصادر هذه الفترة، أن مدن ودويلات الساحل الشرقي لإفريقيا رفضت استقبال البرتغاليين، وقاومت كل محاولات الإنزال التي قاموا بها على مرافئها، باستثناء مدينة ماليندي التي كانت في خلاف سياسي كبير مع ممباسا وكيلوا، فقد رحب حاكمها بفاسكو دو غاما، واستقبله بحفاوة كبيرة، وساعده على الوصول إلى الهند. وجدير بالذكر أن ماليندي، التي أجهزت البرتغاليين بتقدمها الاقتصادي والحضاري، أصبحت الحليف الدائم والاستراتيجي للبرتغاليين في شرق إفريقيا، بل أن حاكمها أرسل أحد رعاياه مع أسطول دي غاما الذي كان في طريق عودته من الهند إلى البرتغال كسفير له في لشبونة.³

وأياً ما كان الأمر، فإن هذه الرحلة الاستكشافية في المقام الأول، تبعتها رحلات أخرى، وقد أعطت جميعها فكرة للبرتغاليين أن القوة هي السبيل الوحيد للسيطرة على الساحل الشرقي لإفريقيا، حتى تكون لهم مجموعة من الموانئ المناسبة تحصل منها سفنهم على المؤونة التي تحتاجها في رحلاتها الطويلة نحو آسيا، وأن تصبح مثل هذه الموانئ نوعاً من المحطات في منتصف الطريق بين البرتغال والشرق.

¹ - جيمس، دي: البرتغال في إفريقيا، ترجمة جاد طه، القاهرة، 1961، ص ص 62-63. وراجع أيضا

- Justus, Strandes: *The Portuguese in East Africa*, EALB, Nairobi, 1968, p-p :1-30.

² -Ibid.

³ -Ibid , p: 28.

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاستعمارية البرتغالية في شرق إفريقيا، كانت تهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين، هما:

- أولاً: مصادرة الملاحة التجارية في المحيط الهندي ورأس الرجاء، عن طريق التحكم في النشاط التجاري لمدن ساحل شرق إفريقيا والخليج العربي (مثل القيود، الاحتكارات، التراخيص... الخ).
- ثانياً: ضرب المسلمين والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم أينما وجدوا، وفرض الديانة المسيحية على المناطق التي يحتلوها.

ومع بداية سنة 1505، نجح أسطول بحري بقيادة فرانسيسكو دو ألميدا Francisco de Almeida، الذي أصبح فيما بعد نائباً للملك في الهند، بعملية الإنزال في مدينة كيلوا، فنهبها واحرقوا منازل السكان وقاموا بتدمير السفن الراسية في مرافئها، كما عزلوا حاكمها وعينوا بدلا منه رجلا يدعى محمد أنكواني كحاكم باسم البرتغاليين، وبالتعاون معه، شرع أسطول دي ألميدا في بناء أول حصن للبرتغال في شرق إفريقيا، سيكون بمثابة القاعدة العسكرية التي تنطلق منها السفن البرتغالية للسيطرة على جميع مدن وجزر شرق إفريقيا.¹

وفي العام التالي، ومع طلاقات المدافع التي كانت تنطلق باستمرار من السفن البرتغالية قصد إشاعة الرعب بين السكان، تمكن البرتغاليين من إخضاع جميع المدن الساحلية واحتلالها. وهذا بالرغم من المقاومة الباسلة التي أبدتها سكان الساحل، يعاونهم المئات من أبناء القبائل الإفريقية مستخدمين في معظم الأحيان أسلحة تقليدية كالحجارة والسهام والرماح السامة.²

وخلال فترة الاحتلال هذه التي دامت إلى غاية النصف الأول من القرن الثامن عشر، عانى سكان الساحل من أعمال التنكيل والتدمير وحرق المزارع والماشية، مع إرغام جميع حكام المدن على دفع ضرائب سنوية لملك البرتغال. أما الإجراء الأكثر خطورة والذي اعتبر بمثابة العقاب المدمر فهو إلغاء تجارة المحيط الهندي (مصدر ازدهار سكان الساحل وتقدمهم)، وتحويلها إلى التجار البرتغاليين الذين تحكّموا في جميع الطرق التجارية الدولية والإقليمية، وخصوا لبعض السفن الهندية والعربية بخدمة التجارة الفرعية على طول السواحل الإفريقية والآسيوية المطلّة على المحيط الهندي والخليج العربي.³

¹ - جيمس، دي: مرجع سابق، ص: 65. وراجع أيضا/ فالخ، حنظل: العرب والبرتغال في التاريخ، منشورات الجمع الثقافي، الإمارات العربية، 1997، ص: 148. وراجع أيضا/ أحمد، بوشرب: أسباب ومراحل اكتشاف البرتغاليين للسواحل الإفريقية خلال القرن 15، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، بغداد، 1987، ص: 61-62.

² - Justus, Strandes: op, cit, p-p:43-66.

³ - المرجع نفسه، ص: 51-52. ويمكن الرجوع أيضا إلى / Justus, Strandes: op, cit, p :110

وكانت أحداث هذه التطورات التي شهدتها المحيط الهندي قد وصلت إلى السلطان العثماني في اسطنبول، فأرسل على الفور أسطولاً بحرياً بقيادة مير علي بك إلى شرق إفريقيا، فاستقبلته جميع المدن الساحلية وتحالفت معه، باستثناء مدينة ماليندي التي فضلت الاستمرار في تحالفها مع البرتغاليين. وبوصول الأسطول العثماني إلى ممباسا في منتصف سنة 1588 ومحاولة جعلها قاعدة عسكرية تنطلق منها السفن العثمانية لمهاجمة ماليندي وباقي القواعد البرتغالية في شرق إفريقيا، رد عليهم البرتغاليون بإرسال أسطول أكبر انطلق من الهند. غير أنه وللمفارقة، فقد تزامن التهديد البرتغالي مع هجوم قبائل الزيمبا¹ Zimba الإفريقية المتوحشة، أكلة لحوم البشر.² وقد أدى هجوم الزيمبا من الداخل إلى تدمير المدينة على الكامل ونهبها ونشر الفوضى والرعب بين السكان المحليين الذين فر الكثير منهم إلى السفن العثمانية والبرتغالية التي كانت في قتال عنيف فيما بينها، وانتهت المعركة بانتصار البرتغاليين الذين أسرو القائد العثماني والبعض من رجاله، ودخلوا إلى المدينة واستولوا عليها، ونصبوا عليها حاكماً جديداً يحكم باسمهم. في حين استمرت قبائل الزيمبا في التحرك باتجاه الشمال، ولم يوقفهم عن التدمير والقتل سوى السييججو (قبائل إفريقية من داخل القارة) بمساعدة البرتغاليين.³

إن نجاح البرتغاليين في القضاء على قُرسكان الساحل والحملة العثمانية، أدى إلى تعزيز مكانتهم في شرق إفريقيا. ومن أجل المحافظة على هذه المكانة والتصدي لهجمات مماثلة في المستقبل، قرر البرتغاليون بناء حصن⁴ في ممباسا لحماية مصالحهم في المحيط الهندي، تدل على فن عمارته وقوة تحصيناته الآثار الباقية إلى اليوم.

وباختصار، فإن البرتغاليون طوال فترة تواجدهم في شرق إفريقيا قد أحققوا في وضع سياسة واضحة لإخضاع الساحل أو إدارته، أو محاولة التوغل نحو الداخل الذي بقي مجهولاً إلى غاية قيام الإمبراطورية العمانية في زنجبار، وتنشيط تجارة القوافل للمسافات الطويلة. وقد فسرت الدراسات الغربية هذا الإخفاق، بأن المصالح البرتغالية الحقيقية كانت تتجاوز، منذ البداية، الساحل الشرقي لإفريقيا

¹ - جماعات الزيمبا، كما ذكر من قبل، من أكلة لحوم البشر، وهم فرع من محاربي اللوندو، بارعين في تقنيات الصيد ومطاردة الحيوانات المفترسة، مكان استقرارهم الأصلي هو جنوب نهر الزيمبيزي، وقد ضلوا لعدة سنوات ينتقلون في اتجاه الشمال على طول الساحل، فدمروا كل المدن التي مروا بها. وفي عام 1588، هاجموا مدينة كيلوا وذبحوا معظم سكانها، ونهبوها على الآخر. كانت نهايتهم على يد البرتغاليين وقبائل السييججو المحلية بعد مهاجمتهم لمدينة ممباسا. انظر للمزيد من التفاصيل/

Edward, Alpers: op, cit, p-p:58-65.

² - جيمس، دني: مرجع سابق، ص: 65.

³ - Ibid, p-p: 58-64.

⁴ - أعتبر من أعظم الحصون البرتغالية في شرق إفريقيا وأمنعها بعد حصن الموزمبيق، وقد بناه المهندس الإيطالي الشهير جون بابتيست كايئاتو John Baptist Cairatto بين سنتي 1593 و 1594 في مدينة ممباسا الساحلية، وصار يعرف فيما بعد بحصن يسوع Fort Jesus. أنظر/ المغربي (الشيخ سعيد): جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، مطبعة وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، 2001، ص: 186-196.

وتكمن في اتجاه الهند وآسيا. غير أن الحقيقة هي النقيض من ذلك، فالمقاومة المتصلة التي قادتها مدن ممباسا وكيلوا وزنجبار وغيرها من المدن الساحلية، والتدخل العربي العماني، هو الذي أدى إلى إنهاء الحكم الاستعماري البرتغالي.

2- التدخل العماني وتحرير الساحل:

أقام البرتغاليون في الفترة من 1505 إلى 1650 إمبراطورية استعمارية قوية في المحيط الهندي، وكان اهتمامهم الأساسي ينصب على مصادرة الملاحة التجارية والسيطرة عليها. ولم يكن لديهم أي اهتمام بتنمية المدن الساحلية التي أخضعوها. مما جعل هذه المدن، كما سبق وأوضحنا، تتمرد وتقاوم الوجود البرتغالي بصفة منتظمة ولاسيما ممباسا التي يبدوا أنها تسلمت قيادة التحرر والمقاومة الوطنية. وبحلول عام 1622، كانت البرتغال قد طردت من مدينة هرمز¹ الفارسية. وفي عام 1650 من الساحل العماني على الخليج العربي، الذي كانت تحكم مناطقه الداخلية أسرة اليعاربة التي أسسها الإمام ناصر بن مرشد عام 1624. ولم تتوقف انتصارات الحكام العمانيين عند هذا الحد، بل تمكنوا من طرد البرتغاليين فيما وراء الخليج العربي وتأمين طرق التجارة الواقعة شمال المحيط الهندي.² وفي غضون ذلك، كانت نداءات وشكاوى مدن ساحل شرق إفريقيا، من سوء معاملة البرتغاليين، قد وصلت إلى حكام عمان الذين طلب سكان الساحل مساعدتهم ضد السيطرة الاستعمارية البرتغالية.

وكان من الضروري أن تلتف الروابط التاريخية والدينية والتجارية، أنظار هؤلاء الحكام الجدد إلى منطقة شرق إفريقيا. وبالفعل وافق أئمة عمان على هذا الطلب، حيث لم يمض وقت طويل، حتى أرسل الإمام سلطان بن سيف عام 1655 عدد من السفن العمانية لمساندة الحكام المحليين في جهودهم ضد البرتغاليين. وقد هاجمت الحملة العمانية عدة مواقع برتغالية في زنجبار وبيت، وتم على إثرها قتل وأسر عدد من البرتغاليين، وتعهد حكامها في المقابل بدفع الجزية لسلطان عمان. وعلى ضوء نجاح هذا الهجوم قامت ثورات قروية في كل المدن الساحلية ضد حكم البرتغاليين، فرد البرتغاليون عليهم بهجوم عنيف، تمكنوا من خلاله إخماد هذه الثورات ومعاقبة كل من تعاون مع العرب العمانيين.³

ومع بداية سنة 1660، هاجم أسطول عماني صغير مدينة ممباسا، لكنهم لم يتمكنوا من الدخول إلى المدينة بسبب قوة الدفاعات البرتغالية التي كانت تتخذ من حصن يسوع مقرا لها. كما شن

¹ - مدينة إستراتيجية تقع في مدخل الخليج العربي على الضفة الشرقية، احتلها البرتغاليون عام 1511، وبمساعدة الأسطول الإنجليزي تمكن شاه فارس من تحريرها وطرد البرتغاليين منها.

² - عائشة، علي السيار: دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا في الفترة من 1624-1741، دار القدس للنشر، بيروت، 1973، ص - ص: 44-60.

³ - Reginald, Coupland: op, cit, p:66.

العرب العمانيون بين سنتي 1668-1669 حملات أخرى على المراكز التجارية والمواصلات البحرية البرتغالية، امتدت جنوباً حتى بلغت مدينة الموزمبيق، وكان نجاحها محدوداً بسبب انشغال حكام عمان بالفنن والقتال الداخلي. وقد انتهز البرتغاليون فرصة انشغال أئمة مسقط بأوضاعهم الداخلية، ليعيدوا إحكام سيطرتهم على ممباسا وفازا وبيت، وقرروا بعدها حكم هذه المدن، حكماً مباشراً، ولم تتوقف محاولاتهم عند هذا الحد، بل واصلوا غاراتهم على المدن التي تحالفت مع العمانيين.¹

في أوت عام 1678، قاد نائب الملك البرتغالي بيدرو دالميدا قوة كبيرة انطلقت من غوا في الهند، فهاجم مدينة باتا، ونهبها واستمر في حصارها إلى غاية منتصف سنة 1679، حيث اضطر إلى الانسحاب بعد ظهور سفن عمانية أرسلها الإمام سيف ابن سلطان الذي خلف والده في الحكم عام 1668. لكن أسطول دالميدا لم ينسحب كلياً من المدن الشمالية، فقد تمكن من الاستيلاء عليها، واستخدم وسائل قمعية وقاسية، فقبضوا على حكامها وقطعوا رؤوسهم، ونهبوا محلات التجار وقصور الحكام، وصادروا كل الثروات التي يمكن أن تحمل على ظهور السفن لترسل إلى لشبونة.²

ولم تثنى الهزائم العسكرية التي لحقت بالبرتغاليين فيما بين سنة 1660 وسنة 1679. ففي سنة 1686، قاموا بغارة ثانية على مدينة باتا، فتمكنوا من دخولها وأسر حاكمها ومعه اثنا عشر من مستشاريه وأرسلوا إلى قاعدة غوا في الهند. كما نجحوا في منتصف سنة 1694 في القضاء على تمرد قاداته جزيرة ممبا³ Pemba، وتمكنوا من طرد العرب العمانيين من سواحلها ومن خليج لامو.⁴

إلا أن السنوات التالية شهدت أكبر تحد من جانب سلاطين عمان. ففي شهر مارس سنة 1696، أرسل الإمام أسطولاً بحرياً مكوناً من سبع سفن حربية كبيرة تحمل عدداً من المدافع وثلاثة آلاف (3000) رجل، لمهاجمة ممباسا، وبمساعدة سكانها، دخلوا المدينة بسهولة، ثم فرضوا الحصار على حصن اليسوع مقر الحامية البرتغالية.⁵ وبالرغم من وصول الدعم من حليفة البرتغال ماليندي، وأربعة سفن برتغالية من قاعدتهم في غوا والتي تمكنت، رغم الحصار الشديد، من إمداد وإرسال بعض المؤن للتخفيف عن المحاصرين في الحصن، إلا أن الحامية البرتغالية لم تستطع مواصلة المقاومة، نتيجة انتشار

1- عائشة، علي السيار: مرجع سابق، ص- ص: 96-98.

2- أحمد حمود العمري: عمان وشرق إفريقيا، ترجمة أمين عبد الله، مطابع سجل العرب، 1980، ص ص: 66-67. راجع أيضاً/ المغيري

(الشيخ سعيد): مرجع سابق، ص ص: 192-196.

3- جزيرة تقع بالمحيط الهندي ومحاذية لجزيرة زنجبار. تبلغ مساحتها 380 ميلاً.

4- المغيري (الشيخ سعيد): مرجع سابق، ص ص: 192-193. وراجع أيضاً/

Reginald, Coupland: op, cit, pp:67-68.

5- فالج، حنظل: مرجع سابق، ص ص: 523-524.

الأمراض وسوء التغذية، وفضلت الاستسلام وتسليم الحصن للعمانيين مع نهاية شهر ديسمبر سنة 1699 بعد حصار دام أكثر من سنتين ونصف.¹

وتزامن هذا، مع وصول حملة برتغالية أخرى انطلقت من الموزمبيق وكانت تحمل أوامر بالاشتباك مع العمانيين واسترجاع المدينة، إلا أن قائدها فوجئ بالعلم العماني الأحمر يرفرف في مدينة ممباسا. وقد استطاع العمانيون من خلال هذه الحملة قتل أكثر من 1000 برتغالي بالإضافة إلى 5000 من السواحيليين والهنود الموالين لهم.²

تجدر الإشارة هنا، أنه في هذه الأثناء كان نشاط السفن الإنجليزية والهولندية قد بدا واضحا في الجزء الغربي من المحيط الهندي، وقد اتجهت هذه التطورات في غير صالح البرتغاليين الذين كانوا منشغلين بجربوهم في شرق إفريقيا. وكان الانجليز مع نهاية سنة 1580 قد عبروا رأس الرجاء. وفي سنة 1591، رست ثلاث سفن بريطانية في زنجبار من أجل التزود بالمؤن والمياه، وكان هدفها تتبع طريق فاسكو دو غاما والوصول إلى الهند.³ أما الهولنديون فقد كانوا يشاركون منذ وقت طويل في التجارة الشرقية كوكلاء في السفن الأوروبية (الاسبانية والبرتغالية على وجه الخصوص)، إلا أنهم صمّموا مع نهاية القرن السادس عشر، بمساعدة حكومتهم في أمستردام، على الوصول إلى الشرق الأقصى بمفردهم. وتمكنت سفنهم عام 1607 من حصار البرتغاليين في حصن الموزمبيق استمر عدة أشهر، قبل أن يضطرهم المرض ونقص المؤونة إلى الانسحاب.⁴

وبإيجاز، فقد أدت أعمال القرصنة والغارات التي كانت تشنها السفن الإنجليزية والهولندية إلى إرهاب البحرية البرتغالية التي كان نشاطها في النصف الأول من القرن السابع عشر قد حسم في الهند والخليج العربي، بعد أن أخذت شركة الهند الشرقية الهولندية *The Dutch East India Company* وشركة الهند الإنجليزية الإشراف رسمياً على المواصلات البحرية في المحيط الهندي، ونقل منتجات الشرق إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء.

كان في سقوط مدينة ممباسا وحصنها، بداية لتوسع عماني في شرق إفريقيا، والتمهيد لتأسيس إمبراطورية عربية عمانية على أنقاض الإمبراطورية البرتغالية ستكون لها السيادة على المحيط الهندي طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد بدأ العرب العمانيون هذا التوسع، بتشجيع من السكان المحليين،

¹- Reginald, Coupland: op, cit, p:68.

²- جيمس، دي: مرجع سابق، ص: 66.

³- Reginald, Coupland: op, cit, pp:52-53.

⁴- للمزيد من التفاصيل حول أهداف التواجد الهولندي في المحيط الهندي أنظر/

- Hollingsworth, L.H: op , cit , p-p :1-30.

في تحرير بقية مدن الساحل وطرد البرتغاليين منها. وتم تعيين حاكم عماني اسمه ناصر بن عبد الله على مدينة ممباسا، خضعت لحكمه فيما بعد بقية المدن والجزر المجاورة.

وقد حاول البرتغاليون العودة مرة أخرى إلى ممباسا، وتكررت محاولاتهم في سنوات 1703 و1710. واستمروا في المحاولة في السنوات التالية، حتى تمكن قائدهم لويس سامبويو من السيطرة على طول الساحل من باتا إلى مدينة كيلوا، وحصوله على تقارير تفيد بأن سكان ممباسا قد تمردوا عن حاكمهم العماني وهم في استعداد لاستقبال البرتغاليين والتعاون معهم ضد العمانيين ومؤيديهم. ومن مدينة بيت تحرك البرتغاليون لإخضاع ممباسا واحتلالها من جديد. وقد نجحوا في العودة إلى المدينة والسيطرة عليها لفترة وجيزة فيما بين سنتي 1728 و1729، منتهزين فرصة انشغال أئمة مسقط بالنزاعات الداخلية. فاستسلم الحصن والمدينة للقوات البرتغالية المدعومة من الحكام السواحيليين الذين خلعوا من قبل من طرف حاكم ممباسا العماني.²

والجدير بالذكر أن عودة البرتغاليين وحلفائهم لم تستمر طويلاً. فقد تمكن سكان المدينة السواحيليين، بمساعدة ثلاثة سفن حربية عمانية، من حصار البرتغاليين في الحصن لعدة أسابيع، قبل أن يقنعهم اشتباك مسلح مع بداية عام 1730 بضرورة الاستسلام مقابل السماح لهم بالإبحار إلى الموزمبيق جنوباً.³ ولم يبق لهم من ممتلكاتهم في شرق إفريقيا، بعد هذا التاريخ، سوى المنطقة التي تقع جنوب نهر روفوما والتي سميت فيما بعد بإفريقيا الشرقية البرتغالية (الموزمبيق الآن).

وعلى ضوء هذا النصر، نستنتج أنه كان للعمانيين، بمساعدة سكان الساحل السواحيليين، دور كبير في تحرير ساحل شرق إفريقيا من السيطرة الاستعمارية البرتغالية. وعليه، أصبحت كل المناطق الواقعة بين الموزمبيق جنوباً ومقديشو شمالاً تحت نفوذ أئمة عمان، الذين كان استمرار الحرب الأهلية في بلادهم حائلاً بينهم وبين ممارسة السلطة الفعلية في شرق إفريقيا. ومن ثمّ مهد بحكومة المدن الساحلية المهمة كممباسا وزنجبار وكيلوا إلى شيوخ عمانيين من أجل إخماد الثورات الداخلية، والحكم باسمهم. حيث تمكن هؤلاء، مع مرور الوقت، من أن يجعلوا من أنفسهم في واقع الأمر حكاماً مستقلين، ليدخل ساحل شرق إفريقيا مرة أخرى عصراً جديداً من تاريخه.

كان هذا هو ما سمح للعمانيين بأن يصبحوا سادة شرق إفريقيا. حيث زاد التجار السواحيليين من نشاطهم على الساحل، وفي الوقت نفسه، نمت الأموال التجارية الهندية في كيلوا

¹ - بعد نجاح أسرة اليعاربة في تحرير عمان وساحل شرق إفريقيا من البرتغاليين، دخلت البلاد في نزاعات قبلية وحرب أهلية، تمكنت القبائل العمانية من خلالها في عام 1944 من إنهاء حكم أسرة اليعاربة ومبايعة أسرة آل بوسعيد التي مازالت تحكم عمان إلى يومنا هذا.

² - عائشة، علي السيار: مرجع سابق، ص: 102-103.

³ - المرجع نفسه.

ومباشرة. وبحلول الثمانينات من القرن الثامن عشر كان هناك بالفعل مشروعات تجارية رائدة قام بها السواحليون مع القبائل الإفريقية في الداخل، بعد أن أصبحت أسرة آل بوسعيد الحاكم الفعلي في عمان، وهذا ما يشهد عليه انتعاش الاقتصاد التجاري للساحل السواحلي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه، وفرت زنجبار - التي ستصبح أكثر قواعد آل بوسعيد استقراراً وولاً لهم في شرق إفريقيا، كل الدعم السياسي والاقتصادي لهؤلاء الحكام الجدد لتوسيع نفوذهم على الساحل، ثم اتخاذهم لها بعد ذلك عاصمة لسלטنتهم.

3- السياسة العمانية وتطورها:

شهدت منطقة شرق إفريقيا خلال فترة التواجد العماني ثلاثاً بالغة الأهمية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان الساحل إلى غاية السيطرة العمانية الفعلية مع بداية عام 1800، لا يزال ينتمي إلى المحيط الهندي أكثر مما ينتمي إلى القارة الإفريقية، غير أن تجارة القوافل للمسافات طويلة، كان لها أثرها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكبير والعميق على تطور مجتمعات الداخل¹، وأولها هو انتشار الإسلام واللغة السواحيلية.

أ- على المستوى السياسي:

من الوجهة السياسية، كانت منطقة شرق إفريقيا لا تزال مجزئة وتمتع مدنها بقدر كبير من الاستقلال في ظل زعماء محليين، ذلك أن تحرير البلاد من البرتغاليين عام 1730، لم يعقبه مباشرة فرض أي نوع من السيطرة العربية العمانية الفعلية والشاملة على الساحل والجزر المقابلة له. والجدير بالذكر أن استمرار المشاكل الداخلية، والنزاعات الطائفية والقبلية في عمان من جهة، وصراعهم مع السعوديين والفرس في الخليج العربي من جهة ثانية، جعلت سيادة أئمة مسقط على شرق إفريقيا اسمية أكثر منها فعلية. وبالرغم من تعيين ولاية عرب عمانيين في بعض مدن الساحل لإدارتها، وجمع الضرائب، إلا أنه عندما أدرك هؤلاء أن الأحوال المضطربة في عمان لا تسمح لائمة مسقط على التدخل في شرقي إفريقيا، فقد رفضوا حتى السيادة الاسمية لحكومة عمان، وجعلوا من أنفسهم حكام مستقلين للمدن التي عينوا عليها. وعند نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن للعمانيين وجود فعلي إلا في مدينتان رئيسيتان، هما زنجبار وكيلوا. أما أسرة المزروعى² العمانية التي كانت تحكم ممباسا منذ عام 1739، فقد أصبحت تتمتع بوضع مستقل كلياً، بل أن حكامها شكلوا تهديداً حقيقياً لأسرة آل

¹ - معظمهم من قبائل البانتو الإفريقية وبعض العناصر الحامية والنيلية وأهمها: الشاغا، ها، الباري، الواهيبي، الماساي، السوكوما، الايرامبا، الياو، النياموزي، الزينزا، الكيمبو، الزيمبا، السيجيجو.

² - المزروعيين فرع من قبيلة بني ياس العمانية. راجع/ أحمد حمود المعمرى: مرجع سابق، ص ص: 70-71.

بوسعيد الحاكمة في عمان، وتمكنوا مع مرور الوقت من فرض سيادتهم السياسية على أجزاء واسعة من الساحل، تمتد من خليج لامو في الشمال إلى بانغاني في الجنوب.¹ وفي عام 1785 عين وال عماني قريب من أسرة آل بوسعيد حاكماً لمدينة كيلوا، خلفاً لعائلة السلطان حسن إبراهيم الشيرازية، ورافقته حاميتين عسكريتين عمانيتين لمنع أي تمرد في المستقبل. وكان الحاكم العماني الجديد يمارس سلطاته بمساعدة بعض الشيوخ والأعيان المحليين الذين ينتمون للمناطق التي كانت تحت النفوذ السياسي لكيلوا، وهي تمتد حتى مدينة الموزمبيق البرتغالية جنوباً. وقد خلقت هذه التطورات السياسية في كيلوا مزيداً من الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية عن طريق التوسع في التجارة التي ازدهرت بفضل الطلب المتزايد على العاج والرقيق من جانب المستعمرات الفرنسية² في المحيط الهندي من جهة، وتدفق رؤوس الأموال الهندية لاستثمارها من جهة أخرى.³

وبالموازاة مع هذا، كان الزعيم المحلي في جزيرة زنجبار المسمى بالسواحيلية "موشي مكوو"، يعمل جنباً إلى جنب مع الحاكم العماني الجديد الذي عين في منتصف سنة 1799، في إدارة شؤون الحكم، وفي جباية الضرائب التي فرضتها حكومة مسقط على السكان المحليين الذين كانوا يعيشون أساساً على الصيد البحري والحرف الصناعية. ومع تزايد اهتمام سلاطين عمان بزنجبار كمركز للسلطة السياسية، وكقاعدة اقتصادية وتجارية، تقلصت السلطة السياسية للزعماء المحليين، حيث أصبح دورهم استشارياً فقط للحاكم العماني، وانتقلت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والموانئ التجارية المهمة للعمانيين، الذين تزايد عددهم بكثرة مع مطلع القرن التاسع عشر.⁴

أما بقية مدن الساحل الواقعة بين كيلوا في الجنوب ومباسا في الشمال مثل بانغاني وتانغا وجزيرة مافيا ومبا وغيرها من الجزر المقابلة للساحل، كانت إلى غاية عام 1800، خالية من أي وجود عماني، ولا تزال تتمتع بحكم ذاتي تحت سلطة زعماء محليين⁵ (بالسواحيلية جومبي وديواني) ويساعدهم

1- أحمد حمود المعمرى: مرجع سابق، ص ص: 71-72.

2- احتلت فرنسا في المحيط الهندي جزيرة إيل دو فرانس (موريس حالياً) وجزيرة البوربون (الرينيون حالياً)، وقامت سلطات الاحتلال الفرنسي في النصف الأول من القرن الثامن عشر بتحويلها إلى مستعمرات زراعية نظراً لمناخها المعتدل وترتيبها الخصبة، مما جعلها تتوجه نحو مدن الساحل الشرقي الإفريقي لطلب الرقيق الذي كان يوفره حكامها من داخل القارة. وقد أصبح لهذه الجزر مع مرور الوقت دور مهم في توثيق الروابط السياسية والتجارية بين فرنسا والخليج العربي وشرق إفريقيا. راجع للمزيد/

Edward, Alpers: op, cit, p-p:190-192.

³-Ibid.

⁴-Gray, J.M: *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856*, Oxford University Press, London, 1962, PP: 160 -161.

⁵- أغلبهم من الشيرازيين، العرب الأشراف، العرب العمانيون الأوائل الذين هاجروا في القرنين 15 و16 والإفريقيين.

مستشارون مكلفون بفرض الضرائب، وجمعها، وتسوية المنازعات وإصدار الأحكام التي كانت خليطا من القانون العرفي التقليدي والشريعة الإسلامية.¹

وعلى الرغم من تجزئة الساحل سياسيا، فإنه بحلول عام 1800، بدأ التدخل العماني واضحا لفرض سيادتهم على المنطقة، وتوحيد مدن الساحل تحت رايتهم. وكان هذا التدخل قائما أساسا على أطماع اقتصادية قبل كل شيء، كانت تراود أئمة مسقط² منذ طردهم للبرتغاليين في عام 1730.

وقد اتبع هذه السياسة بدهاء كبير السيد سعيد بن سلطان 1791-1856، الذي خلف والده في الحكم عام 1806. وبعد أن تمكن من تثبيت دعائم حكمه في مسقط خصوصا أمام خطر السعوديين، توجه اهتمامه بمزيد من الثقة نحو شرق إفريقيا. وكان السيد سعيد يدرك الإمكانيات الاقتصادية والتجارية الكبيرة التي يتمتع بها ساحل شرق إفريقيا والجزر المقابلة له، ففضل الاستمرار في سياسة الحياد إزاء أقوى الدول الأوروبية الموجودة في المحيط الهندي والخليج العربي آنذاك، وهي بريطانيا وفرنسا. فوقع مع حاكم جزيرة البوربون الفرنسية معاهدة عام 1807 تقوم على تسهيل عملية التبادل التجاري³. وفي نفس الوقت، كانت بريطانيا تدرك جيدا الأهمية الإستراتيجية لأمالك السلطان الإفريقية والآسيوية، فوافقت على سياستها المحايدة. وبالموازاة مع ذلك، كان برنامج سعيد يهدف إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد في شرق إفريقيا، مستفيدا من الصراعات التي كانت قائمة بين الحكام المحليين وتحويلها لمصلحته السياسية، مقابل وقوفه في وجه التدخل الأوروبي المتزايد في المنطقة.

ولم تحاول مدن الساحل- باستثناء ممباسا التي كانت تحت حكم أسرة المزروعي العمانية- رفض هذه السيادة، أو الثورة عليها، ما دامت تحميهم وتحمي تجارتهم من خطر التدخل الأجنبي. وجدير بالذكر أن النفوذ السياسي لممباسا كان يشمل جزيرة ممبا وأجزاء كبيرة من الساحل تمتد حتى خليج لامو شمالا، وكان تخوف السيد سعيد من توسع نفوذ المزروعين نحو مناطق جديدة هو الذي دفع به مع بداية عام 1822 إلى إرسال أسطول عسكري إلى خليج لامو، الذي اعترف أهلها بسيادة عمان. ومن لامو توجه نحو باتا جنوبا ونجح بمساعدة حاكم لامو في طرد المزروعين من باتا وتنصيب حاكم من

¹-Ibid.

²- تعتنق القبائل العمانية المذهب الإباضي الذي تتمثل نظريته السياسية في نظام الحكم بوجود وجود إمام تنتخبه الجماعة ليتولى أمور الحكم والدفاع عن البلاد، وحين أصبحت أسرة السيد سعيد حاكمة لعمان سنة 1744 اختارت لقب السيد (السلطان) مضافا إلى لقب الإمام. أنظر للمزيد/ عبد الله بن إبراهيم التركي: قيام نظام الإمامة في عمان (1913-1920)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 46، 1430هـ، ص: 283. وراجع أيضا/ السيدة سلمة بنت السيد سعيد بن سلطان: مذكرات أميرة عربية، ط 9، ترجمة عبد المجيد القيسي، مطبعة وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2006، ص: 34.

³- Archive National (BNF): Rapport du ministère de la marine (bureau des colonies orientales et cotes d'Afrique), AFIV 1215 dossier 4, Paris Mars 1808, pp : 3-4.

البوسعيدين، وإقامة حامية عسكرية لحماية مصالحه هناك. وفي السنة نفسها تمكن من محاصرة جزيرة ممبا، وبمساعدة أحد القبائل المناوئة لحكم المزروعين، تمكن مع مطلع سنة 1823 من الاستيلاء عليها وترك حامية عسكرية لحمايتها.¹

وهكذا استطاع السيد سعيد من تحويل الوضع السياسي لمصلحته في أحد أهم الجزر الساحلية في شرق إفريقيا، وهي جزيرة ممبا. وقد دفع بالمزروعين بعد خسارتهم لبمبا، التي كانت ممبasa تعتمد عليها للحصول على الغذاء، إلى طلب الحماية البريطانية ضد البوسعيدين. وبالفعل استجاب الضابط البحري وليام أوين Owen لطلب الحاكم المزروعي مبارك بن أحمد، وأنزل حامية عسكرية بريطانية في ممبasa في شهر فيفري 1824، ورفع العلم البريطاني فوق حصنها.²

والواقع أن العلاقات البريطانية-العمانية كانت لا تسمح باستمرار هذه الحماية، واتخاذ الحكومة البريطانية أي موقف معادي اتجاه السلطان سعيد الذي كان قد أبرم معها في سبتمبر 1822 معاهدة مورسي الشهيرة، تلك المعاهدة التي كانت تهدف إلى محاصرته تجاريا من خلال منع تجارة الرقيق³ بين ممتلكاته الإفريقية والآسيوية وبين الدول الأوروبية، والسماح لبريطانيا بتعيين وكيل لها في زنجبار والموانئ المجاورة لها لمراقبة التجارة العمانية.⁴

وبالرغم من دفاع الضابط أوين عن ضرورة استمرار الحماية البريطانية لأسرة المزروعين في شرق إفريقيا، وتخطيطه المسبق بإمكانية استخدام ممبasa كقاعدة لمحاربة تجارة الرقيق العربية، إلا أن الحكومة البريطانية قررت أنه من الأفضل لها التعاون مع سعيد. وقامت في منتصف سنة 1826، بسحب حاميتها العسكرية من حصن ممبasa وميناءها، معلنة انتهاء حمايتها لأسرة المزروعين وممتلكاتهم في شرق إفريقيا.⁵

ورغم خروج الأسطول الإنجليزي من ممبasa، فإن السلطان سعيد لم يتمكن من إخضاع المزروعين لسلطته السياسية إلا في سنة 1837. وقد فشلت عدة حملات عسكرية أرسلت في سنوات 1828، 1829 و1833، وكان فشلها يرجع - وإلى حد كبير - إلى مؤازرة بعض الفئات من السكان

¹- Reginald, Coupland: op, cit, pp:222-223. See Also Gray, J.M: op, cit, p: 169.

²- Ibid, pp: 234-236.

³- ألغت الحكومة البريطانية تجارة الرقيق في الجزر التابعة لها بموجب قوانين رسمية صادرة عن مجلس العموم سنة 1772 وسنة 1774، وفي سنة 1808 منعت سفنها من الاتجار في الرقيق، وفي سنة 1824 ألغت تجارة الرقيق نهائيا في جميع ممتلكاتها، وأصدرت أوامر للبحرية البريطانية بمحاربة هذه التجارة في المحيطين الأطلسي والهندي.

⁴-Ibid, pp : 269-295.

⁵-Ibid.

السواحيليين. ولكن حملة سنة 1837 التي قادها سعيد بن نفسه، نجحت في الاستيلاء على حصن المدينة وإرغام المزرعين على الاستسلام وقبول السيادة العمانية.¹

الأمر الذي أدى بدوره إلى خضوع كل الساحل الشرقي لإفريقيا والجزر المقابلة له، وبعض المناطق الداخلية من القارة للنفوذ العماني. وكما حدث من قبل، اقترن الاعتراف بالسلطة العمانية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي.

ب- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

كان للعمانيين، كما كان لتجارة العاج والرقيق، إسهام كبير في النهوض بمنطقة شرق إفريقيا اقتصاديا، وظهور مجتمع متكامل اجتماعيا، ساعدت بعض عوامل تطوره على إيجاد ثقافة متجانسة إلى حد كبير، ومن أهمها العوامل الثقافية العربية والإسلامية. حيث أن دخول العنصر العربي والعنصر الشيرازي والهندي في مجتمع يغلب عليه العنصر الإفريقي البانتوي، قد أسهم في إحداث تمايز عرقي، ثم اجتماعي، بعد ظهور الثقافة العربية والدين الإسلامي. ولم يكن للون، منذ دخول العرب والمسلمين، أثر اجتماعي أو سياسي، وكانت مكانة الفرد في المجتمع السواحيلي يحدها مستواه الاقتصادي والاجتماعي.

وظلت تجارة العاج، مع تجارة الرقيق، تسيطر لعدة قرون على النشاط الاقتصادي للساحل والجزر المقابلة له. وكانت فرنسا، بعد احتلالها لجزر موريس والبوربون Bourbons في المحيط الهندي عام 1715 وتحويلها إلى مستثمرات زراعية فيما بعد، بمثابة حافز قوي للتجار السواحيليين وقرائنهم قبائل الماكوا والياو والنياموزي في داخل القارة ليوفروا لها الرقيق. وفي الوقت نفسه، نمت رؤوس الأموال الهندية والعربية في جزيرة زنجبار، حيث عمدا إلى تشجيعها الحكام البوسعيديون الذين كانوا قد جعلوا منها مركزهم الرئيسي.²

وبحلول عام 1800، كان هناك بالفعل ما يدل على وجود مشروعات تجارية قام بها العمانيون ومن الأهم من التجار السواحيليين والأفارقة. فقد كان هناك طرق جديدة للاتصال بشعوب الداخل مثل البوبووكا والبيسا انطلاقا من الساحل السواحيلي بالالتفاف حول باغاميو، حيث أصبحت مدن مثل كيلوا وبانغاني وتانغا وبمبا مراكز تجارية رئيسية تجتذب إليها تجار الرقيق والعاج من داخل القارة. وهو ما يشهد عليه بالفعل انتعاش الاقتصاد التجاري للساحل السواحيلي مع مطلع القرن.³

¹-Ibid.

²- مديحة أحمد درويش: سلطنة عمان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق، الرياض، 1982، ص ص: 52-53.

³- Edward, Alpers: op, cit, p-p:161-166.

والجدير بالذكر أن الحملات العسكرية التي قام بها أئمة مسقط لفرض سلطتهم السياسية على المدن الساحلية، خلقت، بعد نجاحها، مزيداً من الاستقرار وأدخلت مزيداً من رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها، وأدت إلى التوسع في التجارة. وقد استفادت عمان كثيراً من هذه الترتيبات. فمع بداية عام 1804، كانت كيلوا ترسل إلى مسقط حوالي 6 آلاف من العملة الذهبية، وبحلول عام 1811 ارتفع هذا المبلغ إلى الضعف.¹ أما بقية مدن الساحل وجزره، بما فيها زنجبار، فكان حكامها يرسلون سنوياً إلى مسقط ما قيمته أربعون (40000) ألف من عملة ريال ماريا تريزا الفضية كضرائب ورسوم جمركية التي كانت تفرض على الصادرات والواردات.²

وقد شهد الاقتصاد العماني، بعد أن أصبح السيد سعيد بن سلطان إماماً على مسقط عام 1806، توسعاً كبيراً. فساهمت خبرته التجارية وسياسته التحررية، في توسيع تجارة نقل البضائع في المحيط الهندي ومياه الخليج العربي. وكانت أكثر البضائع ربحاً هي العاج³ والرقيق، لتزايد الطلب عليهما في الأسواق الإقليمية والدولية، وكانت هذه البضاعة تصل إلى الساحل من خلال شبكات تجارية أقامتها شعوب المناطق الداخلية. ونظراً لارتفاع أسعار العاج في أسواق كيلوا وزنجبار، فقد حوّل قبائل الياو تجارتهم كلياً من مدينة الموزمبيق البرتغالية إلى ميناء كيلوا لتصديرها.⁴ أما الرقيق، حسب ألبيرز، فقد كان التجار يجلبونهم من القبائل نفسها التي ينتمون إليها، وأهمها قبائل الماكوا والنغندو والياو والبيسا. وكان يتم الحصول عليهم عن طريق الغارات والحروب، وفي الكثير من الحالات تتم مقايضتهم بالسلع الهندية والعربية في الساحل مثل الخرز الزجاجي والقماش والأسلاك النحاسية.⁵

وبما أن الدوافع التي جعلته يركز اهتمامه على الساحل الشرقي لإفريقيا كانت اقتصادية وسياسية في أن واحد معاً، فقد كان فتح داخل القارة من أولوياته. ولهذا قام السيد سعيد بتشجيع التجار السواحيليين والعرب العمانيين الذين تزايد عددهم كثيراً خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر على التوغل نحو الداخل، وإتباع الطرق التجارية القديمة، من خلال نظام التمويل الذي وضعه. حيث يقوم ملتزم الجمارك⁶ الهندي بقرض تجار القوافل السواحيليين والعرب المبالغ المالية التي

¹- Edward, Alpers: op, cit, p177.

²- Nicholls, C.S: *The Swahili Coast: Politics diplomacy and trade on the East African Littoral, 1798 1859*, Allen & Unwin, London, 1971, pp: 99-100.

³- يستخدم عاج الفيلة في صناعة أدوات الزينة وبعض السلع الترفيحية، كالأمشاط ومفاتيح البيانو وكرات البلياردو. وكانت الطبقات الميسرة في الهند والدول الغربية تنهافت عليه.

⁴- Edward, Alpers: op, cit, p-p:240-242.

⁵-Ibid .

⁶- يتم اختيار ملتزم الجمارك من طرف سلطان زنجبار من الرجال الهنود الذين يثبتون خبرة عالية في الأعمال الحسابية والمالية لتحصيل الرسوم الجمركية في الموانئ والمراكز التجارية الخاضعة لسلطة السلطان.

يحتاجونها، للقيام بأعمالهم التجارية في الداخل. مقابل إرجاعها إلى خزينة السلطان بعد عودتهم، مع جزء من الأرباح المحصّل عليها.

ووصلت أول قافلة عربية-سواحيلية إلى أراضي النياموزي في عام 1824، انطلاقاً من باغامويو على ساحل المحيط الهندي ومروراً بأراضي الكامي والساغارا واللوغورو والغوغو. وأسسوا في المنطقة سنة 1825 مدينة طابورا، كأول مدينة عربية في المناطق الداخلية، لاتخاذها كمركز تجاري بين الساحل والداخل من جهة، ومن جهة ثانية استخدامها كقاعدة خلفية لتجميع الرقيق من القبائل الإفريقية المجاورة. وأدى هذا-مع مرور الوقت- إلى قيام شبكة تجارية بين شعوب النياموزي والمناطق الساحلية، وأخذت السلع العمانية والهندية طريقها إلى المنطقة، حيث كان يتم مقايضتها بعاج الفيلة والرقيق والصمغ الراتنجي والصدف الأصفر.¹

وواصل وكلاء السيد سعيد التقدم نحو الداخل، حتى وصلوا بحلول عام 1831 إلى الشواطئ الشرقية لبحيرة تنجانيقا، وأسسوا في هذه المنطقة الإستراتيجية والمهمة مدينة أوجيجي. ومنها واصلت أحد قوافله التقدم نحو الشمال الشرقي حتى وصلت إلى منطقة كازمبة، وكانت بعض القوافل تتوغل لمسافات أطول في أراضي البحيرات الكبرى وشمال الكونغو حالياً ومنها إلى مملكة بوغندا، كما كان هناك طريق آخر يمتد إلى الجنوب في اتجاه منطقة بحيرة نياسا وبلاد الياو Yao.²

ولما كان العرب والسواحيليين معظمهم يعمل كوسطاء تجاريين بين زعماء الداخل وتجار الساحل الذين كان أغلبهم من الهنود، وحدوا من الضروري أن يقيموا مراكز ومحطات تكون بمثابة نقاط لتجميع تجارتهم المتمثلة أساساً في الرقيق والعاج. ومن أهم هذه المراكز، مركز أونيانيمي بالقرب من مدينة طابورا الحالية في أرض النياموزي، والمركز الثاني أوجيجي على الشاطئ الشرقي لبحيرة تنجانيقا. ومع مرور الوقت توسعت هذه المراكز لتصبح من أكبر مدن وسط تنزانيا الحديثة، وقد اندمج العرب -وان شكلوا جالية مستقلة في البداية تنافس التجار المحليين وفي مقدمتهم تجار النياموزي- مع شعوب النياموزي وقبيلة الها Ha بما يحقق النفع للطرفين.³ وكان ارتفاع الطلب على العاج والرقيق على نحو ما يؤكده جون إيف في موانئ الساحل، هو الحافز الرئيسي وراء اندفاع قوافل العرب والسواحيليين نحو الداخل.⁴

¹ - John, Iliffe: *A Modern History of Tanganyika*, Cambridge University Press, Cambridge, 1979, pp:41-42. See Also Bennett, N.R: *The Arab impact*, in Ogot , B.A. Zamani (eds): *A survey of East African History*, E.A.P.H. Nairobi, 1974, p-p:212-231.

²-Ibid.

³ - Bennett, N.R: op, cit, p-p:213-213.

⁴ - John, Iliffe:(1979) op, cit, p: 42.

تجدر الإشارة هنا أن هذا التكامل بين الساحل الشرقي لإفريقيا والمناطق الداخلية الشاسعة، لم يتحقق فقط من خلال طرق التجارة الجديدة من الساحل إلى الداخل عن طريق التجار العرب والسواحيليين، وإنما انطوى على تحويل واستيعاب لطرق تجارية إقليمية ومحلية كانت قائمة من قبل. وهكذا أقام العمانيون إبان العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، شبكة تجارية كبيرة لتجارة المسافات الطويلة تربط بين مدن الساحل - كيلوا وزنجبار وبانجاني وباغامويو - وبين المناطق الداخلية. وكان من المحطات المهمة التي كانت ترتادها هذه القوافل النياموزي، الياو، أوجيجي، أونيانيمي وطابورا. ولحماية القوافل التجارية، أقام العمانيون حاميات عسكرية في البعض من هذه المراكز الواقعة بين الساحل والمناطق الداخلية. ولما كان برنامج السيد سعيد الاقتصادي يهدف إلى الحصول على المنافع التجارية لشرق إفريقيا، في ظل نظام سياسي تتمتع فيه مجتمعات المنطقة بقدر كبير من الحكم الذاتي. فقد قام بتعديل نظام التعامل النقدي بإدخال عملة نحاسية من الهند إلى جانب العملات الأخرى المتداولة كريالات ماريا تريزا الفضية النمساوية والعملة الإسبانية، وبسط النظام الجمركي من خلال إعفاء الصادرات من أي جباية جمركية، وفي المقابل لم يفرض على الواردات سوى ضريبة 5 بالمائة.¹

وبالموازاة مع هذا، فقد أدت سرعة التلحوت الاقتصادية إلى تزايد عدد سكان مدن الساحل وأصبحت أكثر تنوعاً من الناحية العرقية، فتدفق عليها مجموعات كبيرة من المهاجرين العرب ومن الأفارقة من شعوب الداخل. ومع مرور الوقت، أدى التوسع في استخدام العبيد في المزارع والمنازل من قبل الأرستقراطية العمانية إلى انهيار الأنماط الطبقيّة القديمة للسكان التي كانت سائدة من قبل، وظهور أنماط جديدة. ومع نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شكل العبيد من سكان جزيرة زنجبار البالغ عددهم 150 ألفاً حوالي 60 بالمائة². كما أحدثت تجارة القوافل للمسافات الطويلة تأثيراً اجتماعياً وثقافياً عميقاً، بين سكان الساحل والمناطق الداخلية. فقد أخذت مجموعات كثيرة من المناطق الداخلية تقلد بعض المظاهر الحضارية الساحلية، خاصة في اللباس وبعض المأكولات العربية مثل الزعيم ماكاتا، زعيم قبائل الياو، الذي كان يستطيب المأكولات العربية، وأدخل بعض الألبسة السواحيلية وأعاد بناء قصره على النمط العمراني السواحلي-العربي.³

وفي نفس الوقت، انتشر الإسلام في المناطق الداخلية البعيدة ووصل حتى منطقة البحيرات الكبرى عن طريق التجار السواحيليين. فكانت شعوب الديغو والسيغيجو أكثر القبائل الإفريقية تقبلاً

¹-Reginald, Coupland: *The Exploitation of East Africa 1856-1890 The slave trade and the scramble*, Faber and Faber Limited, London, 1939, pp:5-6.

²-John, Iliffe: (1979) op, cit, p: 42.

³-Ibid, pp:78-79.

للعقيدة الإسلامية. أما اللغة السواحيلية، باعتبارها لغة التواصل التجاري الأكثر استعمالاً في شرق إفريقيا، فقد انتشرت على نطاق أوسع من نطاق انتشار الإسلام خاصة بين قبائل الساغارا والغوغو وبعض المجموعات التي تقطن في أوجيجي قرب بحيرة تنجانيقا.¹

وباختصار، فإن معظم مدن الساحل الشرقي لإفريقيا ومناطقه الداخلية، أصبحت مع حلول أربعينيات القرن التاسع عشر، تدين بنوع من الولاء الرمزي لنجبار- التي اتخذها حكام آل بوسعيد قاعدة لحكمهم- وإن ظل زعمائها يتمتعون بالسلطة الحقيقية. وقد ازدهرت في هذه الفترة تجارة القوافل للمسافات طويلة، خاصة بين قبائل الياو والنياموزي، وكان أحد أسباب ازدهارها الرئيسي هو تزايد الطلب على العاج والرقيق في الأسواق الإقليمية والدولية.

وجملة القول أن الحكام البوسعيديون قد نجحوا في وضع سياسة اقتصادية واضحة للسيطرة على الساحل السواحيلي وإدارته، من خلال تنصيب حكام عمانيين على المدن الهامة وإقامة حاميات عسكرية لحماية مصالحهم التجارية والاقتصادية، وكانت كل مدينة تتمتع بالحكم الذاتي في توافق مع المدن الأخرى، وكلف حكامها بجمع وإرسال الرسوم الجمركية، التي تُفرض على الصادرات والواردات، لفائدة خزينة السلطان. ويبدو أن السيد سعيد بعد أن ازداد نفوذه السياسي والتجاري في شرق إفريقيا، وأخذت هيمنته تضعف على مسقط - إذ أنه لم يكن من السهل عليه الاحتفاظ على كل من الإقليمين، الإفريقي والآسيوي، نظراً لصعوبة الملاحة إلا في أوقات معينة من السنة- قد قرر نقل عاصمة حكمه² من مسقط إلى زنجبار بعد أن انتهى من تشييد قصر له في أحد شواطئ الجزيرة.³ وقد تبين فيما بعد، أن قراره هذا كان ذا تأثير حاسم للسيطرة على المنافع الاقتصادية للساحل كله.

4- تأسيس سلطنة زنجبار العمانية:

كانت جزيرة زنجبار⁴، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الهام قبالة ساحل مريميا Mrima الذي أصبح آنذاك المنفذ الرئيسي لأهم البضائع القادمة من المناطق الداخلية، تتمتع بميناء طبيعي عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة، وفي نفس الوقت، تمتاز تربتها بخصوبة عالية وبمناخ رطب وحر مناسب لزراعة التوابل.⁵ وجددير بالذكر أن زنجبار قبل أن تصبح عاصمة لدولة السيد سعيد كانت تدرّ بتجارها، ومنتجاتها الزراعية، فوائد كبيرة لفائدة خزينة مسقط.

¹ - John, Iliffe: (1979) op, cit, p: 42.

² - نقل السيد سعيد عاصمته إلى زنجبار عام 1837 واستقر بها نهائياً في عام 1840.

³ - Nicholls, C.S: op, cit, pp:80-81.

⁴ - تعتبر جزيرة زنجبار ثاني أكبر جزيرة من حيث المساحة في الشاطئ الغربي للمحيط الهندي بعد مدغشقر، إذ تبلغ مساحتها 640 ميلاً مربعاً.

⁵ - Ibid.

وقد شجعت سياسة الاقتصاد الحر التي اتبعها السيد سعيد على هجرة موجات بشرية كبيرة من العرب العمانيين والهنود، خاصة الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال منهم، نحو زنجبار التي سرعان ما فاقت كل المدن الساحلية والجزر المقابلة لها من حيث التطور الاقتصادي والسياسي، وأصبحت مع مرور الوقت، خصوصاً بعد أن أصدر حاكمها العماني أوامره لجميع التجار الأجانب بعدم التعامل إلا معه، أكبر سوق مصدر للمنتجات الإفريقية كالعاج والرقيق والقرنفل وجوز الهند وجلود الحيوانات والصبغ الراتنجي وأهم مستورد للسلع المصنعة في أمريكا وأوروبا وآسيا، كالأقمشة والسلاسل المعدنية والبارود والخرز الزجاجي.

والملفت للانتباه أن السيد سعيد قد تنبه مبكراً لخصوبة أراضي جزيرة زنجبار وبعض المناطق الساحلية. فشجع رعاياه العرب والسواحيليين على زراعة شجرة القرنفل - التي جلبها أحد المزارعين العمانيين من جزيرة ريونيون الفرنسية في المحيط الهندي - وعلى نطاق واسع، الشيء الذي سيكفل له في المستقبل احتكاراً شبه كاملاً للسوق العالمية للقرنفل¹.

وكان السلطان سعيد بحلول عام 1840 وحده يملك ما يقارب خمسة وأربعين مزرعة كبيرة لإنتاج وصناعة زيت القرنفل، الأمر الذي جعله أكبر مصدر له في البداية. وبلغ مجموع صادرات زنجبار في منتصف الأربعينات من القرن التاسع عشر ما قيمته 97000 دولار أمريكي، لتشكل صادرات القرنفل النسبة الأكبر من مجموع صادرات البلاد.²

والجدير بالذكر أن زراعة القرنفل كانت من الحوافز الرئيسية التي شجعت زيادة الطلب على الرقيق، لكثرة الأيدي العاملة في المزارع. وفي المقابل دفع بالأسر العمانية الكبيرة، بعد تزايد إمكانيات الريح، إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الخالية، وتأجير و شراء الأراضي التي هي ملك للسكان المحليين في الجزيرة، وكان الأمر مماثلاً في جزيرة بمبا القريبة جغرافياً من جزيرة زنجبار وبعض المناطق التي تتمتع أراضيها بخصوبة عالية على الساحل.³

ومع مرور الوقت، أصبح إنتاج القرنفل وصناعته هي العلامة البارزة في التاريخ الاقتصادي للجزيرة. وكانت تلك هي الخطوة الأولى في البداية لاقتصاد جديد هو اقتصاد المزارع الكبيرة الذي سيكمل تجارة القوافل للمسافات الطويلة عند سكان شرق إفريقيا.⁴

¹ - للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول زراعة شجرة القرنفل في زنجبار وطرق إنتاجه وصناعته وتصديره أنظر/

- Frederick, Cooper: *Plantation slavery on the East coast of Africa*, Yale University Press, New Haven, 1977.

² - Ibid, p : 51.

³ - Ibid, pp:58-59.

⁴ - Ibid.

5- زنجبار والتجارة الدولية:

بعد توسع النشاط التجاري لزنجبار، حيث أصبحت مع منتصف القرن التاسع عشر أكبر مركز للمبادلات التجارية على الشاطئ الغربي للمحيط الهندي، عمل السلطان سعيد علي جلب الاستثمارات الأجنبية إلى بلاده من خلال سياسته الاقتصادية القائمة على حرية التبادل التجاري. فوقع معاهدات تجارية وقنصلية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1833، ومع بريطانيا سنة 1839، ومع فرنسا سنة 1844، ومع الدويلات الألمانية سنة 1859. وكانت أول دولة أجنبية دخلت إلى سوق شرق إفريقيا هي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال معاهدة الصداقة والتجارة التي أبرمها السيد سعيد مع الوكيل التجاري الأمريكي إدموند روبرتس Edmond Roberts في سبتمبر 1833، ووافق عليها الكونغرس الأمريكي في جوان 1834. وقد سمحت هذه المعاهدة للأمريكيين بإقامة منشآت تجارية في أنحاء متفرقة من أملاك سعيد الإفريقية، مقابل تقديم الأمريكيين مساعدات حربية للسيد سعيد، لإتمام سيطرته السياسية والعسكرية على بعض المناطق الواقعة على الساحل وفي داخل القارة.¹

وسرعان ما نمت حركة السفن التجارية الأمريكية في شرق إفريقيا، حيث كانت تجلب إلى زنجبار السلع المصنعة مثل البنادق والبارود والقطن الأمريكي والأقمشة والسكر وبعض المواد المعدنية، وتعود محملة بالمنتجات الإفريقية وفي مقدمتها زيت القرنفل بعد ازدهار صناعته، وحسب المؤرخ نيكولس فقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى زنجبار عام 1838، حوالي مائة ألف دولار، وفي عام 1856 بـ 550000 دولار أمريكي.²

والواقع أن هذا النشاط التجاري الأمريكي المتزايد في شرق إفريقيا، لم يرضي الحكومة البريطانية التي تخوّفت كثيراً من المنافسة الأمريكية لها في المحيط الهندي. فأرسلت في عام 1839 الضابط هارت Hart لعقد اتفاقية مع السلطان سعيد، مماثلة في شروطها للاتفاقية الأمريكية. وفي العام التالي تمكنت من فتح قنصلية لها في زنجبار.³

والجدير بالذكر أن الوجود البريطاني في شرق إفريقيا كان سابق للوجود الأمريكي، من خلال نشاط رعاياهم الهنود الذين شجعهم السيد سعيد على الاستيطان في الساحل وزنجبار، حيث كان معجباً بفطنتهم التكتيكية وخصوصاً في المجال المالي، فقرر الاستفادة منهم في التنمية التجارية. وقد إشتغل التجار الهنود، الذين كانوا يعرفون بين سكان شرق إفريقيا بالبانيين Banians، كوكلاء جمركيين،

¹-Nicholls, C.S: op, cit, pp:331-332.

²-Ibid, p: 187.

³-Marsh, Zoe(eds): *East Africa Through Contemporary Records*, Cambridge University Press, London, 1961, p: 102.

ووسطاء بين التجار السواحيليين والأجانب، ممولين، مربين وتجار جملة. ومع مَرّ السنين تزايدت مداخيلهم مع تزايد الرسوم الجمركية. وبالرغم من شكاوى التجار العرب العمانيين والسواحيليين من سيطرة البانين على جميع المعاملات التجارية والمالية الخارجية، إلا أن السلطان تجاهل شكاواهم تقرباً من لندن.¹ وقد ظلّ جميع سلاطين زنجبار حتى قيام الاستعمار الأوروبي، مدينين ملتزمي الجمارك البانين. إلا أن هذه المكانة الاقتصادية والاجتماعية لم تكسبهم أي تأثير أو نفوذ سياسي في شرق إفريقيا. ولكن ستزداد أهميتهم كثيراً في فترة الاحتلال الألماني، حيث يتم الاستعانة بهم في الأعمال التجارية والشؤون المالية.

وقد طالبت فرنسا، التي كانت تعمل على تقوية نفوذها في شرق إفريقيا، بامتيازات مماثلة. وكان التوتر بينها وبين بريطانيا هو الذي أدى إلى عدم تحمس السلطان سعيد كثيراً لتوطيد علاقاته مع باريس. غير أن الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارستها الحكومة الفرنسية ابتداء من عام 1840 على رعاياه في آسيا وإفريقيا، اضطرتّه إلى التوقيع معها على معاهدة التجارة والصدقة في نوفمبر 1844، وإلى فتح قنصلية لها في زنجبار مع نهاية العام نفسه.²

وبالرغم من هذه العلاقات الدبلوماسية والتجارية الجديدة، استمرت بريطانيا في تغذية مخاوف السلطان سعيد من مخططات الفرنسيين التوسعية. الأمر الذي أزعج فرنسا كثيراً، وحاول قنصلها في زنجبار تحريض بعض حكام مدن الساحل على إعلان استقلالهم عن السلطان سعيد مقابل تأييد فرنسا لهم، ودعمهم اقتصادياً وعسكرياً. واضطر سعيد أخيراً، بعد أن فضل البقاء على الحياد لفترة طويلة، قبول الدعم العسكري البريطاني، والعمل بنصيحة قنصلها في زنجبار آتكنز هامرتون Hamerton برفع العلم العماني فوق كل أملاكه الإفريقية.³

والواقع أن هذه الخطوة التي اتخذها سعيد ضد الفرنسيين أدت إلى تقوية النفوذ السياسي البريطاني في شرق إفريقيا، حتى أصبح سلاطين عمان، حسب تقرير القنصل الأمريكي في زنجبار عام 1851، يعملون تحت توجيه القناصل البريطانيون.⁴ أما معاهدة زنجبار مع الدويلات الألمانية فلم تعقد إلا في سنة 1859، أي بعد وفاة السيد سعيد بثلاث سنوات.⁵

¹- Marsh, Zoe(eds):op, cit, pp : 106-107.

²- Archive National (BNF): *Lettre du Ministre des Affaires étrangères au Ministre du commerce*, le 26 Juillet 1845, Paris, F/128972.

- Nicholls, C.S: op, cit, p: 187.³

⁴-Ibid.

⁵- للإطلاع على التفاصيل أنظر الفصل الثاني من هذه الرسالة.

وعلى أي حال، فقد كانت هذه المعاهدات التجارية والدبلوماسية التي أبرمها السيد سعيد مع الدول الأجنبية،¹ من العوامل المهمة التي ساهمت في ازدهار وتطور سلطنة زنجبار، وتوسعها في التجارة الدولية خصوصا بعد أن ألحقت مناطق داخل القارة شيئا فشيئا بالشبكة التجارية التي كانت قد أقيمت بالفعل على الساحل نتيجة تطور تجارة طرق القوافل للمسافات الطويلة. وكانت هذه الطرق تمتد من مدن الساحل كاباغامويو، بانغاني، تانغا، كيلوا ودار السلام إلى معظم المناطق الواقعة داخل القارة الإفريقية والتابعة اليوم لتنزانيا، شرقي الكونغو، رواندا، بورندي، أوغندا، كينيا، شمال الموزمبيق، وشمال زامبيا ومالاوي. كلها تتصل بزنجبار عاصمة سعيد، ومن ثم تتفرع في شبكة التجارة العالمية. وقد قدرت الأرباح التجارية الناتجة عن حصيلة الجمارك السنوية لزنجبار في عام 1869 بـ 65000 جنيه إسترليني، وارتفعت إلى مائة ألف جنيه إسترليني مع حلول عام 1876.²

ومن خلال ما سبق ذكره، نستنتج أنه بفضل جهود السلطان سعيد وحكمته الفائقة، أصبحت زنجبار أكبر مركز للتجارة الدولية العابرة للمحيطات في شرق إفريقيا والجزء الغربي من المحيط الهندي. غير أن هذه السياسة الاقتصادية والتجارية التي اتبعتها سعيد أدت إلى استدراج اقتصاد شرق إفريقيا إلى داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي الامبريالي القائم في أوروبا وأمريكا قبل أن يقوم الحكم الاستعماري الأوروبي فعليا في المنطقة.

6- التغلغل الأوروبي وإلغاء تجارة الرقيق في شرق إفريقيا:

استغلت الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا، معاهدات الصداقة والتجارة التي أبرمتها مع السلطان سعيد في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وزادت من ضغوطها المباشرة عليه من أجل حصولها على مناطق نفوذ في شرق إفريقيا. وفرنسا، التي كانت قد أبرمت مع زنجبار معاهدة عام 1844، أرادت بعدها الاستيلاء على بعض الجزر القريبة من ساحل شرق إفريقيا والتوسع في أملاك السلطان الإفريقية، والحصول على امتيازات تجارية إضافية، ولم تتردد في إرسال بعض السفن الحربية إلى سواحل شرق إفريقيا لتظهر للسيد سعيد وحلفائه البريطانيين مدى استعدادها لهذه الخطوة. وبالموازاة مع هذا، كانت بريطانيا تراقب بعين الحذر نشاط الفرنسيين في المنطقة، وبمحة حماية رعاياها الهنود في شرق إفريقيا زادت من ضغوطها على السلطان، وحصلت منه على تنازل عن بعض الجزر في المحيط الهندي لكي تتخذها قواعد لها، وتؤكد سيطرتها الفعلية على المنطقة. أما الدويلات الألمانية (هامبورغ)، فقد توسع نشاطهم التجاري في المنطقة، وأصبحت شركة أوزوالد وليام William

¹ - قامت كذلك في هذه الفترة كل من إيطاليا، البرتغال، النمسا والمجر بفتح فصوليات لها في زنجبار. راجع/ أحمد حمود المعمرى: مرجع سابق، ص: 75.

² - Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p-p: 227-320.

O'swald من أكبر المتاجرين في الأصداف والأقمشة القطنية الرخيصة والأدوات المعدنية في شرق إفريقيا.

والواقع أن فرنسا كانت في هذه الفترة لا تهتم بشرق إفريقيا كاهتمامها بمدغشقر وجزر القمر من جهة، ومن جهة ثانية كانت تعلم أن إصرارها في الحصول على امتيازات إقليمية في شرق إفريقيا قد يؤدي إلى حرب بينها وبين بريطانيا. وعلى هذا الأساس، توصلت إلى اتفاق مع بريطانيا عام 1862، تتعهد من خلاله الحكومتان الفرنسية والبريطانية باحترام استقلال أراضي السلطان الإفريقية والأسبوية.¹ ومع أن هذا الاتفاق كان في صالح سلطنة زنجبار، ولا يسمح لبريطانيا بالمطالبة بمناطق نفوذ جديدة في المنطقة. إلا أنه تحت غطاء محاربة تجارة الرقيق وإقامة التجارة المشروعة، تبين فيما بعد أن البريطانيين يخططون للاستيلاء على شرق إفريقيا كلها خلال فترة قصيرة.

وكانت هذه الروح الإنسانية المتمثلة في إلغاء تجارة الرقيق وإقامة التجارة المشروعة، ناتجة أساساً عن التوسع الرأسمالي الأوروبي الناجم عن الثورة الصناعية التي شهدت تطوراً كبيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأدت إلى استحداث إمكانيات إنتاجية جديدة، جعلت استخدام الرقيق كيد عاملة أقل فائدة من ذي قبل، ومن ثم ظهرت مواقف أوروبية جديدة اتجاه هذه التجارة. ووفقاً لما ذهب إليه الباحث البريطاني إريك وليامز، فإن إلغاء تجارة الرقيق من طرف الساسة البريطانيين كان في المقام الأول نتيجة مباشرة لضرورات اقتصادية واجهت بريطانيا بوصفها بلداً صناعياً ناشئاً.²

وقد نجحت بريطانيا، التي ألغت تجارة الرقيق نهائياً في مستعمراتها عام 1834، في إقناع الدول الأوروبية بإلغائها عبر سواحل المحيط الأطلسي الغربية والشرقية. ومن ثم حولت انتباهها في الأربعينات من القرن التاسع عشر إلى شرق إفريقيا، حيث عملت جاهدة على تقليص النطاق الذي يُسمح فيه بنقل الرقيق في المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطان سعيد.

وكان هامرتون، القنصل البريطاني في زنجبار منذ عام 1841، قد نجح، بعد مفاوضات طويلة، في إقناع السلطان وتوقيع معه معاهدة سنة 1845، اشتهرت فيما بعد بمعاهدة هامرتون، منعت تصدير الرقيق خارج ممتلكات السلطان الإفريقية، كما أجازت للدوريات البحرية البريطانية مصادرة المراكب

¹- Edward, Sir Hertslet: *The Map of Africa by Treaty*, vol.2, Second Edition, Nos.103 to 208, London, 1896, p: 547.

²- للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر /

-Moses, Nwulia: *Britain and Slavery in East Africa*, Three continents Press, Washington, 1975.

العمانية التي تخترق بنود هذه المعاهدة. وتعهدت بريطانيا، في مقابل موافقة السلطان على هذه القيود الجديدة، بالوقوف إلى جانبه ومساعدته على الاحتفاظ بممتلكاته ضد أي تدخل أوروبي.¹ وفي الحقيقة، ظلّ تأثير هذه المعاهدة من الناحية العملية محدوداً، طالما ظلت إمبراطورية السلطان سعيد تمتد من شرق إفريقيا إلى الخليج العربي، فضلاً عن عدم رغبته في وقف تلك التجارة التي تعتمد عليها مزارع القرنفل في زنجبار ومبما. ذلك أن اقتصاد المزارع الكبيرة المزدهر كان يعتمد أساساً على تشغيل الرقيق، وفرض أي قيد على حرية المتاجرة في الرقيق معناه سيؤدي إلى انهيار تجارة القرنفل، التي كانت تشكل ثلث صادرات البلاد، ويحد من نمو اقتصاد شرق إفريقيا.

وبما أن تجارة الرقيق كانت لا تزال مشروعة على ساحل القارة الشرقي، فقد ظل نشاط المزارع الكبيرة يتوسع باستمرار، وكان بوسع التجار نقل الرقيق على مسافات طويلة على طول الساحل، ومن ثم نقلهم إلى زنجبار ومبما. والشيء الذي ساهم في ارتفاع تجارة تصدير الرقيق هو انتشار الحروب في المناطق الداخلية بين القبائل الإفريقية والتي كان أهمها غزو قبائل النغوني Ngoni للمناطق الجنوبية، مما زاد في أعداد الأسرى المسترقين الذين سيحولون إلى تجار الرقيق.²

ولم يكن في وسع السلطان ودوريات البحرية البريطانية مراقبة الطرق الجديدة التي استحدثتها تجار الرقيق. ويقول كوبر أن تجارة تصدير الرقيق إلى زنجبار في هذه الفترة كانت بحق ولم تكن معاهدة هامرتون كافية على الإطلاق للحد من الطلب المحلي والخارجي المتزايد على الرقيق.³ وتشير التقديرات أنه في الفترة ما بين عامي 1860 و1870 وصل ما بين 30000 و35000 فرد إلى زنجبار والموانئ التي كانت تخضع لها.⁴

وبعد وفاة السلطان سعيد سنة 1856، نجحت الدبلوماسية البريطانية في تقسيم إمبراطوريته إلى قسمين، القسم الآسيوي وعاصمته مسقط، والقسم الإفريقي وعاصمته زنجبار. ويبدو أن السيد ماجد الذي ورث القسم الإفريقي، كان مثل أبيه، غير متحمس للتخلي عن تجارة الرقيق. وتصدى للضغوط البريطانية ورفض عقد معاهدات جديدة معها تمنع أو تحد من المتاجرة بالرقيق، وأعلن استحالة ذلك لأن النظام الاقتصادي لزنجبار وسائر مدن شرق إفريقيا، قائم أساساً عليها.⁵ بل أن تمسكه بهذه التجارة

¹- Reginald, Coupland: *The British Anti-Slavery movement*, Clarendon Press, Oxford, 1933, pp: 203-204.

²-Ibid.

³- Frederick, Cooper: op, cit, pp:43-44.

⁴- Renault, F et Daget, S : *La traite des esclaves en Afrique*, Caire, 1980, p-p : 42-70. See Also Reginald, Coupland: (1939) op, cit, pp:221.

⁵-Marsh, Zoe(eds):op, cit, pp: 66-67

أدى به إلى بناء مدينة جديدة على ساحل مريما Mrima على المحيط الهندي لتسهيل عملية التبادل التجاري، سماها دار السلام.¹ ولكن مشروعه هذا لم يكتمل بسبب وفاته عام 1870. ولم تتمكن بريطانيا من إلغاء تجارة الرقيق في شرق إفريقيا إلا في سنة 1873، حين تمكن القنصل البريطاني الجديد في زنجبار جون كيرك John Kirk، بعد جهود دبلوماسية مكثفة ووعيد باستخدام القوة، في التوقيع مع السلطان برغش ابن سعيد -خليفة السيد ماجد- معاهدة جديدة تمنع الاتجار بالرقيق عن طريق البحر.²

وقد يمكن تفسير هذا التأخير، بأن داخل القارة بقي مجهولا بالنسبة لدعاة محاربة تجارة الرقيق الأوروبيين، ولم يكونوا على علم بتأثيرات التجارة العربية، إلى أن اكتشفها دافيد ليفنغستون في منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر أثناء رحلاته الاستكشافية إلى شرق إفريقيا ووسطها. والملفت للانتباه، أنه حتى بعد التوقيع على هذه المعاهدة، استمر تجار الرقيق في تجميع أعداد كبيرة من العبيد في المدن الساحلية، ومن ثم تهريبهم عن طرق سفن صغيرة في ظلام الليل باتجاه جزيرة زنجبار ومبا.³ وبالرغم من مواصلة القنصل البريطاني في زنجبار جون كيرك ضغوطه على السلطان لحمله على إصدار مرسوم سنة 1876 يحظر تجارة الرقيق نهائيا على أرض القارة، فقد تواصل جلب الرقيق إلى مزارع القرنفل في الجزر وبعض مناطق الساحل عن طريق استخدام طرق متخفية، بعيدة عن أنظار جنود

¹ - شجع السيد سعيد، منذ اتخاذه زنجبار عاصمة لدولته، العرب والهنود على الهجرة والاستقرار في المناطق الساحلية، للاستثمار في الزراعة وتجارة القوافل للمسافات الطويلة. وقد هاجر عدد كبير منهم من جزيرتي زنجبار ومبا، بعد أن تزايدت الضغوط الأوروبية السياسية والاقتصادية على السلطان في زنجبار من جهة، وتراجع إيرادات الجزيرة بعد انفصالها عن مسقط من جهة، ثانية. ولهذا، فقد توافد عدد كبير من الأسر العربية والهندية الثرية منذ أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر على المنطقة الواقعة قبالة جزيرة زنجبار على ساحل مريما، بين مدينة كيلوا جنوبا ومدينة باجامويو شمالا. وكونوا، مع قبيلة مزيزما Mzizima الإفريقية المحلية، نواة مدينة حضرية متطورة. وكانت هذه المنطقة، فضلا عن ميناءها الطبيعي الممتاز وخصوبة تربتها، قد أصبحت من المنافذ الرئيسية المهمة لعمليات التبادل التجاري وتجارة الترانزيت بين البضائع القادمة من الأسواق الخارجية والبضائع القادمة من المناطق الداخلية. وعليه، سرعان ما فاقت جميع المدن الساحلية من حيث التطور الاقتصادي والتجاري، وأصبح ميناءها من أهم موانئ شرق إفريقيا نشاطا، بحيث أضحت أكبر مركز لعمليات التبادل التجاري على الشاطئ الغربي للمحيط الهندي، حتى سماه السلطان السيد ماجد ابن سعيد عام 1962 باسم ميناء السلام Harbour of Peace بالسواحيلية (bandar as-salâm). وبعد أن شهدت المدينة توسعاً في بنيتها التحتية واجتذبت العديد من السكان من مختلف الأعراق والإثنيات، وتحولها إلى ملاذ آمن للمستثمرين والتجار المحليين والأجانب، أطلق السيد ماجد رسمياً عليها عام 1965، اسم مدينة دار السلام، ولم تنتهي الأشغال من توسعتها إلا في سنة 1887. وبعيد تولي الجنرال هرمان فون ويسمان V. Wissmann إدارة مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، اختارها كعاصمة لحكمه في الأول من شهر جانفي عام 1891. راجع للمزيد من التفاصيل/

-James, R.B (eds): *Dar es salaam, Histories from an emerging African metropolis*, Mkuki na Nyota Publishers, Dar es salaam, 2007, p-p:16-30.

² - Reginald, Coupland: (1933) op, cit, pp: 216-217.

³ -Ibid, pp: 217-218.

السلطان ودوريات البحرية البريطانية.¹ وظلّت تجارة الرقيق تشكل النشاط الرئيسي في شرق إفريقيا، استمرت لفترة طويلة بعد بداية الحكم الاستعماري الألماني والبريطاني. وهكذا تمكنت بريطانيا، بمساعدة نشاط الجمعيات المسيحية وحركات الكشف الجغرافي، وتحت غطاء العمل السلمي الفعال لتنمية التجارة المشروعة ومحاربة تجارة الرقيق، من التوغل في شرق إفريقيا وزيادة نفوذها. وكان فتح قناة السويس عام 1869، أهم حدث وقع في هذه الفترة بسبب موقع القناة الاستراتيجي بالنسبة للمصالح البريطانية في الهند وشرق إفريقيا. غير أن تعاضم قوة ألمانيا كدولة أوروبية كبرى بدأ يزيد من حدة التنافس الاستعماري الامبريالي. وعندما عقد بسمارك مؤتمر برلين في عام 1885/1884، كانت عملية تقسيم إفريقيا قد بدأت بالفعل، وكانت شركة الاستعمار الألماني التي أسسها الدكتور كارل بيترز قد تمكنت من ضم مناطق شاسعة في شرق إفريقيا، ستصبح فيما بعد جزء من إمبراطورية استعمارية واسعة في إفريقيا يسيطر عليها الألمان.

¹ - Reginald, Coupland: (1933) op, cit, pp:217-218.

الفصل الثاني:

التدخّل الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا

تمهيد:

شهدت منطقة شرق إفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعضاً من التحولات والتطورات ذات الأهمية البالغة، وكان مُقدم السيطرة الاستعمارية الألمانية من العوامل المهمّة في إحداث تلك التخلّجات. ولا بد لتقدير حقيقة تلك التحولات وأبعادها من استعراض طبيعة الحركة الاستعمارية الألمانية، والعوامل التي ساعدتها على التدخّل في شرق إفريقيا. فقد كان من العوامل العامة ذات الأهمية، هو ظهور أنشطة مترابطة مهدت السبيل بطريقة أو بأخرى لقيام الحكم الاستعماري الألماني في المنطقة، وأهمها: الكشوف الجغرافية، نشر الديانة المسيحية، توسّع النشاط التجاري الناتج عن نمو الصناعة الألمانية، الوحدة الألمانية عام 1871 ونشاط المفكرين والأساتذة وأصحاب رؤوس المال والجمعيات الاستعمارية.

ولنا أن نسأل: ما هي الأسباب التي دفعت ألمانيا بالدخول في مسار التوسع الاستعماري؟ كيف تمكنت وفي فترة قصيرة من الزمن من أن تسيطر على مناطق واسعة في شرق إفريقيا؟.. وفي المقابل، ما هو موقف الرأي العام الألماني من انتشار فكرة التوسّع الاستعماري التي كانت تنادي بها بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع الألماني؟. كيف واجهت الحكومة الألمانية على المستوى الرسمي نشاط وضغوط المفكرين والمستكشفين والجمعيات التي كانت تنادي بهذه الأفكار؟ وأخيراً، ما هو الموقف الذي اتخذه مستشار الرايخ الألماني فون أوتو بسمارك -الذي كان يعارض بقوة دخول ألمانيا في مجال التنافس الاستعماري- من فكرة تكوين إمبراطورية استعمارية لألمانيا في إفريقيا؟. هذه هي الأسئلة التي سيحاول هذا الفصل الإجابة عنها.

1- خلفيات التدخل الاستعماري الألماني:

تناول العنصر الأخير من الفصل الأول بالمناقشة ضغوط الحكومة البريطانية على سلطان زنجبار لإرغامه على وقف تجارة الرقيق، وإقامة التجارة المشروعة في شرق إفريقيا. والواقع أن هذه الضغوط لم تكن في حقيقة أمرها إلا ذريعة للتوغل في المنطقة وإخضاعها. كما أن نشاط البعثات التجارية الأوروبية ودوريات البحرية البريطانية التي أوكلت إليها مهمة التصدي لتجارة الرقيق وتفتيش السفن العمانية، كان مقتصرًا في هذه الفترة على زنجبار والمناطق الساحلية، في حين ظلّت الأقاليم الداخلية الشاسعة إلى غاية منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر مجهولة بالنسبة إليهم. ولكن مع تزايد المعلومات والتقارير عن استمرار تجارة الرقيق العربية وتأثيراتها، انصرف اهتمام المستكشفين الجغرافيين والإنسانيين Humanitaires وحركات التبشير المسيحي بصورة متزايدة اتجاه المنطقة.

أ- النشاط التبشيري والكشف الجغرافي:

كان المبشرون الألمان أول من وصل إلى شرق إفريقيا، بعد أن أرسلتهم جمعية الكنيسة التبشيرية (CMS) لبدء نشاطها في المنطقة. فوصل مع حلول شهر ماي 1844 الدكتور جون لودفيج كرابف John Ludwig Krapf، الذي ينحدر من مقاطعة فورتمبيرغ Württemberg في ألمانيا، إلى شرق إفريقيا، وقام بتأسيس مركز تبشيري في رابيا Rabia بالقرب من ممباسا لخدمة قبائل النيكيا Nyika والكامبا Kamba الوثنيين. وبعد أن تعلم اللغة السواحيلية، نجح في تحويل معظمهما إلى الديانة المسيحية.¹

وبعد عامين، وصل زميله يوهان ريمان Johannes Rebmann، الذي تخرج من جمعية التبشير الكنسية في لندن، إلى مركز رابيا في ممباسا، وأعقبهما في عام 1849 جون إرهاردت J. Erhardt. ولما كان هدفهما الوصول إلى المناطق الداخلية، فقد توجه ريمان إلى منطقة الشاقا Chagga وتمكن من رؤية قمة كيبو Kibo الثلجية، وهي أعلى قمة في جبل الكيليمينجارو، ليصبح أول أوروبي يشاهد الجبل من أعلى قمته. وبعد عودته إلى مركز الإرسالية في رابيا أعد تقريرًا مفصلاً عن رحلته - سيرسل فيما بعد إلى الجمعية الجغرافية الملكية في لندن، عن مشاهدته لجبل الكيليمينجارو وقممه الثلجية وسط خط الاستواء.²

أما كرابف، فقد توجه مع نهاية عام 1849 جنوباً لزيارة مملكة الشامبا الإفريقية بالقرب من أوزمبرا Usambara، التي أقام مع زعيمها كيمويري Kimweri علاقات صداقة. وبعدها اتجه شمالاً

¹- Roland, Oliver: *The Missionary Factor in East Africa*, 1st edition, Longmans, London, 1952, p-7-28.

²-Ibid.

إلى بلاد الكامبا، حيث كان أول رجل أبيض تتاح له مشاهدة جبل كينيا. كذلك سافر كرابف وريمان إلى مسافة أبعد وتمكنا من اكتشاف جبل ميرو، وقد أخذنا معهما تصريح من جمعية الكنيسة التبشيرية التي ينتمون إليها لإقامة مراكز تبشيرية في الأقاليم الداخلية من شرق إفريقيا. أما زميلهما ارهاردت، فبعد أن قضى فترة من الزمن في تانغا وبعض المدن الساحلية، تمكن من رسم خريطة للمنطقة الواقعة بين الساحل والبحيرات الكبرى التي صورها على أنها بحر داخلي.³

وعلى أي حال، كان هؤلاء المبشرون الألمان بمثابة الرواد. فقد أدت كشوفهم والمعلومات التي حصلوا عليها عن الأقاليم الداخلية إلى تأييد الحكومة البريطانية لحملة الضابط ريتشارد بيرتون Richard Burton وجون سبيك John Speke فيما بعد، لكشف نهر أوجيجي وإعداد تقرير عن الاحتمالات التجارية في المناطق الداخلية.⁴ بيد أنه وبالرغم من تكريمهم وحصولهم على الميدالية الذهبية في شمال ألمانيا، إلا أن رحلاتهم لم تكن إلا لاكتشاف المناطق التي تصلح لإقامة مراكز تبشيرية من جهة، ومن جهة ثانية، قلما وصلت المعلومات التي نشرها إلى الرأي العام الألماني.

ولكن المستكشف الألماني ألبرت روشر Albert Roscher، الذي قدم إلى المنطقة في خريف عام 1858، قام بحملات كشفية واسعة على الساحل والمناطق القريبة منه، وأعد دراسات جغرافية وعلمية عميقة عليهما. وفي العام التالي، سافر مع القوافل العربية من مدينة كيلوا على ساحل المحيط الهندي، مستعملين الطريق التجاري المار بالقرب من واد روفيجي Rufiji إلى أن وصل إلى الساحل الشرقي لبحيرة نياسا، ثم توغل شمالاً على طول سواحل البحيرة، وانتهى الأمر بقتله على شواطئ بحيرة نياسا الشمالية على يد القبائل المحلية.⁵

وفي هذه الأثناء، وصل المستكشف فون دير ديكين Von Der Decken، وهو ينحدر من أكبر الأسر الثرية في هانوفر Hanover إلى زنجبار قادماً من ألمانيا وحاول الحصول على مذكرات وتقارير روشر التي كتبها عن بحيرة نياسا، ولكنه تخلى عن تلك المحاولة، بعد أن أقتعه التجار السواحليين عن صعوبة المرور مع الطريق الذي سلكه روشر من قبل. وبعدها حوّل اهتمامه بالمناطق الشمالية، وقام بعدة رحلات كشفية وعلمية لجبلي كينيا والكيليمينجارو، ورأى بأن الصعود لقمة الكيليمينجارو ليست بالتي يستحيل الوصول إليها كما كان يظن ريمان.⁶

³-Roland, Oliver: op, cit: p-p:7-28. See Also Reginald, Coupland: (1968), op, cit, pp:408-409.

⁴-Ibid, pp:7-8.

⁵-Meyer, Hans: *Des Deutsche Kolonialreich*, vol 2, Verlag des bibliographischen Instituts, Leipzig, 1909, p-p : 1-4.

⁶-Ibid.

وفي عام 1861، انطلق من زنجبار مع الدكتور أوتو كرستين Otto Kersten، الذي قدم من ألمانيا للعمل معه في مجال الاستكشاف. وبعد وصولهما، تسلقا الجبل حتى ارتفاع يصل إلى 14,000 قدم⁷، ليكون أول أوروبي يصل إلى هذا الارتفاع. وانتهت حملة فون دير ديكين الاستكشافية بمقتله على ضفاف نهر جوبا في شهر أكتوبر 1865.⁸

وبالموازاة مع هذا، كان المبشر الاسكتلندي دافيد ليفنغستون D.Livingstone قد تمكن مع نهاية عام 1856 من عبور القارة من الغرب إلى الشرق واكتشاف دلتا الزمبيزي، مما جعلها من أعظم رحلات الاستكشاف التي وقعت عبر القارة الإفريقية في هذه الفترة. ولكن الشيء الذي أكسبه شهرة عالمية هو هجومه على فضائع - كما كان يعتقد - القوافل التجارية العربية التي كانت تخترق أقاليم الداخل لجلب الرقيق إلى الساحل، في كتبه وتقاريره. وكانت آخر رحلة قام بها ليفنغستون داخل القارة في عام 1866، حيث توجه من مكينداني Mikndani على ساحل المحيط الهندي متجها إلى بحيرة نياسا عبر نهر روفوما، ثم اتجه غربا واكتشف بحيرتي مويرو Mweru وبنجويو Bangwulu. ولكنه اضطر للعودة إلى أوجيجي في سنة 1871 بسبب إصابته بمرض الملاريا⁹، ومكث بها إلا أن وصل الصحفي والمغامر الأنجلو-أمريكي، هنري ستانلي، وانطلقوا شمالا حتى اكتشفوا معاً النهاية الشمالية لبحيرة تنجانيقا، وتأكدوا من عدم اتصالها بمنبع نهر النيل.¹⁰

تجدر الإشارة هنا، أن ليفنغستون كان يربط بين التجارة وبين المسيحية كعاملين أساسيين لإدخال الحضارة الأوروبية إلى قلب إفريقيا، وإقامة مراكز تجارية في داخل القارة، ودراسة وسائل التنمية والاستغلال التجاريين، لذلك ركز في جميع رحلاته الكشفية في البحث عن الأنهار الصالحة للملاحة، والتي كان يصفها حتى آخر أيامه بالطريق المفتوح للتجارة والمسيحية.

نجحت تدريجيا نداءات ليفنغستون المتمثلة في فتح أبواب أقاليم الداخل للتجارة والمسيحية، وبدأت الجمعيات التبشيرية العاملة في شرق إفريقيا، كجمعية الكنيسة التبشيرية من مركزها في رايبا، وإرسالية الجامعات إلى إفريقيا الوسطى (UMCA)، وجمعية لندن التبشيرية (LMS)، وجمعية آباء روح

⁷ - واحد قدم يساوي 0.3048 متر.

⁸ - Meyer, Hans: op cit: p-p : 1-4. See Also Reginald, Coupland:(1939) op, cit, p: 106.

⁹ - توفي ليفنغستون بعد ذلك بسنتين في 30 أبريل سنة 1873 بالقرب من بحيرة بنجويو أثناء بحثه عن منبع نهر النيل والكونغو. راجع للمزيد المصدر نفسه، ص: 4.

¹⁰ -David, Livingstone (eds): *Explorations in Africa*, Union Publishing Company, Chicago, 1872, p-p: 346-356. See Also Roland, Oliver: op, cit, p:27.

القدس التي كانت تتخذ من مدينة باغامويو الساحلية مقرا لها، تهتم كلها بالأمر.¹¹ وكان في نجاح حملة بيرتون وسبيك عام 1862 في الوصول إلى بحيرة تنجانيقا والشواطئ الجنوبية من بحيرة فيكتوريا، واكتشاف الملازم الألماني لوفيت كاميرون Lovett Cameron لنهر مالاجارازي Malagarazi، وستانلي عام 1874 لمصب نهر الكونغو والنيل، تأثيرهما العميق على غزو المبشرين.¹² خصوصا بعد أن تم كشف الغموض الذي أحاط بالبحيرات الكبرى والأنهار الموجودة بالمنطقة، وتم التعرف على الشعوب والقبائل الإفريقية التي تسكن الأقاليم الداخلية، من خلال المعلومات التي نشرها.

وباختصار، كان هؤلاء المبشرون والمستكشفون، انطلاقا من عقيدة حرية التجارة الرأسمالية التي كانت سائدة آنذاك في أوروبا، يؤكدون أهمية الإمكانيات الاقتصادية والتجارية التي كانوا يعتقدون أنها ستربط أقاليم الداخل من شرق إفريقيا الشاسعة بأوروبا المسيحية.

وهكذا توجهت أنظار الأوروبيون لتحقيق طلب المستكشفون والمبشرون الخاص بفتح أقاليم شرق إفريقيا الداخلية، للمسيحية والتجارة المشروعة والحضارة الأوروبية. وسرعان ما زحفت جمعيات التبشير¹³ على المنطقة لإقامة مراكز وإرساليات ومستعمرات للعبيد المحررين.

والملفت للانتباه، أن جمعيات التبشير هي التي كانت تمارس الجزء الأكبر من الضغوط الاقتصادية والسياسية الأوروبية على سلطان زنجبار والقبائل الإفريقية التي تسكن المناطق الداخلية قبل فترة التقسيم الاستعماري، بل أن الأنشطة التجارية الموجودة في شرق إفريقيا قبل الفترة نفسها، كانت في معظمها متفرعة عن النشاط التبشيري. وفي جانب آخر يقول رولاند أوليفر عن نشاط الإرساليات التبشيرية المدمر (... إن الإرساليات التبشيرية، ساهمت والى حد كبير في إضعاف المجتمعات الإفريقية وتفكيكها عن طريق جلب المنفيين السياسيين والعبيد الهاربين وممن يتعذر عليهم الانسجام مع هذه المجتمعات ... ومن ثم قللت من قدرتها على مقاومة الحكم الاستعماري الإمبريالي فيما بعد...)¹⁴.

ومجمل القول، فقد كانت هذه الاستكشافات تفوق بكثير مجرد النتائج العلمية، وسيكون لها نتائج اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية. وكما نستنتج أن آراء المستكشفون الألمان، كانت أكثر وضوحا

¹¹ - للإطلاع على معلومات تفصيلية أنظر/

Bishop, J. Taylor Hamilton, D: *Twenty years of pioneer missions in Nyasaland, A history of Moravian missions in German East Africa*, Bethlehem, Pennsylvania, 1912.

¹² - Meyer, Hans: op, cit , p: 6. See Also Roland, Oliver: op, cit, p:27.

¹³ - أقامت إرسالية الجامعات لإفريقيا الوسطى أول محطة لها في الداخل بماغيبلا قرب أوزميرا. أما جمعية الكنيسة التبشيرية فقد أقامت عدة مراكز في الداخل وكان أهمها مركز مبوايوا وطابورا في وسط تنزانيا. في حين قررت جمعية لندن التبشيرية، التي كان ينتمي إليها ليفنغستون، التوغل نحو

البحيرات الكبرى وإقامة محطات هناك، كمحطة أوجيجي وأورامبو. أنظر للمزيد/ Roland, Oliver: op, cit, p-p:27-46.

¹⁴-Quoted in Roland, Oliver:, pp:49-50.

من آراء نظرائهم الانجليز الذين نادوا بضرورة حرية الملاحة في انهار شرق إفريقيا ووسطها، وإقامة التجارة المشروعة. فقد كتب المستكشف الألماني فون دير ديكن من الكيليمينجارو قبل مقتله بسنة، أن إنشاء مستعمرة ألمانية في هذه المنطقة سينجح في فترة قصيرة، ويمكنها أن تصل إلى الاكتفاء الذاتي في ظرف سنتين أو ثلاث سنوات، وستزداد أهميتها بعد فتح قناة السويس.¹⁵ أما زميله أوتو كرستين، فقد ذكر في مذكراته بأن فون دير ديكن كان يرغب في شراء مدينة ممباسا من سلطان زنجبار، وذلك لإقامة قاعدة ألمانية ولوضع التجارة مع داخل القارة بين يدي الألمان.¹⁶

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن المستكشفون وجمعيات التبشير المسيحية، بما لهما من تأثير ثقافي وسوسيو-اقتصادي، كانوا الطليعة الرائدة لفرض الحكم الاستعماري الألماني على المنطقة.

ب- التدخّل التجاري:

تعود أصول التوسّع الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا في حقيقته، إلى نشاط شركاتها التجارية المبكر بالمنطقة. وكانت السياسة الاقتصادية القائمة على أساس التبادل التجاري الحر التي تبناها السلطان سعيد، قد حوّلت زنجبار - عاصمة السلطنة العمانية - إلى قوة اقتصادية وتجارية مدّججة في الاقتصاد العالمي بسبب غلبة دورها في السوق الدولية إبان منتصف القرن التاسع عشر كمركز عبور عالمي للسلع بين العالم الغربي وآسيا، وكمنتج للقرنفل عن طريق شبكة من المزارع الكبيرة.

وساعدت الغرفة التجارية في زنجبار التي افتتحها شركة وليام هنري أوزوالد William Henry O'Swald من هامبورغ للشحن والتجارة عام 1849، على تقوية العلاقات بين السلطان سعيد وبعض الدويلات الألمانية.¹⁷ خصوصاً إذا ما علمنا أن هذه الغرفة أفتحت في وقت كان فيه سعيد مهتماً بوضع خطط اقتصادية، لزيادة المبادلات التجارية بين دولته والأسواق الأجنبية، ومن ثمّ شجّع الوجود الألماني تلك الخطط عن طريق توفير سوق مهمّة.

تجدر الإشارة هنا، أن الوجود الألماني التجاري في غرب القارة الإفريقية كان سابق بكثير وجودها على الشاطئ الشرقي. ويعود نشاطها التجاري بساحلها الغربي إلى سنة 1681، عندما طلب ملك برندبارغ Brandenburg فريدريك وليام Frederick William من الضابطين بلونك Blonck وفون دير غروبون Von der Groeben التوجه إلى غرب إفريقيا، وكشف الاحتمالات التجارية الموجودة في

¹⁵- Meyer, Hans: op, cit , p:28.

¹⁶-Ibid.

¹⁷- Hieke, Ernst: *Zur Geschichte des deutschen Handels Mit Ostafrika*, Hamburg, 1939, pp: 69-70.

خليج غينيا وأنغولا. وفي العام التالي، بدأ الألمان نشاطهم التجاري بتجارة الرقيق التي يبدو أنها اكتسبت أهمية عظمى في هذه الفترة.¹⁸

ومن وجهة النظر الرأسمالية، فقد استفاد وكلاء الشركات الألمانية (هامبورغ) من مزايا النمط الاقتصادي والتجاري الذي كان قائماً في شرق إفريقيا، فحنت من تجارة الأقمشة القطنية الرخيصة والأسلاك والأدوات المعدنية والصمغ الراتنجي¹⁹ وزيت القرنفل والعاج الإفريقي أرباحاً وافرة. لكن الشيء الذي استمدت منه بعض الشركات الألمانية قوة دافعة أكثر في مجال التجارة والشحن هو متاجرتهم في الأصداف الإفريقية، حيث اكتشفت هذه الشركات الفائدة المادية الكبيرة التي تعود عليهم من تجارة الأصداف.²⁰

وكانت شركة أدولف ياكوب هيرتز Adolph Jacop Hertz، وهو تاجر من هامبورغ، تتاجر فيها منذ عام 1844 بخليج البنين وساحل غرب إفريقيا، وتبين فيما بعد، أن أصداف شرق إفريقيا ذو اللون الأزرق ذات قيمة أكبر، ولهذا حولت هذه الشركة مع بعض التجار من الدويلات الألمانية الأخرى، كالضابط التجاري وليام شميزر W. Schmeisser، اهتمامهم بزنجبار وساحل شرق إفريقيا. وقد أدى التوسّع في تجارة الأصداف، حسب هيك، إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدويلات الألمانية -وبالخصوص الواقعة في الشمال- وشرق إفريقيا إلى أكثر من ضعف المبادلات السابقة.²¹

وفي سنة 1859، بعد وفاة السلطان سعيد بثلاث سنوات، تم إبرام أول معاهدة تجارية وقنصلية بين زنجبار واتحاد ممدن الهانسا الألمانية²² Hanseatic states union. وقد كفلت هذه المعاهدة للوكلاء التجاريين الألمان شروطاً مواتية إلى حد بعيد، مقارنة بالشروط التي كانت من قبل، من

¹⁸- Paolo, Giordani: *The German colonial Empire: its beginning and ending*, Translated by Gustavus, M and Hamilton, W, Bell and sons LTD, London, 1916, pp:5-6.

¹⁹- مائة صمغية لزجة تخرج من لحاء بعض الأشجار كالصنوبر ونحوه، وهي مادة غير قابلة للانحلال في الماء وسريعة الاشتعال.

²⁰- Bohner, Theodor: *Der Deutsche Kaufman Uber See*, Berlin, 1939, p-p : 465-467.

²¹- Ibid. See Also Hieke, Ernst: op, cit, p-p: 64-70.

²²- اتحاد مدن الهانسا هو عبارة عن اتفاقية تجارية وأمنية، تم التوقيع عليها في بداية القرن الثالث عشر بين ولايتي هامبورغ Hamburg وليبيك Lubeck، وكان الهدف منها هو حماية تجارتهم من قرصنة بحر البلطيق والدول المجاورة. ومع مرور الوقت تأكد نجاح هذه الاتفاقية في المجال التجاري والأمني خصوصاً بعد أن نمت تجارة هاتين المدينتين وتوسعت لتصبح بعد فترة قصيرة من أقوى مدن شمال أوروبا من الناحية التجارية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس طلبت عدة مدن وولايات ألمانية وأوروبية الانضمام إلى هذه الاتفاقية والاستفادة منها، كمدينة بريمن Bremen، كولونج Cologne، نوفغورد Novgorod، لندن London، برنزيك Brunswick، أمستردام Amsterdam، دنكيرك Dunkirk، أنتورب Antwerp، دانزيغ Danzig، أوستيند Ostend، روتردام Rotterdam، وانتهى العمل بهذا الاتحاد مع قيام الوحدة القومية الألمانية عام 1870. أنظر للمزيد من التفاصيل/ Paolo, Giordani: op, cit, pp :1-2.

خلال إعفاء التجار الألمان من كل الرسوم على البضائع التي يستوردونها من شرق إفريقيا، وفرض رسماً جمركياً قدره 5 في المائة على البضائع التي يقومون بتصديرها إلى زنجبار والموانئ الخاضعة لها.²³

والجدير بالذكر أنه بعد التوقيع على تلك المعاهدة، زادت حركة سفن الشحن الألمانية في مياه شرق إفريقيا. وأصبحت الدويلات الألمانية ممثلة باتحاد مدن الهانسا أهم الدول الأوروبية، من حيث النشاط التجاري في زنجبار والساحل، وفاقَت بريطانيا وفرنسا من وجهة النظر التجارية. وكانت شركة وليام أوزوالد - التي اعتبرت في هذه الفترة من أكبر شركات الشحن والتجارة في شمال أوروبا - تمتلك أسطول تجاري كبير من السفن الشراعية والبخارية، الشيء الذي مكَّنها من السيطرة على المبادلات التجارية بين شرق إفريقيا والهند وأوروبا. حيث كانت هذه السفن تبحر من الموانئ الأوروبية محملة بكثير من البضائع والمنتجات الأوروبية المصنعة، كالسلاسل والأسلاك المعدنية والبنادق والبارود والزجاج والسكاكين وغير ذلك من السلع، وتجلب من شرق إفريقيا الصمغ الراتنجي والعاج وجلود الحيوانات والصدف الأزرق والقرنفل.²⁴

يجب الإشارة هنا، أن سفن الشحن الألمانية كانت كذلك تقوم بالمبادلات التجارية داخل القارة الإفريقية وخصوصاً بين ساحل غرب إفريقيا والساحل الشرقي. حيث كانت تقوم بنقل الصدف الأزرق، بعد ازدهار تجارته، من موانئ زنجبار ومبادلتها في غرب إفريقيا بزيت النخيل وخام الذهب مع السكان المحليين والتجار الأوروبيين الذين كانت دولهم تسيطر على معظم سواحل القارة.²⁵

والجدير بالذكر أن الشركات الألمانية إبان فترة الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، ثبتت أقدامها في شرق إفريقيا، وأصبحت تساهم بقدر كبير في حركة التبادل التجاري والنمو الاقتصادي للمنطقة، وتعاقدت، بعد سنة 1860، حتى مع الأسطول البريطاني الموجود في مياه شرق إفريقيا لتزويده بالفحم الأوروبي.

وبالرغم من هذا، فقد واجه بعض التجار الألمان عقبات وعراقيل خاصة في المناطق التي كانت تحت النفوذ السياسي الرسمي البريطاني والفرنسي، كمستعمرة الكاب في جنوب إفريقيا التي كانت تفرض رسوم مرتفعة على تجار اتحاد مدن الهانسا، كما ابعَد الأسطول البريطاني والفرنسي عدد من التجار الألمان، وأعاق حركتهم التجارية في غرب إفريقيا. مما دفع بالمستشار بسمارك عام 1883 إلى طلب

²³- Hieke, Ernst: op, cit, pp: 69-70.

²⁴-Ibid, p-p: 100-112. See Also Schramm, Percy Ernst: *Deutschland und Übersee*, Brunswick-Hamburg, 1950, p-p: 331-335.

²⁵-Schramm, P. E: op, cit, p-p : 331-335.

موافقة الراجشتاغ، على ضرورة الاهتمام بالغرف التجارية الألمانية وتقديم مساعدات مالية وحماية عسكرية لها خصوصاً في غرب إفريقيا.²⁶

وهكذا كان التدخّل التجاري للشركات الألمانية قبل فترة التقسيم والاحتلال، أقوى مما يبدو. لأنها، أي الشركات الألمانية، لم تكن مضطرة لمواجهة القيود التي فرضتها الحكومة الألمانية الاستعمارية فيما بعد. وعلى الرغم من أن تدخلها كان تجارياً إلى حد ما، فقد كان ذلك التدخّل هو البذرة التي نمت إلى أن تحولت إلى شركات أكثر اتساماً وصبغة بالطابع الامبريالي، اتحدت وعرفت باسم شركة شرق إفريقيا الألمانية إبّان فترة الاحتلال.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نستنتج أن الاستعمار الألماني لشرق إفريقيا، كان تنويجاً مباشراً لنشاط شركاتها التجارية، التي أدركت مع مرور الوقت الإمكانيات الاقتصادية والتجارية الهائلة للمنطقة، ومن ثم راحت تنسق مع جمعيات الكشف والتبشير التي أشرنا إليها سابقاً، لإقناع الرأي العام والحكومة الألمانية بفكرة تأسيس مستعمرات في إفريقيا.

2- ميلاد الحركة الاستعمارية الامبريالية الألمانية:

شهدت حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر تغيّرات كبرى، لا في ما يخص البنى الداخلية للدول الأوروبية وحسب، بل حتى ما يخص أدوارهم وقدراتهم في إفريقيا. وبحلول عام 1870، كانت آثار الثورة الصناعية في بنى الدولة وأساليب الحرب في أوروبا قد أصبحت واضحة. كذلك أصبح من الجلي ملاحظة مقدار السرعة التي تتسع بها الفجوة في التوازن النسبي للقوة بين الدول الأوروبية وبقية دول العالم. ففي ذلك العام، برزت ألمانيا كدولة موحدة وكقوة صناعية عظيمة، وسرعان ما بدأ مواطنوها في المطالبة بالدخول في مسار التوسّع الاستعماري، والمشاركة الايجابية في التنافس على الموارد الإفريقية. وقد أدت المواقف الداخلية والخارجية إلى تهيئة الرأي العام الألماني وبوتيرة متسارعة للحصول على المستعمرات.

أ- دور المفكرين والجمعيات الاستعمارية:

دافع الدكتور فرايدريخ فابري Friedrich Fabri (1824-1891)، وهو باحث ومؤرخ ألماني، في كتابه "حاجة ألمانيا إلى أراضي لاستعمارها" *Bedarf Deutschland der Kolonien* الصادر في برلين عام 1879، عن فكرة أن المستعمرات مصدر أساسي لازدهار الأمم، وأنها تساهم في إنشاء

²⁶-Paolo, Giordani: op, cit, p:17.

مجموعة في الخارج، حيث يمكن للأمة الألمانية أن ترسل فائضها الديمغرافي، ويمكن فيها للمواطنين الألمان أن يعيشوا تحت علم دولتهم.²⁷

أما المفكر الذي يوصف بالامبريالي الحقيقي، الهامبورغي الأصل، ويليهلم فون هوب-شليدن Wilhelm von Hübbe-Schleiden، فقد استند في كتابه "الاستعمار الألماني" *Deutsche Kolonisation* الصادر عام 1881، بعكس كتاب فابري، إلى براهين وحجج سياسية وقومية. فقد رأى بأن تزعم بريطانيا للتجارة في إفريقيا هو الانعكاس الإيديولوجي لهيمنتها على نطاق العالم بأسره، والتي كان أسطولها يملك إبانها القدرة على فرض حرية الدخول إلى الأسواق الدولية على نحو ليس له مثيل. وعليه، استنتج بأن الاستعمار لم يعد مغامرة تجارية واقتصادية، وإنما هو سياسية بالدرجة الأولى، وأن المستعمرات هي الوسيلة المثلى لزيادة نفوذ ألمانيا وقوتها، ونشر ثقافتها وحضارتها، والمحافظة على أمنها القومي في أوروبا.²⁸

ونفهم من آراء هؤلاء المفكرين، ومما أبدوه في كتاباتهم من مستوى علمي وثقافي، ومما تتسم به مناقشاتهم من طابع امبريالي-استعماري رفيع. أن الشعب الألماني بعد أن استكمل وحدته القومية، أصبح يرغب في تكوين إمبراطورية استعمارية مثل الدول الكبرى الأخرى، ولا يتم ذلك، إلا بالحصول على مستعمرات ومناطق نفوذ فيما وراء البحار.

وكان في رأيهم كذلك، أن المستعمرات إذا لم تؤدي إلى تقدم ألمانيا في الوقت الحاضر، فإنها ستكون مصدر قوتها في المستقبل، وفي نفس الوقت تعبر عن تطور وعي جديد وترضي طموح مواطني الرايخ الألماني.²⁹

شجعت هذه الأفكار والكتابات كبار أصحاب رؤوس الأموال وشركات الشحن والتجارة، ورجال الصناعة وبعض المستكشفين والمغامرين والعلماء الألمان، على تأسيس نوادي وجمعيات استعمارية لخدمة هذا الغرض. وكانت الجمعية الاستعمارية الألمانية³⁰ (DKV) التي تأسست في مدينة فرانكفورت يوم 6 ديسمبر 1882، من أهم تلك الجمعيات، وكان مؤسسها ورئيسها عالم الأحياء الدكتور كارل بيترز Dr. Carl Peters، قد أشار في بيان له إلى الأهمية الاقتصادية والتجارية الكبرى للاستعمار،

²⁷-Bade, Klaus. J: *Friedrich Fabri und der Imperialismus in der Bismarckzeit (Revolution-Depression-Expansion)*, Freiburg im Breisgau, Munich 1975, p-p: 5-22. See Also Johannes, Bühler: *Vom Bismarck-Reich zum geteilten Deutschland*, Walter de gruyter, Berlin 1960, pp: 99-100.

²⁸- Wilhelm Hübbe-Schleiden : *Deutsche Kolonisation*, Hamburg, 1881, pp :3-4.

²⁹-Robertson, G.C: *Bismarck*, Published by Howard Fertig, New York 1969, pp :414-415.

³⁰-كان من بين أهم مؤسسي هذه الجمعية هو الكونت بفلت Count Pfeilft و كارل جوهمك Carl Jühlke والحامي ويليهلم هوبي

تماما كما له فائدة بالنسبة للأمة الألمانية، ما دام يساهم في توطيد العلاقات مع الألمان فيما وراء البحار.¹

والجدير بالذكر أن هذه الجمعية (DKV)، التي أصبح لها فروع في جميع أنحاء ألمانيا، لم تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أرباح أو فوائد مادية أو اللجوء إلى عمليات الإلحاق والبحث عن مناطق نفوذ لألمانيا، وإنما كان هدفها نشر الوعي وتعليم الشعب الألماني، وتحسيسه بأهمية الحصول على مستعمرات فيما وراء البحار. وعلى هذا الأساس، انظم إليها بعد سنتين من تأسيسها، ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو، أغلبهم من ذوي النفوذ من رجال الأعمال وشركات الملاحه والصحافة وأساتذة الجامعات وبعض السياسيين المتحمسين للفكر الامبريالي الاستعماري.²

ومع حلول عام 1885، ازداد عدد أعضائها إلى 11,900 عضو، فسمحت هذه القاعدة الشعبية الصلبة، وبشكل خاص، في إصدار صحيفة تحت اسم صحيفة الاستعمار الألماني (DKZ) تتكلم باسمها، وتعبّر عن توجهها، وتروج لقضايا الاستعمار والدعاية لحاجة التوسّع الألماني فيما وراء البحار، من أجل زيادة التأثير على الرأي العام الألماني وتوجيهه نحو الاقتناع بالفكر الامبريالية.³ وبالرغم من هذا، لم يكن لتلك الجمعية (DKV) ومؤيدوها، تأثير كبير على المواقف الرسمية للحكومة الألمانية، وظلّت تشكل عاملاً ثانوياً على سياسة ألمانيا الخارجية إلى غاية منتصف سنة 1884. ولم تلقى آرائها تأييداً من الرايخشتاغ Reichstag (البرلمان) الألماني الذي عارض بشدة توسّع ألمانيا خارج أوروبا، ورفض تخصيص ميزانية مالية لهذا الغرض.

والملفت للانتباه، أن الجمعية الاستعمارية (DKV)، واصلت نشاطاتها الدعائية من خلال الصحف والجرائد ونشاط رجال الأعمال وأصحاب المصانع الحديثة وأساتذة الجامعات، في توجيه النشاط القومي إلى المجال الاستعماري. وكان من بين الشخصيات المتحمّسة للفكر الامبريالي والمنادين بالتوسّع الألماني فيما وراء البحار، المؤرخ الألماني هانريخ فون تراتيشكه⁴ Heinrich von Treitschke، الذي كان من الأعضاء البارزين في الحزب الليبرالي الوطني، حيث قال -ضمن أمور أخرى- «..بأن الحصول على مناطق نفوذ لألمانيا خارج أوروبا، يتطلب منها، أولاً، هزيمة بريطانيا

¹ - Paolo, Giordani: op, cit, p :16. See Also Grenville, Freeman: *The German Sphere 1884/1898* in Roland, Oliver and Mathieu, Grevasse (eds): *History of East Africa*, vol.1, Oxford university press, Oxford, 1963.p.435.

²-Arne, Perras: *Carl Peters and German Imperialism 1856–1918 A Political Biography*, Clarendon Press, Oxford, 2004, p: 35.

³- Ibid.

⁴ - صدر لتراتيشكي عام 1897 موسوعة من خمسة مجلدات تحت عنوان تاريخ ألمانيا في القرن التاسع عشر "Deutsche Geschichte im 19 Jahrhundert".

وإزاحتها عن موقعها العالمي الواسع الذي يقف، حسب رأيه، في طريق التوسع الألماني في كل مكان من العالم. وثانياً، بأن التوسع الاستعماري بالنسبة للرايخ الألماني هو قبل كل شيء مسألة وجودية وثالثاً، بأن مستقبل ألمانيا هو في التجارة.¹

نجحت هذه الخطابات والى حد كبير في التأثير على شرائح واسعة من الشعب الألماني، وفي تكوين مجموعات داخل الرايخشتاغ، خاصة من كتلة الليبراليين الوطنيين، للضغط على الحكومة الألمانية من أجل تحويل سياستها إلى ناحية الاهتمام بالتوسع الاستعماري. وعلى الرغم من أن الحكومة الألمانية لم تستجب لهذه الضغوطات بالشكل الذي أراده هؤلاء، إلا أنهم نجحوا في تأسيس منظمة أكثر تسامحاً بالطابع الإمبريالي التوسعي في العاصمة برلين يوم 03 أبريل 1884، عرفت باسم شركة الاستعمار الألماني (DKG)، وتم اختيار الكونت فليكس بوهر بندلين Felix Behr-Bandelin رئيساً، والدكتور كارل بيترز نائباً له، وسعت هذه الشركة إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، وهي:²

أولاً- جمع رؤوس أموال وتخزينها، لتوظيفها فيما بعد لإنشاء مستعمرات ألمانية في وسط وشرق إفريقيا.

ثانياً- القيام بخطوط إيجابية فعالة من الناحية العملية في نشر الأفكار الاستعمارية.

ثالثاً- توجيه الفائض الديمغرافي الألماني إلى هذه المناطق.

وبالموازاة مع هذا كان الرايخ الألماني Deutschland، يوجه سياسته الخارجية ككيان موحد، يقوده كل من الإمبراطور ويلهلم الأول والمستشار فون أوتو بسمارك Von Otto Bismarck. وهذا الأخير، على ما يبدو كان غير متحمس لأفكار كارل بيترز الاستعمارية، وأعلن في عدة مناسبات بأن هذه المسألة لا تهمه.

وبالرغم من أن بسمارك كان حتى نهاية عام 1884 من أكبر المعارضين لسياسة التوسع الألماني خارج أوروبا، إلا أنه يعتبر المؤسس الحقيقي للإمبراطورية الاستعمارية الألمانية فيما وراء البحار. والجدير بالملاحظة، أن بسمارك كان يريد الحفاظ على ما كسبته ألمانيا في أوروبا، من خلال تحقيق وحدتها القومية بعد انتصارها في ثلاثة حروب قتالية أوروبية حاضتها ضد الدنمارك عام 1864،

¹-Cited in Winzen, P: *Treitschke's Influence on the Rise of Imperialist and Anti-British Nationalism in Germany*. in Nicholls. A and Kennedy. P (eds.): *Nationalist and Racialist Movements in Britain and Germany before 1914*, London, 1981, pp: 155-169. Maximilian August Mügge : *Heinrich Von Treitschke*, London 2008.

²-Thomas Moon, Parker: *Imperialism and world politics*, Macmillan company, New York, 1927, p: 50. See Also Arne, Perras: op, cit, p: 38.

النمسا عام 1866 ، ثم فرنسا عام 1870. ولهذا فقد رفض عدة مقترحات قدمها كارل بيترز في أوائل سنة 1884 للسيطرة على الجزء الغربي من جزيرة مدغشقر وجزر القمر في المحيط الهندي.¹

ب- السياسة الاستعمارية الامبريالية في عهد بسمارك²:

اتفق المؤرخون والمتخصصون في الشأن الألماني، على أن ألمانيا اكتسبت إمبراطوريتها الاستعمارية في إفريقيا والمحيط الهادئ بفضل لُحْمِ المستشار بسمارك. فبحلول عام 1876، وفي عدة مناسبات، أعلن المستشار الألماني في الرايخشتاغ بأن دولة عظمى مثل ألمانيا لا يمكنها أن تستغني في نهاية الأمر عن

¹-Steer, G.L: *Judgement on German Africa*, Hodder & Stoughton, London, 1939, p: 249.

²- كان فون أوتو بسمارك في سن الخامسة والخمسين عندما حقق الوحدة الألمانية. ولد في الفاتح من شهر افريل عام 1815 في بروسيا، وهي السنة التي انعقد فيها مؤتمر فيينا، بعد الحرب النابليونية التي شهدتها القارة الأوروبية، وتزعّم النمسا وبريطانيا لأوروبا ومحاولتهما احتواء القوميات الأوروبية الناشئة بما فيها القومية الألمانية، الشيء الذي سبب من اجله بسمارك طويلاً ويعمل على تحقيقه. وبعد أن أتم دراسته الثانوية في برلين، التحق بكلية الحقوق سنة 1832 في غوتنغن Göttingen فدرس القانون والعلوم السياسية، وفي سنة 1836 تخرج وعمل كمحامي في برلين. وبالموازاة مع هذا، كان مهتم كثيراً بالجمال السياسي والدبلوماسي، فكان كثير الإطلاع على كتب السياسة والتاريخ. التحق بالخدمة العسكرية سنة 1842 وأصبح ضابطاً في الجيش البروسي. ولما كان من أنصار الوحدة الوطنية ومن دعاة القومية الألمانية فقد انخرط مبكراً في العمل السياسي، فأصبح عضو في الجمعية التشريعية لبروسيا "اللانداغ" Landtag Prussian ، ثم عضو في دييت فرانكفورت Frankfort Diet ، قبل أن يعينه الإمبراطور ويلهلم الأول في سنة 1859 كسفير لبروسيا في سانت بطرسبورغ (روسيا) وبعدها في باريس. وقد اكتسب خبرة كبيرة في المجال الدبلوماسي، فطُجِبَ به الإمبراطور ويلهلم الأول كثيراً لسرعته ودقته في حل المشاكل والتعامل بواقعية مع الأحداث، فاستدعي إلى برلين سنة 1862 وعُيِّنَ كرئيس وزراء ووزير خارجية بروسيا، فجمع بين المنصبين وحكم بروسيا باسم الإمبراطور. ومن خلال هذين المنصبين تحققت أحلام بسمارك القومية، فاختار طريق جديد يوصله لتحقيق الوحدة الألمانية، وهو طريق الدم والسلاح بدل طريق الخطابات وتصويت الأغلبية. فخاض ثلاثة حروب قتالية عرفت بحروب الوحدة ضد كل من النمسا والدنمارك وفرنسا عام 1870، وصل من خلالها إلى هدفه وحقق الوحدة الألمانية، فأعلن في قصر فرساي في باريس بأن إمبراطور بروسيا المنتصر هو إمبراطور على الرايخ الألماني كله، وعين نفسه مستشاراً للرايخ. وقد وصفه وزير خارجية روسيا القيصرية آنذاك غورتشاكوف بأنه كان رجلاً يتمتع بقوام مهيب وبنية قوية، وكانت قدرته على العمل بلا حدود، وأضاف، بأنّه كان رجلاً يأكل كثيراً ويشرب كثيراً ويعمل كثيراً، فعانى طول حياته من وجع في الأمعاء، إلا أن ذلك لم يمنعه من الحكم حتى سن الخامسة والسبعين ومن العيش حتى سن الثالثة والثمانين. حول ألمانيا في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر إلى قوة صناعية عظمى، وعاصمتها برلين إلى مركز دبلوماسي عالمي وهي لم يسبق لها أبداً أن نالت هذا المركز، من خلال قيامه بدور الوسيط في العديد من الأزمات الأوروبية والدولية، فحكم بسمارك ألمانيا وحكمت ألمانيا أوروبا. وكان، كما وصفته الدراسات الأوروبية، يتمتع بحس شديد للواجب الوطني والمسؤوليات الملقاة عليه، ولقد أظهر هذه الميزات في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر عندما واجه ظاهرة جديدة بدت له غريبة في بداية الأمر وهي الحركة الاستعمارية، غير أنه عرف تماماً كيف يتعامل معها بسياسة واقعية، فكوّن لألمانيا إمبراطورية استعمارية في مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً. أصبح بعدها قائد ألمانيا بلا منازع حتى فصله الإمبراطور الجديد للرايخ، غيوم الثاني سنة 1890. توفي في 30 جويلية سنة 1898 في العاصمة برلين. أنظر لمزيد من التفاصيل/

- Stearns, P.F: *The life of Prince Otto Von Bismarck*, J. B. Lippincott Company, London. 1899.

مناطق نفوذ لاستعمارها، لكن يجب التمهيد لذلك داخلياً، وتقوية ألمانيا على المستوى الأوروبي حتى تستطيع تحدي بريطانيا وفرنسا في ميدان المنافسة الاستعمارية.

وفي المقابل، كان يرى بأن تحول ألمانيا في هذه الفترة إلى دولة استعمارية، سوف يلهيها عن شؤون القارة الأوروبية، وهي الميدان الرئيسي للسياسة العالمية. وبإيجاز، فقد عارضت حجج متعددة التوسع الاستعماري الألماني. وفي عام 1881، أعلن بسمارك رفضه التام لسياسة التوسع الاستعماري فيما وراء البحار طالما بقي مستشاراً للرايخ الألماني. ظل هذا الاعتقاد سائداً عند بسمارك إلى غاية سنة 1884، حين أعلن السفير الألماني في لندن الكونت مونستر Count Münster، بأن بسمارك يبذل كل ما في وسعه لمحاربة الاتجاه الاستعماري الذي تنادي به بعض الجمعيات والأوساط الفاعلة في الجامعات الألمانية، وشركات الصناعة والملاحة.¹

ولكن ما إن انقضى شهر واحد عن هذا الخطاب، حتى بدأ المستشار فون أوتو بسمارك سلسلة من العمليات الاستعمارية لضم الأراضي ووضّعها تحت علم الرايخ الألماني. فما هي أسباب عزوف المستشار بسمارك عن مسار التوسع الاستعماري بعد تحقيقه للوحدة القومية مباشرة سنة 1871؟.

للإجابة عن هذا السؤال، لابد أولاً من الإشارة إلى بعض التصريحات والخطابات التي ألقاها بسمارك حول موضوع الاستعمار. حيث كان أهم خطاب له في منتصف سنة 1876 أمام نواب الريخستاغ، والذي اعتبره الكثير من المؤرخين بمثابة رسالة قوية لمناصري التيار الاستعماري، فقال-ضمن أمور أخرى- "...إن المستعمرات ستكون عبئاً على ألمانيا الناشئة، لأنها ستحتاج إلى أسطول بحري قوي يدافع عنها، وألمانيا موقعها الجغرافي في وسط أوروبا لا يتطلب منها بناء أسطول بحري ينافس الأسطول البريطاني... كما أضاف يقول... أنا لست بالروح رجلاً استعماريًا *Kein Kolonial-mensch*".²

والجدير بالذكر أن بسمارك كان قد رفض في عام 1871 الحصول على المستعمرات الفرنسية كجزء من التعويضات التي فرضها الإمبراطور الألماني ولهم الأول على فرنسا، بعد هزيمتها في معركة سيدان 1870.³

وكان يرى بأن كل قضية المستعمرات هذه ليست سوى مغامرة لا طائل من ورائها، وأن تأسيس إمبراطورية استعمارية فيما وراء البحار، سيكون له انعكاسات سلبية، لأنها ستتطلب موارد مالية

¹-quoted in Schnepfen, H: *Why Kilimanjaro is in Tanzania*, Dar es Salaam, 1996.

²-quoted in Fürst von Otto, Bismarck : *Les Discours de M. Le Comte de Bismarck: avec Sommaires et Notes*, Volume 12, Éditeur F. Vieweg, Paris, 1886, p-p:188-190. See Also Robertson, G.C: op, cit, pp :420-421.

³-JAMES, W.H: *Bismarck And The Foundation Of The German Empire*, Bedford Street Strand, London, 1909, p: 387. See also Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A (eds): *History of East Africa*, Vol.II, Oxford University Press, Oxford, 1965, p :125.

لحمايتها وإدارتها، حيث يمكن توفير هذه الموارد لبناء جيش بري قوي لمواجهة أي تحالف أوروبي. كما يمكن الاستفادة من هذه الموارد المالية لقيادة القارة الأوروبية، وهي المشكلة الجوهرية بالنسبة له، فقال في هذا السياق (...ستكون المستعمرات لنا نحن الألمان بمثابة النبلاء البولنديين الذين يضعون الحرير على صدورهم، بينما لا يغطي ظهورهم قميص...لسنا أثرياء بما فيه الكفاية حتى نمتلك مستعمرات فيما وراء البحار...)¹.

وفي رده على أسئلة النواب المتحمسين للفكر الاستعماري في الرايخشتاغ، قال -ضمن أمور أخرى- (...إن خريطة إفريقيا التي لديكم هي مهمة بالتأكيد، إلا أن خريطة إفريقيا الخاصة بي موجودة في أوروبا... روسيا هنا في الشرق، وفرنسا هنا في الغرب، ونحن هنا في الوسط... هذه هي خريطة إفريقيا الخاصة بي...)².

وبإيجاز، فإن بسمارك عارض كافة مشاريع الضمّ والإلحاق التي كانت تنادي بها الأطراف الاستعمارية. لكن لماذا تصرف بطريقة مغايرة تماماً في حريف عام 1884؟.

صحيح أن أفقه كان أوروبياً، وأن إستراتيجيته تجاه تزايد سلطة مؤيدي الفكر الإمبريالي الاستعماري ترمي إلى إبراز المصالح الوطنية والقومية للرايخ. وقد التزم بهذه الإستراتيجية ورفض الكثير من العروض التي قدمت له لاستعمار مناطق مختلفة في إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي، وفضل أن يبقى النشاط الاستعماري من اختصاص الأفراد والهيئات المهتمة بهذا المجال، بعيداً عن الحكومة والرايخشتاغ. غير أن تزايد نفوذ أصحاب رؤوس الأموال والتجار والمستكشفين - خاصة في المدن الشمالية البحرية - ومن كانوا ينحون من قبل بالدفع بالرأي العام الألماني إلى مطالبة نواب الرايخشتاغ بالضغط على الحكومة للدخول في المنافسة الاستعمارية، أدى إلى صعوبة الوضع الذي كان قائماً من قبل، ودفع بسمارك إلى اتخاذ خطوات ذات فعالية، إذ بدأ يدرك أن مصالحه السياسية-الذاتية في ألمانيا، لا يمكن حمايتها بهذه الإستراتيجية التقليدية.

ويعني هذا بعبارة أخرى، أن بسمارك فضل أن يتصرف حسبما يبدو له أنه أجدر بتحقيق مصالحه الذاتية، مستخدماً مهاراته الدبلوماسية في هذا المجال. فقد أشار إلى ذلك -حسب مذكرات فريدريك فون هولستين- بصريح العبارة (...إن كل قضية تأسيس مستعمرات لألمانيا فيما وراء البحار هذه ليست سوى مهزلة... إلا أننا بحاجة إليها للانتخابات)³.

¹-quoted in Fürst von Otto, Bismarck: op, cit: p: 190, See Also Leopold, S. A: *The German Colonial Claim*, Chambers Edinburgh London, 1939, pp: 50-51.

²-Ibid, Volume 8, p:646.

³- Friedrich, von Holstein : *The Holstein papers : The memoirs, diaries and correspondence of Friedrich von Holstein 1837-1909*, Volume 2, Cambridge University Press, Cambridge, 2010, pp:173-174.

ومن الجلي أننا إذا أردنا أن نحلل عوامل تحوّل بسمارك، من نظرتة التقليدية للفكر الامبريالي الاستعماري إلى تأييده التام له، فإننا نلمس التفسير الأساسي لهذا، لا في القدرات الدبلوماسية التي كان بسمارك يتمتع بها وحسب، بل أيضاً في تراث الحروب الذي كان جزءاً من الوضع الثوري-القومي في ألمانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وبسبب تزايد حدة التنافس والصراع بين الأوروبيين سواء على المستوى الاقتصادي-التجاري أو على المستوى العسكري والأمني، أدرك بسمارك أنه يتحتم إعطاء الأولوية للتنافس الأوروبي الامبريالي المتصاعد.

صحيح أن السبب الرئيسي، كما أوضح هولستين، هو الانتخابات، فقد فقدت الحكومة التي يقودها بسمارك أغليبتها البرلمانية في انتخابات عام 1881، بسبب انفصال عدد كبير من أعضاء الحزب الليبرالي القومي المتحالف مع حزب اليمين المحافظ الذي ينتمي إليه بسمارك، والتحقوا بالحزب التقدمي المعارض. وقبل انتخابات الرايخشتاغ البرلمانية المقررة سنة 1884، قام هؤلاء الانفصاليون والحزب التقدمي بتأسيس حزب جديد، أطلقوا عليه اسم الحزب الليبرالي القومي المتحد.¹ وهذا على الرغم من أن النظام السياسي للرايخ الألماني كان معقد البرلمانية، فالإمبراطور هو الذي يختار من يتولى منصب المستشارية، بغض النظر عن نتيجة الانتخابات. يضاف إلى ذلك، أن مسؤولية السلطة التنفيذية أمام الرايخشتاغ محدودة. ولكن في المقابل، كان دعم نواب الرايخشتاغ ضرورياً في بعض المسائل، خاصة فيما يتعلق بتحديد الميزانية العامة للدولة.²

وعلى هذا الأساس، تخوف بسمارك من هذا الحزب الجديد، وخشي من تراجع شعبيته، وبالتالي خسارة الانتخابات الجديدة. فتوجه نحو إتباع إستراتيجية جديدة من خلالها يمكن جذب الشعب الألماني، وتوسيع الوعاء الانتخابي. فعمل على إيجاد تعقيدات عميقة للحزب الجديد في علاقته مع الإمبراطور وأصحاب النفوذ والشركات الامبريالية التي كانت تطالب بتأسيس مناطق نفوذ لألمانيا، وهذا من خلال تحوّلها إلى تبني الفكر الاستعماري الامبريالي، والدفاع عنه، ورأى بأن الدولة التي تملك مناطق نفوذ فيما وراء البحار، هي التي ستسيطر على العالم في المستقبل.³ وهو ما مكنه من الفوز بالانتخابات البرلمانية في منتصف عام 1884.

إن هذا التحوّل في سياسة بسمارك من معارضته للاستعمار إلى تأييده التام له، لا يرجع في أصوله إلى عوامل داخلية فحسب، وإنما كانت هناك تغييرات أخرى، أثرت أشد التأثير على الحكومة

¹-Hieke, Ernst: op, cit, p-p: 272-275.

²-Ibid.

³- Ibid, See Also Robertson, G.C: op, cit, pp: 421-422.

الألمانية والمستشار بسمارك بشكل خاص. وأول هذه التأثيرات المباشرة هو موضوع الهجرة الألمانية وعلى نطاق بالغ الضخامة نحو أمريكا الشمالية، وبعض المستعمرات البريطانية. وهو الشيء الذي اعتبره الكثير من الساسة الألمان بمثابة الخسارة الكبيرة لألمانيا، حيث ومع مرور الوقت يندمج هؤلاء ويفقدون صلتهم بوطنهم الأم¹. وعليه، تم تشكيل كتلة من النواب في الرايخشتاغ للضغط على المستشار بسمارك من أجل إنشاء مستعمرات فيما وراء البحار لاستيعاب هذه الهجرة، وبالتالي ضمان بقاء صلتها بالدولة الأم. جدير بالذكر أنه في أوائل سنة 1881، قُدِّر عدد المهاجرين الألمان نحو أمريكا الشمالية بـ 249.000 مهاجر².

أما التأثير الثاني، والذي لا يقل أهمية عن الأول، فيتمثل في تزايد حدة التنافس والصراع بين القوى الأوروبية. والحقيقة أن بسمارك كان يأمل من تصاعد هذا التنافس الاستعماري إلى إضعاف قدرات كل من فرنسا وبريطانيا، وبالتالي صرف نظرهما عن أوروبا أو إقامة أي تحالف محتمل في المستقبل ضد ألمانيا³. كما عمل في هذه الفترة على تغذية الخلافات بين الدول الأوروبية، فسعى جاهداً على إبقاء النزاع البريطاني-الفرنسي حول مصر مستمراً، بإعطاء كل منهما الأمل في مساعدة برلين. وفي المقابل، شجع إيطاليا على احتلال تونس عام 1881، وفي نفس الوقت، اجتمع مع السفير الفرنسي في برلين وعرض عليه مساعدة ألمانيا إذا ما أرادت حكومة باريس أن تلحق تونس بممتلكاتها في شمال إفريقيا⁴.

وبالموازاة مع هذا، كان يأمل في نشوب حرب بين بريطانيا وروسيا، بسبب توسع هذه الأخيرة في أفغانستان وتهديد المصالح البريطانية في شبه الجزيرة الهندية، وبالتالي يستطيع التحكم في وسط القارة الأوربية، وهي أحد أهدافه الرئيسية⁵.

وأخيراً، فإن الزيادة في الإنتاج وفائض رأس المال الناتج عن الأرباح الباهظة التي كدستها الاحتكارات المصرفية وعائدات الصناعة والتجارة من جهة، ومن جهة أخرى نقص الاستهلاك، دفع بالحكومة الألمانية والمستشار بسمارك على ضرورة البحث عن مناطق جغرافية رئيسية جديدة لم تكن تخضع من قبل لهيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بحيث يمكن لهذه المناطق أن تصبح أسواق ضخمة

¹ - تشير المصادر التاريخية، أن الولايات المتحدة الأمريكية استقبلت منذ عام 1819 وإلى غاية نهاية القرن 19 نحو 4.500.000 مهاجر ألماني. راجع للمزيد من التفاصيل/

-Charles, Demay: *Histoire de la colonisation allemande*, Charles BAYLE Éditeur, Paris, 1889, pp : 35-36.

²-Ibid.

³-Eyck, Erich: *Bismarck and the German Empire*, Allen & Unwin, London, 1968, pp: 273-274.

⁴-Ibid. See Also Robertson, G.C: op, cit, pp:402-403.

⁵-Ibid. See Also James, W, H: op, cit, pp: 410-411.

لاستيعاب فائض الصناعة ومصدر للمواد الخام، وكانت إفريقيا هي المجال الملائم من الناحيتين الاقتصادية والإستراتيجية.¹

ينبغي أن يكون من الواضح أن بسمارك فكر طويلاً قبل أن يقحم بلاده في مجال التوسع الاستعماري، وتتجلى هذه الدوافع بعمق في الخطاب الذي ألقاه أمام نواب الرايخشتاغ يوم 26 جانفي 1889، حيث قال فيه - ضمن أمور أخرى- (...ينبغي أن أفكر بالسنوات القادمة ما إذا كان بعد عشرين أو ثلاثين عاما سيلازم هذا المستشار على عدم تمتعه بالشجاعة الكافية حتى يمنح الرايخ مناطق نفوذ من الممكن أن تكتسب قيمة كبيرة مع الوقت...)².

إن نظرتة إلى القومية الألمانية وإلى السياسة لها جذور، فهو تعلم طوال حياته بأنه يجب استغلال الفرص كلما سنحت. فالخيار الاستعماري من المؤكد أنه يؤدي، فضلاً عن فتح آفاق انتخابية، إلى إجماع وطني وإلى إبعاد أنظار الشعب عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية. وعليه، نستنتج أن هذه الاعتبارات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية هي التي أقنعت بسمارك بضرورة التخلي عن معارضته لسياسة التوسع الاستعماري، وتأييده التام لها.

3- بداية الصراع الأوروبي على إفريقيا:

كانت ألمانيا مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد حصلت على مصالح تجارية في إفريقيا، وكان وكلائها يمارسون نفوذاً في أنحاء متفرقة من المنطقة، لكن سيطرتها السياسية لم تكن قائمة، وفي هذا تفسير لمواقف بسمارك كما اشرنا آنفاً.

وحتى عندما أراد بسمارك ضم تلك البقاع رسمياً لسلطته السياسية، كان يدرك المخاطر المتوقعة، وعليه مواجهة ما يترتب على ذلك. فانتهاز فرصة التقارب البريطاني-البرتغالي الذي توج بإبرام اتفاقية 26 فيفري 1884³، وأعلن استعداداه للتعاون مع فرنسا للقضاء على بنود هذه الاتفاقية. فاستقبل في 24 أفريل من نفس السنة السفير الفرنسي في برلين السيد كورسيل Alphonse Chodron de Courcel وأبلغه كلياً معارضة ألمانيا لنتائج الاتفاقية، وأنه غير راضٍ عن الإجراءات التي فرضتها بريطانيا والبرتغال⁴

¹-Paolo, Giordani: op, cit, pp :20-21.

²- Fürst von Otto ,Bismarck: op, cit, Volume 8, p:386.

³- نصت هذه الاتفاقية أساساً على تأييد بريطانيا للأنشطة الاستعمارية البرتغالية التي أعلنتها مع بداية عام 1880 في كل من الموزمبيق وأنغولا، مقابل أن تتعهد البرتغال بعدم مطالبته بأي أجزاء على ساحل جنوب إفريقيا، مع وضع الملاحة التجارية في حوض الكونغو الأدنى تحت إشرافهما الثنائي.

⁴- للمزيد من التفاصيل حول النشاط الاستعماري البرتغالي في إفريقيا، راجع الفصل الأول من هذه الأطروحة.

بخصوص حرية التجارة في حوض الكونغو، وعلى الدول الأوروبية توحيد جهودها لوضع أسس عامة تنظم حرية الملاحة البحرية في إفريقيا.¹

تجدر الإشارة هنا، أن فرنسا في هذه الفترة هي الأخرى وسّعت أنشطتها الاستعمارية وضمت تونس ومـدغشقر، وأرسلت سافورينان دو برازا Savorgnan de Brazza إلى الكونغو لتوقيع معاهدات حماية مع الزعيم ماكوكو زعيم قبائل الباتيكي.²

تلاقى وجهات النظر الألمانية والفرنسية وإلى حد بعيد بخصوص محتوى هذه الاتفاقية. فرنسا التي كانت غير متفقة مع بريطانيا حول المسألة المصرية، وجدت في العرض الألماني سندا لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في وسط إفريقيا، خصوصا بعد الاهتمام الجديد الذي أبداه الملك ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا، بالكونغو وتعاقدته مع المستكشف هنري ستانلي H. Stanley لاستكشاف حوض الكونغو نيابة عن الرابطة الدولية الإفريقية التي أسسها في بروكسل عام 1876. وقد انتهت هذه التحركات في آخر الأمر إلى إنشاء دولة الكونغو الحرة التي استطاع الملك ليوبولد الحصول على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها في أفريل 1884، والدول الأوروبية أثناء جلسات مؤتمر برلين.³

وعلى هذا الأساس، سارعت فرنسا إلى معارضة المعاهدة البريطانية-البرتغالية التي أصبحت تلقى معارضة دولية متزايدة خصوصا من هولندا والولايات المتحدة⁴ وبلجيكا، وإلى تأييد القرار الذي اقترحه بسمارك في 18 أوت 1884، الذي يدعو إلى:⁵

- ضمان حرية التجارة الدولية في حوض ومصب نهر الكونغو.
- حرية الملاحة الدولية في نهري الكونغو والنيجر وفق المبادئ نفسها المتبعة في الدانوب والراين.
- تحديد المعاملات التي يجب مراعاتها خلال عمليات الإلحاق والضم الفعلي الجديدة على سواحل إفريقيا، وعدم اعتراف الدول الأوروبية بحصول أي دولة على أراضي جديدة في إفريقيا إذا رفضت الانضمام إلى هذا القرار.

تجدر الإشارة أنه بالموازاة مع إصدار هذا القرار، كان بسمارك قد قام بإرسال سفن حربية إلى سواحل غرب إفريقيا، وأصدر تعليمات رسمية في 19 ماي 1884 إلى القنصل العام الدكتور ناشتيجال

¹- Note Jules Ferry, du 20 mai 1883, Tome 5, D.D.F (Discours sur la politique extérieure et coloniale), Paris(1897) Doc N° :139, pp :140-141.

²-Ibid.

³-Johnston, Sir Harry: *A history of colonization Africa*, Cambridge University Press, Cambridge, 1899, pp: 225-230.

⁴- عارضت الولايات المتحدة هذه الاتفاقية باعتبار أنها تضر بمصالحها في غرب إفريقيا، وهذا بعد إنشائها لحمية ليبيريا عام 1828.

⁵-Courcel à Jules Ferry, 17 Aout 1884, D.D.F, Doc N° : 372, pp : 374-375.

Dr. Nachtigal بمد حدود المناطق التي يتواجد فيها التجار والرعايا الألمان. وعليه، أصبحت الطوغو والكاميرون محميتان تخضعان للنفوذ الرسمي للرايخ الألماني، مما أدى إلى تعميق الصراع مع بريطانيا التي لم تكن تريد، نظراً للظروف التي كانت تمرّ بها، الدخول في نزاع عسكري مع ألمانيا وترك مشاريعها الاستعمارية الأخرى المهمة خاصة في الهند.¹ وبعد فترة وجيزة، في 7 أوت من نفس السنة، تم إلحاق منطقة انجرا بكوينا Angra Pequena (التي ستعرف فيما بعد بمستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية) وهي المنطقة الواقعة بين أنجولا ومستعمرة الكاب البريطانية.²

والواقع أن هذه التحركات من جانب الدول الأوروبية، سواء من طرف ألمانيا وفرنسا وبلجيكا أو من طرف بريطانيا والبرتغال، هي التي دلت دلالة واضحة على أنها جميعاً باتت مصممة على التوسع الاستعماري في إفريقيا. ولما كانت فرنسا تنظر بعين الحذر إلى هذه العمليات الاستعمارية الألمانية السريعة، حاولت إقناع بريطانيا بقبول الاقتراح الألماني دون الدخول معها في مواجهة فعلية مباشرة، وحثها على إصدار إعلان عن حرية التجارة والملاحة في نهرى الكونغو والنيجر.³

غير أن فرنسا فضّلت، معالجة هذه الخلافات في مؤتمر دولي لتسوية جميع المنازعات الإقليمية في منطقة وسط وغرب إفريقيا، وصياغة أساسيات مهمة لتفادي أي صراعات ومشاكل في المستقبل. فوافقت ألمانيا على إشراك فرنسا في توجيه الدعوة إلى الدول الأوروبية المهتمة بإفريقيا لعقد هذا المؤتمر في العاصمة برلين يوم 15 نوفمبر 1884.⁴

4- مؤتمر برلين 1885/1884:

كانت فترة ثمانينات القرن التاسع عشر حسبما يتضح مما قدمناه سابقاً في هذا الفصل، فترة تغييرات سريعة ومتناقضة في إفريقيا، حيث بلغ فيها تصاعد اهتمام الدول الأوروبية ذروته بالتزامن والتنافس على أراضيها، حتى انتهى بعقد مؤتمر برلين بشأن غرب إفريقيا في الفترة من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فيفري 1885 لمناقشة النقاط التي اقترحتها بسمارك على الدول الأوروبية.

حضر المؤتمر أكثر من أربعة عشر دولة⁵، وعُقد افتتاحه لجلسات المؤتمر شدّد بسمارك على المهمة الملّقة عليهم، وعلى الدول المجتمعمة مناقشة النقاط المدرجة في جدول أعمال المؤتمر مناقشة جادة،

¹-Keltie, S.J : *The Partition of Africa*, Second Edition, Edward Stanford, London, 1895, pp:194-206.

²-Helmut Bley , Hugh Ridley : *South-West Africa under German rule 1894-1914*, Heinemann, London, 1971.

³-Jules Ferry à Courcel, 8 novembre 1884, Tome 5, D.D.F, Paris(1897) Doc N° :139, p-p:45-54.

⁴-Rotenhan, à Jules Fehry, 3 novembre 1884, Tome 5 D.D.F, Paris(1897) Doc N° :139, p :44.

⁵- حضر المؤتمر إلى جانب ألمانيا وفرنسا كلا من بريطانيا العظمى، النمسا-المجر، الدنمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد والنرويج، الدولة العثمانية، البرتغال، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، اسبانيا، روسيا.

خصوصاً فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة في نهر الكونغو والنيجر، ومسألة استعمار مناطق جديدة على سواحل إفريقيا. عارض السفير الإنجليزي السير ادوارد ماليت Malet مسألة حرية التجارة والملاحة في نهر النيجر، ورأى عدم وجود مبررات كافية لقيام إشراف دولي عليه، ودعا الدول المجتمعة إلى ضرورة التفرقة بين ظروف نهر الكونغو ونهر النيجر، كما أعلن السفير الإنجليزي بأن حكومته تطلب من ألمانيا وفرنسا عدم التدخل سياسياً في المنطقة المحيطة بنهر النيجر وروافده. أما فيما يتعلق بنهر الكونغو، فقد أشار بأن حكومته أيدت ووافقت على ضمان حرية الملاحة والتجارة فيه، على أن تكون المنطقة تحت إشراف دولي.¹ جدير بالذكر أن شركة النيجر الملكية الإنجليزية كانت تحتكر التجارة والملاحة في نهر النيجر وروافده منذ القرن الثامن عشر، مستندة على الامتياز الممنوح لها من الحكومة البريطانية.

وافق بسمارك على التفسير البريطاني، وكان يدرك بأن مصالحه الاستعمارية في شرق وجنوب غرب إفريقيا أقوى وأهم من غرب إفريقيا. أما فرنسا فقد تحفظت كثيراً حول هذه المسألة، غير أنها تخّفت من مطالبة بريطانيا بفرض نفس الشروط على نهر السنغال الذي يخضع لسيطرتها، فوافقت على الطرح البريطاني، ودعا مندوبها في المؤتمر يوم 16 نوفمبر 1884 إلى التمييز بين نهر الكونغو والنيجر، وإلى تطبيق الشروط نفسها المطبقة على نهر الكونغو على روافد نهر النيجر التي تخضع للسيطرة الفرنسية دون وجود إشراف دولي.²

وعلى أي حال، فإن المؤتمر أصدر قراره النهائي في 26 فيفري 1885، وتألف من سبعة فصول تضمنت 38 مادة. حيث تضمن الفصل الأول 8 مواد متعلقة بحرية التجارة والملاحة في نهر الكونغو وروافده، بما فيها روافد منطقة البحيرات الكبرى. كما ألزمت مواد هذا الفصل، فرض نسبة خاصة من الرسوم الجمركية على البضائع التي تصدر وتستورد من المنطقة، في حين تم إعفاء تجارة العبور من هذه الرسوم. ونصت المادة الثانية من الفصل نفسه، على حرية التجارة والملاحة في جميع الأنهار والروافد التي تصب في المحيط الهندي.³

ويبقى أهم فصل من وثيقة برلين هو الفصل السادس. حيث ألحّت ألمانيا على ضرورة عدم الاعتراف بوجود حق قانوني لأي دولة احتلت أجزاء من سواحل إفريقيا، ما لم يكن لديها وجود إداري وعسكري قوي وفعّال.⁴

¹- Note Jules Ferry, Du 15 Novembre 1884, Tome 5, D.D.F (Séance Du 15 Novembre 1884) Doc N° :139, p-p :60-64.

²-Courcel à Jules Ferry, 18 Novembre 1884, D.D.F, Doc N°: 372, p : 453.

³-Edward, Sir Hertslet: *The Map Of Africa By Treaty*, London, 23 Feb1885, Vol.I, Doc, No:17, p-p:20-40.

⁴-Charles, Sir Lucas: *The Partition and Colonization Of Africa*, The Clarendon Press, Oxford, 1922, pp :82-83. See Also Ingham, K.: *A History of East Africa*, Lonngmans, London, 1962, p-p: 130-131.

والواقع أن هذا الاقتراح كان موجه ضد بريطانيا بالخصوص التي كانت تمتلك آنذاك مناطق شاسعة في إفريقيا، تخضع لسيطرة رعاياها وشركاتها التجارية دون وجود سلطة سياسية عسكرية فعلية تخضع مباشرة لإشراف حكومة لندن.

عارضت بريطانيا وفرنسا هذا الاقتراح بشدة ودعت إلى تعديله، مع الأخذ في عين الاعتبار بعدم خضوع المحميات والمستعمرات التي خضعت لسلطتهما الاستعمارية قبل انعقاد المؤتمر لنص المادة 34 من الفصل السادس. وبما أن هذا التعديل الذي طالبت به فرنسا¹ وبريطانيا بعيد عن أراضي شرق إفريقيا التي بدأ بسمارك يتجه إليها من جهة، ومن جهة أخرى، لتجنب وضع عراقيل أمام النشاط الاستعماري الألماني فيما وراء البحار بشكل عام، فقد وافق بسمارك عليه. بحيث أصبحت المادة 34 السابقة الذكر تنص على أنه يجب على أي دولة أوروبية تحتل جزءاً من الساحل الإفريقي في المستقبل أن تخطر الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على وثيقة برلين، كما يتم التصديق على دعواها أو اعتراضها في حال كانت هذه المناطق تحت سلطة أي دولة موقعة على وثيقة برلين. كما أنه من حق أي دولة امتلكت جزءاً على الساحل يعني ضمناً امتلاكها للأراضي الواقعة خلفه مباشرة إلى مسافة تكاد تكون غير محدودة.²

وقد تركزت السياسة الاستعمارية الألمانية والبريطانية فيما بعد على هذه المادة، لتنفيذ مشاريعهما الإمبريالية في شرق إفريقيا، فاستغلت بريطانيا نص هذه المادة من وثيقة برلين وزادت من ضغوطها على سلطان زنجبار، خصوصاً بعد فتح قناة السويس عام 1869، والأهمية التي تمثلها زنجبار كقاعدة تجارية متقدمة في الحوض الغربي من المحيط الهندي.

وفي المقابل نجحت ألمانيا، بفضل جهود كارل بيترز رئيس شركة الاستعمار الألماني، من السيطرة على شرق إفريقيا بما فيها المناطق الواقعة شرق حوض نهر الكونغو (رواندا وبورندي) المشار إليها في الفصل الأول من وثيقة برلين الخاص بحرية الملاحة والتجارة في حوض الكونغو والبحيرات الكبرى، حيث طالبت بالاستفادة من نفس المزايا المطبقة داخل المنطقة الحرة من حوض الكونغو، كما نصت عليه وثيقة برلين. وسوف نتعرض لهذا بالتفصيل في الباب الثاني من هذه الأطروحة.

أما المادة 35 من نفس الفصل، فقد نصت على مبدأ الاحتلال الفعلي *Doctrine of effective occupation*، أي على ضرورة أن يكون من يمتلك ممتلكات ساحلية يتعين عليه أن يبرهن

¹ - من أجل تحليلي حول مشاركة فرنسا وموقفها من قرارات مؤتمر برلين. أنظر /

- Edouard, Viard : *La France et La conférence de Berlin*, Editeur Charles Bayle, Paris, 1886.

² - Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.I, Doc, No:17, p-p:20-40. See Also Colloquium On « The Centenary Of The Berlin Conference: 1884-1885 » Brazzaville: March 30 – April 5, 1985. Final report, *Présence Africaine* 1985/1 (N° 133-134), pp: 283-284.

أن لديه ما يكفي من السلطة الإدارية والعسكرية لحماية حرية التجارة، وحق العبور، والحقوق القائمة من قبل (حقوق السلطة المحلية) في ظل الشروط المتفق عليها.¹

وبالموازاة مع هذا، استطاع الملك ليبولد الثاني، ملك بلجيكا، الحصول على اعتراف جميع الدول الأوروبية في المؤتمر بدولة الكونغو الحرة التي أعلن عن إنشائها في افريل 1884، حيث أقر المؤتمر على أن تكون الأراضي الواقعة شمال مصب نهر الكونغو تابعة لدولة الكونغو الحرة، في حين أن الأراضي الواقعة جنوبه تكون ضمن ممتلكات البرتغال (مستعمرة انغولا).²

تجدر الإشارة هنا، أن الدول الأوروبية ناقشت أيضا على هامش المؤتمر، مسألة إلغاء تجارة الرقيق والواجبات الإنسانية تجاه الإفريقيين، وضرورة حمايتهم وحماية حقوقهم القائمة، كما تطرقوا أيضا، إلى ضرورة حماية الإرساليات التبشيرية وحرية ممارسة المعتقدات الدينية³. ولكنها في واقع الأمر، اعتبرت قرارات جوفاء، خصوصا في ما تعلق برفاهية الإفريقيين وحماية حقوقهم أو إلغاء تجارة الرقيق.

والحقيقة هي أن القوى الأوروبية في هذا المؤتمر، لم يكن غرضها الأصلي هو تقسيم القارة الإفريقية تقسيماً شاملاً، غير أنهم انتهوا رغم ذلك، بتقسيم أقاليمها وتوزيعها فيما بينهم، كما أنهم أصدروا قرارات وقواعد قانونية، مكنتهم من الاستيلاء على الأراضي التي هي تحت سيطرة شركاتهم التجارية ورعاياهم، ومن الاستيلاء على أراضي أخرى في المستقبل. حيث ما إن حل عام 1914، حتى تم تقسيم القارة الإفريقية نهائياً، وغزوها واحتلالها احتلالاً فعلياً.

¹- Edward, Sir Hertslet :op, cit, Vol.I, Doc, No:17, p-p:20-40.

²-Ibid. pp: 93-94. See Also Arthur, B. K: *The Belgian Congo And The Berlin Act*, At The Clarendon Press, Oxford, 1919.

³-Ibid.

الباب الثاني:

قيام الحكم الاستعماري الألماني وردود الفعل الوطنية.

- الفصل الأول: التنافس الأنجلو-ألماني وتأسيس

مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية.

- الفصل الثاني: المقاومة الوطنية للتواجد الاستعماري

الألماني.

الفصل الأول:

التنافس الأنجلو - ألماني وتأسيس مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية

تمهيد:

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى أن شركة الاستعمار الألماني (DKG) التي تأسست في برلين سنة 1884، شهدت توسعاً سريعاً في جميع أنحاء ألمانيا، كما تمكنت من إرساء مفاهيم الفكر الامبريالي الاستعماري بين جميع طبقات الشعب الألماني، ودافعت عن ضرورة تأسيس إمبراطورية استعمارية في ما وراء البحار.

وبالموازاة مع التلّوت التي شهدتها السياسة الخارجية الألمانية وموقفها من الحركة الاستعمارية، استطاعت الشركة أن تجمع رؤوس أموال كبيرة خاصة من رجال الأعمال وشركات الشحن والتجارة، ومن ثمة الدخول في مناقشة جدية من اجل بدأ تنفيذ مشروعاتها الاستعمارية. وفي تلك الآونة كانت منطقة شرق إفريقيا بما فيها المنطقة الساحلية المطلّة على المحيط وجزيرتي زنجبار ومبا تخضع للنفوذ السياسي للسلطان السيد برغش ابن سعيد. ومع حلول شهر سبتمبر 1884، وفي أثناء انعقاد مؤتمر برلين، شهدت المنطقة بداية النشاط الاستعماري الفعّال لشركة الاستعمار الألماني. كما شهدت هذه الفترة ظهور عاملين مهمّين، هما الصراع بين سلطان زنجبار وشركة الاستعمار الألماني، وتزايد الضغوط البريطانية في المنطقة التي انتهت بإبرام معاهدتين ثنائيتين مع ألمانيا. ويتناول هذا الفصل تلك العوامل باختصار إبان الفترة من 1884 إلى 1890.

1- كارل بيترز ومرسوم الحماية الإمبراطوري:

في الفترة من أبريل إلى نوفمبر 1884، حاولت شركة الاستعمار الألماني (DKG) استغلال الظروف السائدة في أوروبا لبدء تنفيذ مشروعاتها الاستعمارية في شرق إفريقيا. وفي 16 سبتمبر 1884، أعلن الدكتور كارل بيترز¹، أهم شخصية امبريالية في الشركة، عن انتهاء المشاورات التي دامت أكثر من ثلاثة أشهر بين أعضاء الشركة وتم الاتفاق على ضرورة إرسال بعثة مكونة من ثلاثة إلى أربعة أشخاص إلى شرق إفريقيا، وبالتحديد منطقة أوساجارا Usagara الواقعة خلف الساحل مباشرة، والبعيدة عن دوريات البحرية البريطانية ووكلاء سلطان زنجبار.

وقد اختار مجلس إدارة الشركة كل من الدكتور كارل بيترز والكونت غراف بفايل Count Graf Pfeil والتاجر أوغست أوتو August Otto والدكتور كارل جوهلك Karl Jühlke للقيام بهذه المهمة، على أن يسافروا في الأيام القليلة القادمة، وفي سرية تامة، وبأسماء مستعارة، لتجنب لفت أنظار بريطانيا، التي كانت تريد بسط نفوذها في المنطقة من خلال نشاط وكلائها.²

أ- معاهدات كارل بيترز الاستعمارية:

وصل الدكتور كارل بيترز ومعاونيه إلى زنجبار على متن السفينة تيتانيا Titania يوم 4 نوفمبر 1884، متخفين في أزياء ميكانيكيين، وبصفتهم مواطنين إنجليز.³ وفي 19 نوفمبر من العام نفسه، تمكن

1- اسمه الكامل كارل فريدريك هيرتيس بيترز Carl Friedrich Hubertus Peters، ولد في بلدة نيوهوس Neuhaus الواقعة جنوب شرق هامبورغ Hamburg من أب كاهن في 27 سبتمبر 1856. وكان مشهورا بالصرامة والصلابة، وهذه الخصال أهلتة ليكون رجلا استعماريًا امبرياليًا من الدرجة الأولى. كان ينتمي إلى وسط اجتماعي متواضع. وعندما قاد بسمارك الحروب القتالية الثلاثة (حروب الوحدة) كان بيترز في سن الخامسة عشر، أراد الانخراط في الجيش البروسي، لكن والده منعه وأرسله إلى مدرسة كلوسترخول Klosterschule لمتابعة دراسته الثانوية. ذكر لاحقًا أنه كان معجبًا كثيرًا ببسمارك وبخطاباته التي تؤمن بالحديد والنار لا يرفع الأيدي داخل البرلمان. التحق بجامعة برلين عام 1870، وسجل بقسم الكيمياء العضوية، وبما أنه كان مهتمًا كثيرًا بالتاريخ والسياسة والمنطق، فقد سجل كذلك بالفرع الأدبي بجامعة برلين وأحجز دراسة عن الثورة الفرنسية. وتحصل بفضلها على الجائزة الذهبية للفنون والعلوم. وفي عام 1881 سافر إلى لندن حيث يعيش أحد أعمامه، فتعلم اللغة الإنجليزية وأعجب كثيرًا بمدينة لندن كمركز عالمي عظيم، وفي لندن اكتشف بأن قوة الإنجليز تكمن في نهجهم الامبريالي الاستعماري وممتلكاتهم فيما وراء البحار، كما أن قوتهم كذلك تكمن في أسطولهم البحري الذي يسيطر على أعالي البحار. ولذا عندما عاد إلى برلين حاول أن يقنع وزارة الخارجية والمستشار بسمارك بأهمية تأسيس مناطق نفوذ لألمانيا فيما وراء البحار، وبمواهبه الامبريالية في هذا المجال، وعندما رفض بسمارك، قرر أن يغامر وحده عن طريق الشركة التي وفرت له رأس المال اللازم للقيام بهذه المهمة. كان هدفه حسب قوله هو الحصول على إمبراطورية استعمارية لألمانيا وحسب مزاجه. نجح بيترز في تحقيق هذا الهدف، حيث تمكن في فترة قصيرة من إلحاق مناطق شاسعة في شرق إفريقيا بالرايخ الألماني. توفي بسكنة قلبية في مدينة هانوفر Hanover يوم 10 سبتمبر 1918. أنظر للمزيد / 1-44: op, cit, p-p -Arne, Perras-

²-Ibid, pp:51-52.

³-Peters, Carl: *Die Gründung von Deutsch-Ostafrika. Kolonialpolitische Erinnerungen und Betrachtungen*, C. A. Schwetschke und söhn, Berlin, 1906. p-p: 61-80.

من توقيع أول اتفاقية حماية مع الزعيم مبولامبuela، زعيم قبيلة أوزيجوا Useguha بالقرب من إقليم أوساجارا، تنازل فيها ضمناً عن سيادته التي آلت إليه بالميراث الشرعي لممثل شركة الاستعمار الألماني (DKG). وبالمقابل، تتعهد الشركة بتوفير الحماية الكاملة للزعيم مبولامبuela ضد أي هجوم خارجي وتعمل على تدعيم عرشه، ووحدة أراضيه. كما تتعهد الشركة بتقديم استثمارات مالية لإنشاء مزارع وبناء مساكن وخطوط حديدية، واستغلال المناجم والغابات والأشجار المتوفرة في المنطقة بالطريقة التي تراها الشركة مناسبة، واستقدام مستوطنين ألمان لاستثمار أموالهم وتقديم خبرتهم لقبائل أوزيجوا، مع إقامة نظام إداري وقضائي لحماية الحقوق القائمة من قبل وفرض الضرائب.⁴

وعلى أي حال، فإن هذه الاتفاقية، تبتعتها 11 اتفاقية في الأسابيع الثلاثة التالية في المنطقة الواقعة بين إقليم أوساجارا وبحيرة تنجانيقا، كانت مماثلة جميعاً في محتواها، وهي كالتالي:⁵

- 19 نوفمبر 1884 مع الزعيم مافانجوبياني Mafungubiani حاكم إقليم كواتينج Quatunge.
- 23 نوفمبر 1884 مع كل من الزعيم مافونجو Mafungo والزعيم منيكوفون منوانو Mniiko Von Mnowuno في منطقة النقورو Nguru.
- 25 نوفمبر 1884 مع الشيخ سليم بن حميد Salim Bin Hamid الذي أرسله سلطان زنجبار سنة 1880 لتمثيله في منطقة النقورو Nguru، غير أن هذا الأخير استقل عن سلطان زنجبار ووقع معاهدة الحماية مع يترز لتدعيم سيطرته واستقلاله عن السلطان في المنطقة.
- 26 نوفمبر 1884 مع الزعيم موميرو Moomero حاكم قبائل الماساي Maschai
- 26 نوفمبر 1884 مع الزعيم كاموند Kamuende حاكم قبائل كيمولا Kimola
- 27 نوفمبر 1884 مع الزعيم مانجونجو Mangungo حاكم قبائل مسوفيرو Msovero
- 29 نوفمبر 1884 مع الزعيم مبومي Mbumi حاكم قبيلة ماكوندونا Mukondokna الواقعة شمال شرق إقليم أوساجارا.
- 02 ديسمبر 1884 مع الزعيم موينينساجارا Muininsagara حاكم إقليم موينينساجارا بالقرب من إقليم أوساجارا.
- 04 ديسمبر 1884 مع الزعيم مويناميسي Muinhamisi حاكم إقليم كيكيندي Kikundi.
- 14 ديسمبر 1884 مع الزعيم كنگاسي kngasi حاكم قبائل أوكامي Ukami.

⁴-Leonard, Woolf: *Empire & Commerce in Africa- A Study in Economic Imperialism*, Allen and Unwin, London, 1920, p-p: 236-238. Ingham, K: op, cit, pp:133-134.

⁵-Peters, Carl: op, cit, pp:51-52.

والشيء الملاحظ عن هذه الاتفاقيات، أنها كانت وهمية، يتم التوقيع عليها في حفلات مع زعماء وشيوخ القبائل، وهذا بعد دعوتهم لتناول العشاء وشرب الخمر، حيث يمنح ممثلي الشركة هدايا وأوسمة للزعيم، ثم بعدها يعرض عليه كارل بيترز صداقة الإمبراطور الألماني ويقراً عليه نص الاتفاقية باللغة الألمانية، مع وجود مترجم عادة ما يكون من السواحيليين، وكانت نصوص هذه الاتفاقية قصيرة وبسيطة لا تتجاوز الصفحة الواحدة. وكان بيترز دائما يضيفي الصفة الشرعية على معاهداته بتقديم أدلة تثبت فهم الزعيم أو شيخ القبيلة لمحتوى الاتفاقية عن طريق حضور شهود عادة ما يكونون من أقرباء السلطان، ليثبتوا أسبقية الشركة الألمانية في وصولها للمنطقة، وإعلانها الحماية. كما كان بيترز في آخر صفحة نص المعاهدة أو الاتفاقية، يبرز عبارة أن هؤلاء الزعماء والشيوخ هم ملوك مستقلون ويتمتعون بسيادة كاملة على أراضيهم، ولم يخضعوا لأي سلطة خارجية من قبل، بما فيها سلطة سلطان زنجبار الذي لم يكونوا يسمعون به أصلا في بعض المناطق.⁶

والواقع أن هذه المعاهدات السياسية التي أبرمها كارل بيترز مع زعماء وشيوخ قبائل شرق إفريقيا، أصبحت هي الأسلوب الشائع في هذه الفترة لا في شرق إفريقيا فحسب، وإنما في جميع أنحاء القارة. حيث كان يبرمها إما ممثلون للحكومات الأوروبية أو ممثلون للشركات أو هيئات خاصة تنازلت عنها فيما بعد للحكومات التي كان ممثلوها تابعين لها، مثل حالة شركة الاستعمار الألماني (DKG). وقد ترتب في معظم الأحيان عن تحول تلك المناطق إلى مستعمرات أوروبية. أما الإفريقيون فكانوا يرمون هذه الاتفاقيات دون علمهم بمحتواها، وما تنطوي عليه نصوصها من معان في القانون الدولي، ولا يفهمون اللغة التي كتبت بها نظرا لجهلهم بالقراءة والكتابة. وبطبيعة الحال، لو علم هؤلاء الزعماء بمحتوى هذه المعاهدات لما وقعوا عليها.

وفي الأخير، يبقى جوهر هذه المعاهدات هو الغش والتدليس، فهي معاهدات مزيفة، ومن غير المعقول أن تقرها وتعترف بها تقاليد والأعراف الدبلوماسية الأوروبية، حيث لم يكن لها أي شرعية في حكم القانون الدولي. وليس ثمة مجال لمناقشة محتواها، حيث كان لها بشكل عام دور كبير في التقسيم النهائي لإفريقيا وإقامة مستعمرات أوروبية.

ب- مرسوم الحماية الإمبراطوري:

عاد بيترز وممثلي الشركة الألمانية إلى الساحل في 17 ديسمبر 1884، بعد أن تمكنوا من الحصول على اثني عشر (12) معاهدة، عليها إمضاء وختم السلاطين والشيوخ الذين قابلهم أثناء رحلته في المنطقة.⁷ والجدير بالذكر أن القنصل البريطاني العام في زنجبار جون كيرك لم يهتم كثيرا لأمر هذه البعثة

⁶ - Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p: 401. See also Leonard, Woolf: op, cit, p: 237.

⁷ - Peters, Carl: op, cit, pp: 86-87.

الألمانية، واعتبر أن سبب عودتهم السريعة إلى الساحل هو فشلهم في مواصلة رحلتهم الاستكشافية التي كانوا قد بدؤوها في أوائل شهر نوفمبر 1884.

وبعد وصوله إلى برلين في 7 فيفري 1885، عرض بيترز معاهداته على وزارة الخارجية وطلب موافقتها الرسمية لفرض الحماية الاستعمارية على هذه المناطق في أقرب وقت ممكن، موضحاً أنها يمكن أن تتحول إلى هند ألمانية في إفريقيا.⁸ لم يكن بسمارك في هذه الفترة يعارض استعمار مناطق جديدة فيما وراء البحار، فوافق على طلب بيترز وتحمس كثيراً لضم شرق إفريقيا للألماني، وأصدر مرسوماً في 17 فيفري 1885 يعلن فيه الحماية الألمانية على المناطق⁹ التي وقع فيها شيوخها وزعمائها في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 1884 معاهدات، بموجبها يتنازلون عن أراضيهم وحقوقهم للشركة الألمانية.¹⁰ كان بسمارك يدرك حينها أن بريطانيا لا يمكنها أن تعترض مشاريعه الاستعمارية في هذه الفترة، وبأنها تتجنب الاصطدام مع أي قوة استعمارية أوروبية، بسبب اختلافها مع فرنسا حول المسألة المصرية من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب انشغالها بالوضع في السودان عقب مقتل الجنرال غوردن Gordon وسقوط العاصمة الخرطوم يوم 26 جانفي 1885 في أيدي الثوار المهديين، بالإضافة إلى التطورات التي حدثت في آسيا الوسطى بعد التوسع الروسي في أفغانستان وقضية الانتخابات الأيرلندية.

فضل بسمارك عدم الإعلان عن مرسوم الحماية الإمبراطوري Imperial Schutzbrief إلى غاية صدور الموافقة النهائية على وثيقة برلين من طرف الدول المجتمعمة، رغبة منه في تجنب وضع المؤتمر لشروط قد تتعارض مع هذا المرسوم.

وفي 27 فيفري 1885، أي بعد المصادقة النهائية على وثيقة مؤتمر برلين بيوم واحد، وقع الإمبراطور الألماني ويلهلم الأول Wilhelm I (1871-1888) على المرسوم الإمبراطوري، وتم نشره يوم 03 مارس من العام نفسه، في الجريدة الرسمية للرايخ Reichsanzeiger.¹¹

وفي 6 مارس 1885، أعلم بسمارك وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل Granville عن طريق سفيره في لندن، الكونت مونستر، إعلان ألمانيا الحماية على المنطقة الواقعة إلى الغرب من ممتلكات إمبراطورية سلطان زنجبار وخارج سيادة الدول الأوروبية، وهذا طبقاً للمادة 34 من وثيقة برلين التي تنصّ

⁸ - André, Cheradame: *La colonisation et les colonies allemandes*, Plon-Nourrit, Paris, 1905, p :84.

⁹ - تقع هذه المناطق في الأقاليم الداخلية التالية: أوساجارا Usagara ، أوكافوري Ukaguru ، أوكامي Ukami ، نغورو Nguru ، أوزيجوا Uzigua.

¹⁰ - Leonard, Woolf: op, cit, pp: 240-241.

¹¹ -Arne, Perras: op, cit, p:64.

على ضرورة إخطار الدول الموقّعة على وثيقة برلين عندما تُقدّم أي دولة على احتلال أي بقعة من الساحل الإفريقي وتعلنها محمية.¹²

وهذا بالرغم من أن المادة 34 من الفصل السادس من وثيقة برلين لا تنطبق تماماً على الأراضي التي أعلن بسمارك عن ضمها في مرسوم الحماية الإمبراطوري، إذ أنها أراضي داخلية تقع خلف الساحل الشرقي المطل على المحيط الهندي وتمتد إلى غاية بحيرة تنجانيقا غرباً، وبالتالي هي ليست أراضي ساحلية يمكن أن تطبق عليها نص المادة المذكورة آنفاً.

ولما كان بسمارك يدرك الأهمية الإستراتيجية للمستعمرة الجديدة، فقد عهد بإدارتها إلى شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، التي حلت محل شركة الاستعمار الألماني يوم 2 أبريل 1885. على أن تكون هذه الأخيرة مسؤولة أمام الحكومة الألمانية، وان تقدم تقارير دورية لوزارة الخارجية. وفي المقابل، تم منحها سلطة واسعة للعمل في المناطق التي تشملها معاهدات بيزرز والتي كانت مساحتها تقدر بـ 140.0000 كيلومتر مربع، وكذلك في مناطق أخرى يمكن أن تقوم الشركة بإحفاها وفق معاهدات مماثلة للمعاهدات السابقة.¹³

وبعد شهر من إصدار مرسوم الحماية، ناقش القنصل الألماني العام في زنجبار، جيرارد رولفيس Gerhard Rohlfs، مسألة الحماية الألمانية الرسمية على شرق إفريقيا مع السلطان برغش¹⁴. وقد فسّر المؤرخون عدم إخطار ألمانيا للسلطان برغش بمرسوم الحماية الصادر يوم 27 فيفري 1885 فور صدوره، باعتبار أن زنجبار دولة غير موقّعة على وثيقة برلين، ولهذا هي ليست معنية بنص المادة 34.¹⁵

والواقع أن سلطان زنجبار كان على علم بالنشاط الألماني المتزايد وباهتمامهم الكبير بالمنطقة منذ تعيين القنصل العام الجديد في زنجبار، جيرارد رولفيس في أكتوبر 1884، المعروف بطموحاته الامبريالية، وبرغبته القوية في حصول بلاده على مستعمرات. وبطبيعة الحال، ندد برغش بالحماية الألمانية على الأراضي الداخلية من شرق إفريقيا، وأرسل خطاباً شديداً للهجة في منتصف شهر جوان 1885 إلى الإمبراطور والحكومة الألمانية، احتج فيه عن مرسوم الحماية الإمبراطوري الذي شمل أملاكه، وفسّر السلطان في احتجاجه، بأن الأراضي الساحلية والداخلية الواقعة بين خليج عدن شمالاً والممتلكات البرتغالية (مستعمرة الموزمبيق) جنوباً وبين المحيط الهندي شرقاً والبحيرات الكبرى غرباً تقع ضمن أملاكه،

¹²-Kurtze, Bruno: *Die Deutsch-Ostafrikanische Gesellschaft*, Jena Verlag von Gustav Fischer, Berlin, 1913, pp: 10-11. See Also André, Cheradame: op , cit, p :86.

¹³-Ibid.

¹⁴ - تجدر الإشارة أن السلطان برغش لم يعلم بمرسوم الحماية الإمبراطوري الألماني الذي شمل جزء كبير من ممتلكاته الإفريقية إلا من خلال الصحف البريطانية والأوروبية والتي وصلت إلى زنجبار بعد عشرين يوماً من إصداره.

¹⁵-Leonard, Woolf: op, cit, pp: 240-241.

وأن له بها وجود عسكري وسياسي وإداري يمثله فيها. كما أضاف، أنه ليس من حق الشيوخ وزعماء القبائل توقيع أي عقد أو اتفاقية مع أطراف خارجية دون الرجوع إليه.¹⁶

جدير بالذكر أن برغش أرسل نسخة من احتجاجه إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وأبدى قبوله تعيين لجنة وساطة دولية تمثلها فرنسا وبريطانيا.¹⁷

وتجدر الإشارة هنا، أن السلطان السيد برغش لم يكتفي بهذه الرسائل الاحتجاجية، بل اتخذ خطوات عملية، من خلال إرسال بعض قواته تحت قيادة الضابط الإنجليزي ماثيو Mathews إلى منطقة مابويا Maboia والكيلمنجارو Kilimanjaro، فقام بتأسيس مراكز عسكرية ورفع علم حكومته عليها.¹⁸

كانت ألمانيا، من خلال سفيرها في زنجبار، على علم بأن هذه الاحتجاجات مصدرها السلطات القنصلية البريطانية في زنجبار، وبأن بريطانيا تعمل على عرقلة جهودها الاستعمارية في شرق إفريقيا، كما فعلت في غرب إفريقيا من قبل، وهذا للحفاظ على نفوذها السياسي والتجاري على الجزء الغربي من المحيط الهندي.

والواقع أن هذا التخوف هو الذي دفع بسمارك إلى إرسال أسطول بحري إلى مياه شرق إفريقيا، حيث وبعد وصوله إلى ميناء زنجبار في أوت 1885، أبلغ قائد الأسطول الضابط باشين Paschen السلطان السيد برغش رغبة الإمبراطور الألماني في إقامة علاقات صداقة مع زنجبار، والدخول معها في مفاوضات لتحديد المعاهدات التجارية والقنصلية التي عقدت بين البلدين من قبل، وهذا بشرط أن يسحب السلطان احتجاجه المتعلق بالحماية الألمانية على المناطق الداخلية من شرق إفريقيا.¹⁹

وبالموازاة مع هذا، كانت الحملات الكشفية من اجل ضم مناطق جديدة للرايخ الألماني مستمرة. حيث تمكن الأخوان دينهارد Denhardt brothers من تجهيز حملة استكشاف جغرافية بدأت نشاطها في خليج لامو Lamu، وكان هدفها هو بلوغ منطقة ويتو Witu، التي كان سلطانها أحمد السبع (الملقب بسيمبا Simba)، وهو من أصل عربي، في خلاف كبير مع سلطان زنجبار الذي حاول إخضاعه لسلطته، عن طريق حملات عسكرية متكررة، لكنه فشل بسبب العدد الهائل من معارضي السلطان والعبيد الفارين من تجار الرقيق الذين تجمعوا في ويتو، وأصبحوا جزء من مقاتلي

¹⁶- Leonard, Woolf: op, cit, pp: 240-241. See Also Gründer, Horst : *Geschichte der deutschen Kolonien*, Paderborn, Schöningh, 1985, pp:86-87.

¹⁷-Ibid.

¹⁸-Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p-p: 408-411.

¹⁹-Arne, Perras: op, cit, pp :103-104.

السبع. بل تشير المصادر التاريخية، أن السبع استطاع الحصول بفضلهم على جميع الجزر المقابلة لويتو، بعد أن كانت جزء من أملاك سلطان زنجبار.²⁰

وعلى أي حال، فإن نشاط الأخوين دينهارد في ويتو، كان محل اهتمام القنصل البريطاني جون كيرك، حيث شكك في مهامها العلمية الكشفية، وأرسل خطابا في 2 افريل 1885 إلى السلطان أحمد السبع، يطالبه فيه برفع علم سلطان زنجبار فوق أراضيها، والانضواء تحت سلطة السلطان برغش، ليضمن خضوع المنطقة لمصالح بريطانيا التجارية والإستراتيجية. غير أن الأخوين دينهارد كانوا قد تمكنوا قبل هذا التاريخ من الوصول إلى منطقة ويتو، وتوقيع معاهدة الحماية التي تنازل بموجبها السلطان أحمد السبع عن حقوق سيادته لصالح الحكومة الألمانية.²¹

ومع حلول شهر جويلية 1885، أبلغ جيرارد رولفيس السفير البريطاني جون كيرك بموافقة الإمبراطور الألماني على اتفاقية الأخوين دينهارد مع سلطان ويتو، حيث أصبحت المنطقة والجزر المجاورة لها تخضعان للنفوذ الألماني. ولما حاول جون كيرك أن يدفع بالسلطان برغش للاحتجاج عن الحماية الألمانية على ويتو، رد عليه رولفيس بأن ويتو منطقة مستقلة ولم تخضع من قبل لسلطته، وإذا ما حاول التدخل في شؤونها، فإن الأسطول البحري الألماني سيتدخل لحمايتها. وكانت وجهات نظر السفير الألماني رولفيس متطابقة مع تصريحات المستشار بسمارك، عندما أعلن في برلين في وقت سابق، أن أملاك السلطان السيد برغش في شرق إفريقيا هي جزيرة زنجبار وبمبا ومافيا Mafia وميناء أو ميناءين على الساحل.²²

توقع جون كيرك الطموح الامبريالي لألمانيا وأطماعها التوسعية في المنطقة، التي يبدو أنها لا تتوقف عند هذا الحد وراسل وزارة الخارجية وأبلغها بضرورة التلطف مع لوقف النشاط الاستعماري الألماني المتزايد، غير أن حكومة المحافظين الجدد، أشاروا عليه بضرورة قبول السياسة الاستعمارية الألمانية في المنطقة، وأن لا يعطي للألمان فرصة إظهار غضبهم بالشكل الذي لا يستطيع لا السلطان أو بريطانيا نفسها الرد عليه.²³ وكان لهذا التصرف الذي أقدمت عليه حكومة المحافظين ما يبرره، بسبب الأزمات التي كانت تمر بها وخصوصا الأزمة المصرية وما يمثله موقع مصر الاستراتيجي (قناة السويس ونهر النيل) بالنسبة إلى مصالحها في الهند واسيا وإفريقيا الوسطى.

²⁰-Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p-p: 413-416. See Also Sir Harry, Johnston: op, cit, p:255.

²¹-André, Cheradame: op, cit, p:87. See Also Lyne, R.N: *Zanzibar in Contemporary times- A Short History of the Southern East in the 19th Century*, Hurst a Blackett, London, 1905, p-p: 132-161.

²²-Ibid.

²³-Ibid.

تمكن إذن الألمان من السيطرة على الجزء الهام من أراض السلطان في شرق إفريقيا، وما زاد في أهميتها، هو وقوع أهم طرق القوافل التجارية التي يستخدمها وكلاء السلطان في معاملاتهم التجارية بين الساحل وإقليم البحيرات الكبرى في وسط أقاليم المحمية الألمانية. وفي المقابل، كانت بريطانيا تعلم بأن ألمانيا ستطالب في المستقبل القريب بمنفذ بحري لأقاليمها الداخلية، غير أن الظروف التي كانت تمر بها، لم تكن لتسمح لها بمواجهة ألمانيا أو بالتقرب من فرنسا كحليف استراتيجي. وعلى هذا الأساس، أظهرت أنها تشجع المشروعات الألمانية الاستعمارية في الأراضي الغير محتلة فعليا، طبقا للفصل السادس من وثيقة برلين، بل أن قنصلها العام في زنجبار جون كيرك هو الذي أفتع السلطان برغش بضرورة التفاوض معهم، والاعتراف بسيادتهم على المناطق التي شملها مرسوم الحماية الإمبراطوري.

2- إعادة تجديد المعاهدة التجارية والقنصلية لعام 1859:

استغلت ألمانيا وجود أسطولها البحري في مياه شرق إفريقيا، وزادت من ضغوطها المباشرة على سلطان زنجبار السيد برغش، لإرغامه على الاعتراف بسلطتها على الأقاليم الداخلية ومنطقة ويتو Witu، وتجديد المعاهدة التجارية والقنصلية المتفق عليها بين زنجبار واتحاد مدن الهانسا لعام 1859.²⁴ وعليه، وصل إلى زنجبار مع منتصف شهر أوت 1885، الأدميرال كنور Knorr، مبعوث الرايخ، للتفاوض مع السلطان الذي كان قد وافق في وقت سابق على الدخول في مفاوضات مع الطرف الألماني حول تجديد المعاهدة التجارية والقنصلية، وعلى سحب موظفيه الإداريين والحاميات العسكرية التي كانت تمثله من مناطق الحماية الألمانية. كما اعترف بسلطتها على الأقاليم الداخلية من شرق إفريقيا التي شملها مرسوم الحماية الإمبراطوري، بالإضافة إلى منطقة ويتو التي ستحدد حدودها فيما بعد. وقد اقترح المبعوث الألماني على سلطان زنجبار فيما يتعلق بالمعاهدة التجارية التي وافق عليها السلطان يوم 20 ديسمبر 1885، ما يلي:²⁵

- 1- إعفاء تجارة العبور التي تستغل موانئ السلطان من الضرائب والرسوم الجمركية.
- 2- مشاركة التجار الألمان في نقل وتسويق السلع التي كان يحتكرها وكلاء السلطان في جميع موانئ شرق إفريقيا.
- 3- الإبقاء على قيمة الرسوم الجمركية السابقة المقدرة بـ 5 بالمائة على جميع البضائع الألمانية المصدرة إلى شرق إفريقيا (طبقا للمعاهدة السابقة).
- 4- الحصول على ميناء بحري لمحمية أوساجارا.

²⁴ - أنظر للمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الباب الأول من هذه الأطروحة.

²⁵ - Kurtze, Bruno: op, cit, pp: 59-60. See Also Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p-p: 413-416.

وفيما يتعلق بالميناء البحري، اقترح السفير البريطاني جون كيرك على المفاوضين الألمان ميناء دار السلام على المحيط الهندي، باعتباره الأقرب لمحمية أوساجارا، مقابل أن تعترف ألمانيا بأنه جزء لا يتجزأ من أملاك السلطان على ساحل شرق إفريقيا. أما السلطان برغش فقد علم بأن الأمور خرجت من يديه، وأصبحت تدار بين السفير البريطاني والألمان، وما عليه إلا التوقيع لإضفاء الصفة القانونية عن هذه المعاهدة. وهكذا تمكّن الألمان من تحويل الوضع السياسي لمصلحتهم، ووافقوا على اقتراح كيرك المتعلق بميناء دار السلام، وأعلنوا بأن هذا الميناء هو من أجل إنشاء مخازن لتموين السفن الألمانية وليس من أجل جعله قاعدة بحرية عسكرية للأسطول الألماني.²⁶

وبخصوص المعاهدة القنصلية، اتفق الطرفان على ضرورة تعيين قناصل عامين في البلدين لخدمة المصالح الدبلوماسية والاقتصادية المشتركة. كما تم الاتفاق على إنشاء محاكم قنصلية في زنجبار للفصل في المسائل القضائية، على أن تكون هذه المحاكم تحت سلطة القنصل العام، حيث ينصّ قانونها الأساسي على عدم خضوع الرعايا الألمان المقيمين في أراضي السلطان للقوانين المحلية، وإذا حدثت منازعات بين الرعايا الألمان أو بينهم وبين رعايا من جنسيات أجنبية، فإن الحكم فيها يكون من صلاحيات السلطات القنصلية الألمانية في زنجبار، ولا يمكن للسلطات الإدارية للسلطان أن تتدخل أو تصدر أحكاما في حقهم. وفي المقابل، تتعهد حكومة زنجبار بتقديم المساعدة اللازمة للرعايا والتجار الألمان لاسترجاع حقوقهم الشرعية والمالية إذا رفض الدائنون الذين يعملون تحت سلطة السلطان دفعها. وفي الأخير، يبقى للقنصل الألماني العام وحده الحق في الاستيلاء على ممتلكات الرعايا الألمان الذين توفوا على أراضي السلطان، ويتم التصرف فيها طبقا للقانون الألماني.²⁷

وقد تطلب الموافقة على هاتين المعاهدتين، خصوصا المعاهدة التجارية، أن طلبت الدول الأقوى من الناحية السياسية والاقتصادية تغيير معاهداتها. إذ كانت بريطانيا حريصة على هيبتها، فاحتفظت بحريتها في المبادلات التجارية داخل موانئ السلطان عن طريق التدرج بالتشريع الجديد، الذي وقعه السلطان مع ألمانيا. وقد أدت هذه الضغوط من جانب الألمان، ومن بعدهم البريطانيين، أن طالبت كل من الولايات المتحدة وفرنسا تجديد معاهدتهما السابقة.²⁸

وعلى ضوء هذا كله، نستنتج أن تجديد هاتين المعاهدتين، كان نتيجة مباشرة إزاء الضغوط الألمانية المتزايدة، وهذا خدمة لمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة. فعلى الرغم من أنها أبطت على نسبة الفائدة المقدرة بـ 5 بالمائة على الواردات الأجنبية إلى زنجبار، إلا أنها حرمت خزينة السلطان

²⁶- Kurtze, Bruno: op, cit, pp: 60-61.

²⁷-Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°:197. p-p : 930-932.

²⁸-Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p-p: 440-443.

من عائدات تجارة العبور التي كانت تمثل الدخل الرئيسي للبلاد، نظرا لموقعها الاستراتيجي كمركز عبور عالمي بين أوروبا والمحيط الهندي.

وفيما يتعلق بالمعاهدة القنصلية، فبالرغم من أنها نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، إلا أنه في الواقع لم يكن لزنجر رعايا أو نشاط تجاري في ألمانيا، يستدعي فتح قنصلية لها هناك. وفي المقابل، كانت هناك جالية ألمانية ونشاط اقتصادي كبير في شرق إفريقيا، حيث منحتهم هذه المعاهدة امتيازات عديدة تهمهم من المتابعة القانونية التي يمكن أن تصدرها محاكم السلطان في حال ارتكابهم لجرائم أو مخالفات جنائية أو جزائية، باعتبار أنهم لا يخضعون للقوانين المحلية.

وباختصار، كانت هذه التدابير التي اتخذتها ألمانيا مؤثر على بدء عملية تقسيم عظمي لما تبقى من أملاك السلطان بينها وبين بريطانيا، وإنهاء الإمبراطورية العربية-العمانية في شرق إفريقيا التي يعود تأسيسها إلى أكثر من قرن ونصف.

3- السياسة الامبريالية الأنجلو-ألمانية في شرق إفريقيا (1886-1890):

اتضح لبريطانيا بعد سلسلة عمليات الضم الاستعمارية الألمانية السريعة، أن سياستها التقليدية القائمة على تقوية السلطان على هذا الجزء من القارة لا تكفي لحماية مصالحها، وأن عليها الدخول في مواجهة مباشرة مع الحكومة الألمانية إذا أرادت الحصول على حصتها من ما تبقى من أملاك السلطان، مع إتباع سياسة مرنة لتجنب التوترات التي يمكن أن يتسبب في إنشائها هذا التنافس، خصوصا وأنها كانت في هذه الفترة في حاجة إلى دعم ألمانيا والتحالف معها، لتخفيف الضغط عن مناطق التوتر في كل من مصر والسودان وAsia الوسطى، وهي المناطق الأهم بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية. وعلى هذا الأساس، اقترحت الحكومة البريطانية على المستشار بسمارك الدخول في مفاوضات عامة لحل المسائل العالقة بين البلدين، ووضع إجراءات تكون كفيلة بإنهاء الصراع البريطاني-الألماني في شرق إفريقيا. وكان هذا الاقتراح يتمثل فيما يلي:²⁹

- أولا: تكوين لجنة دولية لتعيين حدود أملاك سلطان زنجبار على ساحل شرق إفريقيا.
- ثانيا: استغلال بريطانيا لبعض المناطق المهمة في شرق إفريقيا، لتنفيذ مشروع اقتصادي وإستراتيجي اقترحه بعض رجال الأعمال الانجليز. وكان هذا المشروع عبارة عن بناء خط حديدي يمتد من ميناء تانجا أو من خليج لامو على الساحل إلى منطقة الكيلمنجارو، ومنها إلى بحيرة فيكتوريا في وسط القارة. وكان الهدف هو الوصول إلى الخرطوم عن طريق المحيط الهندي، من أجل استغلال الموارد

²⁹ - *German Diplomatic Documents 1871-1914* (G.D.D), Volume I, (Selected and Translated By Dugdale E. T. S), Harper & Brothers Publishers, London, 1928. pp:109-110. See Also Leonard, Woolf: op, cit, p-p: 241-245.

المعدنية والزراعية للمنطقة، وتسهيل نقل منتجاتها إلى الموانئ التجارية الواقعة على ساحل المحيط الهندي من جهة، ومن جهة أخرى، التحكم في المصادر العليا لنهر النيل وإبعاد أي قوة أجنبية أخرى من المنطقة.³⁰ جدير بالذكر أن هذا الخط الحديدي المقترح كان مواز تماماً لخط توغل الألمان باتجاه إقليم أوساجارا، ومنه إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وبالرغم من أن الاقتراح البريطاني الثاني المتعلق بمشروع الاستغلال، سيكون له انعكاس في المستقبل على مصالح ألمانيا السياسية والاقتصادية في شرق إفريقيا، لأنه يستهدف بالدرجة الأولى تحويل تجارة منطقة البحيرات الكبرى من منطقة الحماية الألمانية إلى المنطقة التي اقترحتها بريطانيا. إلا أن الحكومة الألمانية وافقت عليه، بشرط أن يتم تأجيله إلى غاية تحديد مناطق الحماية الألمانية والتأكد من عدم تعارضه مع مصالحها.

وكان بسمارك يعلم حينها أن شرق إفريقيا بما فيها أملاك سلطان زنجبار تعد أقل أهمية بالنسبة لبريطانيا من مصر والسودان، وعليه قدم للسفير البريطاني في برلين، خريطة توضح حدود الحماية الألمانية في شرق إفريقيا، مع بقاء حدودها الشمالية-الغربية مفتوحة، بحجة أن المستكشفين الألمان ما زالوا لم ينتهوا بعد من إعداد تقاريرهم النهائية الدالة على استكمال مهامهم الكشفية. ولكن السفير البريطاني في برلين السير ادوارد ماليت Edward Malet شرح لبسمارك الحدود الجغرافية للمشروع، وبأنه لا يشمل الأراضي الواقعة بين الساحل ومنطقة الحماية الألمانية. ولما تبين للحكومة الألمانية عدم تعارض المشروع البريطاني مع مصالحها الاستعمارية التوسعية في المنطقة، أخطرت السفير الإنجليزي في برلين في أواخر شهر جوان 1885، بموافقتها على مشروع الاستغلال البريطاني في شرق إفريقيا،³¹ والذي انتهى بتوقيع الطرفان على معاهدة 29 أكتوبر 1886، التي قسمت شرق إفريقيا إلى منطقتي نفوذ ألمانية وبريطانية.

أ - المعاهدة الأنجلو-ألمانية لتعيين الحدود (1886):

حاول البريطانيون إقناع الألمان قبل الدخول معهم في مفاوضات، بأن الساحل الممتد شمالاً من رأس دلجادو Cap Delgado (ورشيك Warsheikh) في الصومال إلى نهر روفوما في الحدود مع المستعمرة البرتغالية جنوباً، هو تحت السلطة الفعلية لسلطان زنجبار، وأن له في جميع موانئ ومدن

³⁰ - الواقع أن هذا المشروع كان قد اقترحه وليام ماكينون William Mackinnon على السلطان برغش عام 1877، ويتضمن استغلال المناطق الداخلية من شرق إفريقيا وربطها بخطوط حديدية مع الساحل، وقد رفضه اللورد سالزبوري عندما تولى رئاسة الوزراء في أبريل 1878 لأسباب جيو-سياسية تتعلق بعدم لفت انتباه القوى الأوروبية الأخرى بأهمية المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب اهتمام بريطانيا بقناة السويس

ومشكلة التوسع الروسي في آسيا الوسطى. للمزيد راجع./ Edward, Alpers: op, cit, pp:58-59.

³¹ - Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p-p: 427-428.

الساحل وجود إداري وعسكري منذ فترة حكم والده، السيد سعيد. غير أن ألمانيا فضّلت مناقشة كل هذه القضايا، من خلال اللجنة الدولية التي ستعين المنطقة لاحقاً.

تكونت اللجنة التي اقترحها البريطانيون في أواخر شهر سبتمبر 1885، من القنصل الألماني العام في القاهرة الدكتور كارل شميت Carl Schmidt، ومن كتشنر Kitchener الضابط السابق في الجيش البريطاني في السودان، والقنصل الفرنسي العام في زنجبار رفاي Raffray. وقد اشتركت فرنسا في هذه اللجنة بحكم أنها وقعت مع بريطانيا اتفاقية عام 1862¹، التي تنصّ على احترام استقلال ووحدة أراضي سلطان زنجبار الإفريقية والآسيوية من جهة، ومن جهة أخرى، كانت تأمل من خلال اشتراكها في هذه اللجنة أن تعترف كل من ألمانيا وبريطانيا بنشاطها الاستعماري في جزيرة مدغشقر وجزر القمر². وفي المقابل، اقترحت اللجنة على السلطان السيد برغش تعيين مندوب عنه، ليمثل مصالحه أمام اللجنة، على أن لا يشترك في أعمالها أو يعرض وجهات نظر حكومة زنجبار، وإنما يقتصر وجوده على الإجابة عن أسئلة اللجنة³.

ومن الواضح أن يشك السلطان السيد برغش في عمل هذه اللجنة ونزاهتها، خصوصاً وأنها تشكّلت من دون استشارته. وعلى هذا الأساس، طلب من السفير البريطاني جون كيرك على ضرورة أن تقتصر أهداف اللجنة على تحديد مناطق الحماية الألمانية جغرافياً، من دون الإشارة إلى أملاكه. غير أن اللجنة التي وصلت إلى زنجبار مع نهاية شهر نوفمبر 1885، ردت على السلطان بأن مهمتها هي تحديد ممتلكاته على ساحل شرق إفريقيا، وهذا تمهيداً لإشراك ألمانيا في الاتفاقية الأنجلو-فرنسية لعام 1862 المذكورة آنفاً. ولكن السلطان لم يثق فيما عرضته اللجنة عليه، ورفض تعيين مندوب عنه ليمثله أمامها⁴.

بدأت اللجنة عملها في 10 ديسمبر 1885، بزيارة ميدانية للمناطق الساحلية. وبالرغم من الوجود الفعلي للسلطان في جميع مدن وموانئ الساحل من خلال ما يمثله هناك من حاميات عسكرية وسلطات إدارية، إلا أن اللجنة اختلفت في تقريرها. فقد اعتبر المندوب الألماني شميت، أن هذه المراكز الساحلية تأسست في عهد السلطان سعيد لحماية تجارة الرقيق، وبأنها ليست في تواصل مع السكان المحليين أو شيوخ القبائل الذين كانوا في خلاف دائم مع ممثلي السلطان، كما نفى شميت في تقريره، وجود أي سلطة للسلطان على الأجزاء الساحلية الواقعة بين منطقة النفوذ البرتغالية ومدينة كيلوا

¹ - حول اتفاقية عام 1862 / راجع الفصل الأول من الباب الأول من هذه الأطروحة.

² - تجدر الإشارة أن جزر القمر التي تقع في المحيط الهندي جنوب جزيرة زنجبار، كانت تحت السلطة الفعلية لسلطان زنجبار.

³ -Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol. II, Doc. No:197. pp: 930-931. See Also Arne, Perras: op, cit, pp: 106-107.

⁴ -Arne, Perras: op, cit, pp :107-108.

Kilwa، ورأى بأنها مناطق كانت مستقلة تقع تحت سلطة شيوخ وزعماء، لطالما طلبوا الحماية الألمانية على أراضيهم. أمفيما يتعلق بسلطته الفعلية على المناطق الداخلية الشاسعة، فإن هذا لم يتحقق إلا على امتداد 10 أميال، وفي بعض المناطق لا تتجاوز 6 أو 5 أميال، نحو الداخل.¹

حاول المندوبان، الفرنسي والبريطاني، أن يقدموا تفسيراً مخالفاً لتفسير المندوب الألماني، خصوصاً فيما يتعلق بالسلطة الفعلية للسلطان على الموانئ الواقعة جنوب مدينة كيلوا وإلى غاية حدود المستعمرة البرتغالية. أما سلطته على الجزء الأوسط الذي زارته اللجنة بين 22 فيفري و 8 مارس 1886 والذي تقع فيه أهم موانئ السلطان التجارية كدار السلام والسعدني Saadani وتانجا وكيبيني Kipini ومباسا، فقد ثبت للجنة أن حكم السلطان ثابت فيهما، أكثر من أي جزء آخر من الساحل. كما لاحظ المندوبان الفرنسي والبريطاني، أن المدن الساحلية الشمالية كقيسمايو وبراو ولامو وبيت وماليندي، هي جزء من ممتلكات السلطان من خلال رفعها لعلم زنجبار مع وجود فعلي لسلطاته الإدارية والعسكرية.²

وفي الأخير، ظهر جلياً للجنة، أن نفوذه نحو المناطق الداخلية يمتد على مسافة أربعين أو خمسين ميلاً، وكان هذا على طرق القوافل التجارية الثلاث: وهي طريق التجارة الواقع في وسط البلاد من باجامويو Bagamoyo إلى أوجيجي Ujiji على بحيرة تنجانيقا مروراً بمنطقة طابورا. أما طريق التجارة الثاني فيقع وراء كيلوا مباشرة باتجاه بحيرة نياسا، في حين يمتد طريق التجارة الثالث عبر واد بنغاني إلى غاية بحيرة فيكتوريا شمالاً. وقد لاحظ فيهما كتشنر كثرة العرب والسواحيليين، مع وجود ولاية كانوا يجنون هذه المناطق لجمع الضرائب لفائدة خزينة السلطان.³

بيد أن تدخل بسمارك، الذي عرض عليه شमित تفسير المندوبان الفرنسي والبريطاني، أدى إلى تقريب وجهات النظر حول التقرير النهائي للجنة، بعد أن وعد فرنسا بحرية العمل في مدغشقر وجزر القمر، وبالتعاون مع بريطانيا فيما يتعلق بمشاريعها الاستعمارية في المنطقة. كما أعلن عن استعداد ألمانيا للانضمام إلى اتفاقية عام 1862 الخاصة بحماية واستقلال أراضي السلطان. وعلى أي حال، فإن اللجنة انتهت من معاينتها الميدانية لممتلكات السلطان في أواخر شهر أبريل 1886، وأصدرت تقريرها النهائي، الذي وافقت عليه الدول الثلاث بالإجماع في شهر جوان من العام نفسه، حيث حددت فيه أملاك السلطان على ساحل شرق إفريقيا بعرض عشرة أميال.⁴ ولم تنطرق إلى التفاصيل المتعلقة بالحدود الفاصلة بين ممتلكاته الساحلية وأراضي المحمية الألمانية، أو نفوذه في داخل القارة سواء في منطقة

¹-Kurtze, Bruno: op, cit, pp:60-61. See Also Arne, Perras: op, cit, pp: 105-106.

²-Ibid.

³- Richard, Reusch: *History of East Africa*, Evang Missions Verlag, Stuttgart, 1954, p-p:288-290.

⁴- *German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D)*, Volume I, op, cit. pp: 220-221. See Also Arne, Perras: op, cit, p-p: 108-111.

الكيلمنجارو أو طابورة أو الأراضي الواقعة خلف الموانئ الصومالية، مفضلة ترك تسوية المسألة على مستوى عالٍ بين حكومتي برلين ولندن.¹

وعلى هذا الأساس، نستنتج أن اللجنة أهملت مطالب السلطان المتعلقة بسيادته على المنطقة والتاريخية على منطقة شرق إفريقيا، الممتدة من رأس دجادو شمالاً إلى نهر روفوما جنوباً ومن ساحل المحيط الهندي إلى منطقة البحيرات الكبرى. لأنه حسب المصادر التاريخية، أن التكامل بين المناطق الداخلية والساحل في شرق إفريقيا تحقق مع بداية القرن الثامن عشر بفضل مد طرق التجارة من الساحل إلى الداخل الناتجة عن تغلغل التجار العرب والسواحليين.

والواقع أن هذا التقرير الذي أعدته اللجنة، فائدته من الناحية العملية كانت محدودة جداً، لأن كلا الحكومتين، سواء الألمانية أو البريطانية، طموحهما كان يتجاوز هذه الحدود التي كانت تعتبر ظرفية بالنسبة إليهما. وبريطانيا، التي كانت تعمل على تقوية السلطان، وحماية مناطق نفوذه على الساحل منذ وقت طويل، أدركت أنه يجب الدخول في مفاوضات مباشرة مع الألمان لتقسيم أملاك السلطان الإفريقية تقسيماً فعلياً إلى منطقتي نفوذ بريطانية وألمانية.

يبدو أن بسمارك كان قد استقر رأيه عندما وافق البريطانيون على ضرورة إنهاء موضوع شرق إفريقيا، على أن يرسل الدكتور ريتشارد كراول Dr. Richard Krauel، مدير مكتب المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية، إلى لندن لبدء المفاوضات معهم. وقد تبين فيما بعد أن قراره هذا ذا تأثير حاسم، لأنه جنب ألمانيا تحالف بريطاني-فرنسي يمكن أن يؤدي إلى اختلال توازن القوى وخسارة ألمانيا لمناطق إستراتيجية في شرق إفريقيا، كانت تريد التفاوض عليها، وضمها لمحميتها في المستقبل. وبإيجاز، استطاع الدكتور كراول الذي وصل إلى لندن في 14 أكتوبر 1886، الوصول إلى اتفاق مع الانجليز²، بعد أسبوعين من المحادثات. وقد اتفق الطرفان على ما يلي:³

1- تتعهد كل من بريطانيا وألمانيا بالاعتراف الرسمي بسلطة سلطان زنجبار على جزر زنجبار وبمبا ومافيا والجزر الواقعة في خليج لامو، وعلى الشريط الساحلي الذي يبدأ من مصب نهر بنجاني Pangani شمالاً إلى نهر روفوما Rovuma في خليج تونجي Tungi Bay جنوباً، وبامتداد 10 أميال نحو الداخل. كما تعترف بسلطته على المدن الساحلية الصومالية (قيسمايو، براوة، ميركا، مقديشو، ورشيخ) الواقعة شمال منطقة ويتو، مع امتداد لا يتجاوز 10 أميال نحو الداخل.

¹ - *German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D)*, Volume I, op, cit. pp: 220-221.

² - ترأس لجنة المفاوضات عن الجانب البريطاني السير بيرسي أندرسون Sir Percy Anderson.

³ - *German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D)*, Volume I, op, cit. pp: 225-226. See Also Leonard, Woolf: op, cit, pp: 175-176.

2- تدعو الحكومتان، الألمانية والبريطانية، السلطان للتوقيع على وثيقة برلين الصادرة يوم 26 فيفري 1885.

3- تخضع المنطقة الساحلية الواقعة بين كيبيني Kipini وماندا Manda لسيادة سلطان ويتو Witu.

4- تقف الحكومة البريطانية مع ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان من أجل الحصول على إعفاءات جمركية في مينائي دار السلام وبانجاني.

5- تُقسم الأقاليم الداخلية الواقعة خلف الساحل إلى منطقتي نفوذ ألمانية وبريطانية. تأخذ بريطانيا القسم الواقع بين نهر أومبا Uмба جنوباً ونهر تانا Tana شمالاً، أما منطقة النفوذ الألمانية فتقع بين نهر روفوما جنوباً في الحدود مع المستعمرة البرتغالية إلى نهر أومبا شمالاً. على أن تمتد الحدود الفاصلة بين المنطقتين من نهر أومبا إلى الداخل نحو بحيرة جيب Jipe، ثم تمتد بين منطقتي موشي Moshi وتافيتا Taveta حول القاعدة الشمالية لجبل الكيلمنجارو، ومنها إلى بحيرة فيكتوريا عبر خط العرض 1 درجة جنوبي خط الاستواء.

6- تتعهد بريطانيا بأن تكون وسيط محايد في حال وقوع خلاف بين شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG وحكومة زنجبار على منطقة الكيلمنجارو.

7- تلتزم ألمانيا بالانضمام إلى الاتفاقية الأنجلو-فرنسية لعام 1862.

وهكذا نجحت الدبلوماسية الألمانية في الوصول إلى ما كانت تبحث عنه منذ صدور مرسوم الحماية الإمبراطوري على شرق إفريقيا يوم 27 فيفري 1885، وهو الاعتراف الرسمي البريطاني بنفوذها السياسي في الجزء الأكبر من منطقة شرق إفريقيا، كما ضمنت موافقتها على وضع مينائي دار السلام وبانجاني تحت سيطرة شركتها DOAG، فضلاً عن منطقة ويتو وساحلها الممتد من كيبيني إلى ماندا، وهو الأهم بالنسبة لألمانيا. ولكن هذه المعاهدة من ناحية أخرى، وضعت زنجبار ومعظم الأراضي التابعة لها، داخل منطقة النفوذ البريطانية، وهو ما كانت بريطانيا تعمل عليه أيضاً، منذ أوائل القرن التاسع عشر، حيث أصبح بالنسبة لها مسألة وقت لإنهاء استقلال زنجبار وضمها نهائياً لمنطقة نفوذها.

وبالموازاة مع هذا، استطاعت فرنسا الحصول على اعتراف رسمي من بريطانيا وألمانيا بحمايتها على جزيرة مدغشقر وجزر القمر، مقابل موافقتها على ما تم الاتفاق عليه في هذه المعاهدة.¹

حددت هذه المعاهدة التي تم التوقيع عليها في لندن، مستقبل سلطان زنجبار وأملاكه في شرق إفريقيا، دون حضوره أو استشارته. وقد اضطر السلطان إدراكاً منه لمدى قوة الدولتين وجدّيتهما في تقسيم أملاكه، واحتلالها، إلى الموافقة والتوقيع عليها في 4 ديسمبر 1886.²

¹-Reginald, Coupland: (1939) op, cit, p: 476.

²-Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 124, p: 622.

ومما تقدم نستنتج، أن معاهدة عام 1886، قسمت الإمبراطورية العربية-العمانية في شرق إفريقيا، تقسيماً فعلياً. غير أن غموضها فيما يتعلق بالأراضي الداخلية الواقعة شمال نهر تانا Tana، وغرب منطقة نفوذ كل من الدولتين باتجاه بحيرة فيكتوريا والأراضي الواقعة خلفها، وقضية سلطنة ويتو التي أعلنت ألمانيا حمايتها عليها في جويلية 1885 استناداً إلى معاهدات الأخوان دينهارد. أدى إلى تجدد النزاع الإمبريالي البريطاني-الألماني، الذي سينتهي بالتقسيم الشامل لشرق إفريقيا.

ب- شركة شرق إفريقيا الألمانية وإدارة الساحل:

تولت شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG بداية من شهر أبريل 1885 حسب ما يتضح مما قدمناه سابقاً، إدارة واستغلال منطقة الحماية الألمانية. وقد عملت الشركة التي كان يتزأس مجلس إدارتها الدكتور كارل بيترز وفق ما جاء في اتفاقية 29 أكتوبر 1886. وبالرغم من أنها كانت تطمح إلى تحقيق أرباح مالية عن طريق تكثيف الاستغلال الاقتصادي للمنطقة، ومصادرة الأنشطة التجارية التي كان يسيطر عليها التجار العرب والسواحيليين بين المناطق الداخلية ومختلف موانئ ومدن الساحل، إلا أن جهودها في هذه الفترة تركزت بشكل كبير على توسيع منطقة نفوذ الحماية الألمانية، وضم مناطق جديدة تقع خارج سيطرتها السياسية. وعليه، تمكنت في الفترة من 1885 إلى 1887 من بناء عشر مراكز إدارية وتجارية في منطقة نفوذها، وأصبحت هي المسيطرة على تجارة المسافات الطويلة في القطاع الشمالي الغربي من المناطق الداخلية لشرق إفريقيا، وأخذت تتوغل في الداخل باتجاه البحيرات الكبرى بخطى حاسمة ابتداء من أواخر عام 1887.¹

كما حاول وكلائها أن يخلو محل قوافل التجار العرب والسواحيليين التي كانت أكبر حجماً وأفضل تنظيمًا. وقد تسببت هذه الإجراءات، بالإضافة إلى فرض الضرائب والرسوم ومصادرة بعض الأنشطة التجارية، إلى قيام المقاومة العربية-السواحيلية ضد الشركة، الأمر الذي اضطرها إلى تغيير سياستها اتجاه نشاط القوافل التجارية، وتخليها عن بعض المراكز الإدارية التي أسستها من قبل.²

وبالموازاة مع هذا، كانت بريطانيا العظمى تدرك الأهمية الإستراتيجية للساحل المطل على المحيط الهندي. فقد وجدت نفسها مضطرة لزيادة ضغوطها على السلطان السيد برغش، لإرغامه في شهر ماي 1887 التوقيع على اتفاقية جديدة، تستطيع من خلالها الحصول على عقد امتياز لمدة 50 عاماً، حيث تتولى إدارة كافة أملاكه الواقعة على طول الساحل بين نهر أومبا جنوباً ونهر تانا شمالاً، على أن تكون

¹-Harlow, V and E.M Chilver with Smith, A (eds): op, cit, pp: 127- 128. See Also Leonard, Woolf: op, cit, p: 253.

²- من أجل تحليل تفصيلي راجع الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الأطروحة.

هذه الإدارة باسم السلطان، وتحت علم حكومته.¹ وجددير بالذكر أن الحكومة البريطانية، كانت قد قامت في أوائل سنة 1887 بتأسيس شركة شرق إفريقيا البريطانية، تحت رئاسة وليام ماكينون، لإدارة مناطق حمايتها في شرق إفريقيا.

وقد استغل كارل بيترز حصول الشركة البريطانية على عقد الامتياز لإدارة الشريط الساحلي الواقع بين نهرى أومبا وتانا من السلطان، ليوجه اهتمامه بمزيد من الثقة نحو الساحل الواقع خلف منطقة نفوذ الشركة الألمانية. خصوصا إذا ما علمنا أن كارل بيترز كان يخشى تقدم البريطانيين من منطقة نفوذهم في ساحل شرق إفريقيا، نحو المناطق الداخلية باتجاه البحيرات الكبرى وأوغندا، ومن ثمة الاتصال بشركة سيسل رودس Rhodes Cecil في روديسيا الشمالية ونياسالاند وتنفيذ مشروع الكاب-القاهرة، وبالتالي تطويق الأراضي الألمانية، والتحكم في إفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى.

وكانت العوامل التي جعلته يركّز اهتمامه على الساحل الاقتصادية وسياسية في آن واحد مَعًا. فقد كان واعيا بالإمكانيات الاقتصادية للساحل، وكان يريد استغلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة للسلطان، وتحويلها لمصلحته، وأن يتدخل للوقوف في وجه النفوذ البريطاني المتزايد في المنطقة. وكان قلق بيترز من المطامع البريطانية الرامية إلى اقتطاع منطقة نفوذ أكبر في شرق إفريقيا، من العوامل التي حثت به إلى مناقشة مشروع اتفاقية مع السلطان في نوفمبر 1887، لاستئجار الشريط الساحلي الواقع خلف منطقة نفوذ شركته مباشرة. وقد اضطر السلطان خليفة، الذي كان يمر بأزمة مالية وسياسية بعد وفاة أخيه برغش، إلى الموافقة على مشروع الاتفاق الذي اقترحه كارل بيترز يوم 28 أبريل 1888.²

وبموجب هذا الاتفاق، يتنازل السلطان لشركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، عن جميع سلطاته الإدارية في المنطقة الساحلية الواقعة بين نهرى أومبا شمالا وروفوما جنوبا، على أن تدير الشركة المنطقة باسمه، وتحت رايته، مع تحملها لجميع المصاريف الإدارية، وأي مطالب أخرى لها صلة بالتسيير الإداري والتجاري. كما منح هذا الاتفاق للشركة الألمانية، حق إنشاء المحاكم واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة لحماية حقوق الأهالي، ولها الحق في شراء الأراضي والمباني العامة الواقعة في منطقة الامتياز، وعقد المعاهدات مع زعماء وشيوخ القبائل إذا رغبوا في ذلك.³

وأخيرا، فقد حددت مدة الاتفاق بخمسين عامًا، تعود بعدها المنطقة للسلطان إذا رغب في ذلك، وهذا بعد الانتهاء من تقرير تعدد لجنة خبراء يوافق عليها الطرفان، على أن يبدأ تنفيذ بنود هذه الاتفاقية ابتداء من شهر أوت 1888.⁴

¹-Kurtze, Bruno: op, cit, pp:62-63.

²- Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 198. pp: 933-934.

³-Ibid, p-p: 935-940. See Also -Kurtze, Bruno: op, cit, p-p: 183-187.

⁴-Ibid.

- أما من الناحية الاقتصادية، وهو الأهم، فقد نصت الاتفاقية على ما يلي:¹
- تدفع الشركة الألمانية قبل بدء تنفيذ الاتفاقية مبلغ 50000 روبية. كما تدفع له قيمة نقدية من ضرائب الواردات والصادرات التي تحصلها الشركة في الموانئ المستأجرة وفق الاتفاق.
 - تمنح الشركة للسلطان عشرين سهما قيمتها 20000 مارك ألماني من أسهم الشركة، وهذا بعد دفع 8 بالمائة من قيمة الأسهم، مع حصوله على جزء من صافي الأرباح التي تحصل عليه الشركة من المعاملات التجارية.
 - تتفاوض الشركة مع السلطان بعد كل 3 سنوات لتحديد المبلغ الذي تدفعه لخزينته.
 - للشركة الحق في التنقيب عن المعادن واستغلال موارد الغابات، مقابل أن تدفع للسلطان نسبة 5 بالمائة من الفوائد المحصلة.
 - تقوم الشركة بتنظيم حركة الملاحة التجارية في جميع الموانئ والبحيرات والأنهار الواقعة في منطقة الامتياز.
 - من حق الشركة تنظيم المعاملات المصرفية وإنشاء البنوك وإصدار الأوراق النقدية في منطقة الامتياز.
 - يخضع جميع موظفي جمارك السلطان إلى إدارة وإشراف الشركة الألمانية ولقوانينها التنظيمية. والواقع أن شروط هذه الاتفاقية، منحت كافة الحقوق والامتيازات لصالح الشركة الألمانية DOAG ، دون أن تتحمل أي نفقات، باستثناء دفع صافي نسبة إيرادات الجمارك التي كان السلطان يحصل عليها من قبل، بالإضافة إلى العشرين سهما من أسهم الشركة التي لم تتجاوز قيمتها المالية عشرون ألف مارك ألماني.
- أما من الناحية السياسية، وهو الأهم، فقد تمكن الألمان من ضم ساحل شرق إفريقيا الواقع بين نهر أومبا شمالا ونهر روفوما جنوبا إلى منطقة نفوذهم، وهو الشيء الذي لم يحصلوا عليه في اتفاقية عام 1886.

وبالرغم من أن الحكومة الألمانية لم تكن مؤيدة لخطوات كارل بيترز في اتفاهه مع السلطان، لأنه أدى إلى تأجيج الوضع، وقيام الثورات الوطنية من طرف سكان المدن الساحلية ولأسيما العرب الذين رفضوا حكم الشركة وإدارتها للمنطقة، الأمر الذي سيضطر الحكومة الألمانية لزيادة دعمها العسكري والمالي لأسطولها البحري في شرق إفريقيا. إلا أن شركة كارل بيترز الامبريالية أصبحت بعد هذا الاتفاق، تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبير، وتخطط للاستيلاء على مناطق جديدة في شرق إفريقيا خلال فترة

¹ - Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 198. p-p: 935-940.

قصيرة. ولكن وجود الشركة البريطانية في المنطقة برئاسة وليام ماكينون، زاد من حدة التراحم الامبريالي، وأدى إلى تجدد التنافس والتوتر بين الشركتين. فكانت الأراضي الداخلية المحيطة ببحيرة فيكتوريا الواقعة خلف منطقة نفوذ كل من المستعمرتين، وخليج لامو الواقع في مدخل منطقة ويتو، هما بؤرة الخلاف والتوتر، الذي سينتهي بإعادة تقسيم شرق إفريقيا، تقسيماً نهائياً وشاملاً بين ألمانيا وبريطانيا.

ج- تجدد النزاع الامبريالي حول الأراضي الداخلية وسلطنة ويتو:

كان نمو الشركتان الامبرياليتان في شرق إفريقيا وتطورهما، يقومان على أساس من تلك الأطماع التوسعية التي كانت تراود كارل بيترز ووليام ماكينون. وقد ساهمت عوامل جيواستراتيجية واقتصادية في قيام ذلك التنافس والنزاع. فقد أدى غموض معاهدة عام 1886 فيما يتعلق بالأراضي الداخلية (أوغندا)، بالإضافة إلى سلطنة ويتو الواقعة على خليج لامو، والتي كانت قد أُخرجت من نطاق أملاك سلطان زنجبار وفق المعاهدة المذكورة سابقاً، إلى فتح المجال أمام الشركتين للتوسع لضم هذه المناطق، وتنفيذ مشاريعهما الاستعمارية.

وعلى هذا الأساس، استغلت الشركتان ظروف إنقاذ أمين باشا Emin Pasha، حاكم مديرية خط الاستواء، الذي كان على دراية واسعة بالمنطقة الاستوائية (أوغندا والبحيرات الكبرى)، للتوغل وتوقيع معاهدات حماية مع زعماء وشيوخ قبائل المنطقة، تمهيداً لفرض الحماية الاستعمارية عليها.

1- الأراضي الداخلية (أوغندا):

سعت شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG خلال هذه الفترة إلى السيطرة على الأقاليم المحيطة بمنطقة البحيرات الكبرى، ونظراً لعدم وجود معلومات وتقارير كشفية كافية عن الظروف المناخية والطبيعية، وعن التركيبة السوسيوبيولوجية للقبائل المستقرة بها. قررت الشركة الاتصال بالدكتور أمين باشا¹،

1- أمين باشا (1840-1892) اسمه الحقيقي ادوارد شنايتزر Eduard Schnitzer ، ولد في مدينة سيليزيا Silesia البولندية من أسرة يهودية. وفي عام 1864 عندما أتم دراسة الطب في جامعة برلين، غادر إلى ألبانيا التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني، فاعتنق الإسلام واتخذ الاسم العثماني الدكتور خير الله أفندي. انخرط في الجيش العثماني وعمل كضابط بقسم الصحة في السودان الذي كان تحت الحكم الثنائي المصري-الإنجليزي. وبعد تولي الجنرال غوردون الحكم في السودان عام 1874، عينه كحاكم على المنطقة الاستوائية الواقعة جنوب الخرطوم، ليلقب بمحمد أمين. ومنذ اندلاع الثورة المهدية عام 1881 في كافة أنحاء السودان ضد الحكم المصري-الإنجليزي والى غاية سقوط الخرطوم ومقتل الجنرال غوردون في جانفي 1885، انعزل أمين باشا مع جنوده المصريين والسودانيين جنوباً واستقر في منطقة إدلا على ضفاف بحيرة ألبرت الواقعة بالقرب من بحيرة فيكتوريا في أوغندا. ونظراً لصلوته وشجاعته ومقاومته للمهدين، لقبه الخيدوي إسماعيل بالباشا عام 1886. وقد استقر في هذه المنطقة مع ما تبقى من جنوده إلى غاية أبريل 1889، حيث تمكنت الحملة التي كان يقودها ستانلي من الوصول إليه وإنقاذه. دخل بعدها في خدمة شركة شرق إفريقيا الألمانية التي كلفته باكتشاف منطقة البحيرات الكبرى تمهيداً لضمها لمستعمرة شرق إفريقيا، ولكن القبائل الإفريقية المحلية تمكنت من القبض عليه أثناء إبحاره في بحر الكونغو وأعدمته في أواخر شهر أكتوبر 1892. راجع للمزيد من التفاصيل/

-Georg, Schweitzer : *Emin Pasha, His Life and Work*, Archibald constable and Co, Vol.1, Westminster. London, 1898. p-p: 1-52.

حاكم مديريةية خط الاستواء، الذي كان يعيش في عزلة عن العالم الخارجي، وتحويل نشاطه لمصلحته، وهذا عن طريق تنظيم حملة كبرى لإنقاذه، والاستفادة من خبرته للاستيلاء على المناطق الداخلية وضمها للممتلكات الألمانية فيما وراء البحار.

وفي هذا السياق، اجتمع مجلس إدارة الشركة برئاسة كارل بيترز في شهر سبتمبر 1888 بالعاصمة برلين، لمناقشة الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها الاتصال بأمين باشا. فاقترحت الشركة تأسيس لجنة لإعداد حملة الإنقاذ، تكون مهمتها الوصول إلى بحيرة فيكتوريا والسيطرة على منابع نهر النيل. وقد اعتبر بيترز بأن هذه الحملة هي بالدرجة الأولى شرف للشعب الألماني لمد يد المساعدة للدكتور أمين ورجاله، الذين يدافعون عن الحضارة الأوروبية وقيمها الإنسانية في إفريقيا الاستوائية. كما أضاف، بأنها ستسمح بمد طرق جديدة للتجارة الألمانية في وسط إفريقيا، وتقف في وجه مخططات الانجليز التي تهدف إلى ربط مستعمراتهم في الجنوب مع الشمال وتنفيذ مشروع سيسل رودس¹، ومحاصرة منطقة الحماية الألمانية والحد من توسعها في شرق إفريقيا.²

تمكنت الشركة الألمانية DOAG في فترة قصيرة من توفير مبلغ عشرين ألف (20000) جنيه إسترليني لدعم نفقات وتكاليف الحملة، وتم اختيار كل من الضابط هيرمان فون فيسمان Hermann von Wissmann والدكتور كارل بيترز لقيادتها. وقد وافق كل من الإمبراطور والمستشار فون أوتو بسمارك على هذا المشروع، وترك حرية العمل للشركة بمد حدود المستعمرة باتجاه الأراضي الداخلية، والسيطرة على منابع النيل.³ ولكن أحداث الثورة العربية-السواحيلية بزعامة أبوشييري بن سليم الحرثي على الساحل الخاضع لحكم الشركة الألمانية، أدى إلى تأجيل تاريخ انطلاق الحملة، كما أدى إلى تغيير الخطط التي تم الاتفاق عليها من قبل، من أجل تفادي المناطق والمسالك التي يسيطر عليها الثوار. فاقترح الضابط فيسمان أن تسلك الحملة طريق نهر تانا Tana المحاذي لحدود المحمية البريطانية، فيما أكد بيترز على ضرورة تحركها من ميناء تانجا على ساحل المحيط الهندي باتجاه الكيلمنجارو، وهذا من أجل أن تستفيد تلك المناطق من نفقات الحملة.⁴

وعلى أي حال، فإن الحملة انطلقت في أوائل شهر أبريل عام 1889 من ألمانيا بقيادة كارل بيترز وبمساعدة الضابطين روست Rust وأدولف فون تيدمان Adolf von Tiedemann. في حين كلفت وزارة الخارجية الضابط فيسمان لقيادة الأسطول الألماني لإخماد الثورات والانتفاضات الوطنية التي

¹ - كان هدف هذه المشروع هو ربط المستعمرات البريطانية في إفريقيا عن طريق خط حديدي يمتد من القاهرة إلى مدينة الكاب في جنوب إفريقيا.

² - Georg, Schweitzer: p-p:321-324.

³ - Ibid.

⁴ - Harlow, V and E.M, Chilver with Smith, A (eds): op, cit, pp:130-131.

اندلعت في مناطق حكم الشركة بشرق إفريقيا. وعليه، انفرد بيترز بقيادة هذه الحملة التي وصلت إلى ساحل شرق إفريقيا في منتصف شهر جوان من نفس السنة، وبسبب وجود دوريات البحرية البريطانية ومراقبتها للمنطقة من جهة، ومن جهة ثانية، اندلاع المعارك بين الأسطول الألماني والثوار بالقرب من تانجا، اضطر بيترز ورفاقه إلى النزول في ويتو، التي كانت ألمانيا تعتبرها جزءاً من أراضيها.¹

تقدمت الحملة من ويتو باتجاه الشمال الغربي، حيث أقاموا أول محطة لهم في منطقة الجالا Galla، وعقدوا اتفاقية حماية مع زعيمها، السلطان هويو Huyo.² ثم اتجهوا منها إلى الأراضي الواقعة على الشاطئ الشمالي لبحيرة فيكتوريا، ومنها إلى مملكة بوغندا Buganda، وعند وصولهم إلى بلاط الملك موانجا³ King Mwangi في منتصف شهر فيفري 1890 لعقد معاهدة الحماية معه، وصلت أنباء لكارل بيترز أن الحملة التي أعدها الشركة البريطانية لإنقاذ أمين باشا قد وصلت إلى منطقة مديرية خط الاستواء بالقرب من بحيرة ألبرت Lake Albert، والتقت بالدكتور أمين وجنوده.⁴

وبالموازاة مع هذا، كانت شركة شرق إفريقيا البريطانية قد أخطرت الحكومة البريطانية في وقت سابق بضرورة تكوين بعثة لإنقاذ أمين باشا، المحاصر في المنطقة الاستوائية منذ انتهاء الحكم الثنائي المصري-البريطاني للسودان وسقوط العاصمة الخرطوم في جانفي 1885، وهذا من أجل الاستفادة من خبرته، وضم المنطقة الاستوائية لنفوذ الشركة، والتحكم في منبع نهر النيل قبل وصول الألمان إلى المنطقة وفرض الحماية الاستعمارية عليها. وسرعان ما وافقت الحكومة البريطانية التي اشترطت أن تدفع نصف تكاليف الحملة فقط، على أن تبحث الشركة عن مصدر آخر لدفع المبلغ المتبقي لتغطية نفقاتها المقدرة بحوالي 25.000 جنيه إسترليني.⁵ فعرضت الشركة البريطانية مشروعها على الحكومة المصرية التي التزمت بدفع 10000 جنيه إسترليني، باعتبار أن أمين ورجاله كانوا في خدمتها من قبل. واختارت الشركة البريطانية الصحفي والمستكشف الأنجلو-أمريكي هنري مورتن ستانلي Henry Morton Stanley، الذي سبق وأن كُلف بالبحث عن المستكشف ليفنغستون في منطقة البحيرات الكبرى، لقيادة هذه البعثة.⁶

وبما أن ستانلي كان في خدمة الملك ليبولد، الذي كانت له أطماع هو الآخر بمد حدود دولته الحرة إلى المنطقة الاستوائية المخاضية لبحيرة فيكتوريا، للتحكم في منابع نهر النيل، فقد فضل أن يسلك نهر الكونغو باتجاه مملكة بوغندا، بعد أن اقترحت عليه الشركة الانطلاق من ممباسا على المحيط

¹- Georg, Schweitzer :op, cit, pp :326-327.

²-Heinrich, Schiffers: *The quest for Africa: two thousand years of exploration*, Published by Odhams , London, 1957, pp: 251-254.

³- تولى موانجا حكم مملكة بوغندا وسنه لا يتجاوز العشرين سنة، بعد أن خلف والده موتيسا Mutesa عام 1884.

⁴-Ibid, See Also Georg, Schweitzer: op, cit, pp:327-328.

⁵-Georg, Schweitzer: op, cit, p:313.

⁶-Ibid, p :266.

الهندي. وعليه، انطلقت الحملة من بودو Bodo شمال دولة الكونغو الحرة في أوائل جانفي 1888 متجهة عبر نهر الكونغو إلى بحيرة ألبرت.¹

وفي أبريل 1888، وصلت بعثة ستانلي إلى منطقة تونجورو Tunguru منهكة، بسبب صعوبة التضاريس وانتشار الأمراض الاستوائية التي أودت بحياة أكثر من نصف رجاله. وبالرغم من ذلك، استطاع ستانلي في شهر ماي من نفس السنة، الوصول إلى مركز مديرية خط الاستواء والالتقاء بأمين باشا، الذي كان في أحسن حال منه بين القبائل الإفريقية.²

عرض ستانلي على أمين باشا خطة الشركة البريطانية لاستغلال الأراضي الواقعة شمال بحيرة فيكتوريا، بما فيها مملكة بوغندا، وربطها بأراضي شرق إفريقيا المطلة على ساحل المحيط الهندي. كما اقترح ستانلي على أمين باشا مشروع أعده الملك ليبولد سابقا، يهدف إلى إلحاق المنطقة الاستوائية المحيطة ببحيرة فيكتوريا بدولة الكونغو الحرة، مع الاحتفاظ بمنصبه كحاكم عام عليها، وتوفير مبلغ يتراوح ما بين 8 و 12 ألف جنيه إسترليني لتغطية نفقات أجور الجنود والموظفين الذين يعملون تحت سيطرته، مع الالتزام بضمان تدفق الإمدادات والتجهيزات اللازمة من الكونغو إلى إقليم المنطقة الاستوائية في حال موافقته على هذا المشروع.³

والجدير بالذكر أن أمين باشا أثناء حكمه للمنطقة الاستوائية، استطاع تأسيس هياكل إدارية منظمة، وإنشاء فرق عسكرية من القبائل الإفريقية المحلية التي أعلنت ولائها له، ونصرته أثناء صراعه مع المهديين. وقد شكلت هذه الهياكل الإدارية والفرق العسكرية التي كانت تحت قيادة وتسيير ضباطه المصريين والسودانيين ما يشبه الدولة المستقلة الصغيرة. ولكن مع قدوم حملة ستانلي، التي كانت متكونة في معظمها من المغامرين والمستكشفين الأوروبيين، بالإضافة إلى بعض المصريين والسودانيين. أدت إلى تأجيج الوضع، وانقلاب شيوخ القبائل على أمين باشا وبعثة ستانلي، ضناً منهم بأن البعثة الأوروبية هم تجار رقيق، وبأنها تهدف إلى استرقاقهم وتسليمهم للبريطانيين. وكان من نتيجة ذلك، أن قامت ثورة في المديرية أدت إلى القبض على أمين باشا وضباطه العسكريين. ولم يستطع الفرار إلا في شهر نوفمبر 1888، بعد الهجوم الذي شنته القوات المهديّة على المديرية واستيلائهم على مدينة دوفيل، المركز العسكري لمديرية خط الاستواء.⁴

¹-Georg, Schweitzer: op, cit, p-p:267-269.

²-Ibid.

³-Olivia, Manning : *The Remarkable Expedition: The Story of Stanley's Rescue of Emin Pasha from Equatorial Africa*, William Heinemann, London, 1947, p-p: 111-115. See Also Heinrich, Schiffers: op, cit, pp:239-240.

⁴-Ibid, p-p, p : 111-117 , 203.

وكانت المنطقة الاستوائية المحيطة بالبحيرات الكبرى، والواقعة خلف منطقة نفوذ الشركتين، الألمانية والبريطانية، منطقة كثيفة السكان، غزيرة المياه، تمتد من حوض نهر كيوغا في شمال شرقي أوغندا الحالية وسفوح جبل ألغون في غربي كينيا، إلى المرتفعات الشرقية لحدود نهر الكونغو ومنها إلى شواطئ بحيرة تنجانيقا. وهي منطقة تاريخية وثقافية تنطوي على تكوينات اجتماعية وتركيبات سوسولوجية متعددة الأعراق.

وبالموازاة مع هذا، بعد أن تمكن كارل بيترز من توقيع معاهدة الصداقة والحماية مع السلطان موانجوا، حاول الاتصال بأمين باشا الذي كان في رحلة عودته مع ستانلي إلى ساحل المحيط الهندي. والتقى به في منطقة مبوابوا Mpwapwa يوم 19 جوان 1890، وشرح له الصعوبات التي اعترضت الحملة الألمانية التي شكلت في برلين لإنقاذه، وسبب تأخرها، ومنها قيام الثورة العربية-السواحيلية على ساحل المحيط الهندي.¹

وهكذا استطاعت الشركة الألمانية DOAG الوصول إلى المنطقة الاستوائية، والسيطرة على منابع نهر النيل، وقطع الطريق أمام البريطانيين والبلجيكين، الذين كانت لديهم أطماع بمد حدود محمياتهم إليها. وكان هدف الشركة الألمانية DOAG هو الحصول على كل الأراضي الواقعة خلف بحيرة فيكتوريا باتجاه بحيرة ألبرت نيانزا Nyanza، وأن يمتد خط الحدود الألمانية من جبل الكيلمنجارو إلى خليج كافرنيدو Kavirondo على بحيرة فيكتوريا، ثم يمتد إلى الشمال الغربي حتى حدود دولة الكونغو الحرة عند خط 30 درجة شرقي خط غرينيتش، ومنها إلى الشاطئ الغربي لبحيرة تنجانيقا، ومحاصرة منطقة النفوذ البريطانية وفق الحدود التي نصت عليها معاهدة عام 1886. وعلى هذا الأساس، التقى فيسمان قائد القوات الألمانية في شرق إفريقيا مع أمين باشا، وعرض عليه خطة توسيع المحمية الألمانية فيما وراء منطقة أوغندا، وضم كل منطقة وسط إفريقيا للرايخ الألماني.² وقد وافق أمين باشا على مشروع فيسمان والدخول في خدمة الشركة الألمانية، بعد أن رفض العمل لصالح شركة وليام ماكينون، وكل العروض التي اقترحها عليه ستانلي من قبل.³

انطلقت البعثة الألمانية بقيادة الدكتور أمين باشا من مدينة باجامويو Bagamoyo الساحلية يوم 26 أفريل 1890 باتجاه مبوابوا في الداخل. وقد رافقه في هذه البعثة كل من الضابط فيلهلم لانجهدل Langheld Wilhelm والدكتور فرانز شتولمان Dr. Franz Stuhlmann، وحوالي 600 إفريقي من

¹- Olivia, Manning op, cit, p: 260. See also Gustav, Meinecke : Koloniales Jahrbueh, Carl Heymanns Verlag, Das Jahr 1892, Berlin 1893, pp: 15-16.

²-Gustav, Meinecke: op, cit, p-p:16-20.

³-Ibid. See also Casati, Gaetano : *Ten years in Ekuatoria and the return with Emin Pasha*, Translated by Randolph. J, Frederick Warne and Co, London, 1891, pp: 161-162.

الحمالين والجنود. وبعد وصوله إلى المركز العسكري في مبواوا في أوائل شهر جوان 1890، التقى مع كارل بيترز، حيث عرض عليه هذا الأخير، أهم المعاهدات إلى وقعها مع سلاطين وشيوخ منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى معاهدة الصداقة التي وقعها مع موانجا، سلطان بوغندا.¹

وكانت بوغندا أكبر ممالك المنطقة اتساعاً وأكثرها خصوبة، كما أنها تحتوي على أكبر مصاب مستجمعات مياه الأمطار في العالم، مصب نهر النيل. وللحفاظ على المصالح الألمانية الإستراتيجية في المنطقة، وفي انتظار موافقة الإمبراطور والحكومة الألمانية على معاهدات كارل بيترز بخصوص أوغندا وإقليم هضبة البحيرات الكبرى، قرر أمين باشا أن يرسل خطاباً شدد اللهجة إلى بلاط السلطان موانجا، يحذره فيه من عقد أي اتفاق أو معاهدة حماية وصداقة مع بريطانيا. وقرب نهاية شهر جوان 1890، واصل أمين باشا رحلته باتجاه هضبة إقليم البحيرات الكبرى، حيث وصل إلى طابورا وأسس بها مركزاً عسكرياً، ثم باتجاه الشواطئ الغربية لبحيرة فيكتوريا، حيث توغل في الأراضي الجنوبية لمملكة بوغندا التي وصلها في نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة. وعلى العموم، أسس بكل المناطق التي مر بها مراكز ومحطات إدارية وعسكرية، كما رفع عليها علم الشركة الألمانية DOAG.²

ولكن مع التحول السياسي في ألمانيا في منتصف شهر مارس عام 1890، والذي نتج عنه ذهاب حكومة بسمارك التي تبنت المشاريع الاستعمارية، ودافعت عنها، ووصول حكومة فون كابريي Von Caprivi التي كانت تبحث عن حلول نهائية لمسألة التنافس والصراع مع بريطانيا حول شرق إفريقيا. وصلت أوامر إلى بعثة أمين باشا من طرف مبعوث الحكومة الألمانية إلى شرق إفريقيا، روش شميت Rochus Schmidt، بوقف كل الأنشطة الاستعمارية التي بدأها في المنطقة.³ وهذا على أساس، أن المفاوضات بين حكومتين، البريطانية والألمانية، قد بدأت في برلين لتحديد مناطق النفوذ في شرق إفريقيا.

ومجولول شهر أوت 1890، وصلت نصوص المعاهدة الألمانية-البريطانية، التي اشتهرت بعد ذلك باسم معاهدة زنجبار-هليغولاند Heligoland-Zanzibar Agreement، إلى أمين باشا الذي كان لا يزال في جنوب أوغندا مع بعثته، بخروج كل الأراضي الواقعة على الشاطئ الشمالي لبحيرة فيكتوريا، بما فيها أوغندا، من منطقة النفوذ الألمانية. حيث أصيب بخيبة أمل كبيرة، وقرر الرحيل عن المنطقة والرجوع إلى الساحل. وكان يعتقد بما لديه من معرفة ومن علاقات مع سلاطين وشيوخ المنطقة

¹ - Franz, Stuhlmann: *Beiträge zur Kulturgeschichte von Ostafrika*, Band X, Dietrich Reimer (Ernst Vohsen), Berlin 1909. See also Georg, Schweitzer: op, cit, Vol.2, p-p:57-63.

² -Ibid.

³ -Ibid.

الاستوائية، أن يصبح كل إقليم هضبة البحيرات الكبرى والمنطقة الاستوائية بوسط إفريقيا، تحت النفوذ الاستعماري الألماني.¹

2- سلطنة ويتو Witu:

بعد حصول شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG على عقد امتياز إدارة الساحل من سلطان زنجبار عام 1888، وإعلان حمايتها في وقت سابق عن سلطنة ويتو وفق معاهدة الحماية التي وقعها الأخوين دينهارد مع سلطان ويتو، أحمد السبع، حوصرت الأراضي البريطانية من الشمال والجنوب. ولما حاولت الشركة البريطانية التوسع شمالا واستغلال خليج لامو Lamu Bay، الذي يحتوي على جزر وموانئ طبيعية ممتازة، تحتل موقعا استراتيجيا على ساحل المحيط الهندي، أوقفتها جمارك الشركة الألمانية، التي اعتبرت أن خليج لامو هو جزء من محمية ويتو، باعتباره أنه يقع مباشرة أمامها.²

جدير بالذكر أن خليج لامو الذي يضم عدد من الجزر، قد أصبح في هذه الفترة أهم منفذ لعمليات التبادل التجاري على ساحل شرق إفريقيا. وللتحكم في المنطقة واستغلالها، أسست الشركة الألمانية DOAG فرعاً لها في ويتو Witu، تحت اسم شركة ويتو الألمانية، German Witu Gompany والذي ترأسه الامبريالي كيرت توبين Kurt Toepfen.³

وكان كارل بيترز شديد التفاؤل بأن منطقة ويتو لن تمثل عبئا ماليا على الشركة DOAG، حيث ستتم تغطية التكاليف الإدارية لهذه المنطقة - التي استطاع ضمها وإخراجها من دائرة أملاك سلطان زنجبار في عام 1886 - من الإيرادات المحلية، التي تأتي في معظمها من الضرائب ورسوم الجمارك، بيد أن الأحداث التالية أثبتت بعده تماما عن الصواب. فقد أدت سياسته التوسعية والتمسك بخليج لامو وسلطنة ويتو إلى تجدد النزاع مع الشركة البريطانية، والذي كاد أن يتحول إلى صدام مسلح، لولا تدخل الحكومتين البريطانية والألمانية في منتصف شهر جانفي 1889، واقترح وزير الخارجية البلجيكي، البارون لامبرمونت Baron Lambermont، كوسيط لبحث وحل أزمة سلطنة ويتو بين الشركتين.⁴

توجه لامبرمونت إلى شرق إفريقيا لحل الأزمة، وللتعامل مع الموقف، فضل الرجوع إلى نصوص معاهدة 29 أكتوبر 1886 لتعيين الحدود بين كل من ألمانيا وبريطانيا وسلطان زنجبار. وكانت هذه المعاهدة قد أخرجت المنطقة الساحلية الواقعة بين كيبيني وماندا من دائرة حكم سلطان زنجبار ومنحتها لسلطان ويتو، باعتبار أن هذا الساحل يقع في مدخل أراضيه. استمع لامبرمونت بعدها إلى ممثلي الشركتين، وبدأ بممثلي الشركة البريطانية الذين عرضوا عليه مشروع ماكينون الذي عرضه على السلطان

¹- Franz, Stuhlmann: op, cit, p :98.

²-Ibid.

³-Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 128. pp: 633-634.

⁴-Leonard, Woolf: op, cit, pp: 250-251.

برغش عام 1877. ويتمثل محتوى هذا المشروع الذي أشرنا له سابقا، في استغلال خليج لامو وجعله قاعدة تجارية وإستراتيجية على ساحل المحيط الهندي للتوجه نحو المناطق الداخلية، واستغلالها، غير أن ممثلي الشركة البريطانية لم يقدموا إثباتا قانونيا رسميا لهذا الاتفاق مع السلطان برغش. كما ادعى ممثلي الشركة البريطانية بأن خليج لامو كان منذ فترة طويلة قاعدة بحرية لسفن شركة الهند البريطانية، تستغله في عملية التبادل التجاري بين ساحل شرق إفريقيا ومنطقة الخليج العربي والهند.¹

أما الألمان، فقد تمسكوا بأحقية سلطان ويتو في إدارة واستغلال خليج لامو وجزره، وفقا لما تم الاتفاق عليه سابقا في اتفاقية عام 1886. وأنه من غير القانوني فصل الساحل عن مناطقه الداخلية. كما استندت الشركة الألمانية أيضا، على الاتفاق الشفهي الذي تم بين القنصل الألماني العام في زنجبار والسلطان السيد خليفة في نوفمبر 1888، والذي شرح فيه السفير الألماني للسلطان، مشروع استغلال تعدد شركة ويتو الألمانية لإدارة خليج لامو واستغلال موانئه.²

وكانت الصعوبات التي واجهها الوزير البلجيكي لامبر في إصدار قرار تحكيمه حول هذا النزاع، هو تمسك كل طرف بمواقفه وعدم قبول أي منهما التنازل عن المنطقة بأكملها، نظرا لأهميتها الإستراتيجية. يضاف إلى ذلك، عدم وجود أدلة قانونية تثبت وجود اتفاق رسمي بينهما وبين سلطان زنجبار، يحدد شروط استغلال موانئ وأراضي المنطقة.³

وباختصار، لم يستطع لامبر أن يحصل عن عون كبير من الطرفين، وأصدر قراره النهائي في 17 أوت 1889، حيث رأى فيه عدم وجود أي وثيقة رسمية تثبت تنازل سلطان زنجبار عن سلطنة ويتو لأي طرف كان، كما رأى في تقريره، بأن كل الأراضي الواقعة شمال نهر تانا، بما فيها سلطنة ويتو وخليج لامو، هي تحت السيادة الكاملة للسلطان خليفة، وبعدم أحقية شركة ويتو الألمانية استغلال المنطقة، لعدم وجود إثباتات رسمية وقانونية.⁴

والواقع أن قرار التحكيم هذا تجاهل تماما معاهدة الحماية التي وقعها الأخوين دينهارد Denhardt brothers مع السلطان أحمد السابع عام 1885، ومعاهدة تعيين الحدود لعام 1886 التي نصت على منح المنطقة الواقعة بين كيبيني وماندا لسلطان ويتو، الذي أعلن في وقت سابق استقلاله التام عن سلطان زنجبار، وقبول الحماية الألمانية.

وقد وضعت نتائج هذا التحكيم المنطقة كلها في فوضى، وكانت الخطوات التي اتخذها الألمان، كفيلة بقيام نزاع مسلح بين الشركتين، حيث منعت حرية التجارة في نهر تانا، وفرضت ضرائب على

¹- Leonard, Woolf: op, cit, p:265. Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 128. p: 631.

²- Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 128. pp: 633-634.

³-Ibid, pp :640-641.

⁴- Ibid

السفن البريطانية، وأقامت حواجز جمركية على قناة بيليسوني Belesoni Canal¹ التي تصل المحيط الهندي بنهر تانا. وكانت هذه الإجراءات التي أقدمت عليها شركة ويتو الألمانية باسم سلطان ويتو، قد دفعت بالشركة البريطانية إلى الاحتجاج، وراسلت وزارة خارجيتها للتدخل، ووقف اعتداءات الألمان على وكلائها وسفنها التجارية.²

لم تستطع الخارجية البريطانية إقرار السلام في المنطقة، فلم تكن مهتمة كثيراً بشرق إفريقيا، نظراً لانشغالها بالصراع مع فرنسا في وسط إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى فضلت عدم الاصطدام مع ألمانيا والاستمرار في التحالف معها. وبعد أن تأكدت الشركة البريطانية بعدم تدخل حكومتها لوقف الألمان عن توسعهم في المنطقة، قررت التدخل بإمكانياتها الخاصة، وهذا عن طريق توجيه فرقة عسكرية مسلحة إلى قناة بيليسوني. وفور وصولها حاصرت المنطقة، ووجهت إنذاراً لجمارك شركة ويتو الألمانية بسحب موظفيها وجنودها من المنطقة. وعندما وصلت هذه الأحداث إلى الحكومة الألمانية الجديدة في برلين، قررت إصدار أوامر لممثلي الشركة الألمانية بالانسحاب وعدم الاشتباك مع الجنود الانجليز.³ وقد أدت هذه الأزمة المؤثرة إلى اقتناع الدولتين، بأن هذا النزاع سيكلفهم الكثير. وعلى اثر ذلك، دخلت الحكومتين، الألمانية والبريطانية، في مفاوضات جديدة لإنهاء أزمة الصراع والتنافس على مناطق النفوذ، وإعادة تقسيم منطقة شرق إفريقيا تقسيماً شاملاً.

د - معاهدة زنجبار - هليغولاند:

ظلت شرق إفريقيا خلال الفترة من عام 1886 إلى 1890، مقسمة بين محميات بريطانية، ألمانية، ومناطق نفوذ تابعة لسلطان زنجبار، وممالك مستقلة خاضعة للإفريقيين. وحتى منتصف عام 1890، كانت بريطانيا، التي تزعم لنفسها السيادة على القارة، مترددة في ترجمة مطالبها إلى حقيقة واقعة بأخذ زمام السيطرة السياسية على المنطقة بأكملها. وكان وليام ماكينون وبعض تجار مانشيستر الذين أسسوا معه شركة شرق إفريقيا البريطانية للاستغلال والاستعمار، يبحثون الحكومة البريطانية على ذلك. وكانوا يتذرعون في ذلك، بأن أفضل طريقة لتحقيق مصالح بريطانيا، هي إخضاع المنطقة الاستوائية المحيطة ببحيرة فيكتوريا (أوغندا) وسلطنة زنجبار والمناطق التابعة لها، بما فيها الأراضي التي تشكل حالياً كينيا والصومال للحكم الاستعماري البريطاني. بيد أن الحكومات البريطانية المتعاقبة، كانت تُحجم عن الاضطلاع بهذه المسؤوليات، لما يترتب عليها من نفقات، وكان هذا المشروع ينطوي

¹ - قناة طبيعية صالحة للملاحة بطول خمسة أميال، تصل بين شاطئ المحيط الهندي ونهر تانا في الداخل.

² - Edward, Sir Hertslet: op, cit, Vol.II, Doc. N°: 128, pp :265-266.

³ -Ibid.

بالفعل على تكاليف كثيرة، فقد كان يعن السيطرة على المناطق التي اقترحتها الشركة البريطانية، تقديم دعم مالي للجهاز الإداري في منطقة شديدة الفقر في ذلك الحين.

غير أنه ابتداءً من عام 1888، ومع تولي اللورد سالزبوري Salisbury رئاسة الحكومة البريطانية، واكتشاف أهمية نهر النيل والمنطقة الاستوائية في أوغندا، وما اقترن بذلك من اتساع نطاق الاستثمارات البريطانية في مصر وجنوب إفريقيا وروديسيا، خصوصاً بعد اكتشاف الألماس والذهب والمعادن الثمينة في هاتين الأخيرتين. غير البريطانيين أفكارهم وإستراتيجيتهم وسعوا جاهدين إلى توسيع نطاق هيمنتهم على المنطقة التي اقترحتها شركة ماكينون بأكملها، ووضع حد للنشاط الاستعماري الألماني ومطالبه المتعلقة بضم منطقة ويتو الواقعة على خليج لامو والأراضي الداخلية التي تشمل أوغندا ومنطقة البحيرات الكبرى.¹

وفي الوقت الذي لُحِّت فيه حكومة سالزبوري موقفاً إيجابياً مدعماً ما اتجه تحمس شركة وليام ماكينون للتوسع الاستعماري في المنطقة. حاولت حكومة المستشار الألماني الجديد فون كابرني Von Caprivi التقرب من بريطانيا، والتحالف معها، بعد أن اضطرت الظروف السياسية الجديدة المتمثلة في التقارب الفرنسي-الروسي الذي توج بالتوقيع على تحالف بين الدولتين، وحصول روسيا على قرض مالي من حكومة باريس من جهة، ومن جهة أخرى، انتهاء العمل باتفاقية الدفاع المشترك مع روسيا التي وقعها الإمبراطور ويلهلم الأول مع القيصر اسكندر الثالث عام 1887،² وما يشكله كل هذا من تهديد للأمن القومي الألماني في أوروبا، وإمكانية اندلاع حرب بين بلاده وروسيا أو فرنسا.

وقد اتضح تماماً للحكومة البريطانية، مدى حاجة المستشار الألماني الجديد للتحالف معها، وجدّيته في إنهاء التنافس والصراع الإمبريالي على شرق إفريقيا، وكان سالزبوري يعلم حينها أيضاً، مدى رغبة الألمان في الحصول على جزيرة هليغولاند Heligoland الموجودة في بحر الشمال.³ فاقترح على الحكومة الألمانية الدخول في مفاوضات شاملة لتسوية المشاكل العالقة بين البلدين في شرق إفريقيا.

¹- Roland, Oliver and Sanderson, G. N.: *The Cambridge history of Africa*, Volume 6 from 1870 to 1905, Cambridge university press, Cambridge, 1985, pp:578-579.

²- M, Townsend .E: *Rise and fall of Germany's colonial empire 1884-1918*, Macmillan, New York, 1930, pp:160-161.

³- تجدر الإشارة بأن هذا المشروع عرضه نجل المستشار بسمارك، هربرت بسمارك Herbert Bismarck في مارس عام 1889 على الحكومة البريطانية في لندن، حيث تنازل ألمانيا بموجبه عن مستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية لصالح بريطانيا مقابل تنازلها عن جزيرة هليغولاند لصالح ألمانيا. وقد تحفظت بريطانيا في الأول ثم أبدت موافقتها. غير أن توتر العلاقات بين حكومة الكاب و بريطانيا، وقيام حرب البوير، دفعت بحكومة سالزبوري تأجيل هذا الموضوع إلى وقت لاحق. وعندما جاءت فرصة التفاوض مع الألمان حول شرق إفريقيا، أعادت الحكومة البريطانية طرح الفكرة من جديد على الألمان الذين وافقوا عليها. راجع للمزيد من التفاصيل/

-*German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D)*, Volume I, Herbert Bismarck to Hatzfeldt, December.18, 1889, pp:27-28.

وفي الأول من جويلية/تموز يوليو 1890 عٌقد مؤتمر بين الحكومتين، البريطانية والألمانية، انتهى فيه الطرفان بتوقيع اتفاقية تضمنت ما يلي:¹

- 1- اعتراف ألمانيا بالحماية البريطانية على سلطنة زنجبار وإنهاء استقلالها.
 - 2- مد الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ الدولتين إلى غاية بحيرة فكتوريا نيانزا Victoria Nyanza ومنها إلى مستعمرة الكونغو البلجيكية.
 - 3- تنازل ألمانيا لبريطانيا على منطقة ويتو Witu وكل المناطق الساحلية الواقعة شمال نهر تانا Tana.
 - 4- تنازل بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هليغولاند الواقعة في بحر الشمال.²
 - 5- تعديل الحدود بين محميتي الدولتين في غرب وجنوب غرب إفريقيا.
 - 6- تتعهد بريطانيا بإقناع سلطان زنجبار عن التنازل نهائيا للألمان عن الشريط الساحلي الواقع بين نهرى أومبا Uмба وروفوما Rovuma، والذي استأجرته شركة شرق إفريقيا الألمانية عام 1888 مقابل تعويض مالي يصل إلى 200 ألف جنيه إسترليني.
 - 7- تنازل ألمانيا عن المناطق الواقعة بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا. واعتماد نهر روفوما هو خط الحدود الجنوبي الفاصل لمستعمرتها مع المستعمرة البرتغالية (شرق إفريقيا البرتغالية) باتجاه الطرف الشمالي الغربي لبحيرة نياسا والطرف الجنوبي الشرقي لبحيرة تنجانيقا، مقابل حصولها على جزيرة Mafia مافيا في المحيط الهندي.
- استطاعت الدبلوماسية البريطانية في هذه المعاهدة أن تفتك كل من منطقة ويتو والساحل الواقع شمال نهر تانا، لكن الأهم هو أوغندا التي أصبحت حكرا على بريطانيا، وبالتالي السيطرة على مصب نهر النيل وحصولها على ممر يصل من المنطقة الاستوائية بوسط إفريقيا إلى القاهرة. بالإضافة إلى أنها أنهت استقلال سلطان زنجبار وضمت كل ما تبقى من ممتلكاته إلى محمياتها في شرق إفريقيا.
- أما بخصوص ألمانيا، فبالرغم من أن هذه المعاهدة قضت على حلم بريطانيا الكبير بشق طريق من الكاب (رأس الرجاء الصالح) إلى القاهرة³، إلا أنها واجهت انتقادات كثيرة، باعتبار أنها وقفت حائلا دون التوسع الألماني في شرق إفريقيا والمنطقة الاستوائية، ومنحت بريطانيا كل ما تريد.

¹-German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D), Volume I, Von Marschall to Hatzfeldt, May.29-30-31.June.4, 1890, p-p:37-40.

²-جزيرة صخرية ذات موقع إستراتيجي هام، تقع في بحر الشمال عند مدخل قنال كيل الذي بدأت ألمانيا في حفرها عام 1887.

³-تجدر الإشارة أن بريطانيا طالبت في هذه المعاهدة بضرورة حصولها على ممر يصل بين الكاب والقاهرة ابتداء من أوغندا عن طريق بحيرة تنجانيقا، لكن ألمانيا احتجت وعارضت هذا البند الذي تم إلغائه من المعاهدة.

وقد اعتبر كارل بيترز رئيس الشركة الألمانية DOAG ومؤسس مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، بأن كل الجهود التي قامت بها شركته من قبل لضم مناطق جديدة في شرق إفريقيا إلى الحماية الألمانية، قد انتهت في هذه المعاهدة. وكان من رأيه عدم ترك سلطنة زنجبار لبريطانيا، وكان من الأفضل التمسك بمعاهدة عام 1886 لتعيين الحدود. كما أضاف يقول، بأن ألمانيا ضيّعت منطقة ويتو وأوغندا، المهمتين من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، في سبيل الحصول على حوض استحمام في بحر الشمال.¹

وبالموازاة مع هذا، لم تستقر حدود مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية الغربية مع الكونغو البلجيكي إلى غاية عام 1910. حيث لم يعترف الملك ليبولد بالحدود الطبيعية الفاصلة بين المنطقتين والتي تتبع نهر روزيزي Ruzizi وبحيرة كيفو Kivu، وطالب أن تكون الحدود وفق الخط المنحني المرسوم عبر منطقة الكونغو الحرة المحايدة طبقاً لقرارات مؤتمر برلين 1884-1885.²

وباختصار، كانت للملك البلجيكي أطماع بالحصول على أراضي جديدة تشمل منطقتي روندا وأورندي الواقعتين شمالي بحيرة تنجانيقا، ولكن مع اعتراف بريطانيا وفق هذه الاتفاقية بامتداد حدود المستعمرة الألمانية غرباً حتى الحدود الطبيعية الفاصلة بين المنطقتين، الكونغو البلجيكي وشرق إفريقيا الألمانية، لم يستطع ليبولد الحصول عليها، ومن جانبها تمسكت ألمانيا بالحدود التي نصت عليها معاهدة زنجبار - هليغولاند.

وظلت مشكلة الحدود الغربية للمستعمرة الألمانية غير مستقرة إلى غاية ماي 1910، حيث وافقت حكومة بروكسل على الحدود الطبيعية التي أقرتها الاتفاقية الأجنبي-ألمانية لعام 1890. وعليه، تم رسم الحدود الفاصلة بين المستعمرتين، بحيث تمر في منتصف بحيرة تنجانيقا، ثم تتبع نهر روزيزي إلى غاية بحيرة كيفو، ومنها باتجاه الغرب إلى بحيرة فيكتوريا.³

وعلى ضوء هذه المعاهدة، أعلنت بريطانيا حمايتها على جزيرة زنجبار وأنهت استقلالها يوم 04 نوفمبر 1890، كما أصبحت كل المنطقة الممتدة من ساحل المحيط الهندي إلى غاية المنطقة الاستوائية المحيطة ببحيرة فيكتوريا تعرف بمحمية شرق إفريقيا البريطانية، التي قسمت لاحقاً إلى مستعمرة كينيا ومحمية أوغندا. أما المناطق الواقعة بين نهر روفوما Rovuma جنوباً ونهر أومبا شمالاً (حدود المستعمرة البريطانية)، أصبحت تعرف بمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية.

¹ - Townsend, M.E: op, cit, p: 163.

² - DEUTSCHES -KOLONIALBLATT 1916, DER KIVUSEE-GRENZSTREIT MIT DEM KONGOSTAAT, VOLUME.27, P-P:179-185.

³ -Ibid.

لقد أنهت هذه المعاهدة الدبلوماسية الصراع والتنافس الامبريالي الأنجلو-ألماني على شرق إفريقيا، وحددت منطقة نفوذ كل دولة. ولكنها من ناحية أخرى، شوهت النظام السياسي الوطني الذي كان قائما من قبل، لأنها رسمت حدود عشوائية، اخترقت مجموعات اثنية ولغوية. فهي معاهدة غير قانونية في مفهوم القانون الدولي، لأنها لم تستشر سكان المنطقة الأصليين وتحافظ على حقوقهم القائمة. ولكن على الرغم من أن دخول المنطقة والتنافس عليها قد تم بهذه السهولة النسبية، فإن إقامة الإدارة الاستعمارية الألمانية واستغلال المنطقة لم يكونا بهذه السهولة كما سيتبين في الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الثاني:

المقاومة الوطنية للاحتلال الألماني

تمهيد:

من المهم عند مناقشة ردود الفعل الوطنية تجاه الاستعمار الألماني لشرق إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن نفهم البيئة الثقافية والسوسيو-اقتصادية العامة التي حدثت فيها ردود الفعل هذه. ومن بين متغيرات تلك الأوضاع طبيعة الجماعة المنظمة للمقاومة، ما إذا كانت تخضع لجماعة مركزية أم لا، وما إذا كانت في طور الاستقرار أو الخضوع لقوة إفريقية إقليمية أخرى، وطبيعة الزعامة فيها، وأخيرا التركيبة الثقافية والسوسولوجية لهذه الجماعة.

وقد تميزت المرحلة الأولى الممتدة من 1888 إلى 1905 باستخدام الألمان للدبلوماسية والقوة معاً، فكانت تلك المرحلة هي مرحلة إبرام الاتفاقيات والغزو العسكري وإخضاع جميع المدن الساحلية والمناطق المحيطة بها وخصوصا الواقعة شمال شرق البلاد، للسيطرة الاستعمارية. وكانت الفترة الممتدة من 1905 إلى 1907 هي الفترة التي بلغ فيها الغزو العسكري والقمع الوحشي الألماني للمقاومة الوطنية أوجّه. فلم يحدث من قبل على مر التاريخ أن شهدت شرق إفريقيا- باستثناء الحملة العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى فيما بعد- مثل هذا النشاط العسكري ضد قبائل الجنوب الشرقي التي رفضت السيادة الألمانية على أراضيهم.

وعلى أي حال، كان سكان شرق إفريقيا جميعاً، دون استثناء تقريبا، يتوخون نفس الهدف، ألا وهو الدفاع عن سيادتهم وتجارتهم، وأسلوبهم الخاص بهم في الحياة، وان اختلفت الاستراتيجيات التي اتبعوها لتحقيق ذلك الهدف. وسنرى في هذا الفصل، تفاصيل هذه الثورات والمقاومات الوطنية التي واجهت الاحتلال الألماني في الفترة من 1888 إلى 1907.

1- ردود الفعل الوطنية 1888-1905:

مع أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كانت كل شعوب شرق إفريقيا من الناحية العملية قد أصبحت خاضعة للحكم الاستعماري الألماني، سواء بصورة كاملة أو جزئية، وأخذت تتعرض في كل مكان لمختلف أشكال الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية والدينية. ولم يتخذ سكان المنطقة بجميع تركيباتهم الإثنية والعرقية والدينية-بطبيعة الحال- من هذه الأحداث موقف سلمي، بل انتهى معظمهم إلى الاعتقاد -مثل سكان الساحل وقبائل الواهيهي في منطقة الهضاب العليا- بأن الشركة الألمانية هي سبب كل هذه المتاعب. وقد ولدّ النفور ورفض الحكم الأجنبي خلال هذه الفترة، اتجاهًا متزايدًا نحو مقاومة الألمان، وإحساسًا قويًا بالوحدة بين القادة والزعماء السواحيليين والإفريقيين معًا. وكانت ثورة أبوشييري في عامي 1888-1889 وتمرد بوانا هيري في عام 1889 وثورة ميلي في عام 1893 وتمرد الزعيم سيكي في عام 1893 وثورة قبائل الواهيهي بين عامي 1891 و1898، أمثلة لردود الفعل الوطنية هذه التي كانت تستهدف جميعها الإطاحة بالحكم الاستعماري الامبريالي الألماني.

أ- مقاومة أبوشييري بن سليم الحرثي(1888-1889):

كان أبوشييري¹ حفيدًا لواحد من العرب الأوائل الذين أقاموا على الساحل، فولد ونشأ في ظل ثقافة متجانسة إلى حد كبير، كان أهمها القاسم الإفريقي المشترك واللغة السواحيلية التي سرعان ما تطورت لتصبح لغة التعامل في الساحل كله. وقد استطاع العرب ومعهم الهنود والشيرازيون، من أن يجعلوا من ساحل شرق إفريقيا أكبر مركز تجاري على الشاطئ الغربي للمحيط الهندي خلال القرن التاسع عشر، بحيث أصبحت المنطقة أهم سوق للعاج والرقيق والمنتجات الزراعية كالقرنفل وقصب السكر، وهذا من خلال الشبكات التجارية التي أقاموها مع شعوب الداخل. وكان أكثر البضائع ربحاً بالنسبة إليهم هو العاج والرقيق، لتزايد الطلب عليهما في ما وراء البحار، وفي الداخل أيضًا، للعمل في مزارع القرنفل وقصب السكر. ولكن مع مجيء الألمان وبسط سيادتهم على المنطقة، هددوا هذه التجارة، لأنهم كانوا يريدون أن يخلوا مكانها بتجارتهم.

¹- ولد الزعيم أبوشييري بن سليم الحرثي سنة 1845 لأب عربي Amir ben Sultan Selim al-Harti وأم من قبائل الغالا Galla , كان من الأوائل الذين نزحوا إلى سواحل شرق إفريقيا، ومن الراضين لنفوذ سلطنة زنجبار على الشريط الساحلي، بل دعا إلى استقلال مدينة باغامويو عن سلطان زنجبار. شارك في تجارة القوافل للمسافات الطويلة ووصل بتجارته إلى طابورة وأوجيجي على ضفاف بحيرة تنجانيقا، وعن طريق الأرياح المتحصل عليها اشترى مزرعة في المنطقة الواقعة شرق باجامويو، وأقام ما يشبه نظام المزارع الكبيرة لزراعة القرنفل وقصب السكر، وقد أتاح له هذا تجميع محاربيين من الرقيق الذين كانوا يعملون في مزارعه، ومن سكان الساحل الهنود والشيرازيون الذين كانوا يتاجرون معه، أستخدمهم فيما بعد ضد الألمان. أعدمه الضابط فيسمان في مدينة بانجاني يوم 15 ديسمبر 1889. راجع للمزيد من التفاصيل/

-Charles-André Julien (eds): *Les Africains in Austen, R.A: Abushiri et la lute contre la domination allemande en Tanzanie*, Tome 1, édition J.A, Paris 1985, p-p:55-80.

وكانت الأسباب المباشرة لاندلاع المقاومة الوطنية التي قادها سكان الساحل بزعماء أبوشيري، هو إقدام شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، بعد حصولها على عقد امتياز إدارة الساحل لمدة خمسين سنة من سلطان زنجبار وفق اتفاقية عام 1888²، بمصادرة المعاملات التجارية لسكان الساحل واستيلائها على إدارة الجمارك في الموانئ الرئيسية الواقعة على ساحل المحيط الهندي، بالإضافة إلى استفادتها من حق فرض الضرائب على الأهالي، وجمعها. أما أهم عمل استفزازي قام به موظفي الشركة الألمانية، وتسبب في غضب سكان الساحل وثورتهم عليها، هو إنزالها لراية سلطنة زنجبار فوق جميع المباني والموانئ الحكومية واستبدالها بعلم الشركة.³

ويضاف إلى ذلك، أن شركة كارل بيترز، بعد توليها إدارة المنطقة، قامت بعزل الكثير من الموظفين والإداريين العرب والسواحيليين واستبدالهم بموظفين أوروبيين. وكانت الشركة منذ وصولها للمنطقة تعمل على إخضاع سكان الساحل لسلطتها الإدارية والسياسية وتجريدتهم من ممتلكاتهم وأراضيهم، والسيطرة على الموارد المعدنية والزراعية للبلاد كلها.⁴

وبالرغم من افتقار سكان الساحل داخلياً إلى وحدة سياسية مركزية وقوة عسكرية منظمة، ولا يرتبطون بأحلاف عسكرية ودبلوماسية مع جيرانهم في داخل القارة، إلا أنهم تمكنوا في أوائل شهر سبتمبر 1888 من مهاجمة مراكز الشركة الرئيسية في بنجاني وجامامبو ووندي ومكنداني. واستمرت الثورة في المدن الشمالية المجاورة، حيث حاصر الثوار موظفي الشركة وأحرقوا مقراتها. وفي تانجا أطلقوا النار على سفينة ألمانية، وأعطوا مهلة يومان لموظفي الشركة للجلء عن الساحل.⁵ تواصلت أعمال العنف في المدن الواقعة جنوب جامامبو، فهاجموا مدينة كيلوا وقتلوا جميع الألمان المتواجدين فيها، بالإضافة إلى بعض المبشرين من أتباع الكنيسة اللوثرية والكاثوليك التابعين للإرساليات التبشيرية الأوروبية. وقد سارعت الشركة لتعبئة كل ما لديها في قوة إغاثة، بعد أن تكبدت خسائر كبيرة، وفقدانها لمعظم موظفيها، حيث تم قتل وأسر الكثير منهم.⁶

وتزامن وصول وفد من سلطان زنجبار السيد خليفة، بقيادة الضابط الإنجليزي ماثيو Mathews لمحاولة التوسط بين الثوار والشركة الألمانية والوصول إلى مفاوضات تنهي الفوضى التي عمت مدن الساحل، مع عمليات هجومية جديدة اندلعت في محيط مدينة دار السلام، ووصلت في فترة قصيرة

² راجع للمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة.

³-Wilhelm Arning: *Deutsch Ostafrika Gestern und heute*, Reimer Verlag Andrew & Steiner, Berlin, 1942, pp:11-12.

⁴-Ibid.

⁵-Ibid. See Also John, Iliffe: op, cit, p-p: 93-97.

⁶-Ibid.

حتى ميناءها البحري، ولولا تدخل السفن الحربية الألمانية القليلة التي كانت موجودة بالقرب من الميناء، لاستطاع الثوار السيطرة على أهم قاعدة تجارية وإستراتيجية للشركة في شرق إفريقيا.⁷

وجدير بالذكر أن ثورة أبوشيري، كانت في جوهرها حرب عصابات، لذا فقد اعتمدت على إستراتيجية المفاجئة، وتدمير قواعد ومراكز العدو، وقطع طرق الإمدادات والسيطرة عليها.

استمرت ثورة الساحل من سبتمبر 1888 حتى مارس 1889، حتى أصبحت باهظة التكاليف بالنسبة للشركة الألمانية DOAG التي أعلنت ضعفها أمام هجمات الثوار. وعليه، اضطرت إلى طلب المساعدة من الحكومة الألمانية التي وافقت على طلبها، مقابل أن تتنازل عن حقوقها الإدارية في المستعمرة لصالح الحكومة. وقرر المستشار بسمارك فرض حصار بحري على شواطئ شرق إفريقيا، وطلب مساعدة الحكومة البريطانية في تنفيذ هذا الحصار، حتى يحرم الثوار من الأسلحة ويقطع كل طرق الإمدادات التي كانت تأتيهم عن طريق البحر.⁸

وجدت الحكومة البريطانية الفرصة المناسبة لزيادة حضورها العسكري في مياه شرق إفريقيا، وأعلنت موافقتها على طلب بسمارك المشاركة في هذا الحصار، وتحرير مدن الساحل من تجار الرقيق العرب Trafiquant d'esclaves الذين كانت بريطانيا تطاردهم منذ مطلع خمسينات القرن التاسع عشر من جهة، ومن جهة أخرى، تخوفها من توسع ألمانيا على حساب أراضي السلطان بعد قضائها على المقاومة الساحلية. وعلى هذا الأساس، أرسلت على الفور أسطولها البحري بقيادة الأدميرال فريمانتل Fremantle إلى ساحل شرق إفريقيا.⁹

وبالموازاة مع هذا، كان الأسطول الألماني قد وصل إلى زنجبار يوم 31 مارس 1889 تحت قيادة الجنرال هرمان فون فيسمان Hermann von Wissmann، وكانت قوته تضم 20 جندي من الدولة العثمانية (تركيا) و600 جندي من قبائل النوبة السودانية و350 عسكري إفريقي (Askari) من قبائل الزولو Zulu، جندها من مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية بمساعدة الانجليز والبرتغاليين، بالإضافة إلى 50 جندي من البحارة الصوماليين، مجهزين ب 12 مدفع ميدان وعدد من الأسلحة النارية السريعة، أحضرها معه من ألمانيا.¹⁰

وتجدر الإشارة، أن هذا الحصار شاركت فيه كل من إيطاليا بفرض حصارها على الساحل الشمالي للمحيط الهندي بالقرب من أراضي الحماية البريطانية، والبرتغال بفرض حصارها على الساحل

⁷- Hamilton. G: *Princes of Zing: The Rulers of Zanzibar*, London, 1957, p-p: 193-195.

⁸-Ibid.

⁹- Richard, Reusch: *History of East Africa*, Evangelischer Missions- verlag, Stuttgart, pp:306-307. See Also Kimambo, I.N. and Temu, A .J: *A History of Tanzania*, East African Publishing House, Nairobi, 1969, p:106.

¹⁰-Ibid.

الجنوبي في الحدود مع مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية، في حين اكتفت فرنسا بإرسال إحدى سفنها الحربية إلى ميناء زنجبار لتقديم الدعم اللوجستي للأسطولين، الألماني والانجليزي.¹¹

صمّم القائد الألماني الجديد، الضابط فيسمان، على تحقيق نصر عسكري كامل وعلى تدمير المقاومة السواحيلية، التي أُطلق عليها اسم (التتمّ العربي Arabische aufstand)، وكل من ساند أبوشييري تدميراً تاماً، باستخدام الأساليب الوحشية والأرض المحروقة لمنع قيام ثورات مماثلة في المستقبل. وقد تمكن في شهر ماي من العام نفسه، وبمساعدة دوريات البحرية البريطانية، من مهاجمة حصن أبوشييري في مدينة باجامويو Bagamoyo، واستعادة موانئ السعدني وبنجاني، وتحرير كل المنطقة الواقعة بين باجامويو وتانجا. على حين فر أبوشييري مع مقاتليه نحو المناطق الداخلية.¹²

وقد صادر فيسمان كل الأراضي والماشية والمعاملات التجارية، ومنع السكان من ممارسة طقوسهم التقليدية وفرض عليهم الأحكام العسكرية. وبحلول شهر سبتمبر 1889 تقدم فيسمان نحو الداخل، بعد حصوله على معلومات تفيد بأن أبوشييري قد هاجم مقر الشركة الألمانية في مبواوا Mpwapwa. لكن أبوشييري الذي تحالف مع قبيلتي الواهيهي Wahehe والمافيتي Mafiti الإفريقيتين، انتهب مع حلفائه فرصة تحرك فيسمان باتجاه مبواوا، للقيام بهجوم على المدن الساحلية الشمالية في أكتوبر 1889، قتلوا خلاله عدد من الألمان والموالين لهم، وأسروا ألفاً من موظفي الشركة وجنود البحرية الألمانية، ودمروا مزارع عديدة واستولوا على الماشية.¹³

وعلى اثر ذلك، تمكن الضابط فرايهر فون جرافنراوته Freiherr Von Gravenreuth، قائد الأسطول البحري الألماني في باجامويو من إعادة تجميع القوات الألمانية الموجودة في المنطقة الشمالية، والهجوم على الثوار في منطقة يومبوو Yombo.¹⁴ ونظراً لحداثة الأسلحة الألمانية السريعة وتحالف قبائل وزارامو Wasaramo الإفريقية مع الألمان، بسبب حقدهم على تجار الرقيق العرب، انهزم أبوشييري وفقد معظم مقاتليه وتشتت مقاومته. ففر مع ما تبقى من رجاله إلى سومبوجا Semboja في الداخل في محاولة منه الهروب إلى المستعمرة البريطانية في الشمال.¹⁵

¹¹- Richard, Reusch: op, cit: pp:306-307. See also Gustav, Meinecke : Die deutschen Kolonien-Deutsch-Ostafrika, Koloniales Jahrbueh, Carl Heymanns Verlag, Das Jahr 1889, Berlin 1890, p-p: 230-233.

¹²-Ibid, See Also Roland, Oliver and Mathews, G: *History of East Africa*, Vol.1, Oxford university Press, London, 1963, pp: 199-200.

¹³-Austen, R.A: op, cit , p:76.

¹⁴-Ibid. See also Gustav, Meinecke : Die deutschen Kolonien- Deutsch-Ostafrika(Die Schutztruppe), Koloniales Jahrbueh, Carl Heymanns Verlag, Das Jahr 1890, Berlin 1891, p-p: 175-177.

¹⁵-Ibid, p :78.

وتجدر الإشارة هنا، أن الضابط فيسمان كان قد عرض مبلغ 10 آلاف روبية على كل من يقدم معلومات أو يساعد في القبض عليه. ولهذا، لما حاول أبوشيري التوجه إلى إقليم أوساجارا Usagara، غُدر به وُسِّلم للألمان الذين أعدموه في بنغاني Pangani يوم 15 سبتمبر 1889.¹⁶ وعلى الرغم من هذا المصير الذي لقيه أبوشيري، فقد خَلَفَ تراثا من المقاومة العسكرية للحكم الاستعماري الامبريالي، ومن الولاءات التي تتجاوز الحدود الإثنية الضيقة، ومن الوعي التاريخي والوطني الذي ورثته الأجيال اللاحقة عن المناضلين من أجل الحرية في كل أنحاء شرق إفريقيا.

ب - ثورة بوانا هيري:

قرّر بوانا هيري Bwana Heri زعيم قبيلة أوزيغوا Uzigua اللجوء إلى إستراتيجية المواجهة مستخدما طرق المقاومة المسلحة أول الأمر، ثم الطرق الدبلوماسية بعد ذلك. ووفقا لهذه الإستراتيجية استمرّ بوانا هيري في جمع الضرائب من القوافل التجارية، وخاصة قوافل الرقيق، أثناء ذهابها وإيابها على طريق الكيلمنجارو مدينة السعدي على الساحل. وقام بتحصين مدينة مليمبول Mlembule بالقرب من إقليم أوساجارا، في محاولة منه لجعلها قاعدة مركزية لحكمه وتوحيد القبائل الإفريقية المجاورة له، لمواجهة الحكم الاستعماري الألماني. ولكن بعد عودة القائد العام فيسمان إلى السعدي على الساحل، قدم له الملازم رشوز شميت Rochus Schmidt تقارير تفيد بأن بوانا هيري يخطط للانفصال بمنطقة أوزيغوا من خلال تحصينه لمركز مليمبول، كما أنه يجرّض القبائل المجاورة على مقاتلة الألمان.

وعلى هذا، تقدم فيسمان مع جنوده من السعدي باتجاه قاعدة مليمبول في الداخل واحتلتها، بعد أن قصف حصنها بالمدافع.¹⁷ وقُسمت بعد ذلك المنطقة، ووضعت تحت إشراف رؤساء عينهم فيسمان، كنموذج تقليدي أوروبي لتدمير الأمم الإفريقية الذي تحقّقه سياسة فرق تسد. في حين فرّ بوانا هيري - بعد أن تشتت مقاومته وفقد معظم مقاتليه - إلى الجهات الداخلية باتجاه منطقة طابورا.¹⁸

والجدير بالذكر أن انتفاضة بوانا هيري تزامنت مع ثورة أبوشيري في الساحل، مما هدد بتصاعد وانتشار التمرد في كل أنحاء شرق إفريقيا ضد الحكم الاستعماري الألماني. ولهذا، فقد كثفت السلطات الاستعمارية الألمانية جهودها العسكرية لمحاصرة بوانا هيري ومنعه من إعادة تجميع قواته، أو الاتصال بالقبائل الإفريقية الأخرى للتحالف معها. وحسب المصادر الألمانية، فإن بوانا هيري اتصل بالسلطان العربي محمد بن قاسم الذي كان حاكما على مدينة طابورا، فاستقبله وجمع له حوالي 600 مقاتل من

¹⁶- Richard, Reusch: op, cit: pp:306-307.

¹⁷-Anlagen zu dem Reichstag-Verhandlungen, Session 1890-1892, aktenstück Nr 26, Berlin, pp: 134-135.

¹⁸-Kimambo, I.N.and Temu , A .J: op. cit, pp:106-107.

طابورا وأوجيجي.¹ ولكن مع تفوق الألمان من ناحية الأسلحة والتجهيزات العسكرية الحديثة والاتصالات، حُوصِر في منطقة بالاماكا Palamakaa، وهُزم في هذا الحصار وتم احتواء مقاومته نهائياً، واضطر إلى تسليم نفسه في أوائل شهر أبريل 1890. ونظراً للمكانة التي كان يحظى بها بين قبائل أوزيغوا والقبائل الإفريقية الموالية لهم من جهة، ومن جهة أخرى محاولة احتواءه والتحالف معه والاستفادة منه في المستقبل. فقد سُمح له بالعودة إلى أوزيغوا، مقابل عدم اشتراكه في أي نشاط ثوري في المستقبل.²

وبعد إخماد تمرد قبائل أوزيغوا الذي قاده بوانا هيري، يكون الألمان قد تمكنوا من السيطرة على واد بنغاني وجبال أوزمبرا، وإقامة مستعمرات استيطانية دائمة لهم في هذه المناطق. أما المناطق الساحلية فقد تم تطهيرها والسيطرة عليها كلياً بعد قصف البحرية الألمانية لمدينة كيلوا الساحلية من البحر، بينما حاصرها فيسمان من البر، حيث اضطر الكثير من الثوار الاستسلام للقوات الألمانية التي دخلت المدينة في ماي سنة 1890، وأعلنت سقوطها وتحريرها نهائياً من المتتمين. وفي نفس الوقت، تمكن الألمان من إخضاع قبيلة غوغو Gogo ثم قبيلة الشاقا. وبالتالي استكمال إخضاع القبائل المتواجدة في الشمال ولاسيما القبائل المتواجدة حول بحيرة فيكتوريا.³

ج- ثورة الزعيم ميلي:

تواصلت الانتفاضة في موشي Moshi بالقرب من الكيلمنجارو بزعمامة ميلي Meli، الذي خلف والده الزعيم مانداوا Mandawa في الحكم. وكانت شركة كارل بيترز قد ارتكبت أعمالاً فضيعة في هذه المنطقة من قمع وحشي للمعتقدات والعادات التقليدية وسلب ملكية الأراضي، كما أجبروا السكان على الجلاء عن ديارهم كي يفسحوا المجال للمستوطنين البيض ووكلاء الشركة الاستعمارية للاستثمار فيها.⁴ خصوصاً إذا ما علمنا أن منطقة الكيلمنجارو تعتبر من أفضل مناطق شرق إفريقيا لتوفرها على مناخ ملائم ونسبة تساقط عالية فضلاً عن خصوبتها العالية.

ولم يمضي وقت طويل حتى فرض الحاكم الجديد لمنطقة الكيلمنجارو فون بيلوف Von Bulow ضرائب جديدة لتغطية النفقات الإدارية، كما فرض السخرة على السكان للخدمة في مزارع ومناجم الشركة الألمانية. ولم تكن الإدارة الاستعمارية في المنطقة تطيق وجود عوائق في وجه مشروعاتها

¹- Kimambo, I.N.and Temu , A .J: op. cit, pp:106-107.

²- Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen, Dokument. Nr 26, 1890-1892, Berlin, p: 135.

³- Kimambo, I.N.and Temu , A .J: op. cit, pp: 107-108. See also Gustav, Meinecke : op, cit, p-p: 179-183.

⁴-Ibid, pp :109-100.

الاقتصادية. وقد ساهمت كل هذه الإجراءات التي فرضها الحاكم الجديد في تأجيج الوضع وانتفاضة سكان المنطقة الذين نظموا مقاومتهم تحت زعامة ميلي.¹

وكانت أول أصابة هي قتل جنسدي ألماني من طرف أتباع ميلي في حدود موشي-كيروا Moshi-Kirua في أواخر شهر أبريل 1893. فاستغل فون بيلوف هذه الحادثة وشن هجوما على حصن ميلي، حيث انتهى هذا الهجوم بمقتل الحاكم فون بيلوف والملازم فولفورم Lt. wolfrum وأكثر من عشرين مقاتل إفريقي (عسكري askari). وقد سارعت السلطات العليا الألمانية بإرسال حملة عسكرية بقيادة الملازم فون شيلي von schele الذي وصل إلى المنطقة في أوت 1893، وتمكن من تدمير حصن ميلي، وإبادة مقاتليه وفرض الحكم العسكري على المنطقة.²

د - ثورة الزعيم سيكي Siki:

خلال الفترة من 1885 إلى عام 1890، كان سيكي Chief Siki، شأن ميلي زعيم موشي، يستخدم بنجاح إستراتيجية دبلوماسية لحماية المصالح الحيوية لقبائل النياموزي Nyamwezi. فقد أبلغ الألمان منذ إعلانهم الحماية على شرق إفريقيا عام 1885، بأنه غير راغب في فتح بلاده لهم للتعدين والزراعة، وسعى في هذا الإطار إلى التحالف مع عرب طابورا Tabora لكي يتصدى لهم، ويمنع بذلك التوسع الاستعماري لشركة كارل بيترز التي كانت تريد الاستثمار في المنطقة.³

وظلت هذه الأشكال من المقاومة فعالة حتى عام 1890، حين تمكن أمين باشا، رئيس البعثة الألمانية، من الوصول إلى طابورا وتوقيع اتفاقية حماية مع زعمائها، وتعيين أحد التجار العرب واليا عليها، كمثل للإدارة الاستعمارية الألمانية، وتم في هذا السياق، تأسيس مركز عسكري ورفع علم الشركة الألمانية DOAG. ومن طابورا أرسل أمين باشا إنذارا إلى سيكي يحذره فيه من الاستمرار في غلق أراضيها أمام الشركة، وتسليم مدفعين، كان سيكي قد صادرهما من التاجر والمستكشف الألماني جيزيك Giesecke عام 1886 بعد مقتله في طابورا.⁴

وتجدر الإشارة هنا، أن طابورا قد تحولت في أوائل القرن التاسع عشر إلى أهم مركز للنشاط التجاري في وسط البلاد، وهذا بفضل تشجيع السيد سعيد للتجار العرب الذين تغلغوا بالمنطقة، ونشطوا تجارة المسافات الطويلة مع عشائر النياموزي، كما أسسوا لاحقا مدينة أوجيجي Ujiji على شواطئ بحيرة تنجانيقا مستفيدين من النظام السياسي لقبيلة الها Ha.

¹-Moffett, J.P: *Handbook of Tanganyika*, Government Printer, Dar Es Salam, 1958, pp: 64-65.

²- Moffett, J.P: op,cit, 1958, pp: 64-65. See Also Kimambo, I.N.and Temu , A .J: op. cit, p: 110.

³-Ibid, pp: 68-69.

⁴-Ibid, p: 67. See Also Kimambo, I.N.and Temu , A .J: op. cit, p: 111.

وقد علم سيكي وبعض التجار العرب المتحالفين معه، وخصوصا تجار الرقيق، بالسياسة الامبريالية الألمانية في المنطقة التي تستهدف بالدرجة الأولى مصادرة كل أنشطتهم الاقتصادية، فتملكهم الخوف والاضطراب حين أدركوا المعنى الكامل لهذا التحرك الألماني، وعواقبه. ولهذا، عارض سيكي السياسة الاستعمارية الألمانية، ونشر إخطارا باستقلال أراضيه.¹ وحين وصلت هذه الأنباء للحاكم العسكري الألماني شفزينجر Schwesinger، أعلن شن حملة عسكرية لاجتياح أراضي قبائل النياموزي، وهذا بمساعدة محاربي قبيلة مانيمانيا Maniema المعادية لهم. لكن هذه الحملة فشلت في اختراق التحصينات التي أقامها سيكي، وأدت إلى ارتفاع معنوياته. وبمساعدة بعض التجار العرب والقبائل المجاورة، شن حرب عصابات على القوافل التجارية الموالية للألمان المتجهة إلى موانزا Mwanza وأوجيجي، كما شن هجوما ضد المستوطنين في طابورا، ونهب أملاكهم وأسلحتهم، وفرض حصارا على المنطقة. ومن هنا أصبحت المنطقة الغربية التي تشمل النياموزي وطابورا وأوجيجي على ضفاف بحيرة تنجانيقا الشرقية، موطنا للفوضى والعصيان كما وصفتها المصادر الألمانية.²

وعلى هذا الأساس، أرسلت السلطات العسكرية للمستعمرة النقيب توم فون برنس Tom Von Prince لإعادة القانون والنظام، وفك الحصار عن المنطقة، وإعادة تجارة القوافل إلى ما كانت عليه من قبل. وقد تمكن فون برنس، الذي كان مجهزا بأسلحة حديثة وعدد كبير من المحاربين في الفترة من 9 إلى 12 جانفي 1893 من اجتياح أراضي النياموزي، وتدمير حصن سيكي وفك الحصار عن طابورا.³ أما الزعيم سيكي، فقد فضل الانتحار مع عائلته بإشعال النار في بيته، بدل الاستسلام للألمان. وسعياً إلى إخضاع كل المنطقة للحكم الألماني، بما فيها قبائل النياموزي، أصدر فون برنس أوامر بفرض ضرائب إضافية على التجار العرب الذين ساندوا وحرصوا سيكي، وبجل كل التشكيلات العسكرية لقبائل النياموزي، وقبول الحكم الألماني.⁴

وأخيراً نستنتج، أنه بالرغم من أن هذه الممالك والقبائل الصغيرة، أخفقت في المقاومة وعجزت عن منع الإدارة الاستعمارية وشركاتها الامبريالية، من الاستيطان ونهب خاماتهم المعدنية وثرواتهم الزراعية، إلا أنها تمكنت من البقاء وحافظت على نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. على حين أن القبائل الأكبر، المهياة سياسياً وعسكرياً للتصدي للاستعمار وشركاته الامبريالية، قد غُزيت وهزمت، وقضي عليها، ويتجلى هذا النمط بوضوح في حالة مقاومة قبائل الواهيهي.

¹- John, Iliffe: op , cit, p:62.

²- *Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen*, Dokument. Nr 48, 1893-1894, Berlin, pp: 329-330.

³- *Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen*, Dokument. Nr 48, 1893-1894, Berlin, p: 330. See Also Kimambo, I.N.and Temu , A .J: op. cit, p: 111.

⁴- Ibid. See also Richard, Reusch: op, cit, p: 316.

د- ثورة قبائل الواهيبي:

تسكن قبائل الواهيبي Wahehe منطقة الهضاب العليا الجنوبية، الواقعة بين منطقة إفاكارا Ifakara وكيلوسا Kilosa شرقاً، وبحيرتي تنجانقيا ونياسا غرباً. وكان الذي يتولى العرش آنذاك الزعيم مكواوا Mkwawa، بعد أن ورث الحكم عن أبيه مونيغامبا Munyumba. وقد فرض الواهيبي سيطرتهم على المنطقة المحيطة بإقليم إرينغا Iringa بالغزو العسكري، وأنشؤوا دولة مركزية موحدة عاصمتها كاليـنغا Kalenga. وكانوا قد استطاعوا توسيع رقعتهم الجغرافية على حساب قبائل المساي Masai في أوساجارا شمالاً وقبائل النغوني Ngoni جنوباً، وان ظلّوا رضون بين الحين والآخر لغارات النغوني.¹

وكانت سياستهم الخارجية تقوم على المصالح وعقد التحالفات، فقد أنشؤوا علاقات تجارية قوية مع مدن الساحل، وتفوقوا في التجارة الإقليمية على التجار العرب. وكانت أنشطتهم التجارية بوجه عام، تقوم على نقل العاج وشمع العسل والرقيق إلى كيلوا مقابل حصولهم على البنادق والملابس وغيرها من السلع التجارية. وهكذا نظر مكواوا منذ البداية للألمان كحلفاء لأعدائه الإفريقيين، خصوصاً قبائل أوساجارا، فأرى ضرورة توقيفهم ومنعهم من دخول أراضيه، لما في ذلك من تهديد لمصالح الواهيبي السياسية والاقتصادية.²

فبادر بالهجوم على قبائل أوساجارا الموالية للألمان، والتي تسكن المنطقة الواقعة شمال أراضيه، ونهب ممتلكات البعثة التبشيرية التي كانت مستقرة بالمنطقة. كما هاجم القوافل التجارية وفرض عليها رسوم عبور أراضيه. ومع احتدام الصراع وتزايد خطر هجمات الواهيبي بسرعة بالغة، تخوف الألمان من إمكانية هجومهم على مدن الساحل، وبالتالي تهديد تواجدهم في منطقة شرق إفريقيا كلها. خصوصاً إذا ما علمنا أن الألمان كانوا يعلمون بالقوة البشرية للواهيبي، وتنظيمهم العسكري الجيد، وبأنهم يشكلوا أقوى الأمم الإفريقية التي تقطن المنطقة الجنوبية من المستعمرة. أعطت هذه الأسباب الذريعة للألمان للقيام بهجوم عسكري ومعاينة قبائل الواهيبي. ومع نهاية شهر جويلية 1891، تحرك القائد العام للقوات العسكرية الألمانية إميل فون زيليسكي Emile Von Zelewski من كيلوا باتجاه منطقة كولوقلو Kologelo الواقعة على واد روفيجي Rufiji. ولكن مع وصوله وجد المنطقة خالية بعد أن هجرها سكانها، ثم تقدم إلى مامبو Mambo، ولم يستطع اللحاق بمقاتلي الواهيبي الذين استمروا في الاختفاء والابتعاد عن الحملة الألمانية.³

¹-Kimambo, I.N.and Temu, A .J: op. cit, pp: 114-115.

²-Ibid.

³-Judith, Listowel: *The making of Tanganyika*, Chatto and Windus, London, 1965, pp :24-27.

وعلى أي حال، قام الألمان بحرق ونهب كل قرى الواهيهي التي مروا بها، في محاولة منهم لقطع الإمدادات وتدمير قواعدهم الخلفية. وفي 16 أوت 1891 عبر زيليسكي بقواته واد رواها Ruaha، ومع تجمع قواته وسط الغابة الكثيفة بالقرب من منطقة لوغالو Lugalo، تفاجئوا بهجوم مقاتلي الواهيهي الذين قتلوا القائد زيليسكي و10 أوروبيين، بالإضافة إلى 360 جندي وحمال، وتمكن البقية من الفرار والعودة إلى الساحل في ظروف جد صعبة.¹

وقد سارعت الحكومة الألمانية إلى تعيين جوليوس فريهر فون سودن Julius Freiherr Von Soden كقائد عام لقوات المستعمرة، يعاونه الضابط رودجر Ruedigar. واقترح هذا الأخير إعداد خطة عسكرية لمحاصرة مقاتلي الواهيهي، من خلال إنشاء عدد كبير من القواعد والمراكز العسكرية، بدل تجميع كل القوات في منطقة واحدة، كما فعل زيليسكي من قبل. يضاف إلى ذلك، أنه ستكون من مهام هذه المراكز العسكرية تأمين القوافل التجارية وحماية القبائل الموالية والمتحالفة مع الألمان من هجمات الواهيهي. وقد استطاعت هذه القواعد رد الكثير من هجمات الواهيهي، كما تمكن الضابط فون برنس Von Prince، انطلاقاً من قاعدة توسماغونغا Tosamaganga بعدد ناجح من الحملات العسكرية على مقاتلي الواهيهي بالقرب من العاصمة كالينغا، وألحقت بهم أضراراً كبيرة.²

وعلى هذا الأساس، حاول مكواو التحالف مع بعض القبائل المجاورة لتجنيد عدد أكبر من المقاتلين ضد الألمان. لكن كل القبائل التي قصدها رفضت التحالف معه، بسبب العداء القديم الذي كان قائماً بينهم.³ وأمام هذا الفشل في استمالة القبائل، لجأ مكواو إلى الدبلوماسية لتجنب الاصطدام بالألمان، وأرسل بعثة سلام إلى إدارة المستعمرة للدخول في مفاوضات صلح، لكن الألمان تجاهلوا هذه البعثة، وأعلنوا عزمهم عن مواصلة الحرب.⁴

ومع حلول سنة 1893، تم تعيين العقيد فون شيلي Von Schele كحاكم عام للمستعمرة وقائد عام للقوات العسكرية. وقد عمل منذ وصوله إلى المستعمرة على إعادة الهبة الألمانية وتحقيق نصر شامل وغير مشروط، وتدمير القوة العسكرية لقبائل الواهيهي. وكان يرى في إطالة أمد الحرب سيؤدي

¹-DEUTSCHES KOLONIALBLATT, JAHR 1891, p: 435.

²-Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen, Dokument. Nr 48, Berlin 1893-1894, pp: 330-332.

³- في الواقع اتصل مكواو بزعميين، هما تشابروما Chabruma زعيم قبائل النغوني Ngoni الذي هزمه سنة 1882، وكان في خلاف معه، وعلى هذا الأساس رفض التحالف معه. والزعيم سيكي Siki زعيم قبائل النياموزي Nyamwezi ورفض هو الآخر مساعدته في حالة دخوله في حرب ضد الألمان، لأنه أخطر السلطات الألمانية باستقلال أراضيه، وعليه فضل إتباع سياسة الحياد في حالة دخول مكواو الحرب ضدهم. راجع للمزيد من التفاصيل/

- Judith, Listowel: op, cit, p-p:25-27.

⁴-Ibid.

إلى تكاليف مالية كبيرة واستنزاف قواته العسكرية. ولهذا، قاد فون شيلي حملة عسكرية بنفسه، لتطهير المنطقة وإنهاء هذا الصراع الذي دام أربع سنوات.¹

وضمنت حملته خمس كتائب تحت إشراف 60 ضابطاً، مسلحين بشكل جيد. وفي 23 أكتوبر 1894، تمكن من التوغل في تلال الهضبة الجنوبية، ومنها تقدم إلى ارينغا عاصمة الواهيبي. وقد وجد فون شيلي المدينة محصنة بشكل جيد بأسوار حجرية تمتد على مسافة ثمانية أميال.² هاجم الألمان المدينة بالمدافع لحظة وصولهم، وتمكنوا في 30 أكتوبر من اجتياح المدينة وتدمير حصنها، واسر عدد كبير من مقاتلي الواهيبي ومصادرة كل أملاكهم. في حين فر مكواوا شمالاً، ولجأ مع ما تبقى من مقاوميه إلى الانسحاب، ثم أعادوا تنظيم أنفسهم في إطار حرب العصابات.³

حاولت السلطات الاستعمارية الألمانية استمالة مكواوا وجره إلى الاستسلام، لكنه رفض التوقيع على اتفاق معهم، وفضل الاستمرار في مقاومتهم بكل ما يملك من إمكانيات. فقام في أوائل شهر نوفمبر حوالي 1500 محارب من الواهيبي بالهجوم على فرقة ألمانية كانت معسكرة بالقرب من كيلوسا Kilossa، وانتهت بالفشل بسبب نقص الذخيرة وطبيعة الأسلحة التقليدية التي هاجموا بها.⁴

وكانت القوات الألمانية بعد هذا الهجوم، قد أنشئت مركزاً عسكرياً بالقرب من ارينغا، لمراقبة ما تبقى من مقاتلي الواهيبي وزعيمهم مكواوا. كما عمل الألمان في أوت سنة 1896 على تفكيك وحدة قبائل الواهيبي، وتقسيمها، معتقدين أن ذلك سيؤدي إلى إضعافهم. فقسمت الواهيبي إلى جزأين، ومنحت جزء منها إلى الزعيم المنافس لمكواوا، الذي قبل الدور في الظاهر لكنه كان في الواقع، رافضاً له. وقد تمكن الألمان عام 1897 من اكتشاف أمر تعاونه مع قوات الجزء الثاني من قبائل الواهيبي الموالية لمكواوا، وعليه، تم إعدامه وإخضاع المنطقة للحكم العسكري.⁵

أما الزعيم مكواوا، كان حينذاك قد فقد كل أمل في تحقيق نصر أو إطالة أمد الحرب، بعد أن خسر معظم مقاتليه، وفرضت عليه القوات الألمانية حصاراً عسكرياً من كل الجهات، ونفت كل أقربائه إلى الساحل. هكذا قاد مكواوا، زعيم الواهيبي، شعبه ضد الألمان، في جهد لم يحالفه فيه التوفيق، وانتهى به الأمر إلى الانتحار في 14 جويلية 1898 مؤثراً ذلك على الاستسلام.⁶

¹-Ibid.

²- Judith, Listowel: op, cit, p-p:25-27.

³-DEUTSCHES KOLONIALBLATT, BERLIN, JAHR 1895, P-P: 131-134. See Also Kimambo, I.N.and Temu, A. J: op, cit, p: 115.

⁴-Ingham, K: op, cit, p:178.

⁵-DEUTSCHES KOLONIALBLATT, BERLIN, JAHR 1898, PP, P: 454-455,588.

⁶-Ibid.

وعلى الرغم من انتحاره، فإن الألمان قاموا بقطع رأسه وإرسالها إلى المتحف البيولوجي في برين بمأمانيا. وبما أنه كان زعيماً محترماً ويحظى بمكانة كبيرة بين قبائل الواهيبي، فقد ظلوا محتفظين بذكراه ومقاومته الباسلة ضد الحكم الاستعماري الألماني. وبعد انهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وانتهاء حكمها الاستعماري بالمنطقة، قرر الحلفاء بمؤتمر الصلح في فرساي عام 1919- بعد مطالب زعماء الواهيبي المتكررة- ضرورة إعادة رأسه إلى قبائل الواهيبي لدفنها مع جثته. وقد بذلت الحكومة البريطانية جهوداً كبيرة لاسترجاعها، ولم يتم العثور عليها إلا في سنة 1953 بمدينة برين، وإرسالها بعد ذلك إلى الواهيبي في منتصف سنة 1954.¹

وأخيراً، نستنتج أن ردود الفعل الوطنية الأولى، اختلفت فيها المقاومات والثورات في مدى ضيق ألقها، وتمسكها بذاتيتها الإثنية، دون أن تبذل أي جهد لإقامة تحالفات عريضة القاعدة ومتعددة الإثنية، تكون أكثر اتساعاً في مواجهة الاستعمار. وفضلاً عن ذلك، أدت الخصومات الإفريقية، في معظم الأحيان إلى تسهيل تطبيق إستراتيجية فرق تسد التي انتهجها الضباط الألمان بمهارة عالية.

2- ثورة الماجي-ماجي 1905-1907:

اختلفت ثورة الماجي-ماجي عن الثورات والمقاومات التي سبقتها، اختلافاً جوهرياً في إستراتيجيتها، وفي تنوعها الإثني ونطاقها الجغرافي، ووحدها، وقوة تنظيمها، ومدى ما استطاعت أن تحققه من نجاح. وإن كان لاستراتيجيات المجاهدة التي انتهجتها كل قبائل ومجتمعات شرق إفريقيا، مبرر وجود مشترك وهو طرد الألمان وحماية أقاليمهم، ونمط حياتهم ومصادر عيشهم. وقد اعتبرتها المصادر التاريخية، أكبر تحدٍ للحكم الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا خلال هذه الفترة، من خلال توحد كل قبائل الجزء الجنوبي للمستعمرة، من أجل الحفاظ على سيادتهم الاقتصادية والسياسية، واستقلالهم الثقافي والاجتماعي.

أ- أسباب قيامها:

أرجع الحاكم العام للمستعمرة غراف أدولف فون غوتزن (1901-1907) في كتابه الصادر في برلين عام 1909 تحت عنوان "التمرد في شرق إفريقيا الألمانية 1905-1906"، الأسباب الحقيقية التي أدت إلى قيام الثورة إلى التغييرات الأساسية التي أدخلتها الإدارة الاستعمارية على النظم القبلية والعادات التقليدية الموروثة، وإلى الطرق التعسفية البالغة القسوة التي تعرضوا لها على أيدي بعض الموظفين الاستعماريين ووكلائهم السواحيليين أثناء جمع الضرائب، وتجنيد اليد العاملة. كما رأى بأنه كان هناك

¹-Judith, Listowel: op, cit, p-p: 31-32.

مخطط سري واسع تم الإعداد له مسبقاً، للقيام بتمرد في كامل أنحاء المستعمرة وفي وقت واحد لاستنزاف القوات العسكرية الألمانية الموجودة في البلاد.¹

والواقع أن أسباب الثورة كما أوضح البرفيسور جون اليف وماري تاونسوند Mary Townsend انطلاقاً من وجهة نظر غربية، تعددت بين اقتصادية وثقافية واجتماعية ودينية، وإن كانت في جوهرها تستهدف حماية استقلال شعوب المنطقة من التهديدات الأجنبية، وتخليص الناس من القهر والسيطرة الاستعمارية.² حيث لم يمض وقت طويل على بداية الحكم الاستعماري للمنطقة، حتى فرض الألمان العمل الإجباري (السخرة) واستغلال شديد الجور، بالإضافة إلى القمع الوحشي للمعتقدات والعادات التقليدية وبصفة خاصة سلب ملكية الأراضي. وقد زادت حدة هذا التدخل عندما أصدرت السلطات الاستعمارية مرسومين، المرسوم الأول صدر عام 1898 خاص بفرض ضريبة الكوخ. أما المرسوم الثاني، فقد صدر عام 1902 يتضمن إجبارية ممارسة الإنتاج الزراعي بقصد التصدير، وبصفة خاصة القطن.

وفيما يتعلق بمرسوم ضريبة الكوخ (هونغو hongo بالسواحيلية) الصادر سنة 1898، فقد قدرته السلطات الاستعمارية بثلاث روبيات في السنة، مع اشتراط دفعها نقداً، لتغطية جزء، على الأقل، من النفقات الإدارية ولتمويل مشاريع التوسع. وعلى العموم، كان عبئ الضرائب المباشرة على الإفريقيين أعلى من مداخيلهم السنوية، حيث كانوا يضطرون في بعض المناطق إلى الاستدانة والعيش في فقر مدقع، وإلى إنفاق كل مواردهم وبيع أملاكهم العائلية الضئيلة أصلاً، ولاسيما أن الضرائب زادت في الفترة التي أصبحت فيها المستعمرة تحت الإشراف المباشر للحكومة الألمانية عام 1891.³

وقد اشتدت تدريجياً وطأة الضرائب على القبائل الإفريقية، وكانت بوجه عام، في تزايد مستمر ولاسيما بالنسبة للفلاحين، وأصبح الوضع مأسوياً مع حلول عام 1905، ولم يكن أمامهم سوى خيار المقاومة والتمرد، ومواجهة الإدارة الاستعمارية بعنف وثورة عامرة.⁴

ولم يكن فرض ضريبة الكوخ وسيلة لزيادة الإيرادات فحسب، بل وسبيلاً لإجبار الإفريقيين على الخروج من ديارهم إلى سوق العمل، وزراعة المحاصيل النقدية الموجهة نحو التصدير. فقد كان ثمة احتياج كبير لأيدي عاملة في المزارع والأشغال العامة مثل شق الطرق وبناء الخطوط الحديدية.

¹- Adolf Graf von, Götzen: *Deutsch-Ostafrika im Aufstand 1905/06*, Dietrich Reimer, Berlin, 1909, p-p: 30-43.

²-John, Iliffe: *Tanganyika under German Rule 1905- 1912*, Cambridge University press, Cambridge, 1969, p-p: 9-12. See Also Townsend, M .E: op, cit, p: 273.

³-Judith, Listowel: op, cit, pp 35-36.

⁴-Ibid.

ولخص أسبابها جولوس نيريري، زعيم الحركة الوطنية في تنجانيقا وأول رئيس لجمهورية تنزانيا المستقلة، إلى أن السعي نحو الحرية كان من أبرز الأسباب وراء القيام بهذه الثورة.¹

بيد أن السبب المباشر لاندلاع ثورة المايجي-ماجي، حسب البحوث الحديثة²، هو تطبيق الألمان مشروع الزراعة الإجبارية لمحصول القطن في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، بعد أن فشلت زراعته في تحقيق نتائج إيجابية في الأقاليم الشمالية، وإقليم البحيرة. وقد بعث هذا المشروع إبان فترة الحاكم العام فون غوتزن (1901-1907)، بعد أن أوفد لجنة اقتصادية عام 1902 لمعاينة المناطق الأكثر ملائمة لإنتاج القطن، الذي ارتفع الطلب عليه في الأسواق الأوروبية. فطُبق أولاً في دار السلام وبعدها في إقليم فلهلمستال ومورغورو Morogoro وكيلوسا Kilosa، ثم امتد إلى الجزء الجنوبي بأكمله. وفي عام 1903 بلغت مساحة (الحقول التابعة للدولة) في الإقليم الجنوبي أكثر من 3200 فدان، وارتفعت عام 1905 إلى 5000 فدان.³

وفضلاً عن ذلك، تضمن مرسوم عام 1902، إلزام كل مسؤول محلي بتخصيص مساحة لزراعة محصول القطن، فتم إنشاء مراكز قروية خصيصاً لهذا الغرض.⁴ ومما زاد في استياء الوطنيين من هذا الالتزام، هو إجبارهم على العمل (بدون أجر) في المزارع العامة (مزارع الدولة) للقطن لمدة 28 يوماً في السنة أو يومان في الشهر. أما العمال الأجراء، فقد كانت تدفع لهم مبالغ ضئيلة جداً لا تكفي حتى لتغطية ادبيات ضروريات الحياة.⁵

وكانت هذه الإجراءات تقابل باستياء شديد، ولكنها مع ذلك طبقت بكل قسوة ووحشية، حيث كانت الإدارة الاستعمارية تفوض سلطاتها في تطبيق هذه الإجراءات - نظراً لنقص الموظفين الإداريين الألمان - إلى الموظفين السواحيليين الذين عرفوا بعقيدة Akidas وجمب Jumbes وليوالي Liwali، وكان هذا الأخير من أصل عربي وأعلى مرتبة منهم، بمثابة حاكم إقليم. ورغبة في تحقيق حدة النقص في الأيدي العاملة، أعطت الإدارة الاستعمارية صلاحيات واسعة لهم، لتجنيد العمال في المزارع وجمع الضرائب من القبائل الإفريقية.⁶

¹- Julius, K .Nyerere.: *Freedom and unity*, Oxford University Press, London, 1967, p:50.

²-John, Iliffe: op, cit, pp:9-29. Alexander, De Juan: State Extraction and Anti-Colonial Rebellion- Quantitative Evidence from the Former German East Africa, *Comparative political studies*, GIGA, No 271 April 2015, Hamburg, p-p:5-25.

³-John, Iliffe: *The organization of the Maji Maji rebellion*, *Journal of African History*, Vol. 8, N°. 3 , Cambridge University Press , Cambridge, 1967, pp: 497-498.

⁴-John, Iliffe: (1969) op, cit, pp:22-23.

⁵-Ibid, pp :24-25.

⁶-Ibid.

وقد بذلت الإدارة الاستعمارية جهوداً لوضع الاقتصاد الموجه للتصدير في أيدي عناصر أكثر دهاء، تعمل في خدمة الامبريالية من المستوطنين الأوروبيين والمبشرين والتجار. وكانت لا تطبق وجود أي عوائق في وجه مشروعاتهم الاستثمارية، فكانت تصادر أراضي القبائل الإفريقية على الفور، وتفرض السخرة عليهم لخدمة مصالح المستثمرين، الذين جرى جذبهم للمنطقة الجنوبية للاستثمار في محصول القطن. فقد كان مقرر أن يصبح الإنتاج الزراعي بقصد التصدير من هذا المحصول هو الدعامة الأساسية لاقتصاد المستعمرة.¹

وفي ظل هذه الظروف من الاستعمار والبؤس والقهر، وفقدان المزيد من الأرض والحرمان من الحرية السياسية وتآكل الثقافة المحلية الثقلي — مديّة، قرر الإفريقيين المواجهة والتّمرد على الحكم الأجنبي الاستعماري، وسياسته التي تتجلى في استغلالهم وإجبارهم على مغادرة مزارعهم والتنقل إلى المزارع العامة، أي التابعة للإدارة الاستعمارية أو إلى مزارع المستوطنين للعمل فيها، بعيداً عن قراهم وأهلهم.² وقد ولد لديهم إحساساً قوياً بالوحدة، وإتباع رجال الدين وزعماء القبائل والقادة الوطنيين السواحيليين.

وعلى هذا الأساس، لجأ النبي كينجيكيتيلي نغوالي Propheten Kinjikitile Ngwale في منطقة نغارمبي Ngarambi بالقرب من واد روفيجي إلى استخدام المعتقدات الدينية الوثنية والسحر، لتوحيد الإفريقيين للدفاع عن حريتهم وثقافتهم. وقد قام في عام 1904، ببناء معبد كبير على ضفاف نهر روفيجي Rufij سماه بيت الله، كي يوحد القبائل الإفريقية في قتالهم ضد الألمان، في حرب مقدسة شرعها الله، وأن أسلافهم سيبعثون بعد موتهم إلى الحياة ليحاربوا إلى جانبهم. كما أخبر أنصاره، بأن الأرواح منحتهم ماءً سحرياً (ماجى Maji)، زعم أن من يشربه يصبح محصناً ضد رصاص الألمان، بالإضافة، أنه يحميهم من الجوع والمرض وجميع الأخطار. كما أقنعهم بأن من يسقط منهم برصاص الجنود الألمان لا يموت، ولكنه ينام ثم يستيقظ بعد ذلك مرة أخرى.³

وقد تهاقت الكثير من الوطنيين على تناول هذا الدواء السحري، والتوجه بعد ذلك نحو الجنود الألمان دون خوف، ويصيحون ماجى-ماجى (أي ماء-ماء). وبذلك أخذت الثورة، التي ستشمل كل الثلث الجنوبي من البلاد فيما بعد، اسمها من هذا الماء السحري (ماجى-ماجى).⁴

¹-Alexander, De Juan: op, cit, p-p:5-12.

²-John, Iliffe: (1969) op, cit, pp:24-25.

³- Jigal, Beez: *Mit Wasser gegen Gewehre- Die Maji-Maji Botschaft des Propheten kinjikitile im Felicitas, Becker & Jigal, Beez: Der Maji-Maji-Krieg in Deutsch Ostafrika 1905-1907*, Ch. Links Verlag, Berlin, 2005, pp:61-73.

⁴- Richard, Reusch: op, cit, p: 316. See Also Judith, Listowel: op, cit, pp:36-37.

ب- أحداث الثورة وردود الفعل الألمانية:

اندلعت الثورة في أواخر شهر جويلية 1905 واستمرت إلى غاية شهر أوت 1907. وعلى خلاف الثورات السابقة المتقطعة، والتي اتسمت بالتناثر وبدرجة عالية من الخصوصية الإثنية والعرقية والمساحات الجغرافية الضيقة، انتشرت ثورة المايجي-ماجي على مساحة واسعة¹، حوالي مائة ألف ميل مربع²، وقامت على التعبئة الجماهيرية والتعددية العرقية، فقد اشترك فيها أكثر من مليون شخص، متمين إلى عشرين مجموعة عرقية مختلفة³.

ويوحي اشتراك الفلاحين المضطهدين فيها، بان الاعتبارات الطبقية أخذت تشكل بدورها عاملا هاما، ارتبط أوثق الارتباط بقاعدة التأييد الأوسع، وبأنها تجاوزت المطالبة بالإصلاح من الداخل وتحسين الأوضاع إلى تحقيق الاستقلال، والإطاحة بالنظام القمعي الذي ولد هذه المظالم.

توصل عمال المزرعة الحكومية للقطن في كيباتا Kibata، الواقعة شمال مدينة كيلوا الساحلية إلى عدد من الأساليب والطرق لتجنب مشاق ومظالم السخرة، وظروف العمل القاسية التي فرضت عليهم أثناء بدء جمع محصول القطن⁴. وبلغ بهم الأمر في أواخر شهر جويلية (بداية موسم جني القطن) 1905 حمل السلاح ومهاجمة مقر المسؤول عن القرية، الذي نجح بنفسه. وقد انتقلت الثورة إلى المناطق المجاورة لكيباتا، وهاجم الثوار مدينة سامانجا Samanga الساحلية، وقتلوا عدد من التجار الهنود ومزارعاً ألمانياً⁵.

وبالموازاة مع هذا، تجمع أهالي قبيلة ماتومي Matumbi القريبة من مدينة نغارمي Ngarambe، وهاجموا مقر المسؤول الأول (عقيدة) المدعو سيف بن عمري Seif bin Amri، لكن هذا الأخير لاذ بالفرار مع الأوروبيين والهنود الموجدين بالقرية، وقاموا بعدها بحرق محصول القطن في المزرعة العامة⁶. ووقع الهجوم الثاني في 11 أوت بقيادة عبد الله مباندا Abdallah Mapanda (وهو من أصل عربي) على مدينة ليوالي Liwale الواقعة غرب مدينة كيلوا، وأسفر عن مقتل جميع

¹ - انتشرت الثورة في تسعة مناطق رئيسية بجنوب البلاد، وهي: اليغورولو Uluguru، أوكاغرو Ukaguru، كيلوسا Kilosa، واهيهي أوسجارا Uhehe/Usagara، هضبة أوبينا Highland Ubena، أوسانجو Usangu، نجوني Ungoni، مويرا-ماكوا Mwera/Makua، أوبوغورو Upogoro، أومبينغا Umbunga. راجع للمزيد/

- Elijah, Greenstein: *Making History: Historical Narratives of the Maji Maji*, Penn History Review, University of Pennsylvania, Published by Scholarly Commons, 2010, p:11.

² - أنظر الشكل الوارد في الملحق 06 من هذه الرسالة.

³ - Kamana, G.C: *The outbreak and development of the Maji Maji war 1905-1907*, Rudiger koppe verlag, KÖLN, 2005, pp:85-86.

⁴ - John, Iliffe: (1969) op, cit, pp:18-19. See Also Harlow, V and E.M Chilver with Smith, A (eds): op, cit, pp: 139-140.

⁵ - Adolf Graf von, Götzen: op, cit, pp: 52-53.

⁶ - Kamana, G.C: op, cit, pp:129-130.

الأوروبيين ومن معهم من السواحيليين والهنود، وقاموا بعدها بحرق المدينة ونهب مخازن الأسلحة الموجودة في المركز الحكومي.¹

وكان الثوار مسلحين ببنادق نارية، وكميات كبيرة من الذخائر، حصلوا عليها من مخازن الأسلحة التي استولوا عليها من المراكز العسكرية، بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية كالرمح والسهم السامة. فضلا عن ذلك، هجر عدد كبير من الإفريقيين مقر البعثات التبشيرية المكلفين بحمايتها، وانظموا إلى الثوار، كما حصل هذا مع بعثة الأسقف الكاثوليكي كاسيان سيسيس Bishop Spiss Cassian، الذي تخلّى عنه الحمالون الأفارقة أثناء توجهه من كيلوا إلى مدينة ليوالي، وفوّ حاملين معهم الأسلحة والذخائر، وتمت محاصرته يوم 14 أوت في المحطة التبشيرية بيراميهو Peramiho بالقرب من سونجيا Songea والقضاء على جميع عناصر بعثته التبشيرية.²

وبعد ذلك، انتشرت الثورة بسرعة في أنحاء مدينة كيلوسا وكيلوا ومدينة دار السلام في الشمال، ورفض العمال في جميع المزارع العامة جني محصول القطن وتعبئته، وتحوّلوا على صغار المسؤولين السواحيليين (جمب)، واتفقوا خطوط التلغراف ودمروا محاصيل القطن واستولوا على الماشية وكل أملاك الأوروبيين، والموالين لهم من الهنود والسواحيليين. وفي أواخر شهر أوت هاجم ثوار من قبيلة نجندو Ngindo التجار العرب وصادروا قوافلهم، وسيطروا على طرق التجارة الرئيسية الواقعة فيما وراء مدينة كيلوا، ودمروا جميع مراكز البعثات التبشيرية المسيحية واستولوا على أملاكها.³

وحسب الحاكم العام فون غوتزن، فإنه خلال أسبوعين انتقلت الثورة إلى جميع المدن الرئيسية، وثار جميع الأهالي في المناطق الواقعة بين نهر روفيجي وكيلوسا شمالا، وليوالي جنوبا، ووادي ليكليدي Lukuledi وكيلمبورو Kilombero غربا. وكان كل من له علاقة بالإدارة الاستعمارية من العرب والهنود والموظفين السواحيليين مثل عقيدة وجمب وليوالي وعسكري Askari، هدفا للثوار. وفي 30 أوت، حاول 800 مقاتل من قبيلة مبونغا Mbunga الهجوم على المركز العسكري في ماهينجي Mahenge والاستيلاء على مخازن السلاح والذخيرة، ولكن نظرا للتحصينات الجيدة للمركز من جهة، وكثافة نيران سلاح المدفعية الألمانية من جهة أخرى، فشل هذا الهجوم وأدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالثوار.⁴

¹ -Ibid, p :154-155. See Also Moffett, J.P: op, cit, pp:72.

² - Ibid.

³ - Harlow, V and E.M Chilver with Smith, A (eds): op, cit, pp: 140-141. John, Iliffe:(1969) op, cit, p:19.

⁴ -Adolf Graf von, Götzen: op, cit, p-p: 107-110.

وقد استخفت السلطات الاستعمارية الألمانية في أول الأمر بالثورة، واعتبرتها مجرد احتجاجات وقلّت فلاحية في مزارع القطن. ولكن مع إعلان قبيلة النغوي Ngoni¹ -أكبر قبائل المنطقة- الدخول في المواجهة العسكرية والانضمام إلى الثورة، خصوصا بعد مهاجمة قبائل بينا Bena -حلفاء النغوي في المنطقة- في 19 سبتمبر للبعثة التبشيرية يعقوبي Yakobi Mission، وردّ الألمان بهجوم عنيف أدى إلى إبادتهم وتدمير قريتهم.²

وعليه، سارع الحاكم العام فون غوتزن إلى إعلان حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد، وتعبئة كل القوة العسكرية الموجودة في المستعمرة، للتحرك نحو مناطق التمرد. وطلب إمدادات عسكرية فورية من الحكومة الألمانية في برلين، التي استجابت له، بعد أن أرسل تقريرا مفصلا لوزارة الخارجية، يوضح فيه مدى خطورة الوضع وانتشار التمرد على مساحات واسعة، تمتد من كيلوا في الساحل إلى غاية مجيرتي نياسا وتنجانيقا في الداخل، وهي مساحة يصعب على القوات الموجودة في المستعمرة إخضاعها، والسيطرة عليها.³

¹ - النغوي هم فرع من قبائل الزولو الناطقة بلغة النغوي، قوا من جنوب إفريقيا حوالي عام 1820 بسبب هجمات الزولو. وظلوا تحت قيادة زعيمهم زوانجندابا لمدة تقرب من خمسة عشر سنة هائمين في جنوبي الموزمبيق الحديثة والمناطق المجاورة. واصلوا زحفهم نحو الشمال وعبروا نهر الزمبيزي في الأربعينات من القرن 19 واستقروا في الجنوب الغربي من تنزانيا الحديثة، شكلوا في هذه الفترة شعبا مسلحا زاحفاً على مناطق واسعة من تنزانيا حاليا. وبعد وفاة زعيمهم زوانجندابا عام 1848، انقسم شعب النغوي إلى خمس طوائف. نزحت ثلاث طوائف من النغوي الخمس جنوبا وأقامت ممالك لها في شمال زامبيا ومالاوي حاليا. وزحفت الطائفة الرابعة شمالا نحو منطقة البحيرات الكبرى باتجاه أراضي النياموزي. أما الطائفة الخامسة فقد زحفت نحو الجنوب الشرقي على الضفاف الشرقية لبحيرة نياسا، بقيادة الزعيم زولوغامبا، واستقرت في منطقة سونجيا التي ستصبح فيما بعد عاصمة لقبائلهم. وكانت هذه الطائفة من شعب النغوي تسمى الغوانغارا، وقد حاولت بعض القبائل المحلية مثل النندنديولي التعايش مع النغوي وإقامة تحالف معهم. ولكن نظرا لطبيعة قبائل النغوي العدائية القائمة على الغزو والإغارة والنهب، فقد رفضوا هذا التحالف وهزموا النندنديولي وطردوهم جنوبي وادي كيلومبيرو. وتشير المصادر التاريخية، أن النغوي (الغوانغارا) انقسموا على أنفسهم فيما بعد إلى طائفتين، طائفة توغلت جنوبا باتجاه أراضي ملاوي الحديثة، وطائفة استقرت بسونغيا العاصمة بزعامة متاكا تشابروما. وقد استمرت هذه الأخيرة في الإغارة على المناطق المحيطة بعاصمتهم، وعلى طرق تجارة القوافل، ووصلت غاراتهم حتى المدن الساحلية، ولذا لقبهم السواحليين بنجوي- مافيتي (وتعني بالسواحلية النجوي اللصوص). وظل النغوي لفترة طويلة يشكلون أقوى الممالك الحديثة في شرق إفريقيا إلى غاية هزيمتهم على يد الألمان عام 1907، وانتحار قائدهم تشابروما. حيث يعد دورهما في أثناء ثورة الماجي-ماجيجي من الملاحم الخالدة في تاريخ شرق إفريقيا المعاصر. راجع للمزيد من التفاصيل/

-Gulliver , P.H: *A history of the Songea Ngoni*, Tanzania Notes and Records, Dar es Salaam, 1955, pp: 15-36.

²-James, Gibling: *Taking oral sources beyond the documentary record of Maji-Maji: the example of the war of korosani- at Yakobi, Njombe* in James, Gibling & Jamie, Monson: *Maji Maji; Lifting the fog of war*, BRILL, Boston, 2010, p-p:259-269.

³-Ibid.

وكانت القوة العسكرية التي أرسلتها حكومة برلين إلى شرق إفريقيا، والتي وصلت إلى ميناء دار السلام في 20 أوت 1905، تظم باحرتين حرييتين بقيادة عدد من الضباط الألمان و230 جندي من السودان والحبشة و100 جندي من المستعمرة الألمانية غينيا الجديدة في المحيط الهادئ.¹

وكانت قبائل النغوني قد توقفت عن قتال الألمان عام 1894، بعد أن تمكن القائد الألماني فون شيلي Von Schele من دخول عاصمتهم سونغيا، وتدمير المقاومة التي قادها الزعيم تشابروما Chaburuma ، واخضعوا بعد ذلك، قبائل النغوني للمراقبة العسكرية من خلال بناء مركز عسكري ألماني في المدينة.²

وبوصول أنباء مهاجمة الثوار لمدينة ليوالي وماهينجي Mahenge ، وانتشار الثورة في واد روفجي وكيلوسا، قرر النغوني الانضمام إلى الثورة، وبعث المقاومة من جديد. فقادوا تحالف مناهض للألمان مع مقاتلي النامبنجو Namabengo ، وحاصروا بقوات تعدادها خمسة آلاف (5000) رجل مدينة ماهينجي، التي فشل ثوار مبونغا في اقتحامها من قبل، وتمكنوا من دخولها بعد قتال عنيف مع قوات الضباط الألمان فون هازل Von Hasel ، الذي تراجع إلى قاعدته العسكرية في وسط المدينة. واستمر الثوار في محاصرة القائد الألماني وجنوده في مركزه العسكري، وبالرغم من استعماله لسلاح المدفعية لتفريغ الثوار وإبعادهم، إلا أن عددهم تزايد، بعد وصول أنباء للقبائل المجاورة عن سقوط مدينة ماهينجي في أيدي الثوار وسيطرتهم عليها.³

¹- *Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen*, Dokument. Nr 41, Berlin 1907-1909, pp:28-29. See Also Richard, Reusch: op, cit, pp: 325-326.

²- في عام 1890، انتهر النجوني-الذين كانوا يعانون من الآثار المترامية لحكم الشركة الاستعمارية الألمانية من جهة، ومن الجفاف ونقص الغذاء الذي أدى إلى انتشار الأمراض والمجاعة من جهة أخرى-فرصة انسحاب القوات الألمانية لإخماد ثورة الواهيهي، للقيام بعمليات إغارة على مدينة كيلوا الساحلية، تمكنوا خلالها من مصادرة الأسلحة النارية الموجودة في مخازن المدينة ونهب ممتلكات سكان الساحل من ماشية وحبوب. وعلى اثر ذلك أرسل الحاكم العسكري إميل زيليسكي حملة عسكرية بقيادة النقيب فون برانس إلى وزارمو Wazarmo ، فتمكن من قتل عدد كبير منهم، في حين فرّ البقية إلى حدود المستعمرة الجنوبية. وبالرغم من تأمين القوات الألمانية لمدينة الساحل نظراً لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، إلا أن النجوني استمروا في الإغارة عليها، وعلى طرق التجارة الواقعة وراءها باتجاه بحيرة نياسا. وفي عام 1894، تمكن الحاكم العام الجديد للمستعمرة فون شيلي Von Schele من تتبع مقاتلي النجوني بعد أن اكتشف أهم الطرق الموصلة إلى سونغيا، عاصمة النغوني، وفرض عليهم حصاراً عسكرياً، انتهى بدخول القوات الألمانية إلى المدينة، وتمكن الزعيم تشابروما من الفرار مع مقاتليه، واستمر في معارضة الحكم الاستعماري الألماني إلى غاية اندلاع ثورة الماجي-ماجي التي كانت قبائل النغوني بزعامة تشابروما أحد أهم القبائل المحركة لها. راجع للمزيد من التفاصيل/

-*DEUTSCHES KOLONIALBLATT, JAHRGANG, BERLIN 1891, PP, P: 454-455,588. Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen*, Dokument. Nr 89, Berlin 1894-1895 , pp: 387-388.

³- Felicitas, Becker: *Von der Feldschlacht zum Guerillakrieg-Der Verlauf des Krieges und seine Schauplätze im Felicitas, Becker & Jigal, Beez: op, cit, pp:81-83. See Also Richard, Reusch: op, cit, p-p: 322-325.*

ولكن الوضع تغير مع وصول المساعدة العسكرية التي طلبها هازل في وقت سابق، حيث تمكنت كتيبة عسكرية ألمانية مجهزة بأسلحة حديثة قادمة من ارينغا في 20 سبتمبر 1905 من فك الحصار على قوات هازل في وسط المدينة، وقتل أكثر من ألف محارب من الثوار. وفي 17 أكتوبر، وصلت تعزيزات عسكرية إضافية إلى ماهينغي قادمة من الساحل، حيث تمكن الألمان من تطهير المدينة وتشيتت مقاتلي النغوني، الذين تراجعوا باتجاه بحيرة نياسا تحت قيادة الزعيم تشابروما.¹

وفي 14 نوفمبر، عاود أكثر من 1000 محارب من الماجي-الماجي هجومهم على معسكر للقوات الألمانية في مدينة كيباتا kibata الساحلية، لكنه انتهى بالفشل، وألحقت خسائر كبيرة في صفوف مقاتلي الماجي-ماجي. كما تمكن الألمان في 11 ديسمبر من نفس السنة، من التصدي لهجوم شنه أكثر من 2000 محارب من قبائل مويرا Mwera، على مركزا عسكريا وإداريا في منطقة نقوهولو Nghullu على ضفاف نهر بمبكورو Mbemkuru.²

وبالموازاة مع هذا، استطاعت القوات الألمانية سحق مقاومة النبي كينجيكيتيلي نغوالي Kinjikitile Ngwale بالقرب من نهر روفيجي، وإعدامه مع مستشاريه قبل نهاية عام 1905. وقد خلفه أخوه في قيادة الثورة في منطقة نغامي، وعلى النحو نفسه، استمر في توزيع الماء السحري(الماجي) على مقاتليه، كما حثهم على ضرورة إقامة تحالفات تتجاوز حدود قاعدة التأييد المحلي للإطاحة بالنظام الاستعماري، مضميناً على مقاومته طابعا مقدسا.³ ولكن البعث الموعود للإسلاف لم يحدث، والماء السحري لم ينفذ، وتمكنت السلطات الألمانية من القضاء على المقاومة باستخدام الأساليب الوحشية والمذابح والأرض المحروقة.

ومع حلول عام 1906، تمكنت القوات الألمانية من السيطرة على مناطق معتبرة في الجهات الشمالية من منطقة التمرد. وفي هذا السياق، أعاد الحاكم العام فون غوتزن، تنظيم القوات العسكرية للمستعمرة من خلال تقسيمها إلى مجموعتين، لسحق مناطق التمرد في الداخل، وإخضاعها للحكم الاستعماري وإعادة القانون والنظام.

وقاد المجموعة الأولى الجنرال فون شلايننتز Von Schleinitz، الذي أوكلت إليه مهمة إخماد ما تبقى من الثورة في القسم الشمالي من منطقة التمرد. حيث تمكن في أوائل شهر جانفي 1906، من إخضاع مدينة مروغورو وتطهيرها من الثوار. ثم واصل التقدم باتجاه الجنوب الغربي مع قواته العسكرية المجهزة بأحدث الأسلحة، واشتبك مع الثوار في واد كيلمبورو Kilombero بالقرب من مدينة ماهينجي،

¹-Judith, Listowel: op, cit, p-p: 42.

²-Felicitas, Becker: op, cit, p:83.

³- Jigal, Beez: op, cit, pp :69-70.

فانتصر عليهم وأعدم قادة الثورة الذين تم القبض عليهم، واتَّخذ بعدها من مدينة ماهينغي قاعدة عسكرية لقواته، للانطلاق منها إلى بقية المدن التي لا تزال تحت سيطرة الثوار.¹

وهكذا أصبحت المدن الشمالية التي انطلقت منها شرارة الثورة محاصرة، فهزمت الواحدة تلو الأخرى في عام 1906 وأوائل 1907، واضطر معظم الثوار إلى إلغاء أسلحتهم، والاستسلام لقوات الجنرال شلاينتز. والأهم من هذا، هو الأساليب الوحشية التي اتبعتها الضباط الألمان في إخمادهم للتمرد والأرض المحروقة التي قضت على كل ممتلكات وماشية ومخازن غذاء القبائل الإفريقية، بالإضافة إلى تدمير المنازل والأكوخ، مما ترتب عنه انتشار الدمار والحراب والأمراض والجماعة.²

والجدير بالذكر أن السلطات الألمانية اتخذت تدابير صارمة جدا للقضاء على الثورة بكل وحشية، وتحقيق نصر عسكري شامل. وكان الغرض من هذا، هو إعادة هيبة الإمبراطورية الألمانية، وحكمها الاستعماري في المنطقة. وعلى هذا الأساس، لم يتردد الجنرال يوانينز Major Johannes، الذي أوكلت إليه مهمة إخماد الجهات الجنوبية من منطقة التمرد، في إتباع إستراتيجية الإبادة الجماعية، وسياسة الأرض المحروقة، لكي يحرم المقاومة من الدعم والطعام. فقامت قواته بتدمير محاصيل الأهالي وحرق القرى ومخازن الحبوب وكل ما يمكن أن يكون وسيلة لدعم الثوار، كما تم تهجير الكثير من الأهالي إلى معازل قاحلة للإقامة فيها.³ وقد تسببت هذه الأساليب في إحداث الجماعة وانتشار الأوبئة في عامي 1906 و1907 في المناطق الحدودية جنوبا، وأدت إلى هلاك الكثير من الإفريقيين.

وبالرغم من كل هذا، استمر النغوني في ثورته على النظام الاستعماري. وقد مكَّنه تنظيمهم العسكري الجيد، وأساليبهم العسكرية المتفوقة من البقاء والاستمرارية في المقاومة. فكان الزعيم تشابروما، يحرك مقاتليه بكفاءة عالية وسرعة كبيرة، كما استخدم أساليب التجسس، لمعرفة تحركات العدو. وتجنب الدخول في حرب مباشرة مع القوات الألمانية نظراً لتفوق أسلحتها الحديثة، واكتفى بشن حرب عصابات طوال هذه الفترة، أرهقت القوات الألمانية وألحقت بها خسائر كبيرة. وعليه، اضطر الجنرال يوانينز إلى تقسيم قواته العسكرية إلى فرق صغيرة، متمركزة في قواعد عسكرية ثابتة في المنطقة المحيطة بسونجيا. وكانت إستراتيجيته تركز على مضايقة محاربي النغوني، وقطع كل سبل الإمدادات عنهم، وهذا لتشكيل ضغط مستمر عليهم لإرغامهم على إلغاء السلاح والاستسلام. تجدر الإشارة هنا، أن الجنرال يوانينز كان قد تحرك من كيلوا على الساحل ووصل إلى سونجيا في أواخر شهر نوفمبر 1905 عبر نهر

¹ -Deutsche Kolonialzeitung, Volumes 31 à 32 , Frankfurt 1914, pp: 283-284. See Also Adolf Graf von, Götzen: op, cit, pp:64-65.

² -Moffett, J.P: op, cit, pp:72-73.

³ - Ludger, Wimmelbueker: *Verbrannte Erde-Zudem Beuölkerungsverlustem als Folge des Maji-Maji Krieges im Felicitas*, im Becker und Jigal, Beez: op, cit, p-p:90-97.

روفوما على متن السفينة الطراد تاتيز Der Kreuzer Thetis، يرافقه أربعة ضباط و 2 ضباط صف و 122 عسكري Askeri و 42 من المساعدين والأعوان السواحليين و 121 حمّال إيفريقي.¹ وقد أدت هذه الإستراتيجية إلى استسلام الكثير من مقاتلي النغوني، والعودة إلى أراضيهم، بعد أن أدت المجاعة ونقص الطعام إلى إضعاف روح المقاومة لديهم. وفي المقابل، استمر تشابروما في التراجع مع محاربيه ومحاربي الواجنندو والوادندي الذين انظموا إلى النغوني في ثورتهم ضد الألمان. وفي مارس 1906، حوَصر الثوار في سونجيا، وبعد مواجهة استمرت لعدة أسابيع، استطاع تشابروما وما تبقى معه من الثوار الفرار إلى ما وراء نهر رواها Ruaha، في حين دخلت القوات الألمانية المدينة، وقتلت عدد كبير منهم، واستولت على ممتلكات الأهالي بعد أن دمرت وخربت المدينة على أكملها، وأقامت مذابح راح ضحيتها الكثير من الأهالي، وحتى الذين سلموا أنفسهم وأسلحتهم لم يسلموا منها. وتشير المصادر التاريخية، أن عدد كبير من النغوني، فوّ بعائلاتهم باتجاه مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية (الموزمبيق اليوم) جنوباً.²

وفيما بين أوائل أبريل وجوان، قامت القوات الألمانية بعمليات حصار ناجحة ضد المناطق الواقعة بين ماهينجي وسونجيا ونهرى مبارانجاندو Mbarangandu وليوجو Luwegu. وقد هُزم تشابروما في هذا الحصار، وقضى الألمان على معظم الثوار بالإبادة الجماعية. على حين فرّ الزعيم تشابروما وما تبقى من محاربيه إلى المستعمرة البرتغالية عبر نهر روفوما. ولكن زعماء الواجنندو والوادندي، أعادوا تنظيم أنفسهم تحت قيادة الزعيم العربي عبد الله مباندا، واستمروا في المقاومة إلى جانب بعض القبائل الصغيرة المستقرة في المنطقة المحيطة بنهر رواها حتى جوان 1907، حين تم احتواء المايجي ماجي نهائياً.³

ج- آثاها:

اعتُبرت ثورة المايجي-مايجي آخر مقاومة وطنية مسلحة في شرق إفريقيا تستهدف الإطاحة بالنظام الاستعماري الألماني.⁴ وكانت ثورة فلاحية جماهيرية واسعة النطاق، هددت تواجد الألمان في

¹-Adolf Graf, von Götzen: op, cit, p-p:56-60.

²- Adolf Graf, von Götzen: op, cit, pp: 60-61. See Also DEUTSCHES KOLONIALBLATT, JAHR 1907, P-P :333-347.

³-Richard, Reusch: op, cit, pp: 324-325.

⁴-يمكن أن نستثني هنا بعض الحملات العسكرية التي قامت بها القوات الألمانية في منطقة البحيرات الكبرى والجهات الشمالية، والتي كانت تستهدف في مجملها إعادة الأمن والنظام، كالحملة العسكرية على رواندا عام 1912 لردع بعض القبائل التي كانت تغير على القوافل التجارية المارة بالمنطقة. أنظر للمزيد/

شرق إفريقيا،¹ بحيث لم يقتصر رد فعلهم على مجرد القضاء على الثورة، بل شمل أيضا، إدخال إصلاحات على بنية النظام الاستعماري من خلال إنشاء وزارة تهتم بشؤون المستعمرات، بالإضافة إلى فصل الإدارة العسكرية عن الإدارة المدنية، من خلال إعفاء القوات العسكرية من المهام الإدارية وتعيين حاكم عام مدني لإدارة المستعمرة. كما أجبرتهم مقاومة المايجي-ماجي عن التخلي على مشروع الزراعة الإلزامية العامة لزراعة القطن والأساليب التعسفية في طريقة تجنيد العمال واستخدامهم، والتركيز على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمستعمرة.

ولكن الأهم من هذا كله، هو الفوضى واللامار التي اجتاحت البلاد نتيجة إتباع الضباط الألمان لسياسة الأرض المحروقة في مواجهة الثورة بين عامي 1905 و 1907، بحيث أدى ذلك، إلى وفاة مئات الآلاف من الجوع والمرض أساساً. واختلفت التقديرات الحقيقية لأعداد القتلى، فقدرها المؤرخ التنزاني جيلبر غواسا Gilbert Gwassa ما بين 250 و 300 ألف.² فيما اعتقد المؤرخ البريطاني جون إيف، وهو واحد من أخصائي تاريخ تنزانيا المعاصر، أن عدد الذين لقوا حتفهم في أحداث الثورة يتراوح ما بين 75 و 90 ألف قتيل.³

والواقع أن هذا التضارب، يرجع أساساً إلى عدم القدرة على حصر أعداد القتلى ولاسيما الذين ماتوا نتيجة لانتشار الأمراض والأوبئة كالطفيليات المعوية والحمى الصفراء والإسهال، بالإضافة إلى المجاعة الناتجة عن حرق محاصيل زراعة الكفاف وعجز في توفير المواد الغذائية، وليس إلى العمليات العسكرية المباشرة، التي كان أعداد الذين قتلوا فيها أقل نسبياً.⁴

وقد استتقر الأمراض والأوبئة والمجاعة في أعقاب القضاء على الثورة لفترة طويلة، مما تسبب في انخفاض تعداد السكان انخفاضاً هائلاً، وأدى إلى حدوث هجرة جماعية وهروب قري بأكملها إلى المناطق الشمالية، وبحيرة فيكتوريا، وجنوباً نحو المستعمرة البرتغالية (الموزمبيق الآن)، بحيث أصبحت مناطق مثل ماهينجي وسونجيا وليندي وليوالي خالية تقريباً من سكانها. ولتعويض هذا النقص في عدد السكان وحاجتها إلى الأيدي العاملة، قامت السلطات الاستعمارية الألمانية بعد الاتفاق مع الحكومة البرتغالية

¹ - تجدر الإشارة هنا أن نواب البرلمان الألماني (الرايخستاغ) استجوبوا الحكومة الألمانية عن المذابح وأساليب القمع الوحشية التي أخذت بها القوات الألمانية لثوري المايجي-ماجي في مستعمرة شرق إفريقيا وثورة الهيريرو Herrero (1903-1907) في مستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية، كما قدموا استفساراً لمدير مكتب المستعمرات في وزارة الخارجية عن ضريبة الكوخ ونظام العمل الإلزامي في المستعمرات الألمانية، وطلبوا الحكومة بالغاؤها. أنظر/

-Rudin, H.R: *Germans In The Cameroons 1884-1914, A Case Study in Modern Imperialism*, Yale University Press, NEW HAVEN, 1938, pp:136-137.

² - Ludger, Wimmelbüeker: op, cit, p: 92.

³ - John, Iliffe:(1969) op, cit, p:20.

⁴ -Richard, Reusch: op, cit, p: 325. See Also Moffett, J.P: op, cit, pp:76-77.

بترحيل 25000 إفريقي من مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية إلى مدينة ليندي عام 1909، وفي عام 1910 تم ترحيل 5000 فرد إلى مدينة سونجيا.¹

إن ثورة المـاجي-مـاجي، مثلت نقطة تحول مهمّة في تاريخ شرق إفريقيا المعاصر. فقد تعلم الألمان الأساليب والطرق الإنسانية التي يمكن من خلالها استمالة القبائل الإفريقية وتهدئتها، دون اللجوء للقسوة والوحشية والمذابح.

ومن الأسباب الرئيسية التي دفعت بالألمان إلى استعمال واستخدام الشدة والقسوة في إخماد الثورات الوطنية، وإخضاع المنطقة للحكم الاستعماري حسب الدراسات الحديثة² التي اهتمت بدراسة النظام الاستعماري الألماني، أنهم كانت تنقصهم الخبرة الإدارية لإدارة منطقة واسعة مثل شرق إفريقيا، بالإضافة إلى عدم فهمهم لعادات وتقاليد الإفريقيين المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، طبيعة قبائل شرق إفريقيا العدوانية، وميلها المستمر للحروب والصراع فيما بينها، واعتقاد بعض زعمائها، كتشابروما زعيم النغوني، ومكواوا زعيم الواهيهي، أن تدخل الرجل الأبيض في إدارة شؤونهم سيؤدي إلى انهيار مجتمعاتهم ونظمهم التقليدية الموروثة. بالإضافة إلى عوامل أخرى كاتساع مساحة المستعمرة، ومناخها الاستوائي المتميز بكثرة الغابات الكثيفة والمستنقعات وانتشار الأمراض الاستوائية.

وتجدر الإشارة هنا، أن المنطقة عرفت تاريخياً هجرة العديد من القوميات كالعرب والهنود والشيرازيين، وتضارب مصالحهم السياسية والاقتصادية مع الوافدين الجدد الأوروبيين. كما شكل نقص الإداريين والموظفين الاستعماريين الألمان، إلى جانب العدد القليل من العسكريين الذين كان معظمهم ضباط، مكلفين بأعمال إدارية إلى جانب أعمالهم العسكرية، ولهذا لجأت الإدارة الاستعمارية كما رأينا سابقاً إلى الاعتماد على الموظفين السواحيليين من عقيدة وجومب وليوالي، واللجوء إلى تجنيد الإفريقيين والمرترقة من عدة جنسيات (عسكري) في القوات العسكرية للمستعمرة.

ومجمل القول، أنه بالرغم من انتصار الألمان في الميدان عسكرياً، وقضائهم على جميع الثورات والتمردات الوطنية، فإن هذه الثورات، ولاسيما ثورة المـاجي-مـاجي، جعلت الألمان يعيدون النظر في سياستهم الاستعمارية التي طبقوها من قبل، وأجبرتهم على إحداث تغييرات جذرية وجوهرية على بنية نظام الحكم الاستعماري، ورسم سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، أطلق عليها فترة الاستعمار العلمي.

¹-Anlagen zu dem Reichstag Verhandlungen, Dokument. Nr 41, Berlin 1907-1909, pp:203-204.

²- أهمها دراسة البرفسور جون إليف وماري تاونسوند والدراسة الحديثة التي اشرنا إليها سابقاً للدكتور ألكسندر دي جيون Alexander De Juan.

الباب الثالث: الحكم الاستعماري الألماني

- الفصل الأول: الجانب الإداري والقضائي
- الفصل الثاني: الزراعة
- الفصل الثالث: الصناعة والمواصلات، النظام التجاري والمالي
- الفصل الرابع: الجانب الاجتماعي

الفصل الأول:

الجانب الإداري والقضائي

تمهيد:

طورت ألمانيا عدّة نظم مختلفة للإدارة الحكومية في جميع مستعمراتها الأربع في إفريقيا، وهكذا كان من الممكن أن يخضع الأفارقة في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية لإدارة من ثلاثة أنواع تبعاً للجهة التي يعيشون فيها.

وفي هذا السياق نتساءل. ما الذي كانت عليه طبيعة الحكم الاستعماري الألماني خلال تلك الفترة؟ وعلى أي نحو نظمت الإدارة الاستعمارية في شرق إفريقيا نفسها؟، وكيف كانت بنية النظام الإداري والقضائي في المستعمرة؟ وكيف كانت الأنماط الإدارية المختلفة، بغض النظر عن كونها مباشرة أو غير مباشرة، تؤثر في حياة الأهالي الذين كانت ألمانيا تسيطر عليهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؟ وهل ساهم حكام المستعمرة المدنيين في تنمية وتقديم القطاع الإداري والقضائي العام للمستعمرة، بعد انفصالهم عن الإدارة العسكرية؟ ما هي التدابير السياسية والإدارية التي اتخذتها الحكومة الألمانية في مستعمرة شرق إفريقيا بعد تأسيسها لوزارة المستعمرات؟. هذه هي الأسئلة التي سيحاول هذا الفصل الإجابة عنها.

أولا - الجانب الإداري:

كانت مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، التي ترتفع مساحتها الإجمالية إلى 1995000 كيلومتر مربعاً ويتراوح عدد سكانها ما بين 7 و 8 ملايين نسمة، تكوّن كتلة متصلة تطوق الأراضي التي كانت تحتلها بريطانيا في شرق وجنوب ووسط إفريقيا على اختلاف أحجامها، وكانت عاصمتها الاتحادية هي دار السلام.

واعتمد نظام الحكم الاستعماري الألماني على الإدارة المركزية المباشرة، بتعيينه حاكماً عاماً يمثل الحكومة الألمانية، بينما كانت أقاليم البحيرات الكبرى الثلاث تدار بمعرفة مقيم سام يمثل الحاكم العام. وارتبطت الإدارة الاستعمارية عند أدنى مستويات التنظيم الإداري، بشيوخ القرى (جومب) في المناطق التي تأثرت بالحكم العربي الإسلامي من قبل، وبالرؤساء التقليديين في باقي أقاليم المستعمرة. وإن كان هؤلاء جميعهم في واقع الأمر، مجرد معاونين، تتمثل وظيفتهم في تنفيذ أوامر مدير المقاطعة ونوابه.

1- بينة نظام الحكم الاستعماري أثناء إدارة الشركة 1885-1891:

منذ توليها إدارة المستعمرة نيابة عن الحكومة الألمانية في أبريل 1885، لم تحاول شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG إقامة جهاز إداري فعلي لتسيير البلاد، وإنما ركزت جهودها على توسيع منطقة نفوذها، باتجاه المناطق الداخلية والحصول على الشريط الساحلي الواقع خلف منطقة سيطرتها السياسية والخاضع لسلطة سلطان زنجبار من جهة، والوقوف في وجه النفوذ البريطاني المتزايد في المنطقة من جهة ثانية. وقد استنفذ منها هذا جهداً ووقتاً كبيراً، بتخصيص تقريباً معظم مواردها المالية والبشرية لدعم الحملات الكشفية، وإنشاء المراكز العسكرية، وإبرام معاهدات واتفاقيات الحماية مع السلاطين والزعماء المحليين.

وفي هذا السياق، قامت في منتصف سنة 1885 بتعيين خمسة مدراء للإشراف على تنفيذ مشاريعها التوسعية، وضم مناطق جديدة تقع خارج سيطرتها السياسية، عن طريق توقيع معاهدات حماية جديدة مع الزعماء والشيوخ المحليين.² وكان من بينهم الكونت بفایل Count Pfeil الذي كان مسؤولاً على المنطقة الواقعة بين نهر روفيجي شمالاً وروفوما وبحيرة نياسا جنوباً.³

¹- Angaben entnommen aus: Statistisches Handbuch für das Deutsche Reich, Hrsg-vom Kaiserlichen Statistischen Amt, Band. I., Berlin, 1907, p : 727.

²- تجدر الإشارة هنا أن ممتلكات الشركة في شرق إفريقيا في هذه الفترة كانت تشمل الأقاليم الداخلية التي شملها مرسوم الحماية الإمبراطوري الصادر في فيفري 1885، وهي: أوساجارا Usagara ، أوكاغوري Ukaguru ، أوكامي Ukami ، نغورو Nguru ، أوزيغوا Uzigua. راجع للمزيد من التفاصيل/ الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الأطروحة.

³- Kurtze, Bruno: op, cit, pp:54-55

وبناء على هذا، تمكنت الشركة DOAG في عامي 1885 و1886 من الحصول على 21 معاهدة حماية جديدة، في المناطق الواقعة بين إقليمي أوساجارا وباجامويو وبين أوكامي Ukami ونهر روفيجي وفي إقليم أوزارمو Usaramo.⁴

وكان قلق كارل بيترز من المطامع الامبريالية للشركة البريطانية -التي تولت إدارة منطقة النفوذ البريطانية وفق معاهدة التقسيم الثنائية لعام 1886- الرامية إلى السيطرة والتوسع على حساب أملاك سلطان زنجبار، من العوامل الرئيسية التي حدثت به إلى زيادة ضغوطه المباشرة على السلطان، لإرغامه على الدخول في مفاوضات للحصول على إدارة واستغلال الشريط الساحلي، وفق عقد امتياز مماثل للعقد الذي وقعه مع الشركة البريطانية في ماي 1887.⁵

وفي 28 أبريل 1888، تمكنت الشركة الألمانية من الوصول إلى ساحل مريما على المحيط الهندي وموانئه التجارية، من خلال توقيعها عقد امتياز مع سلطان زنجبار لاستئجار الساحل لمدة خمسين عاما. وكان الاتفاق يتضمن إنشاء جهاز إداري وآخر قضائي في المدن الساحلية الواقعة في منطقة الامتياز، يراعى فيهما الخصوصيات الدينية والثقافية لمجتمعات الساحل، مع الحفاظ على الهياكل الإدارية والاجتماعية القائمة من قبل.⁶

والواقع أن حكم الشركة DOAG لم يدم طويلا، فقد تفاجأت بثورة وطنية امتدت إلى جميع مدن الساحل، كرد فعل مباشر على سياستها الامبريالية الاستغلالية، وعلى الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها موظفوها ومسؤوليها، أثناء إدارتهم لمنطقة الامتياز، ناتجة في مجملها عن عدم فهمهم للعادات الوطنية المحلية، وعدم مبالاتهم بالثقافة والهوية المحلية. وقد اضطرت إلى طلب المساعدة من الحكومة الألمانية التي وافقت على ذلك، مقابل أن تتنازل عن حقوقها السياسية والإدارية في المستعمرة، وتكتفي بالنشاط التجاري فقط.

وتجدر الإشارة هنا، أن الشركة في هذه الفترة كانت تعاني من صعوبات مالية كبيرة نتيجة ضعف استثماراتها في المنطقة، وفشل مشاريعها الاقتصادية وخصوصا مشروع المحطات الزراعية في المناطق الداخلية الذي بدأته عام 1885، وتبين فيما بعد أنه تجربة فاشلة مرتفعة التكاليف. يضاف على ذلك، عدم قدرتها على منافسة التجار الهنود والعرب، الذين كانوا على دراية واسعة بالمنطقة، لاتصالهم مباشرة بتجار الطبقة الوسطى، وتحكّمهم في جميع المعاملات التجارية بالمنطقة من جهة، ومن جهة أخرى،

⁴-.Ibid. See Also Harlow, V and E.M Chilver with Smith, A (eds): op, cit, p: 127.

⁵- من أجل تحليل تفصيلي راجع الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الأطروحة.

⁶-Hollingsworth, L. W: *Zanzibar under the foreign office 1890-1913*, Macmillan & Co, London, 1953, pp: 26-67.

أدخلت نظاماً مالياً وقوانين تجارية جديدة، وفرضت رسوماً جمركية مرتفعة على التجار الوطنيين، مقارنة عما كانوا يدفعونه من قبل للسلطان، جعلها غير مرغوب فيها بين سكان الساحل.⁷

وبالرغم من محاولتها تدارك أخطائها، عن طريق إتباع سياسة جديدة تكون أكثر ليونة، وإقامة نظام إداري وقضائي يكون أكثر ملائمة لمجتمعات الساحل، وتعيين الخبير المالي أرنست فوسين Ernst Vohsen كمدير جديد لها في أواخر سنة 1888، بدلا للدكتور كارل بيترز الذي فشل من الناحية الإدارية والمالية.⁸ إلا أنه مع الانتشار السريع للثورة العربية-السواحيلية في مدن الساحل، وعجزها عن مواجهة الانتفاضة وإخماد التمرد، قرر بسمارك إرسال أسطول بحري بقيادة الجنرال هرمان فون فيسمان Reichskommissar Wissmann (1835-1905) إلى شرق إفريقيا، وتعيينه كمفوض (مندوب) سامي Reichskommissar للرايخ الألماني في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية. حيث أُصدرت له تعليمات القضاء على التمرد وإعادة النظام، وإدارة وتسيير المستعمرة، وتجريد الشركة من كل صلاحياتها السياسية والإدارية.⁹

وبعد موافقة مجلس إدارة الشركة على هذه الإجراءات، أصبحت إدارة المستعمرة تحت إشراف الجنرال فيسمان. ولكن نظرا لاستمرار العمليات العسكرية ضد الثورة السواحيلية-العربية في الساحل وبعض الثورات والمقاومات الوطنية في المناطق الداخلية، كان طبيعياً أن تسود القوانين والأحكام العسكرية، حيث لم تتوفر الفرصة للجنرال فيسمان لإقامة حكومة مدنية، وتأسيس جهاز إداري وقضائي لتسيير المستعمرة وممارسة مهامه الإدارية الفعلية. وعليه، استمرت الشركة في ممارسة أعمالها الإدارية والتجارية، خصوصا في المدن والمناطق التي أصبحت تحت سيطرة القوات الألمانية.¹⁰

والجدير بالذكر أن القضاء على الثورة السواحيلية-العربية التي تزعمها أبوشيري بن سليم الحرثي، وتهدئة مدن الساحل وتطهيرها من الثوار في منتصف سنة 1890، تزامن مع توقيع المعاهدة الأنجلو-ألمانية لعام 1890، واستقرار الحدود النهائية لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية. وكان أهم ما تضمنته هذه المعاهدة، هو تنازل سلطان زنجبار لألمانيا عن الشريط الساحلي الذي استأجرته الشركة عام 1888، مقابل مبلغ مالي يقدر بـ 200 ألف جنيه إسترليني، تدفعه ألمانيا نقدا لصالح خزينة السلطان.¹¹

⁷- Hollingsworth, L. W: op, cit, pp: 26-67.

⁸- كان من بين أهم الإجراءات التي قام بها المدير الجديد هو إلغاء مشروع المخططات الزراعية في المناطق الداخلية ونقل جميع استثمارات الشركة ومؤسساتها التجارية إلى الساحل، والعمل على إقامة نوع من الاتصال المباشر بالتجار الهنود والعرب وتطوير البنية التحتية للموانئ الرئيسية الواقعة على الساحل كميناء دار السلام وباجامويو وتانغا، في محاولة منه لضمان أقصى قدر من التعاون مع السكان المحليين. كما دخل في مفاوضات جديدة مع سلطان زنجبار لتعديل بعض مواد اتفاقية الامتياز لعام 1888. راجع / Kurtze, Bruno: op, cit, pp:140-141.

⁹-Ibid, pp: 128-129.

¹⁰-Friedrich, Schade: *Das deutsche Kolonialrecht in seiner Entwicklung bis zum Weltkrieg*, Hamburg, 1923, pp:7-8.

¹¹- للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الأطروحة.

وعلى هذا الأساس، قررت الحكومة الألمانية إقامة سيطرة مباشرة على أراضي المستعمرة الواسعة، وإحكام قبضتها الإدارية والسياسية عليها، حيث تم إلحاقها مباشرة بوزارة الخارجية، وتم تعيين الجنرال جولوس فريهر فون سودن Julius Freiherr Von Soden (1846-1921) كقائد عام للقوات العسكرية وأول حاكم عام على مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية في منتصف سنة 1891.¹² وفي الأخير، يمكننا أن نستنتج أن انشغال الشركة بتنفيذ أهدافها السياسية للحصول على أراضي جديدة من جهة، واستخدامها لأساليب إدارية غير متماسكة من جهة أخرى، أدى إلى انهيار حكمها بسرعة، وفسح المجال لقيام حكم استعماري مباشر، وإقامة نظام إداري وقضائي قوي، يخضع لإشراف الحكومة الألمانية في برلين.

2- إقامة الإدارة الألمانية:

بناء على معاهدة زنجبار - هليغولاند الموقعة في الأول من شهر جوان عام 1890، بين ألمانيا وبريطانيا العظمى. يحدّ مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية من الشمال مستعمرة شرق إفريقيا البريطانية وبحيرة فيكتوريا. ومن الغرب، كل من مستعمرة الكونغو البلجيكي، بحيرة تنجانيقا، بحيرة نياسالاند (مالاوي الآن) ومستعمرة روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، ومن الجنوب مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية (الموزمبيق الآن). أما من الشرق، فيحدها المحيط الهندي.

أ- إدارة الأهالي:

شهد الحكم الاستعماري لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، بعد حلول حكومة الرايخ الألماني محل الشركة تطورا كبيرا. وقد طبقت ألمانيا عدّة نظم مختلفة للإدارة الحكومية في المستعمرة، كان إطارها المؤسسي يختلف باختلاف التركيبة العرقية والسوسيو-اقتصادية والثقافية لقبائل المنطقة. وهكذا وجدت أربع أنواع من الحكم الألماني الاستعماري لإدارة الأهالي في شرق إفريقيا، تبعا للجهة التي يعيشون فيها. فطبقت نظام حكومة البلدية ومن بعدها نظام وحدات المدن في الشريط الساحلي المطل على المحيط الهندي، وهذا إلى جانب نظام ليوالي وعقيدة الموروث عن النظام العربي. وحكم بواسطة الموظفين السواحيليين (عقيدة وجمب) الموالين للسلطات الاستعمارية الألمانية والزعماء المحليين في المنطقة الخلفية الواقعة وراء الشريط الساحلي مباشرة، حيث تقطن القبائل الصغيرة المتناثرة والمتنازعة فيما بينها. أما نظام الحكم الثالث فقد وجد في منطقة الهضبة الوسطى من البلاد، حيث تسكن القبائل الكبرى، يسيطر عليها زعماء وسلطين أقوياء مثل قبائل النياموزي وسيكوما. ورابعاً، نظام الحكم الذاتي (الحكم غير مباشر) في أقاليم البحيرات الكبرى المكتظة بالسكان وهما بوكوبا وبورندي وأورندي (رواندا الآن).

¹²- Friedrich, Schade: op, cit, pp:7-8.

1- نظام الحكم في الشريط الساحلي:

كان على الإدارة الاستعمارية في شرق إفريقيا الألمانية، أن تأخذ بعين الاعتبار تنوع الهياكل الاجتماعية والعرقية الموجودة في داخل حدودها، حيث توجب استحداث نظم خاصة للسيطرة على الأهالي، ولأسيما في المدن الكبرى الساحلية مثل دار السلام وتانجا وكيلوا، وهي مراكز إدارية تتمركز فيها كتلة سكانية كبيرة متنوعة عرقياً وثقافياً، وتوجد فيها موانئ تجارية نشيطة وصناعات حيوية ومستثمرات زراعية كبرى. وعليه، أصدرت في منتصف سنة 1895 قانون حكومة البلدية *Städtischeregierung* لتسيير مدن الشريط الساحلي، وإدارتها، وتم تعميمه على جميع المدن الكبرى الساحلية. وفي عام 1896، أصدرت الإدارة الاستعمارية قراراً ينص على تحويل جزء من ضريبة الميراث *Erbschaftssteuer* والكوخ والعمل إلى خزينة حكومة البلدية، بحيث يخصص جزء منها، لدعم الأسواق والمدارس الموجودة في إقليمها.¹³

ونظراً لنقص الموظفين الإداريين، ورغبة منها في تقليص النفقات الإدارية، فقد أصدرت الحكومة الألمانية في برلين عام 1901 مرسوماً جديداً، نص على دمج التجمعات السكنية في كل إقليم من أقاليم الساحل في نظام وحدات المدن *Kommunalverbände*، تخضع لإدارة مجلس محلي *Kommunaler Bezirksrat* مكون من 3 إلى 5 أعضاء، يكون من بينهم عضواً واحداً من الأهالي، على أن يكون هذا المجلس تحت السلطة المباشرة لمدير المقاطعة.¹⁴

وكانت وحدات المدن، تُمول خزيتها أساساً من الضرائب العامة التي يتم جمعها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، عن طريق اقتطاع جزء منها. وفي عام 1906، حدد قرار صادر عن الإدارة الاستعمارية، باقتطاع خزينة وحدات المدن نسبة 50 بالمائة من ضريبة الكوخ و20 بالمائة من ضريبة الدخل لدعم ميزانيتها المحلية.¹⁵

وفي 18 أبريل 1910، أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوماً جديداً خاص بقانون البلديات، تم فيه الاستغناء عن نظام وحدات المدن وتعويضه بنظام المدن البلدية *Stadtgemeindens*، وهو نظام كان القصد من وراءه دمج أكبر عدد من البلديات في المدن الكبرى، بحيث أصبحت كل من دار السلام وتانجا، طبقاً لهذا القانون، مدناً بلدية، تحد كل واحدة منها الأخرى، برئاسة مدير المقاطعة ومجلس المدينة، وبما أن مرسوم 1910، لم يصبح ساري المفعول إلى غاية الأول من شهر أبريل 1914،

¹³- Fischer, R: Selbstverwaltung, im Heinrich, Schnee: *Deutsches kolonial-Lexikon*, Quelle & Meyer, Band.III, Leipzig, 1920, p-p:340-343. See Also Germany-Reichskolonialamt: *Denkschrift über die Entwicklung der deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee*, Teil.2. R1001, Berichtsjahr 1900/1901, Berlin, pp :12-13.

¹⁴-Ibid.

¹⁵-Ibid. See Also DEUTSCHES-KOLONIALBLATT, BERLIN, JAHR 1906, P:669.

فإن مدير المقاطعة ومجلسها الاستشاري استمر في إدارة مدن دار السلام وتانجا. وكان يشرف على المدن البلدية مجلس المدينة *Städtischen Rat* المكوّن من مدير الإقليم رئيساً، وأربعة أعضاء ألمان، عضواً واحداً منهم يعينه الحاكم العام للمستعمرة لتمثيل الأهالي، والثلاثة الآخرين ينتخبون¹ بطريقة سرية مباشرة لمدة سنتين.²

وكان من مهام مجلس المدينة، حسب قانون البلديات لعام 1910، الإشراف على توزيع مياه الشرب والإنارة العمومية ومياه الصرف الصحي والنظافة العمومية ودفن الموتى وإعانة الفقراء، بالإضافة إلى القيام بأعمال الأشغال العمومية كصيانة الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس ودفن رواتب عمال النظافة والمدرسين الأوروبيين وتنظيم الأسواق والمساح العمومية. وعلى عكس القانون السابق، تستفيد مجالس المدينة من نسبة دعم مباشر من خزينة المستعمرة في دار السلام، إلى جانب النسبة التي تحصل عليها من الضرائب التي يتم جمعها في المناطق التابعة لها إدارياً.³

ومن بين أنظمة الحكم الاستعمارية التي طبقت إلى جانب نظام وحدات المدن والمدن البلدية على الشريط الساحلي، نظام حكم الأقضية العربي *Bezirksbeirätearabischen* (ليوالي *liwali* وعقيدة *akidas*) الذي أقامه العرب العمانيون منذ أوائل القرن التاسع عشر على الساحل. وبالرغم من أنه نظام ليس له قواعد وأسس قانونية ثابتة، فقد اعتمده الألمان لتشجيع تطور نظام الحكم الاستعماري من جهة، واستمالة القبائل ومجتمعات الساحل من جهة أخرى، بتعيين أشخاص منهم. وقبل تطبيقه، أدخل الألمان عليه بعض التحسينات، وعينوا أشخاصاً، كانوا قبل السيطرة الاستعمارية مسؤولين إداريين ناطقين باللغة السواحيلية في رتبة ليوالي وعقيدة، ومنحهم أجوراً شهرية. ومع مرور الوقت، أصبح هؤلاء موظفين إداريين يشكّلون جزءاً من النخبة الاستعمارية.⁴

وكان عقيدة، وهو أقل رتبة من ليوالي، مكلف بالمهام العسكرية وجباية الضرائب وتجميع الأيدي العاملة للإدارة الألمانية والشركات الامبريالية، وقد وضع تحت تصرفه جنديان مسلحان (*askari*)⁵ لتنفيذ مهامه، وكان يتقاضى مرتباً شهرياً يتراوح ما بين 25 إلى 80 ماركا. أما ليوالي، فقد كان أكبر

¹ - كان حق التصويت مسموح به للذكور الألمان البالغين أكثر من 25 سنة، وتجاوزت مدة إقامتهم بالبلاد أكثر من سنتين.

² - Fischer, R: p-p:340-343

³ - DEUTSCHES-KOLONIALBLATT, BERLIN, JAHR 1909, pp: 424-425.

⁴ - Raymond, Leslie Buell: *The Native Problem in Africa*, Macmillan, New York, 1928, Vol. 2, p-p:447-450. See also Franck, Raimbault: *Les stratégies de reclassement des élites arabes et indiennes à dar-es-salaam durant la colonisation allemande (1891-1914)*, *Revue Hypothèses*, Publications de la Sorbonne, Paris 2001, p-p :110-114.

⁵ - جندي إفريقي في الجيش الألماني.

سلطة مدنية في الإقليم، وعادة ما يكلف بمهام مدنية وقضائية، وكان عددهم قليل على الساحل، خصوصاً في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري.¹

2- المنطقة الخلفية:

كانت تسكن المنطقة الخلفية الواقعة وراء الساحل مباشرة قبائل صغيرة، متناثرة، وفتقد لتنظيم هيكل محلي، وإلى رؤساء وزعماء أقوياء. ومجالسها التقليدية المحلية، كانت تتميز معظمها بالتفكك وعدم التماسك، باستثناء منطقة الجنوب الشرقي من البلاد، التي كانت تسكنها قبائل النغوني والواهيهي الكبيرتين نسبياً، تحت إشراف زعماء وسلطين أقوياء، ومجالس قبلية تقليدية دقيقة التنظيم والترتيب الهيكلي. ولهذا طبق الألمان في هذه المنطقة، نظام حكم مزدوج، يجمع بين الرئيس المحلي والموظفين السواحيليين من عقيدة وجومب *Jumbes*.² والجدير بالذكر أن السمة الأساسية لهذا النظام، تكمن في استخدام السلطات القائمة بما لها من صفات تقليدية، كما أن المنطقة كانت قبل السيطرة الاستعمارية تخضع لتأثير مباشر للنظام العربي من خلال الموظفين السواحيليين، الذين كان يعينهم سلطان زنجبار، فكانوا على دراية واسعة بالمنطقة وخصوصيتها.³

وكان عقيدة في هذه المنطقة بمثابة أعلى سلطة تنفيذية وإدارية، يمارس مهامه إلى جانب الزعيم الإفريقي الذي كان يعمل بصفة استشارية له، وليس تنفيذية، لاسيما في المناطق التي توجد بها قبائل متماسكة مثل قبيلة وارغورو *Wargoro* وأوساجارا *Usagara*. كما عين الألمان شيخ القرية (جومب)، وهو أقل درجة من عقيدة، يتمتع بسلطات تنفيذية وقضائية في القرية الواحدة المسؤول عنها، يخضع مباشرة لمسؤولية مدير الإقليم، وكان يمنح له نسبة 5 بالمائة من الضرائب التي يتم جمعها في قريته.⁴

3- الهضبة الوسطى:

على عكس الساحل والمنطقة الخلفية، طبق الألمان نظاماً ادرياً موحداً في الهضبة الوسطى *Central Highlands*، التي يسكنها حوالي 30 بالمائة من سكان المستعمرة، ويسيطر عليها زعماء وسلطين لهم نفوذ قوي على جميع القبائل الصغيرة الموجودة بالمنطقة. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، لم تسعى الإدارة الاستعمارية إلى التخلص من الهياكل الاجتماعية-السياسية التي كانت قائمة، وتكيفت معها. وقد سُمح للزعماء والسلطين لاسيما ذوي النفوذ العشائري منهم بالبقاء في مناصبهم وممارسة سلطتهم التقليدية التي كانوا يتمتعون بها، طبقاً لعاداتهم الموروثة، لاستخدامهم كحلفاء يتم التقرب بهم

¹- Raymond, Leslie Buell: op, cit, p-p:447-450.

²-Ibid.

³-Ibid.

⁴-Ibid.

من السكان المحليين. وكانت تسكن الهضبة الوسطى ثلاثة قبائل كبرى: قبيلة سيكوما Sukuma التي كان يتواجد بها 35 زعيما قبليا، والنياموزي Nyamwezi، والواجوجو Wagogo.¹ وبالرغم من أن مدير المقاطعة كان هو أعلى سلطة تنفيذية وإدارية. إلا أن السلاطين والزعماء القبليين، كانوا يعتبرون أهم سلطة محلية يعتمد عليها، على أساس أنهم هم العنصر الأساس للبيان الإداري. وكان الإطار المؤسسي الذي يعمل من خلاله هؤلاء متباين في حجمه، وتعقيده، من قبيلة إلى أخرى. غير أنه كثيرا ما كان يساعد السلطان مجالس محلية، تتولى تنظيم قواته العسكرية وإدارته المحلية - الوطنية، كما لها حق النظر في الشؤون القضائية، كقضايا الزواج والطلاق، الجرائم المدنية وكل ما يتعلق بالشؤون المدنية للقبيلة، باستثناء بعض الجرائم الجنائية الخطيرة والجرائم السياسية فإنها من اختصاص المحكمة العليا في دار السلام.²

ولحفظ الأمن والنظام العام، تم إنشاء مراكز للشرطة بكل أقاليم الهضبة الوسطى، وكان معظم المجندين من قبيلة سيكوما، التي استطاع زعمائها وسلاطينها تزويد الإدارة الاستعمارية طوال فترة الانتفاضات والثورات بالمجندين للشرطة والخدمة العسكرية. وكان الدخل الأساسي للبلاط الملكي، هو اقتطاع نسبة مئوية من ضريبة الكوخ والرأس، ورسوم البلاط الملكي التي تُفرض على السكان سنويا، بالإضافة إلى غرامات تأخذ من الحبوب والماشية.³

وباختصار، كانت وسيلة الإدارة الاستعمارية في منطقة الهضبة الوسطى، هي الحكم من خلال الرؤساء والسلاطين التقليديين، الذين أصبحوا هم المسؤولين التنفيذيين في حكوماتهم المحلية، تحت إشراف أشد صرامة من جانب مدراء الأقاليم الألمان، الذين تعينهم الإدارة الاستعمارية في دار السلام.

4- منطقة البحيرات الكبرى:

فضل الألمان إدارة أقاليم منطقة البحيرات الكبرى الواقعة في الداخل والبعيدة عن الإدارة المركزية، عن طريق نظام الحكم الذاتي Selbstverwaltung⁴، من خلال الملوك والسلاطين المحليين. وكانت هذه الأقاليم تشمل منطقة بوكوبا Bukoba الواقعة على الشاطئ الغربي لبحيرة فيكتوريا، ومقاطعتي رواندا وأورندي Ruanda-Urundi الصغيرتين والمكتظتين بالسكان. وكانت الإدارة الاستعمارية، تريد

¹-Hans, Cory: *The Indigenous Political System of the Sukuma and Proposals for Political Reform*, Eagle Press, Dar-es-salaam, 1954, p-p: 30-45.

²-Ibid.

³-Ibid.

⁴ - على الرغم من تطبيق الحكومة الألمانية لنظام الحكم الذاتي منذ عام 1906 في أقاليم البحيرات الكبرى، إلا أن البرلمان الألماني (الرايخستاغ) لم يوافق عليه إلا في عام 1913. يضاف إلى ذلك، أن الحكومة الألمانية لم تحاول إصدار قرارات أو مراسيم تنظيمية له، على غرار بريطانيا أو فرنسا التي طبقت في بعض مستعمراتها الإفريقية.

احتواء وضم ملوك وسلاطين المنطقة إلى النظام الاستعماري، وترك لهم غالبية مسؤولياتهم السابقة، وكذلك وظائفهم وامتيازاتهم، من أجل أن يظلوا في أعين السكان المحليين بمثابة الحكام الشرعيين. وكانت السمة الأساسية لنظام الحكم في أقاليم البحيرات الكبرى، تكمن في استخدام السلطات المحلية القائمة بما لها من صفات تقليدية موروثية، ولاسيما في رواندا وأورندي التي كان يحكمها ملوك أقوياء من سلالة الواهيمبا (Wahimas) (أو الباهيما Bahima) والواتوسي Watussi. بحيث كان هؤلاء الملوك والسلاطين يقومون بدور تقليدي يتم توجيهه بعناية، دون تحديد صارم، من قبل المقيم الألماني Residentur.¹

والواقع أن مملكتي رواندا وأورندي لم تدخلا تحت النفوذ الاستعماري الرسمي الألماني إلى غاية عام 1897، بسبب انشغال السلطات الاستعمارية بإخماد ثورات الساحل والمناطق الداخلية. وفي 22 مارس 1897، توجهت قوة عسكرية بقيادة الضابط هانس رامساي Hans Ramsay من المركز العسكري في أوجيجي Udjidji إلى الداخل، لضم مملكتي رواندا وأورندي، وكانت قوته تتكون من بعض الأوروبيين و 112 عسكري و 129 حمال.²

وكان رامساي مصمما على ضم المملكتين والوصول إلى الحدود الغربية مع الكونغو البلجيكي، حتى يتمكن من إقامة مراكز عسكرية لتأمين الحدود الغربية للمستعمرة. وعلى هذا، فقد تمكن من توقيع معاهدة حماية مع الزعيم مبامروغمبا Mpamarugamba ابن عم وممثل الملك يوهي موزينغا Yuhi Musinga، سلطان مملكة رواندا.³

وتوجه بعدها جنوبا، ووقع معاهدات حماية مع ملوك وسلاطين أورندي. وهكذا استطاع مع نهاية العام، الوصول إلى الحدود الغربية مع الكونغو البلجيكي، وتأسيس عدة مراكز عسكرية Militärposten⁴، وضم كل القبائل الكبرى الموجودة في المنطقة. تجدر الإشارة هنا، أن مملكة رواندا كانت تعتبر من أقوى ممالك المنطقة، وأكثرها تنظيما وتقدما من الناحية الاقتصادية والإدارية، عن بقية

¹-Max, Weiss: *Die Volkerstämme im Norden Deutsch-Ostafrikas*, Verlag von Carl Marschner, Berlin, 1910, p-p :1-10.

²-Ibid.

³-Ibid.

⁴- تم تأسيس أول مركز عسكري ألماني عام 1897 في منطقة أوسمبورا Usumbura على شاطئ بحيرة تنجانيقا الشمالي. وبسبب الخلاف على الحدود مع الملك ليبولد الثاني الذي كان يطالب بتعديلها، أسس الألمان ابتداء من عام 1898 عدة مراكز عسكرية في المناطق الحدودية، كان أهمها مركز شانغي Shangi وغيسيبي Gisenyi. راجع للمزيد من التفاصيل/

-Déo, Byanafashe et Paul, Rutayisire (eds): *Histoire du Rwanda des origines a la fin du xxe Siècle*, Université Nationale du Rwanda, Huye, 2011, pp :190-191.

ممالك البحيرات الكبرى، لاسيما في فترة حكم الملك كيجيري رواجيري Kigeri Rwabugiri (1853-1895) خليفة الملك موتارا روجيرا Mutara Rwoyera.¹

وقد استمرت السلطات الألمانية في إدارة المنطقة عسكريا، كباقي مناطق البلاد بسبب استمرار الثورات الوطنية، إلى غاية 10 جوان 1906، حيث تم فصل مملكة أورندي عن رواندا، وتأسيس أول إدارة مدنية بأقاليم البحيرات الكبرى، وتطبيق نظام الحكم الذاتي (غير المباشر). وفي عام 1908، أسس الألمان مدينة كيغالي Kigali، وتم اختيارها كعاصمة لإدارة مملكة رواندا، وعينوا الدكتور ريتشارد كاوندت Richard Kandt كأول مقيم ألماني في رواندا، حيث كان له دور كبير في بنائها وتنميتها.² أما مملكة أورندي، فقد كانت تحت إشراف المقيم الألماني الموجود في أوسمبورا Usumbura على شاطئ بحيرة تنجانيقا الشمالي إلى غاية عام 1912، حيث أسست الإدارة الاستعمارية مدينة غيتيجا Gitega في وسط إقليم أورندي، وتم نقل مقر الإدارة الألمانية Regierungssitze إليها.³ والملفت للانتباه، أن الإدارة الاستعمارية الألمانية، كانت تعمل في بداية حكمها للمنطقة، على دعم استقلال الملوك والسلاطين في مهام سلطاتهم التقليدية، وهذا عن طريق القضاء على كل معارضة أو تمرد محلي، حيث قامت بدمج كل القبائل الصغيرة التي كانت تتور من قبل عليهم في القبيلة الكبيرة، التي تخضع لسيطرة الملك أو السلطان. وبهذا الإجراء، أصبح ملوك وسلاطين رواندا وأورندي، سلطة أهليه، علاوة على احتفاظهم بالمهام الإدارية والأمنية للقبيلة، طبقا للعادات والتقاليد القبيلة السائدة في كل منطقة، بل أن بعض الملوك نجحوا في الواقع في أن يدعوا لأنفسهم سلطات مطلقة في مقاطعاتهم، وكان من بينهم الملك جيسابو مويزي Gisabo Mwezi في أورندي، الذي حكم من منتصف القرن التاسع عشر حتى وفاته عام 1908.⁴

والجدير بالذكر أن التقدم الإداري الاستعماري في هذه الأقاليم كان بطيئا جدا، وكان اهتمام الألمان في بداية حكمهم كله موجه نحو الساحل، والمناطق القريبة منه، أو المراكز التجارية التي أقامها التجار العرب من قبل. ولهذا لما حاولوا في عام 1909 الدخول إلى المنطقة، وفتحها للمستوطنين الأوروبيين، من خلال الإصلاحات التي أعلنها الحاكم العام فريهر فون روشنبرغ Freiherr von

¹- Déo, Byanafashe et Paul, Rutayisire (eds): op, cit, pp :190-191. See Also Adolf Graf, Von Götzen: *Resultate und Begebenheiten einer Reise, Deutsch Ostafrikanischen Küste bis zur Kongomündung 1893-94*, Geographische Verlagshandlungen Dietriche, Berlin 1895, p-p:173-200.

²-Ibid, pp : 194-195.

³-Jean-Pierre, Chrétien : *Gitega, Capitale du Burundi : une ville du Far West en Afrique orientale allemande (1912-1916)*, Karthala, Paris, 2016.

⁴-Kevin, Shillington: *Encyclopedia of African History*, Volume 1 , Fitzroy Dearborn, London 2005. pp: 187-188.

Rechenberg عام 1907، وضرورة مراجعة جذرية لجوانب النظام الاستعماري، اصطدموا بنظام قبلي صلب. فلجأوا إلى تعيين ضباط وموظفين إداريين من درجة عالية، لديهم خبرة ومهارة كبيرة في التعامل مع هذا النمط من التنظيم القبلي، فعملوا على تفكيك القبائل الكبرى، عن طريق تشجيع استقلال القبائل الصغيرة وتقوية نفوذ زعمائها، للتمرد على الملوك والسلاطين الذين دعموهم من قبل من جهة، ومن جهة أخرى، عملوا على إضعاف وتقليص مهام ملوك وسلاطين القبائل الكبرى، حتى أصبحوا مع نهاية عام 1912 مجرد وكلاء إداريين، يتم التصرف فيهم كما لو كانوا موظفين استعماريين.¹

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، نستنتج أنه لم يكن للسياسة الاستعمارية الألمانية فيما وراء تطبيقها لهذه الأنظمة من الحكم الاستعماري، أية أهداف واضحة بدقة ونهائية، فقد اشتملت بشكل مبهم على مبادئ من الحكم المباشر الذي استحدثوه في الأقاليم المهمة من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، ولأسيما أقاليم الساحل والمناطق القريبة منها، ومن الحكم الغير مباشر في شكله البريطاني في إقليم البحيرات الكبرى. وبالرغم من تحوّل الاستعمار من أسلوب السيطرة العسكرية إلى السيطرة المدنية النظامية مع بداية عام 1907، فإن هذا التحول لا ينفي بأي حال، أن الجزء الأعظم من السلطة كان في يد الحاكم العام ومدراء الأقاليم ومجالسهم الاستشارية.

ب- أقسام الإدارة الاستعمارية:

حسبما جرت الإشارة إليه في موضع سابق من هذا الفصل، اعتبرت الفترة من 1907 إلى 1914، فترة العصر الذهبي، وكان ينظر إليها على أنها ذروة العهد الاستعماري الألماني، بعد أن أرغمت الثورات الوطنية ولأسيما ثورة المايجي-ماجي، الحكومة الألمانية، التخلي عن استخدام العنف والأساليب الوحشية والقمعية، والتركيز على تنمية وتقديم المستعمرة اقتصاديا وإداريا وسياسيا. كما برز في هذه الفترة دور البرلمان الألماني (الرايخشتاغ) الذي أسست فيه جبهة داخلية للدفاع عن المستعمرات، ومسائلة الحكومة، ومراقبة المراسيم والقرارات التي تصدرها بخصوص إدارة المستعمرات وتسييرها.

وأخيرا، كان للجمعيات الاستعمارية² والشركات الامبريالية، التي كانت تعمل على تكثيف الاستثمار والاستغلال الاقتصادي للمستعمرات، جانب من التأثير في السياسة الاستعمارية المنتهجة في

¹-William, Roger Louis: *Ruanda-Urundi, 1884-1919*, Clarendon Press, Oxford, 1963, p-p: 104-146.

²- أهمها الجمعية الاستعمارية الألمانية للدفاع عن المستعمرات Deutsche Kolonialgesellschaft، تأسست في برلين عام 1887 ووصل عدد أعضائها عام 1907 نحو 37.000 عضوا، أغلبهم من رجال الأعمال وكبار المستثمرين والتجار بالإضافة إلى قدماء المحاربين والجنود والشخصيات السياسية والوطنية. وقد مارست ضغوطا كبيرة على الحكومة لإرغامها على التخلي عن بعض السياسات الاقتصادية والإدارية المطبقة في المستعمرات كإلغاء الرسوم الجمركية بين ألمانيا ومستعمراتها وتسهيل استقرار الألمان في هذه الأقاليم وتشجيع سياسة الاستغلال الاقتصادي ودعم الاستثمار الفلاحي لخدمة المصلحة الوطنية. راجع للمزيد/ John, Iliffe: op , cit, pp:34-35.

شرق إفريقيا الألمانية، حيث اتّسمت هذه السياسة بالصرامة لاستنزاف الثروة في شرق إفريقيا. وكانت برلين بعد عام 1891، تسيطر على المسار العام للسياسة الاستعمارية، مع وجود تدرج هرمي إداري من الحاكم العام حتى رؤساء الأقسام والمقاطعات.

1- الحاكم العام:

اعتمد النظام الاستعماري الألماني على الإدارة المركزية المباشرة Zentralverwaltung، بعد فشل الشركة الامبريالية في إدارة وتسيير المستعمرة، وعين على رأس المستعمرة حاكمًا عامًا¹ Gouverneur، يستمد سلطته من القيصر والمستشار، طبقاً لقانون المستعمرات الصادر في (1886-1888)². وكان الحاكم العام، يحكم البلاد بموجب أوامر يصدرها بمبادرة منه، أو بسريان مفعول مراسيم وقرارات صادرة عن القيصر الألماني أو المستشار أو مكتب المستعمرات Kolonialamt التابع لوزارة الخارجية في برلين. وظل منصب الحاكم العام مقتصرًا على كبار ضباط المؤسسة العسكرية، يعملون تحت المسؤولية المباشرة للمستشار الألماني حتى عام 1907، عندما تقرر فصل الإدارة المدنية عن الإدارة العسكرية، وتأسيس وزارة مستقلة للمستعمرات Kolonialabteilung تحت إشراف وزير دولة، حيث تم تعيين يوم 17 ماي 1907، الدكتور برنار درنبارغ Dr Bernhard Dernburg كأول وزير لشؤون المستعمرات.³

وكان يساعد الحاكم العام مجلس استشاري Gouvernementsrat، يضم ثلاثة موظفين رسميين خاضعين مباشرة لسلطته، وكان هؤلاء من كبار معاونيه، وهم: المستشار الأول، القائد العام للقوات الاستعمارية، ورئيس السلطة القضائية (قاضي المحكمة العليا).⁴

1- أطلق على حاكم المستعمرة في الفترة الانتقالية التي أعقبت حكم الشركة لقب المفوض السامي Reichskoramissars. حيث تم تعيين الجنرال هرمان فون فيسمان لتولي هذا المنصب.

2- مع نهاية عام 1885، أصبحت ألمانيا تمتلك إمبراطورية استعمارية في إفريقيا والمحيط الهادئ، وكان لا بد على السلطات الاستعمارية في برلين التفكير في صياغة قانون ينظم إدارة هذه الأملاك التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات عن برلين. وعلى هذا الأساس، صدر بتاريخ 17 أبريل 1886 مشروع قانون المستعمرات، قامت بصياغته لجنة تابعة لوزارة الخارجية، تم فيه تحديد الوضعية القانونية والإدارية للممتلكات الألمانية فيما وراء البحار، ومسؤولية الرايخ الألماني الاقتصادية والحضارية على شعوب هذه المستعمرات. وعندما بقيت بعض المواد غامضة فيه لاسيما تحديد مسؤولية القيصر والمستشار اتجاه المستعمرات، السلطة القضائية، قضية المستوطنين والشركات الامبريالية، رفع راية الرايخ الألماني فوق المباني الحكومية في المستعمرات، فقد تم مناقشتها في دوري الرايخشتاغ لعام 1887 و1888، بحيث تم تعديل هذه المواد الصادرة في قانون عام 1886. وقد صدر المرسوم الإضافي المعدل يوم 10 مارس 1888. راجع للمزيد/

-Regierungsrat, Straehler: Schutzgebietsgesets, im Heinrich, Schnee : op, cit, Band.III, p: 317. See Also Rudin, H.R: op, cit, pp:126-127

³-König, V: Gouverneur im Heinrich, Schnee : op, cit, Band.I, pp:746-747.

⁴-Spalding, R: Verwaltung Deutsch-Ostafrikas im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p: 398.

أما الأعضاء غير الموظفين،¹ فقد كان الحاكم العام يعينهم لمدة سنتين من الأعضاء المنتخبين في المقاطعات الإقليمية. وكان المجلس الاستشاري يجتمع مرتين في السنة، برئاسة الحاكم العام لمناقشة المراسيم والقرارات الحكومية، وللنظر في المسائل المتعلقة بالميزانية، ورواتب الموظفين والمشاريع التجارية والاقتصادية، ولتقديم الاقتراحات والحلول. وبالرغم من هذا، فإن الحاكم العام، كان يتمتع بسلطات بالغة الاتساع، فما من قانون أو مرسوم صادر عن المجلس، أو أي جهة أخرى، لا يمكن أن يصبح ساري المفعول إلا إذا صدر أمر بذلك منه. ولم يكن يتمتع بسلطة كاملة على الإدارة فحسب، بل كان أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية في المستعمرة، باعتباره الممثل الرسمي للرايخ. فكان بمثابة الرئيس السياسي والإداري، والقائد الأعلى للشرطة بعد فصلها عن قيادة القوات العسكرية عام 1906. وهو المخول حصراً بإصدار القرارات والقوانين المنظمة للأعمال الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية، وتعيين موظفي الخدمة العمومية وعزلهم، وفرض الخدمة العسكرية، والإشراف على الضرائب والجمارك.²

وبإيجاز، كان يكرس جهوده لخدمة المستوطنين الألمان والأوروبيين ومصالح الغرف التجارية والشركات الامبريالية، لا لخدمة الأهالي وتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، وإخراجهم من البيروقراطية الإدارية التي توسعت في فترة حكمهم، عما كانت عليه أثناء حكم سلاطين عمان.

2- المستشار الأول:

كان المستشار الأول Erster Referent، مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الحاكم العام في جميع المسائل الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، وكان ينوب عنه في إدارة المستعمرة أثناء غيابه. وفي المقابل، كان مدراء ومستشارو مختلف الأقسام الإدارية، مسؤولين أمام المستشار الأول، وملزمين بتقديم تقارير مكتوبة عن أقسامهم، وعرضها عليه، قبل إحالتها على مكتب الحاكم العام.³

وكانت هذه الأقسام متواجدة في العاصمة دار السلام والمدن الكبرى، تساعد الحاكم العام والمستشار الأول في تأدية الخدمة العامة، ومراقبة الحياة الإدارية في المستعمرة. وهي كالتالي:

- قسم الجمارك والمالية:

بدأت الحكومة الألمانية عملية إعادة هيكلة النظام الجمركي والمالي مباشرة بعد توليها الحكم، بعد أن شهد انكماشاً أثناء إدارة الشركة الامبريالية DOAG. وشمل هذا النظام استحداث اتحاداً جمركياً

¹ - كان عددهم في بداية الحكم الألماني 5 أعضاء، وارتفع في وقت لاحق إلى 12 عضواً، يتم اختيارهم من الأعضاء الذين يحصلون على أعلى نسبة من الأصوات في مقاطعاتهم. وكان دورهم يقتصر على تمثيل مصالح المستوطنين الأوروبيين والشركات التجارية الامبريالية. أنظر للمزيد من

التفاصيل./Spalding, R: Verwaltung Deutsch-Ostafrikas im Heinrich, Schnee: op, cit, Band, I, p: 398.

² -Ibid.

³ -Ibid, pp:398-399.

استعماريًا متكونًا من خمس إدارات رئيسية في كل من، دار السلام، تانجا، باجامويو، ليندي، وموانزا، وأخرى فرعية موزعة على مختلف جهات البلاد، تخضع للإشراف المباشر لمدير الجمارك.¹ وكان هذا القسم أشد ارتباطًا بالحاكم العام والمستشار الأول، نظرًا للإيرادات التي كان يوفرها لخزينة المستعمرة.

وفي 13 جوان 1903، صدر مرسوم جديد خاص بإدارة الجمارك Zollverwaltung، ينظم عملية الاستيراد والتصدير. وفي فترة الإصلاحات والتنمية التي أعقبت ثورة الماجي-ماجبي، أسس الألمان مراكز جمركية بالمناطق الداخلية وخصوصًا منها الواقعة بالقرب من البحيرات والأنهار الصالحة للملاحة التجارية.²

وكانت تحت إشراف مدير المقاطعة، وتتولى شرطة القرية Landespolizei حمايتها، ووفقًا للقوانين والتعليمات الصادرة عن مدير قسم الجمارك والمالية في العاصمة دار السلام. كما تم تدعيم هذا القسم في الفترة الأخيرة من الحكم الألماني، بعدد من الحراس المسلحين وباخرتين حريتين لتسهيل عملية المراقبة، وتنقل دورياتها في الموانئ الساحلية.³

أما مستشار المالية Finanzberater، الذي كان يعمل مع مدير الجمارك، فقد كان مسؤولًا عن إعداد وتنظيم ميزانية المستعمرة Landesfiskus وتحصيل الضرائب والمكوس، وتقدير قيمتها. وكانت أهم الضرائب التي فرضت في المستعمرة هي ضريبة الرأس Kopfsteuer التي كانت تتراوح ما بين 1 إلى 3 روبيات في السنة، بالإضافة إلى ضريبة الكوخ والدخل والعمل والمكوس.⁴

- قسم الداخلية:

وجد هذا القسم في دار السلام، تحت مسؤولية مستشار الشؤون الداخلية، وقد أسندت إليه في بداية الحكم الاستعماري جميع المهام التي ليس لها قسم خاص بها، كالتعليم، بما فيه التعليم التابع لمدارس البعثات التبشيرية، والحالة المدنية ودائرة الهجرة. وبعد توسع الحكم الاستعماري وتنوع الهياكل الإدارية، حددت مهام مستشار الداخلية بدقة، بحيث تولى رئاسة إدارة مسح الأراضي وإدارة الشرطة.

وكانت إدارة مسح الأراضي Grundstücksvermessung تظم موظفين مدنيين وعسكريين، ولها فروع رئيسية في كل من دار السلام وتانجا وموروجرو. وتمكنت في الفترة من 1909 إلى 1911 من بيع مساحة أراضي صالحة للزراعة تبلغ 88000 هكتار للمستثمرين الأوروبيين، ومن تأجير 425 مزرعة كبيرة تبلغ مساحتها 214000 هكتار، تقع معظمها في منطقة الكيلمنجارو والجزء الجنوبي من

¹-Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, pp:68-69.

²-Ibid.

³-Ibid.

⁴- Spalding, R :op, cit, pp:400-401.

المستعمرة. كما تمكن موظفي إدارة مسح الأراضي أثناء سفرهم في أقاليم المستعمرة، وبمساعدة القوات العسكرية، من رسم خرائط طبوغرافية لجميع الأراضي التابعة للدولة في المستعمرة.¹ وفي المقابل شهدت إدارة الشرطة *polizeiverwaltung* تطورا كبيرا، بعد أن اقتصر وجودها في بداية الحكم الألماني على المدن الساحلية الكبرى كدار السلام وتانجا وكيلوا، كجزء من قوات المستعمرة العسكرية. وفي الأول من سبتمبر 1906 تم فصل إدارة الشرطة عن قيادة القوات العسكرية، وأصبح لها مراكز في كل مقاطعات المستعمرة *Polizeiposten*، تحت إشراف ضابط صف ملون برتبة رقيب، يعمل تحت سلطة مدير المقاطعة. وكانت الإدارة العامة للشرطة تحت المسؤولية المباشرة لمستشار الداخلية، تشرف في بداية استقلالها عن قيادة القوات العسكرية، على ضابطين و 120 ضابط صف و 1578 عون شرطة (عسكري)، كلهم من الملونين.²

ومع تولي الدكتور ألبرت هنرش شني *Albert Heinrich Schnee* حكم المستعمرة (1912-1918)، أُعيد هيكلة إدارة الشرطة عام 1913، بحيث اقتصر صف الضباط على الأوروبيين، وتم تعيين مفتش عام لرئاسة الإدارة، يعاونه أمين عام و 3 ضباط أوروبيين، ورفع عدد المجندين إلى أكثر من 135 ضابط صف و 1785 عون شرطة *Askaris*. كما تدعمت إدارة الشرطة في نهاية الحكم الألماني بمستودع كبير في العاصمة دار السلام لتخزين الأسلحة والعتاد، أشرف عليه 57 ضابط صف و 108 عون شرطة ملون. وكان من مهام الإدارة العامة هو الإشراف على تدريب وتجهيز قوات الشرطة.³

- قسم شؤون الموظفين:

أشرف على إدارة قسم شؤون الموظفين *Personalangelegenheiten* مستشارا، كان من مهامه سن لوائح لتنظيم الموظفين والمستخدمين العموميين التابعين لأقسام الإدارة الاستعمارية والبالغ عددهم 450 موظف.⁴

- قسم الأشغال العمومية:

كان يشرف على قسم الأشغال العمومية *Öffentliche Arbeiten* مستشارا ومجموعة من المهندسين والفنيين الأوروبيين والملونين. وقد تكفل بصيانة ومراقبة المباني والهياكل العامة من المباني الحكومية وأماكن إقامة موظفي الدولة والمستشفيات والطرق والجسور والموانئ، ومشاريع مياه الشرب

¹- Paul, Leutwein: *Dreissig Jahre deutsche Kolonialpolitik*, Gersbach & Sohn, Berlin 1921, p:89.

²- Thilenius, G und Hambruch, P: *Polizeitruppen im Heinrich, Schnee: op, cit, Band.III, op, cit, pp:74-75.*

³-Ibid. See also Spalding, R :op, cit, pp:398-399.

⁴- Germany-Reichskolonialamt: *Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, Teil.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913/1914, Berlin, p:68.*

والصرف الصحي وإنشاء السدود وخزانات المياه. كما ساهم قسم الأشغال العمومية، في صيانة وتفتيش شبكة السكك الحديدية، باعتبارها أحد أهم وسائل المواصلات التي كانت تربط بين أقاليم الداخل والساحل. وفي نهاية الحكم الألماني، توسع القسم وضم فروعاً خاصة بالهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والري ¹. Bewässerung.

- قسم المواصلات:

اهتمت الإدارة الاستعمارية منذ وقت مبكر بتطوير قسم المواصلات *Verkehrswesen* من بناء الخطوط الحديدية والطرق وإنشاء الموانئ البحرية. وكان القسم يشرف على إدارتين، هما إدارة السكك الحديدية، وإدارة النقل البحري. وأشرف مستشار السكك الحديدية *Eisenbahnen* على بناء الخطوط الحديدية، وتشغيلها، للوصول إلى مناطق حيث محاصيل ذات العائد النقدي مثل القطن والبن وحيث المناجم. وقد اتّبع الألمان طرق القوافل التجارية العربية الرئيسية، لبناء الخطوط الحديدية من الساحل باتجاه المناطق الداخلية.²

في حين أشرف مستشار النقل البحري على إدارة الموانئ والبواخر الحكومية الموجودة في المستعمرة، والمتكونة من باخرتين كبيرتين للشحن التجاري، وزورقين صغيرين لعمليات الدوريات الساحلية، وباخرتين تجاريتين في كل من نهر روفيجي *Rufiji* وروفوما، وباخرة في بحيرة تنجانيقا وأخرى في بحيرة نياسا. وكان مسؤول النقل البحري يشرف كذلك، على جميع عمليات التبادل التجاري التي تتم بين موانئ المستعمرة والموانئ الخارجية، بالإضافة على عمليات الصيانة وتجديد الأسطول التجاري.³

- قسم البريد و البرق:

أدخلت ألمانيا خدمة التلغراف (البرق) والبريد إلى مستعمراتها في وقت مبكر، وتم افتتاح أول مكتب للبريد في العاصمة دار السلام عام 1887. وفي أثناء الثورات الوطنية، وسعت الإدارة العسكرية استخدام خطوط البرق، لتسهيل عملية التواصل والتنسيق بين المراكز العسكرية. و قدر عدد مكاتب ومحطات البريد والتلغراف ⁴ *Postanstalten und Telegraphenanstalten* في عام 1905 بـ 55

¹ - Baltzer, F: Öffentliche Arbeiten, im Heinrich, Schnee: op, cit , Band.II, pp: 670-671.

² - Baltzer, F : Eisenbahnbau, Heinrich, Schnee: op, cit, Band.I pp: 526-532.

³ -Ibid. See Also Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, Teil.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, p:68.

⁴ - تجدر الإشارة أن محطات إرسال التلغراف كانت معظمها ملحقاً بمكاتب البريد، باستثناء محطات الإرسال العسكرية، وكانت متواجدة بالمناطق التالية: دار السلام، تانغا، عماني *Amani*، أروشا، باغامويو *Bagamoyo*، بيكو *Buiko*، بيسمارك بورغ (مدينة كاسانجا *Kasanga* حالياً)، بوكوبا *Bukoba*، دودوما *Dodoma*، هانداني *Handeni*، إرينغا *Iringa*، كيجوما *Kigoma*، كيماتيند *Kihmatinde*، كيلوسا *Kilossa*، كيلوا *Kilwa*، كسينجي *Kissenji*، كوندوا-إرانغي *Kondo - Irangi*، كوروغوي *Korogwe*، لوغانغا *Leganga*، ليندي *Lindi*، ماهينغي *Mahenge*، ميكنداني *Mikindani*، مكالما *Mkalama*.

محطة ومكتب. وأصبح هذا القسم رسمياً تحت الإدارة المدنية عام 1907، وضم مديراً عاماً ونائباً له، وعدد من المهندسين والفنيين.¹

والجدير بالذكر أن بعض أقسام المناطق الداخلية بقيت تحت إدارة موظفين عسكريين وموظفين تابعين للبعثات التبشيرية، وهذا لنقص الموظفين المدنيين المتكويين في هذا المجال. وفي الفترة الأخيرة من الحكم الألماني، كان معظم موظفي البريد والبرق يتلقون تدريباً تقنياً ولغوياً خاصاً في معهد اللغات الشرقية ببرلين Berlin-Institut für orientalische Sprachen. وفي مارس 1913 تم افتتاح أكبر محطة في شرق إفريقيا بالعاصمة دار السلام لخدمة التلغراف. وكان القسم، فضلاً عن خدمة البريد العمومية، يقدم خدمات مجانية لسفن البحرية الألمانية والأوروبية وسفن الشحن التجارية في عملية إرشادها والتواصل فيما بينها.²

- قسم الزراعة:

كانت أزمة المزارع العامة لزاماً لزمططن، التي أحدثت اضطراباً آمناً واقتصادياً شديداً في المستعمرة، مقدمة لحدوث عملية إعادة تشكيل الهياكل الأساسية لهذا القسم. ولهذا حرصت الإدارة الاستعمارية على تعيين مدراء ذو كفاءة مهنية عالية لإدارة قسم الزراعة، وكان مستشار الزراعة Landeskulturreferat مسؤولاً عن تطوير وتنمية المحاصيل الموجهة نحو التصدير، والزراعة الإفريقية، وعملية تنظيم التصدير وتحديد الأسعار.³

وبدءاً من فترة الإنعاش الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة الألمانية عام 1900، تضاعفت الجهود في هذا القسم، وازداد عدد المشروعات الزراعية، في جميع أنحاء البلاد. وأقيمت محطات أبحاث تقنية للتجارب الزراعية وتكوين اليد العاملة وتأهيلها.⁴

مكومبارا Mkombarara ، ماياوسي Mnyussi ، ماهورو Mohoro ، مومبو Mombo ، موروغورو Morogoro ، موشي Moschi ، مبابوا Mpapua ، موجا Muaja ، موانزا Muansa ، موهازا Muhesa ، موسوما Musoma ، نيو-لوهانبورغ Neu Langenburg - (مدينة توكيو Tukuyu حالياً)، نغوميني Ngomeni ، بانغاني Pangani ، رواندا Ruanda ، سعدني Sadani ، سالال Salale ، شيراتي Schirati ، سوغا Soga ، سونغيا Ssongea ، تابورا Tabora ، تشول Tschole ، أوجيجي Udjidji ، إمبولو Umbulu ، أورندي Urundi ، إوزمبورا Usumbura . وكانت هناك أربعة محطات للتلغراف بدون مكاتب البريد في كل من مويرو Maurui ، متينغي Mtingi مويولي Mwule و يوغيري Wugiri. راجع للمزيد/

- Puche, W: Post- und Telegraphen wesen im Heinrich, Schnee: op, cit, Band.III, pp: 90-91.

¹-Ibid, pp:89-90.

²-Ibid.

³-Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, pp:68-69.

⁴-Ibid.

وقد تم تدعيم قسم الزراعة بمصلحة للأرصاء الجوية Meteorologische Beobachtungen لتقديم المساعدة للمستثمرين الأوروبيين، وأصحاب المزارع الكبرى عن الظروف المناخية والتساقط. وقد بلغ عددها 40 محطة، كانت تحت إشراف موظفين مدنيين وعسكريين.¹

- قسم الغابات:

كان هذا القسم تحت إدارة مستشار الغابات Forstverwaltung، يساعده خمسة مفتشين مع عدد من الحراس الملونين. وتجدر الإشارة، أن الألمان أسسوا ثلاثة محطات أبحاث تجريبية في المستعمرة في كل من فلهلمستال Wilhelmstal، مورجورو Morogoro ومحطة بالقرب من نهر روفيجي Rufiji، لتطوير وتنمية الغابات والنباتات الاستوائية، وتكوين موظفين وخبراء في مجال زراعة وغرس الأشجار. وكانت إدارة الغابات تشرف على منع الأهالي الأفارقة من حرق وتدمير الغابات، وتنظيم عملية الصيد البري، وتقديم التوجيه اللازم لهم للحفاظ على مساحة الغابات، والثروة الحيوانية في المستعمرة. وقد قدرت مساحة الغابات الإجمالية للبلاد بـ 400000 هكتار.²

والواقع أن الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا القسم كانت محدودة جدا، ولهذا لما حاولت إدارة القسم زراعة مساحات واسعة من أراضي الدولة، والملكيات الخاصة، بالأشجار والنباتات الاستوائية، لتغطية الطلب المتزايد على الأخشاب والمطاط وغيرها من المواد الخام التي توفرها الغابات، فإنها لم تصل لتنفيذ أهداف الحكومة في هذا المجال، للأسباب المذكورة آنفا.³

- قسم الصحة:

كان قسم الصحة Medizinalreferent تحت إشراف مدير الدائرة الطبية في القوات العسكرية، وظل طوال فترة الحكم الاستعماري الألماني اختصاصا عسكريا، وعلى الرغم من بدء ظهور مستشفيات صغيرة، وعيادات طبية مدنية متنقلة في المستعمرة مع بداية الحكم الاستعماري، إلا أن الخدمات العلاجية تركزت إلى حد كبير على إنقاذ الجنود وموظفي الإدارة والمبشرين.⁴

وقد كافح القسم مرض النوم المنتشر بكثرة في إقليم البحيرات الكبرى، ومنطقتي نهر روفوما وروفيجي، وذلك بإبعاد ذباب التسي-تسي عن السكان، إذ منعوا الحيوانات البرية من الشرب من عيون الماء في المناطق السكنية، وقطعوا الأشجار التي يتجمع فيها الذباب، وهذا بالتنسيق مع قسم الغابات

¹- Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, pp:68-69.

²-Ibid.

³-Ibid.

⁴- Paul, Leutwein: op, cit, p:90. See Also Spalding, R :op, cit, pp:398-399.

والداخلية. كما اتخذ مدير الصحة إجراءات أخرى للحفاظ على الصحة العمومية، كتنقل السكان من مناطق انتشار الأوبئة وأمراض الملاريا والجذام ، وإعادة توطينهم بمناطق جديدة.¹

- قسم شؤون القضاء:

كان هذا القسم تحت الإدارة المباشرة لرئيس المحكمة العليا Oberrichter في دار السلام، يعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين والقضائيين من الأوروبيين والملونيين. وكان من مهامه، الإشراف على صيانة مباني المحاكم والمجالس القضائية والسجون، وإصدار اللوائح القانونية المتعلقة بالحالة المدنية والاجتماعية لمختلف التكوينات العرقية الموجودة في المستعمرة، بالإضافة إلى الإشراف على الأختام الرسمية لمختلف الإدارات والهيئات الحكومية. أما المسائل القضائية، فكان يتم دراستها على مستوى محاكم المقاطعات Bezirksgerichten في كل من دار السلام، تانجا، موانزا، موشي، طابورا، قبل مرورها على المحكمة العليا للفصل فيها.²

- قسم التعدين:

أنشئ هذا القسم أثناء حكم الشركة الامبريالية للمستعمرة، سعياً وراء اكتشافها خامات معدنية متنوعة لجلب المستثمرين الأجانب، ودعم ميزانيتها المالية. ومع تولي الحكومة الألمانية إدارة المستعمرة في منتصف سنة 1891، تم تعيين مستشاراً لرئاسة القسم Bergbaufeld، يساعده مهندسين في الجيولوجيا، وتقنيين وخبراء في علم المتفجرات. والجدير بالذكر أن الإدارة الاستعمارية، أصدرت مرسوماً عام 1900، يسمح فيه للملونين والأهالي الأفارقة بالتنقيب والعمل في المناجم، ومراكز استخراج الخامات المعدنية، بعد أن كان مقتصرًا على الأوروبيين والشركات الامبريالية.³

3- قيادة قوات المستعمرة:

تواجد مقر القيادة العامة لقوات المستعمرة Schutztruppen في العاصمة دار السلام، تحت قيادة القائد العام لقوات المستعمرة⁴ Kommandeure der Schutztruppe، وكان مسؤولاً عن

¹ - Spalding, R :op, cit, pp:398-399.

²-Ibid, pp:399-400.

³ - Haber. E : Bergbau im Heinrich, Schnee: op, cit, Band.I, pp : 165-166.

4- تولي قيادة قوات مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية في الفترة من 1891 إلى 1918 كل من:

-الجنرال إميل فون زيليسكي Emile Von Zelewski ، القائد العام لقوات المستعمرة- حاكم عام (01/ 4/ 1891 إلى 17/ 8/ 1891)

- الجنرال جولوس فريهر فون سودن Freiherr Von Soden، القائد العام لقوات المستعمرة-حاكم عام(04/ 1891 إلى 10/ 1893)

- العقيد فون شيلي Von Schele ، القائد العام لقوات المستعمرة- حاكم عام (23/ 10/ 1893 إلى 03/ 5/ 1895).

- العقيد فون تروثا von Trotha، القائد العام لقوات المستعمرة- حاكم عام (25/ 5/ 1895 إلى 17/ 8/ 1897).

- الجنرال فون ليبرت von Liebert، القائد العام لقوات المستعمرة- حاكم عام (22/ 9/ 1897 إلى 12/ 3/ 1901).

- الجنرال غراف فون غوتزن Graf von Götzen ، القائد العام لقوات المستعمرة- حاكم عام (12/ 3/ 1901 إلى 14/ 4/ 1906)

جميع الكتائب العسكرية، ومخازن السلاح، ومراكز التدريب والتجنيد والورشات الخاصة بالقوات العسكرية.¹

والجدير بالذكر أن قيادة قوات المستعمرة، استعانت أثناء إخمادها للثورات الوطنية في بداية الحكم الألماني بالمرتزقة والمجندين والحمالين الأفارقة، خصوصا من الصوماليين والسودانيين ومقاتلي الزولو من مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية والكونغو البلجيكي. أما في الفترة الأخيرة من الحكم الألماني، فقد تكونت أساسا من الجنود الملونين والإفريقيين (عسكري). وكانت قيادة قوات المستعمرة، مكونة مما يلي: ضابطين برتبة قائد أركان Stabsoffizieren، 17 نقيب، 49 ملازم وملازم أول، 42 ضابط طبيب، 60 ضابط صف، 66 ضابط صف طبيب، 2472 جندي ملون وإفريقي (عسكري)²، بالإضافة إلى عدد من المهندسين والفنيين والموظفين المدنيين.³

وفي عام 1913، كانت هناك أربعة عشر (14) كتيبة عسكرية، موزعة على مستوى أقاليم المستعمرة، متوسط كل واحدة منها هو 150 جندي ملون وإفريقي، وضابط ألماني برتبة نقيب، وملازمان، وضابط طبيب وثلاثة ضباط صف وضابط صف ممرض، مسلحة ببنادق دقيقة سريعة الطلقات، ومدافع رشاشة ومدفعية ميدان ثقيلة. أما القوة البحرية، فقد كانت مزودة بمدفعية ثقيلة و 12 زورق مصنع من الألمنيوم Aluminums boats.⁴

وحسب المصادر التاريخية، فإن قيادة قوات مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، شهدت تطورا كبيرا. وأصبحت، بعد إعفاءها من الأعمال الإدارية التي كانت تقوم بها في المقاطعات، تظم كتائب محترفة وجيدة التدريب والتجهيز، وتتمتع بمزايا قتالية كبيرة. كما كان لها دور كبير في حماية حدود المستعمرة، وحفظ النظام والأمن إلى جانب قوات الشرطة، وتأمين المنشآت العمومية كخطوط السكك الحديدية التي تجاوز طولها 1300 كيلومتر عام 1913، ومكاتب البريد والموانئ وخطوط البرق، كما ساهمت في الحملات الكشفية، ورسم الخرائط الجغرافية والطبوغرافية للمستعمرة.⁵

- العقيد فرايهر فون شلاينتز Freiherr von Schleinitz، القائد العام لقوات المستعمرة (28/5/1907 إلى 13/4/1914).

- الجنرال فون لوتو فريبك von Lettow – Vorbeck، القائد العام لقوات المستعمرة (4/1914 إلى 11/1918).

¹- Paul, Leutwein: op, cit, pp :91-92.

²- تجدر الإشارة أن الأجر الشهري للجنود الملونين بعد انفصال الإدارة العسكرية عن الإدارة المدنية عام 1906 كان يتراوح ما بين 30 و40 روبية و150 روبية للضباط الصف. راجع للمزيد/

Albert, F. C: *The German African Empire*, Werner Laurie Ltd, London, 1916, pp: 115-116.

³- Ibid. See also Ernst, G: *Schutztruppen im Heinrich, Schnee: op, cit, Band.III*, pp: 323-324.

⁴- Paul, Leutwein: op, cit, pp :91-92.

⁵-Ibid. See Also Albert, F. C: op , cit: pp:116-117.

4- إدارة الأقاليم:

كانت مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية مَجْمعة في بداية الحكم الاستعماري في اتحاد تحت الحكم العسكري. وبالرغم من محاولة الإدارة العسكرية، تطبيق سياسات أكثر ليونة، وإنشاء مؤسسات تستهدف تسهيل عملية التسيير والإدارة، وتنظيم الأهالي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن تقدم المستعمرة أثناء الإدارة العسكرية كان بطيئاً جداً. بل أدت الإجراءات والأساليب التي اتُّخذت في فترة حكمهم، إلى الاصطدام مع السكان الوطنيين، بحيث انتهت فترة إدارتهم بفضائع ومذابح لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد كما رأينا سابقاً.

ومباشرة بعد استقرار الأوضاع الأمنية، وانتهاء الثورات الوطنية، ورغبة منها في تنمية المستعمرة وتطويرها من الناحية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، قُسمت البلاد إلى مقاطعات *Bezirkes*، لتسهيل حكمها والقضاء على البيروقراطية الإدارية. وشمل هذا التقسيم الإداري 19 مقاطعة تحت الحكم المدني، مقاطعتان تحت الحكم العسكري، وثلاث مندوبيات *Residenturen* تحت الحكم الذاتي *Selbstverwaltung*. وكانت هذه الأخيرة تظم بوكوبا *Bukoba* على الشاطئ الغربي لبحيرة فيكتوريا ورواندا وأورندي بين بحيرتي كيفو *Kivu* وتنجانيقا، وكان بكل منهما مقيم ألماني *Residentur*، يمثل السلطة الاستعمارية، ويؤدي النصح والتوجيه للسلطين والملوك المحليين، الذين ترك لهم غالبية مسؤولياتهم السابقة، وكذلك وظائفهم وامتيازاتهم.¹

وجدير بالذكر أنه كان يتواجد في كل مندوبية، نائب واحد للمديرية العسكرية *Bezirksnebenstelle*، ومجموعة من المراكز العسكرية *Militärposten*. وقد وجد أهم مركز عسكري في رواندا في منطقة مروهنجيري *Mruhengeri*، وفي بوكوبا مركزين في كل من كيفمبيرو *Kifumbiro* وأوزوي *Ussuwi*، أما أورندي *Urundi*، فقد كانت تتبع المركز العسكري الموجود في أوسمبورا *Usumbura*.²

وفي المقابل، كان قائد الوحدة العسكرية *Militäreinheit Kommandant* في قوات المستعمرة، أعلى سلطة في المقاطعتين العسكريتين، وهما مقاطعتي إرينغا *Iringa* وماهينغي *Mahenge* في الجزء الجنوبي من البلاد، وكان بكل مقاطعة، محطة عسكرية *Militärstation*³، تتبعها مراكز عسكرية فرعية تحت قيادة ضباط صف.⁴

¹ Spalding, R :op, cit, pp:398-399.

² Ibid.

³ -أهمها مركز أوبينا *Ubena* العسكري في إقليم إرينغا. انظر/ المصدر نفسه.

⁴ Ibid.

وبالموازاة مع هذا، كان على رأس كل مقاطعة من المقاطعات المدنية¹ مدير *Bezirksamtman*، يخضع مباشرة لأوامر الحاكم العام، ويعاونه نائب ومسؤولون إداريون وقضاة ورجال أمن، وكان عددهم يتوقف على أهمية كل مقاطعة. وعلى سبيل المثال، وجد في المقاطعات الكبرى كدار السلام وتانغا وكيلوا، نائبا للمدير، وعدد إضافي من الإداريين والكتبة *Kanzlisten* ومراكز الشرطة.²

وبإيجاز، كان المدير هو أعلى سلطة مدنية في المقاطعة، عادة ما يتم اختياره من رجال القانون، ويساعده في المقاطعات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، والأهمية الاقتصادية الكبيرة، نائبا، بالإضافة إلى كاتب قضائي لإدارة شؤون القضاء، يكون ملماً بالعادة والقوانين المحلية، ويتقن اللهجات المحلية، أو لغة القبيلة أو القبائل المتواجدة بإقليم المقاطعة، وكاتب مكلف بالشؤون المالية والضرائب، وموظفون إداريون وأوروبيون مسؤولون عن السجلات الإدارية والقضائية بالمقاطعة، وضابط صف شرطة لرئاسة مركز الشرطة. كما كان يلحق بالمقاطعات مهندسين وتقنيين وخبراء في الزراعة وتربية الحيوانات، وهذا حسب حاجة وخصوصية كل مقاطعة.³

وتجدر الإشارة أنه أنشئ في كل مقاطعة من مقاطعات المستعمرة، التي يتواجد بها 30 شخصا ألمانيا على الأقل يبلغ سنهم 25 سنة فأكثر، مجلس إداري *Bezirksrat*، لمساعدة مدير المقاطعة في إعداد وتنفيذ الميزانية، وتكون من مدير المقاطعة رئيسا، وثلاث أعضاء منتخبين، وعضوا معينا من قبل الحاكم العام في دار السلام.⁴

وبوجه عام، ارتبطت الإدارة الألمانية في المستعمرة، عند أدنى مستويات التنظيم الإداري بمدراء المقاطعات، ورؤساء القرى. وعلى الرغم من أن الزعماء وشيوخ القبائل والموظفين السواحيليين-ليوالي، عقيدة وجومب، هم الذين اضطلعوا بتأدية هذه المهام من الناحية النظرية، فإن الإدارة الاستعمارية، اعتبرتهم مجرد معاونين تتمثل وظيفتهم في تنفيذ أوامر مدير المقاطعة، والمقيم، وقائد الوحدة العسكرية. كما أن تمسك الألمان بإدارة مقاطعتي إرينغا وماهينغي عسكريا إلى غاية عام 1914، يدل على أنهم ظلوا يخشون من الانتفاضات والثورات التي قامت في هذه المناطق من قبل. وفي المقابل، اقتصر رؤساء الأقسام ومدراء المقاطعات على شغل مكاتبهم، بدلا من الخدمة في المجالات الميدانية، وكانوا ينفقون معظم أوقاتهم في كتابة التقارير، بدلا من القيام بجولات في أنحاء المستعمرة.

¹ - أنظر الجدول الوارد في الملحق رقم (08).

² - Herman, Roemmer : *Das Gouvernement von Deutsch-Ostafrika in seiner geschichtlichen Entwicklung und gegenwärtigen verwaltungsrechtlichen Gestaltung*, Süddeutsche Verlagsdr, München , 1916, pp:44-45.

³ -Ibid.

⁴ -Spalding, R: op, cit, p: 399.

وكانت بنية الحكم الاستعماري في مناطق الحكم الذاتي، بنية موجهة في جوهرها، رغم مظهرها الاستشاري الخارجي. وكانت الإدارة الاستعمارية من خلال مقيمها، تتلاعب بصورة منتظمة بالتنظيمات الملكية والقبلية التقليدية، وفق مصالحها الجيو-إستراتيجية والاقتصادية.

ثانيا- الجانب القضائي:

يرجع تاريخ تأسيس السلطة القضائية في المستعمرة، بأصوله إلى قانون المستعمرات الصادر في 17 أبريل 1886، والمتضمن قانون المحاكم القنصلية الألمانية *Konsulargerichtsbarkeitsgesetz* الصادر في 10 جويلية 1879¹. وقد صدر المرسوم الإضافي المعدل في 15 مارس 1888، ومنح القيصر الألماني سلطات اختيارية واسعة أكثر مما كانت من قبل، لإدارة وتسيير الأجهزة الإدارية والقضائية في المستعمرات الألمانية عن طريق المراسيم الإمبراطورية².

وفي 10 سبتمبر 1900، وبعد أن أصبح القانون المدني للرايخ الألماني ساري المفعول يوم 25 جويلية 1900، أصدر المستشار كارل شلودفيغ *Karl Chlodwig* (1894-1900) مرسوما تنفيذياً، يشمل تنفيذ جميع التعديلات الجديدة التي طرأت على قانون المستعمرات لعام 1888/1886، تحت اسم قانون الحماية *Schutzgebietsgesetz*، الذي ظل هو القانون الأساسي للمستعمرات الألمانية فيما وراء البحار، طوال فترة الحكم الاستعماري³.

وفي شقه المتعلق بالسلطة القضائية، تضمن قانون الحماية، تنظيم الإجراءات القضائية والقانونية للمستعمرة، القانون المدني والجنائي، قانون العقوبات، الحالة المدنية، حقوق الأهالي الأفاقة والملونين والشؤون العامة⁴.

والجدير بالذكر أن قانون الحماية، لم يحدد بدقة القواعد الأساسية لممارسات السلطة القضائية، وإنما ترك حرية التصرف فيها حسب خصوصية كل مستعمرة. وعليه، جاءت صياغة الإجراءات القضائية والقانونية في المستعمرة على أساس مواد قانون الحماية، قانون المحاكم القنصلية، المراسيم الإمبراطورية الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية الصادرة منذ عام 1891، وأخيراً، قرارات الموظفين الاستعماريين والحاكم العام للمستعمرة. ولهذا، فقد ضمت هياكل السلطة القضائية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، الهيئات التالية:

¹ - أدخلت على هذا المرسوم بعض التعديلات الجزئية في 7 أبريل 1900.

² - Chéradame, André: *La colonisation et les colonies allemandes*, Plon-Nourrit, Paris, 1905, pp : 200-201.

³ - Deutsches-Reichsgesetzblatt : Verordnung, Bekanntmachung wegen Redaktion des Schutzgebietsgesetzes, Nr. 40, Berlin, 10 September 1900, p-p : 812-817.

⁴ - Ibid.

1- المحكمة العليا:

أنشئت المحكمة العليا Obergericht في دار السلام بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر في 9 نوفمبر 1900، يتولى رئاستها رئيس القضاء الذي يعينه المستشار الألماني في برلين، تعقد جلساتها في مقرها بدار السلام، وتختص أساسا بالنظر في قضايا الدرجة الثانية (القضايا الجنائية والمدنية، وقضايا الإفلاس) المستأنفة من المحاكم الابتدائية (الدرجة الأولى). كما تنظر في قضايا الاستئناف التي يتقدم بها الأهالي الأفارقة والملونين، ضد قرارات مدير المقاطعة أو قضاة المحاكم الابتدائية، وهذا في القضايا التي تزيد قيمتها عن 1000 روبية.¹

وكانت تتكون من رئيس، يساعده أربعة مستشارين قضائيين. ويعتبر الرئيس Oberrichter، فضلا عن ترأسه قضاة المحاكم الابتدائية، هو المسؤول الأول عن السلطة القضائية في المستعمرة، وهو صاحب الفصل في معظم القضايا الجنائية Strafverfahren والمدنية المتنازع عليها، والمحكوم عليها في المحاكم الابتدائية. وللمحكمة العليا، سلطات مطلقة في الإشراف على المحاكم الابتدائية، والفصل في جميع قضايا الدرجة الثانية وقضايا الاستئناف والطعن، كما يمكن للمحكمة العليا، القيام بزيارات تفقدية وتفتيشية للمحاكم الابتدائية والمجالس القضائية المحلية، وعزل القضاة وموظفي المحاكم.²

ومن الناحية الإدارية، كانت المحكمة العليا، تضم كل من المدعي العام Staatsanwalt، يعينه الحاكم العام، وهو مسؤول عن مساعدة محاكم المقاطعات على التمسك بالقانون ورفع القضايا للمحكمة العليا. بالإضافة إلى الكتبة العموميون والمحامون، يساعدون القاضي والمدعي العام في تأدية مهامهم، ولم يكن يشترط إلمامهم ومعرفتهم بالشؤون القضائية والقانونية، وان كان للمحامين صلاحية إدارة المحاكم ومجالس القضاء المحلية. أما منصب الأمين العام، فقد كان يتولاه أحد قدامى المدعين العاملين، يعينه المستشار الألماني.³

وتجدر الإشارة أن السلطات الاستعمارية، كانت حريصة على زيادة كفاءة موظفيها الإداريين والمسؤولين القضائيين، وخصوصا في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري، حيث تم إرسال الكثير منهم إلى معهد الدراسات الشرقية في برلين dem Orientalischen Seminar in Berlin ومدرسة

¹-Ibid, Nr.52, 9 November 1900, pp: 1005-1008. See Also Gerstmeyer .V: Oberrichter im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. II, pp: 666-667.

² Gerstmeyer .V: op, cit, p: 667. See Also Paul, Leutwein: op, cit, p:29.

³ Spalding, R: op, cit, p: 394. See Also Deutsches-Reichsgesetzblatt : Verordnung, betreffend die Rechtsverhältnisse in den deutschen Schutzgebieten, Nr.52, 9 November 1900, pp: 1005-1008.

الشؤون الاستعمارية بمهامبورغ Deutschen Kolonialinstituts in Hamburg، المتخصصة في تكوين الموظفين والمسؤولين الاستعماريين.¹

وفي السنوات الأخيرة من الحكم الألماني، تم إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على قطاع العدالة، من خلال تبسيط الإجراءات القضائية، في كل من المحكمة العليا، والمحاكم الابتدائية، والمجالس القضائية المحلية، وهذا من خلال منح القاضي سلطات واسعة للفصل بين الطرفين المتنازعين، وإصدار الأوامر القضائية الفورية والرخص القانونية، وإلغاء منصب المحضر القضائي، والتحقيق الابتدائي، بحيث أصبح قاضي المقاطعة هو المكلف بالتحقيق في القضايا التي تقع في حدود مقاطعته. كما تم في هذه الفترة، السماح للوطنيين بحق الاستئناف والظعن في بعض أحكام القضايا الجنائية. وتجدد الإشارة، أن سلطة العفو أو إلغاء تنفيذ الأحكام القضائية، بما فيها حكم الإعدام، هي من صلاحيات القيصر الألماني حصراً.²

والجدير بالذكر أن المحكمة العليا في دار السلام، بقيت طوال فترة الحكم الاستعماري الألماني، أعلى هيئة قضائية في المستعمرة يلجأ إليها المتخاصمون والمتقاضون، وهذا بالرغم من وجود اقتراح من الحكومة الألمانية بإنشاء المحكمة الاستعمارية العليا Obersten Kolonialgerichtshofes، لدعم تطبيق القانون الألماني، وتوحيد القرارات والمراسيم الخاصة بالمستعمرات الألمانية. ومحكمة إدارية Verwaltungsgericht، لحل النزاعات ذات الطابع الإداري والفصل فيها.³

والواقع أنه لم يكن بإمكان جميع المواطنين الوصول إلى المحكمة العليا، فعندما كان الأمر يتعلق بقضايا تخص الأهالي الأفارقة أو الملونين، فنادراً ما كان يفصل فيها، أو يسمح لهم بالاستئناف أمامها. وقد بررت المصادر الألمانية⁴ ذلك، بالاختلاف الكبير بين المفهوم الأساسي للقانون الأوروبي، والنظم العرفية الوطنية من جهة، وبندرة رجال القانون والأشخاص المؤهلين لتولي المناصب القضائية العليا من جهة أخرى. ولهذا، فقد استعانت الإدارة الاستعمارية في الكثير من المرات بموظفين إداريين لتولي عمل القضاة ومساعدتهم، بالرغم أنهم لم يكونوا على دراية بشؤون القضاء. أما في المحاكم الابتدائية، وخصوصاً الداخلية منها، فقد كان القضاء متصل في الكثير من الأحيان بالأعمال الإدارية.

¹- Johanna, E.B: *Die Gründung des Deutschen Kolonialinstituts in Hamburg*, Wissenschaftliche Hausarbeit Zur Erlangung des akademischen Grades eines Magister Artium, der Universität Hamburg, 2005.

²- Köbner, O: *Landgesetzgebung und Landpolitik* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. II, p-p: 421-425.

³- Gerstmeier .V: *Gerichte und Gerichtsverfassung* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp: 709-710.

⁴- Köbner, O: op, cit, pp: 421-525.

2- المحاكم الابتدائية:

تختص المحكمة الابتدائية أو محكمة المقاطعة *Bezirksgericht*، بالنظر في قضايا الدرجة الأولى، الجنائية والمدنية. وقد أنشأت خمسة محاكم ابتدائية بالمستعمرة في كل من دار السلام، تانجا، موانزا *Muansa*، طابورا وموشي، وهذا للفصل في قضايا المستوطنين البيض، الآسيويين، الهنود الغوان *Goanesen*¹، والمسيحيين السوريين.²

وكان الهيكل الإداري في هذه المحاكم يتكون من قاضي المقاطعة كرئيس للمحكمة، وأربعة مستشارين للقضايا الجنائية، واثنان للقضايا المدنية، بالإضافة إلى الكتبة القانونيين والمحامين. ولقاضي المقاطعة السلطة القضائية للفصل في القضايا المدنية التي لا تزيد قيمتها عن 600 روبية، بالإضافة إلى جرائم المخالفات وقضايا الإفلاس والقضايا المتنازع عنها مثل الخصومات التي تنجم عن العقار والميراث. وللإشارة، فإن قضاة محاكم المقاطعات، كانوا يخضعون في تعيينهم، لنصوص قانون موظفي المستعمرات *Kolonialbeamtengesetz*.³

وبالموازاة مع هذا، كانت القضايا الأخرى من اختصاص مجلس المقاطعة، الذي يجتمع في هيئة محلفين وأربعة مستشارين أوروبيين وقاضي محكمة المقاطعة الذي يترأس المجلس. وتصدر الإشارة، أن المحاكم الابتدائية كانت مكلفة بمعالجة المسائل القضائية التي تخص الأقاليم الملحق بها، كما تعقد جميع جلساتها في المقاطعات المتواجدة بها. ومع تحسن أوضاع المستعمرة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، تم صياغة مواد قانونية جديدة وتكميلية. بحيث أعفيت الجمعيات الاستعمارية ذات الطابع الاجتماعي من الإمساك بالسجلات القضائية، كما تم إنشاء هيئات قانونية خاصة بالشركات الامبريالية التجارية التي تبين عدم ملائمة قوانينها الداخلية للعمل مع ظروف المستعمرات، بحيث أصبحت تتمتع بحقوق قانونية، وبحرية تجارية واقتصادية عن تلك التي تتمتع بها الشركات الألمانية في الرايخ الألماني، وهذا بعد موافقة المجلس الاتحادي الألماني البندسرات *Deutschen Bundesrats* والمستشار الألماني على القانون التجاري الخاص بالمستعمرات، بحيث تمت صياغته ليتلاءم مع المناطق المتأخرة من الناحية الاقتصادية.⁴

¹ - الغوان، أصولهم من مستعمرة غوا *Goa*، التي أسسها البرتغاليون في أوائل القرن السادس عشر على الساحل الغربي للهند. وقد سافر عدد كبير منهم إلى شرق إفريقيا، بعد أن طُردت البرتغال من الهند في أوائل القرن الثامن عشر، وبمكّم أنهم كانوا جميعاً مسيحيين من جهة، ومن جهة أخرى قدرتهم في التكيف مع النظم الاستعمارية وسرعة الاندماج فيها، فقد سهل استيعابهم من طرف السلطات الاستعمارية الألمانية والبريطانية. ولهذا، فقد شغلوا وظائف ومسؤوليات متعددة في التجارة والفلاحة والقضاء والإدارة والخدمة العسكرية، وشكلوا جزء هام، إلى جانب الهنود والعرب، من الطبقة الوسطى. أنظر المصدر نفسه، المجلد الأول، ص: 742.

²-Ibid. See Also DEUTSCHES-KOLONIALBLATT, BERLIN, JAHR 1901, P: 1.

³-Paul, Leutwein: op, cit, p-p:29-31. See Also Karl, Gareis: *Deutsches Kolonialrecht eine orientierende Schilderung*, Verlag Von Emil Roth In Giessen, Königsberg, 1902, pp:15-16.

⁴-Ibid.

وعلى أي حال، فإن قانون السلطة القضائية المطبق في المستعمرة، هو القانون الألماني، مزودا ببعض القوانين الوطنية. وبالرغم من أنه لم يكن هناك قانون عام يجمع جميع القوانين القضائية الوطنية الموجودة في المستعمرة،¹ إلا أن الألمان عمدوا في قانون الحماية على التفرقة بين المستوطنين باعتبارهم سكان متحضرين، عن غيرهم من سكان المستعمرة الذين اعتبرهم القانون متخلفين حضاريا. ولهذا، فقد نصت المراسيم الإمبراطورية المتعلقة بالسلطة القضائية الصادرة منذ عام 1891، على ما يلي:²

- ضرورة خضوع الأهالي الأفارقة والملونين للقوانين المدنية والجنائية الألمانية، وكل الإجراءات الواردة في قانون الحماية.

- حماية المعتقدات والعادات الوطنية والقبلية للسكان الوطنيين، بمختلف تكويناتهم العرقية والدينية. وللإشارة، فإن القيصر الألماني أصدر مرسوما إمبراطوريا جديدا في 3 جوان 1908، منح من خلاله، المستشار الألماني والحاكم العام للمستعمرة، صلاحيات واسعة لإصدار المراسيم والقرارات القضائية والإدارية، بما يتلائم مع خصوصية كل مستعمرة. وبالنسبة لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، فقد أيد هذا المرسوم، المراسيم الإمبراطورية السابقة، فيما يتعلق بتحديد سلطات قضاة المقاطعات وموظفي شؤون القضاء على الوطنيين، كحفظ النظام، والعصيان المدني، والوفيات والعقوبات التي تلحق بالأشخاص الذين يرتكبون جرائم، ومخالفات مدنية أو جنائية. كما أشار هذا المرسوم، إلى ضرورة الاهتمام بقانون الشريعة الإسلامية والقانون العرفي الإفريقي، واحترام العادات والتقاليد الوطنية.³

3- المحاكم الأهلية:

لم تكن الأوضاع السائدة في المستعمرة مع بداية الحكم الاستعماري، لتسمح بتطوير أو تقوية نظام المحاكم الأهلية بما يتفق والاحتياجات الوطنية. فلم تكن لدى الحكومة الألمانية، نتيجة الثورات الوطنية المستمرة من جهة، ونقص الأطارات القضائية من جهة ثانية، سياسة قضائية موحدة اتجاه

¹- تجدر الإشارة أن السلطات الاستعمارية الألمانية، رفضت تجميع القوانين والعادات الإفريقية المحلية الموجودة في المستعمرة، لتخوفها من بقاء الأهالي في حياتهم البدائية ورفضهم التحول إلى الحياة الحضرية المدنية. وفي الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري، وبإصرار من المسؤولين القضائيين في المستعمرة، أرسل البرلمان الألماني الرايخشتاغ عام 1912، لجنة متخصصة في الشؤون القضائية إلى شرق إفريقيا الألمانية، للاطلاع على قانون الحماية ومقارنته مع القوانين المحلية الإفريقية، ومدى تطابقه معها. وقد أصدرت اللجنة تقريرها التمهيدي، بعد أن استمرت طوال سنة 1912 في البحث والزيارات الميدانية لمختلف مناطق المستعمرة. ولكن بالرغم من صدور القرار التمهيدي للجنة، فإن السلطات الاستعمارية الألمانية، لم تفرج عن القانون الخاص بالعادات والتقاليد الوطنية طوال فترة استعمارها للمنطقة. راجع للمزيد من التفاصيل/

- Gerstmeier .V: *Eingeborenenrecht* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p: 512.

²-Deutsches-Reichsgesetzblatt : Verordnung, betreffend die Rechtsverhältnisse in Deutsch-Ostafrika, Nr. 1, Berlin, 1. Januar 1891, p-p : 1-5.

³-Deutsches-Reichsgesetzblatt : Verordnung, betreffend die Einrichtung der Verwaltung und die Eingeborenen-Rechtspflege in den afrikanischen und Südseeschutzgebieten, Nr. 36, Berlin, 3. Juni 1908, p: 397.

الأهالي. ومن ثم كانت تفتقر إلى توجيه سياسي خاص بها، بحيث تركت حرية تطبيق القوانين القضائية الألمانية الصادرة في المراسيم الإمبراطورية على السكان الوطنيين، للموظفين والمسؤولين الاستعماريين. وبما أن السلطة القضائية لم تكن مستقلة عن السلطة التنفيذية، بما يجعل المسؤول الإداري وفي مقدمتهم مدير المقاطعة في نهاية الأمر هو المسؤول القضائي الرسمي، لديه صلاحيات الفصل في قضايا الأهالي المدنية والجنائية. بيد أن هذه الأوضاع، كانت تتفاوت من منطقة إلى أخرى، بالنظر إلى أن المنطقة الساحلية كانت تمارس أساساً القضاء الإسلامي قبل الاستعمار، بينما كانت المناطق الداخلية متخلفة في تطبيق الأساليب القضائية. وأتت السياسة الاستعمارية، بعد تولي الحكومة الألمانية إدارة المستعمرة عام 1891، إلى تشجيع الاهتمام بالقانون الإسلامي والقانون العرفي الإفريقي المستمد من العادات والتقاليد الوطنية، وإدخال عليهما التعديلات اللازمة بما لا يتعارض مع القانون الألماني.

وجدير بالذكر أن القواعد التي كانت تطبق في شؤون القضاء والإدارة قبل الاستعمار في الشريط الساحلي، وبعض المقاطعات الداخلية (أوجيجي وطابورا)، كانت خليطاً من القانون العرفي الإفريقي والقانون الإسلامي، بحيث أصبح من الصعب، كما يقول أندرسون، فصل بعضهما عن بعض.¹ ولهذا، لاحظ الألمان أن درجة تطبيق القانون الإسلامي في شكله الجديد المشترك، قد اختلفت وتفاوتت من منطقة إلى أخرى، حسب درجة التأثير والاندماج. ولكنهم خلصوا إلى نتيجة، بأن القانون الإسلامي، كان هو القانون المشترك المطبق والسائد في معظم أقاليم المستعمرة، وذلك من خلال استمرار السكان المسلمين ومن غير المسلمين في تطبيقه، وإصدار الأحكام القضائية استناداً إليه، وخصوصاً في المدن الكبرى كدار السلام وطابورا وأوجيجي وتانجا ومكينداني Mikindani وباجامويو وكيلاوا.²

وفي فترة الحكم الاستعماري، أسند الألمان مهمة شؤون القضاء الإسلامي إلى الموظفين السواحيليين (ليوالي وجومب). فإلى جانب مهامهم الإدارية، كانت واجباتهم القضائية، تشمل تسوية المنازعات، فرض الغرامات، والفصل في قضايا السرقة والزواج والطلاق والميراث وشؤون الأسرة، وإصدار الحكم فيها طبقاً للقوانين الإسلامية التي كانت مطبقة من قبل، باستثناء بعض الجرائم الجنائية والسياسية، التي يعود الفصل فيها إلى المحكمة العليا والحاكم العام.³

تجدر الإشارة هنا، أن الموظفين السواحيليين واجهتهم بعض الصعوبات في تطبيق القانون الإسلامي في بعض الأقاليم التي كانت تحت إدارتهم، وذلك لتعارض قانون الشريعة الإسلامية واختلافها

¹-Anderson, Sir James Norman. D: *Islamic Law in Africa*, Colonial Research Publication (Her Majesty's Stationery Office), No. 16. VII, London, 1954, pp: 122-147.

²-Ibid.

³-Ibid. See Also Straehler, R: *Strafregister im Heinrich, Schnee*: op, cit, Band. III, p: 425.

مع بعض العادات والتقاليد الإفريقية، كمسألة حق المرأة في الميراث، الذي لا تعترف به الكثير من الأعراف الإفريقية، ومشكلة تعدد الزوجات، وبعض العادات الوثنية الأخرى الموروثة.¹

وبجانب القانون الإسلامي، اهتم الألمان بعض الشيء بتطوير وتطبيق القانون العرفي الإفريقي في بعض مقاطعات المستعمرة، وخصوصاً في مقاطعات الهضبة الوسطى، وأقاليم الحكم الذاتي في منطقة البحيرات الكبرى. وقد شهدت الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري، محاولات مدراء المقاطعات، استخدام مستشارين وأفراد العشائر البارزين، لمساعدتهم في معالجة المسائل القضائية المتعلقة بالأهالي.²

وكان هؤلاء يحضرون كممثلين عن مجتمعاتهم المحلية، في الاجتماعات التي تتم على مستوى مجلس المقاطعة، لمناقشة المسائل القضائية والمدنية. وجدير بالذكر أن السلطات الاستعمارية، سمحت لهم كذلك، بتسوية وحل بعض المسائل القضائية والمدنية. وجدير بالذكر أن السلطات الاستعمارية، سمحت لهم

وفي مناطق الحكم الذاتي التي تشمل المندوبيات الثلاث، سعت الإدارة الاستعمارية إلى توسيع نطاق المهام القضائية للرؤساء والملوك الإفريقيين. وكان الهدف، أن تلتزم هذه المحاكم الأهلية بالفصل في المسائل القضائية المحلية بالقانون العرفي الإفريقي بأقصى قدر ممكن، بحيث يقتصر تعديله على الحالات التي تتعارض فيها قواعده الأساسية، مع القانون الألماني.

وكانت الإجراءات القانونية في المحاكم الأهلية في مناطق الحكم الذاتي، علنية تتم بحضور جميع الأطراف المتنازعة. وقد تم استثناء، الجرائم الجنائية الخطيرة والجرائم السياسية والإخلال بالعقود القانونية للعمال الوطنيين، التي كانت من سلطة وصلاحيات المقيم الألماني الفصل فيها. ولم يكن حق الاستئناف مسموحاً به، إلا في القضايا المدنية التي تزيد قيمتها عن 1000 روبية، بحيث تُحوّل القضية إلى قاضي المحكمة العليا في دار السلام، الذي يعالجها ثم يفصل فيها، وقد أطلق عليه في هذه الحالة اسم قاضي استئناف شؤون الأهالي *Berufungsrichtergericht für Eingeborene*. أما الأحكام القضائية الأخرى، فقد كان على أصحابها الاستئناف أو الطعن فيها، أمام الحاكم العام مباشرة، وهو الذي يملك سلطة إلغاء الحكم أو إعادة المحاكمة أو التخفيف منها.⁴

وفيما يتعلق بالأحكام القضائية التي تصدر عن المحاكم الأهلية، فقد خضعت لنص المرسوم الصادر في 22 أبريل 1896. وكان من أهمها، ضرورة موافقة الحاكم العام على الأحكام التي تصدر بمعاينة المحكوم عليهم بستة أشهر سجنًا وغرامة مالية تقدر بـ 200 روبية. وفيما عدا ذلك، فقد كان

¹-Anderson, Sir James Norman. D: op,cit, pp: 122-147.

²- Die deutsche Kolonial-Gesetzgebung: (*Gouverneurs von Deutsch-Ostafrika, betreffend die Gerichtsbarkeit und die Polizeibefugnisse der Bezirkshauptleute*. Dar-es-Salâm, den 14. Mai 1891), Vol.6, Berlin 1901-1902, pp: 33-34.

³-Ibid.

⁴-Ibid. See Also Gerstmeyer .V: Eingeborenrecht, op, cit, Band. I, pp: 510-511.

من سلطة المحكمة العليا، تأييد أو استئناف جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم الأهلية، باستثناء عقوبة الإعدام التي تبقى من سلطة الحاكم العام للمستعمرة. وكانت المحاكم الأهلية، ترسل سجلاتها القضائية بصفة دورية ومنتظمة إلى المحكمة العليا، للنظر في الأحكام التي أصدرتها، قبل تنفيذها.¹ والجدير بالذكر أن قانون العقوبات المنصوص عليه في قانون المحاكم القنصلية، حدد عدة أنواع للعقوبة في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، وهي كالتالي:

- عقوبة السجن والأشغال الشاقة.
- عقوبة الإعدام.²
- الغرامة المالية.
- عقوبة وضع المسجونين في سلاسل جماعية.
- العقاب البدني.

وكان الألمان أول من طبق العقوبة الأخيرة في مستعمراتهم الإفريقية، وبالرغم من إصدار وزير المستعمرات الدكتور درنبارغ أوامر بإلغائها، والحد من تطبيقها في المستعمرات الإفريقية. إلا أن المسؤولين الألمان استمروا في تطبيقها، كأسلوب ردعي لعقاب السكان المحليين في شرق إفريقيا. وبما أن قانون العقوبات لم يحدد بدقة الحالات التي يمكن فيها تطبيق المواد، ونوع العقوبة التي تقع على المحكوم عليهم، وترك حرية ذلك إلى الموظفين والمسؤولين على السلطة القضائية في المستعمرة، خصوصا في الحالات التي لا يمكن فيها الرجوع إلى القانون الألماني،³ فإن العقاب البدني *körperliche Züchtigung* كان الأسلوب المفضل لدى الألمان، وكانت طريقة تنفيذ العقوبة تتمثل في جلد المحكوم عليه بـ 50 جلدة⁴، وهذا بحضور طبيب والقاضي الذي أصدر الحكم القضائي. وللإشارة، فإن عقوبة العقاب البدني كانت تطبق على الذكور الإفريقيين والملونيين (باستثناء العرب) البالغين أكثر من 16 سنة.⁵

¹-Die deutsche Kolonial-Gesetzgebung: (*Runderlass des Gouverneurs du Deutsch-Ostafrika betreffend die Eingeborene-Gerichtsbarkeit II. Instanz, Dar-es-Salâm, den 26. Mal 1898, Vol.6, Berlin 1901-1902, p: 155. See Also Straehler, R: op, cit, p: 424.*

²- تجدر الإشارة أن أحكام الإعدام المتعلقة بالأفراد كانت تنفذ بثلاث طرق، إما رميا بالرصاص، أو شنقا، أو بقطع الرأس، وهذا حسب القرار الذي يتخذه الحاكم العام للمستعمرة، بعد استشارة المستشار الألماني في برلين. للمزيد أنظر/

-Deutsches-Reichsgesetzblatt : Verordnung, Bekanntmachung wegen Redaktion des Schutzgebietsgesetzes, Nr. 40, Berlin 10 September 1900, p:817.

³-أعتبرت بعض الأعمال الممارسة في المستعمرة مثل شهادة الزور وعصيان الأوامر القضائية والإدارية وممارسة السحر والشعوذة والخرافات الإفريقية البدائية، هي من الأعمال المخالفة للقانون، وهذا بالرغم من عدم وجود قانون ينص عليها. راجع للمزيد/

- Gerstmeyer .V: Eingeborenenrecht, op, cit, p: 511.

⁴- يُجلد المحكوم عليه 25 جلدة على مرتين، بين كل واحدة منها أسبوعان.

⁵- Gerstmeyer .V : *Körperliche Züchtigung im Heinrich, Schnee: Band. II, pp: 366-367.*

وبوجه عام، كانت هناك ترتيبات قضائية ازدواجية، يتم بمقتضاها تسوية المنازعات القضائية المدنية التي تظم أطرافاً وطنية، سواء من الأفارقة أو الملونين، وفقاً للأساليب القانونية التي كانت سائدة قبل الاستعمار. في حين كانت معظم القضايا الجنائية والمنازعات التي تظم أطرافاً أوروبية، تخضع مباشرة للقانون الألماني.

وحتى في الفترة التي تم فيها إنشاء وزارة للمستعمرات، والإعلان عن بدء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وإدارية في المستعمرة، فإنه لم يطرأ تغييراً كبيراً على السلطة القضائية، وبقيت تُسير وفقاً لقانون الحماية *Schutzgebietsgesetz*، وقانون المحاكم القنصلية *Konsulargerichtsbarkeitsgesetz*، الذي أقصى القوانين الوطنية، ولم يهتم بها، ويطورها بالشكل الكافي، مثل ما حدث في المستعمرات البريطانية المجاورة. كما أن جل المراسيم الإمبراطورية القضائية التي صدرت منذ عام 1891، كانت في مجملها غير واضحة، وغير ملزمة في نفس الوقت، وتركت المجال للموظفين الاستعماريين للاجتهاد في تطبيقها. وبالتالي ساهمت عملياً في تغذية السياسات العنصرية، وتكثيف الاستغلال الاستعماري من طرف الشركات الامبريالية، التي استغلت هذا الفراغ القانوني، وظروف عدم وجود دستور محدد للمستعمرة.

الفصل الثاني: الزراعة

تمهيد:

ساهم ظهور الهيمنة العمانية السياسية على شاطئ شرق إفريقيا مع أوائل القرن التاسع عشر، في ظهور البني الإنتاجية التي يسرت وقوع التغيرات الاقتصادية بسرعة، ودمج المنطقة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل قيام الحكم الاستعماري الألماني. وقد تمت جميع الصلات الرئيسية الخارجية عبر المحيط الهندي، ولكن تجارة العاج والرقيق ألحقت مناطق الداخل من شرق إفريقيا شيئاً فشيئاً بالشبكة التجارية التي أقيمت على الساحل. وأدت، مع مرور الوقت، إلى قيام اقتصاد المزارع الكبيرة، التي أصبحت، مع العاج والرقيق، هي المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي في المنطقة.

وحسب المؤرخين، أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر، أصبح كل من العاج والرقيق، سلعتان إستراتيجيتان بالنسبة لاقتصاد شرق إفريقيا، وشكلا أكثر من ثلثي صادرات المنطقة. وكانت شبكة المزارع الكبيرة لقصب السكر التي أقامها الفرنسيون في جزيرتي موريس والرينيون في المحيط الهندي، ومزارع القرنفل في جزيرتي زنجبار ومبما، تعتمدان كلياً على اليد العاملة التي توفرها تجارة رقيق شرق إفريقيا المنخفضة التكاليف، بل أن مزارع القرنفل قد أصبحت هي النشاط الاقتصادي السائد في شرق إفريقيا، بعد أن شجع السيد سعيد وكلائه على التوسع في زراعته في الساحل والمناطق الواقعة خلفه. وتشير الدراسات التاريخية، أن التوسع في زراعة القرنفل وصناعته، كان من الحوافز الرئيسية لتجارة الرقيق، لكثرة الطلب على الأيدي العاملة في موسمي اللّح والحصاد. أما تجارة العاج، فقد كانت في هذه الفترة في نفس أهمية تجارة الرقيق، إن لم نقول تفوقت عليها. وقد أدى تزايد الطلب عليهما في الأسواق العالمية، إلى خلق طبقة من التجار، الذين كان معظمهم من العرب في بداية الأمر، ثم ضمت الهنود والشيرازيون وبعض الزعماء الإفريقيون فيما بعد.

ومن الواضح أن هاتان السلعتان الإستراتيجيتان، كانتا تقايضان مقابل سلع أخرى يتم جلبها من الأسواق الدولية، في تجارة المسافات الطويلة التي امتدت من المدن الساحلية إلى مناطق مختلفة من أقاليم الداخل. وكانت هذه الظاهرة الاقتصادية مرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الممثل في الغرف التجارية التي أقامتها الدول الغربية في زنجبار ومدن الساحل منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ولكن هذه الدول، وخصوصاً الأوروبية، بعد أن تطورت من الناحية الصناعية، واستحدثت طاقات إنتاجية

جديدة، أصبحت تنظر إلى ظاهرة استخدام الرقيق أقل ربحية، ومن ثم غيرت مواقفها اتجاهها، وراحت تعمل على إلغائها. وقد مثل هذا حدثا سياسيا واقتصاديا بالغ الأهمية، باعتبار أنه بشكل أو بآخر أدى إلى قيام الحكم الاستعماري من جهة، وفرض ما يسمى بالتجارة المشروعة التي كان فيها النصيب الأكبر لصالح وكلاء الشركات الألمانية والأوروبية الامبريالية من جهة أخرى.

1- المناخ والتضاريس:

تمتد مساحة البلاد على مسافة أكثر من 4000 كيلومتر من أقصى الحدود الشمالية عند بحيرة فيكتوريا وكيفو Kivu إلى الحدود الجنوبية عند نهر روفوما، وعرض يصل إلى حوالي 1000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب.¹ وتتميز بتضاريس متباينة ومناطق مناخية متعددة، وتنقسم إلى ستة (6) مناطق رئيسية.

وأول هذه المناطق، منطقة السهل الساحلي، وتمتد من حدود مستعمرة كينيا عند خط عرض 1 درجة جنوباً إلى نهر روفوما عند خط عرض 11/35 درجة جنوباً، ومن المحيط الهندي عند خط طول 25/35 درجة شرقاً إلى بحيرة نياسالاند وروديسيا الشمالية عند خط طول 21/29 درجة شرقاً. وهي تختلف من الشمال إلى الجنوب من حيث التضاريس والتكوين الجيولوجي والتكتوني، ويتراوح عرضها ما بين 10 و40 ميل، ويسودها مناخ استوائي غير صحي متأثر بتيارات المحيط الهندي الساخنة، وتنتشر فيها الأمراض الاستوائية وأمراض المناطق الحارة كالمalaria ومرض النوم، ولهذا يتجنبها المستوطنون البيض. وتكثر فيها السهول المستوية وتصلح لإنتاج جميع المحاصيل الاستوائية، وترتفع على مستوى سطح البحر عند هضبة إليغورو Uluguru في الشمال الغربي ب 8200 قدم.²

المنطقة الثانية، تشمل المساحة الفسيحة الواقعة في الهضبة الوسطى بين نهر رواها العظيم وهضبة الواهيهي من الجنوب الشرقي، وجبال أوساجارا Usagara من شرق، وأراضي النياموزي Unyamwezi من الغرب، ومرتفعات أوزمبرا والكيلمنجارو شمالاً. ويتراوح ارتفاع أراضيها على مستوى سطح البحر ما بين 3200 و5500 قدم.³

وعلى الحدود الشمالية، تقع المنطقة الثالثة، ويسود فيها مناخ معتدل، يتميز بنظام مطري بدون فصل جاف، تتراوح فيها معدلات التساقط ما بين 40 و 80 بوصة*، وتعتبر الأكثر انتظاماً في شرق إفريقيا. والأثر الجبلي المتمثل في الكيلمنجارو وميرو Meru، التي تعرف باسم المرتفعات الشتوية، يتسبب

¹ - Albert, F. C: op , cit: p:117. See Also Spalding, R :op, cit, pp: 357-358.

² -Moffett, J.P: op, cit, p: 1. See Also Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), published by H.M Stationery office, No:113, London, 1920, pp:2-3.

³ - Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp: 3-4.

* - وحدة قياس أنجلو-سكسونية، 1 بوصة يساوي 25.4 ملليمتر.

في تكثيف رطوبة ملحوظة، ومتوسط ارتفاع أراضيها عن مستوى سطح البحر من 6500 إلى 9500 قدم. جوها صحي بشكل عام، وهي من أكثر مناطق البلاد جذبا للمستوطنين البيض، واستقر معظمهم في مقاطعات أروشا وموشي وأوزمبرا. وللاشارة، أن أكثر من ثلثي إنتاج البلاد من المحاصيل الزراعية النقدية، ينتج فيها، لملائمة المناخ والتربة الخصبة في سهول أوزمبرا Usambara المرتفعة. وتقع فيها قمة جبل الكيلمنجارو التي تعد الأعلى في إفريقيا بارتفاع على مستوى سطح البحر يقدر بـ 19321 قدم، في حين يقدر ارتفاع قمة هضبة ميرو، التي تقع على مسافة 40 ميلا جنوب شرق الكيلمنجارو ، بـ 14955 قدم.⁴

وتشمل المنطقة الرابعة، فيما يعرف بهضبة شرق إفريقيا The East African plateau الواقعة بين بحيرة فيكتوريا شمالا وبحيرة تنجانيقا من الجنوب الشرقي، وهي مناطق شاسعة، تستقر فيها قبائل المساي Masai والنياموزي Unyamwezi، ويسكنها تقريبا حوالي نصف سكان البلاد. يسود في جزئها الجنوبي مناخ حار وجاف، وفي جزئها الشمالي مناخ استوائي رطب، ترتفع أراضيها على مستوى سطح البحر بـ 3600 قدم.⁵

وتقع المنطقة الخامسة في هضبة البحيرات الكبرى، وتبدأ من بحيرة فيكتوريا وإقليم كاراغوي karagwe شرقا، وتنتهي عند الصدع الغربي الممتد بين بحيرتي كيفو Kivu وتنجانيقا غربا، وهي تغطي مقاطعتي رواندا وأورندي، أراضيها صالحة للزراعة، وتكثر فيها المستنقعات والنباتات الاستوائية، وتعتبر تلال رواندا الغربية أعلى منطقة في البحيرات الكبرى، بارتفاع يقدر بأكثر من 9000 قدم على مستوى سطح البحر.⁶

وفي المجال الفسيح الواقع جهة الجنوب من بحيرة كيفو إلى بحيرة نياسا، تقع المنطقة السادسة والأخيرة، وتبدي عدة ملامح في المناخ والتضاريس. وهي تنقسم إلى قسمين، قسم يضم المناطق الواقعة في أقصى الغرب في الحدود مع الكونغو البلجيكي، بين الشاطئ الجنوبي لبحيرة كيفو والشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة تنجانيقا، وهي تتميز بكثافة الأمطار الاستوائية المتهاطلة والحرارة المرتفعة. ويقع القسم الثاني بين بحيرتي روكوا Rukwa ونياسا على مسافة 180 ميلا، ويخترقه واد الأخدود العظيم الذي ينخفض على مستوى الهضبة الجنوبية بـ 1000 قدم، ويبدأ من شمالي بحيرة نياسا مشكلا فرعين، فرع يتجه نحو الحدود الشمالية الشرقية للبلاد، وفرع يتجه إلى الشمال الغربي نحو البحيرات الكبرى. ويوجد

⁴- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp: 5-6. See Also Fitzgerald, Walter: *Africa: A social, Economic and Political Geography of its major regions*, Methuen, London, 1934, pp: 230-231.

⁵-Ibid.

⁶-Ibid.

في هذا القسم، تضاريس مرتفعة يتوسطها جبل لينغستون الذي يبلغ ارتفاعه 9840 قدم على مستوى سطح البحر، وتحيط به سهول فسيحة صالحة للزراعة، ومناخها صحي ملائم للاستقرار الأوروبيين.⁷ وفي شرق إفريقيا أكثر مما في غيرها من مناطق القارة الإفريقية، تنظمت الحياة البشرية في ظروف الطبيعة، وامتزج المناخ والتضاريس لتبدو تأثيراتهما في تنوع المظاهر الطبيعية من البحيرات والأنهار، والوديان وخصائص التربة ومناظرها الطبيعية، والغابة الكثيفة التي تغطي أجزاء واسعة من البلاد، وهي كثيرة التنوع والتداخل، وتكثر فيها المستنقعات والبرك الراكدة والحرارة والرطوبة. مما تسبب في انتشار كبير للجراثيم والحشرات وجميع أمراض المناطق الحارة، الأمر الذي يجعل استغلالها صعب.

وتغطي البلاد مجموعة كبيرة من الأنهار والبحيرات والوديان والبرك. وتكون الأنهار وروافدها شبكة منظمة تجمع جزءا من مياه الأحواض والجداول، وتعمل على إفراغها في البحار والمحيطات والبحيرات، وتظهر بمستوى عال من الغزارة في المياه في فترتي توافق الأمطار الاعتدالية، ويجف بعضها بانتهاء موسم الأمطار وحلول موسم الجفاف. ومن أهمها نهر بنجاني Pangani، ينبع من الكيلمنجارو ويبلغ طوله حوالي 500 كيلومتر، ونهر روفيجي Rufiji الذي ينبع من هضبة إرينغا في المرتفعات الجنوبية، ومن وأهم رافده، رافد رواها Ruaha العظيم. ونهر روفوما Ruvuma الذي يفصل شرق إفريقيا الألمانية عن مستعمرة شرق إفريقيا البرتغالية على مسافة 800 كيلومتر، بالإضافة إلى نهر ماتندو Matindu ومبومكورو Mbwemkuru ووامي Wami، وجميعها تصب في المحيط الهندي.⁸

وفي الحافة الغربية للهضبة الوسطى ينبع نهر مالاجارازي Malagarasi الذي يبلغ طوله 475 كيلومتر ويصب في بحيرة تنجانيقا، ونهر كاجيرا Kagera في الشمال الغربي (منطقة رواندا) الذي يبلغ طوله 400 كيلومتر ويصب في بحيرة فيكتوريا،⁹ بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الروافد الفرعية والوديان الموسمية. وللإشارة، فإن معظم هذه الأنهار تظهر في شكل مدرج ولاسيما في جزء مجراها السفلي، ولهذا، فمعظمها غير صالح للملاحة والمواصلات البحرية، باستثناء بعض الأنهار الكبرى، كنهر كاجيرا في الشمال الغربي، الذي يصلح للملاحة على مسافة 90 ميلا، ونهر روفيجي في الجنوب الشرقي لمسافة تزيد عن 60 ميلا من مصبه على الحافة الشرقية في الهضبة الوسطى.¹⁰

وبين هذه الأنهار وروافدها، نشاهد عدد من البحيرات العظمى والبرك والجداول. وأهمها بحيرة فيكتوريا في الحدود الشمالية عند خط عرض 1 درجة جنوبا، وتعد أكبر بحيرة في إفريقيا بمساحة قدرها 27000 ميل مربع ومتوسط عمقها يصل إلى 59 قدما. وبحيرة تنجانيقا الواقعة غرب البلاد، ويبلغ طولها

⁷- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p-p: 6-8. Moffett, J.P: op, cit, p: 3.

⁸-Ibid.

⁹-Ibid, pp: 9-10.

¹⁰- Moffett, J.P: op, cit, pp: 3-4.

420 ميلا ومتوسط عرضها 30 ميلا، أما عمقها فيصل إلى 4.820 قدما كثاني أعمق بحيرة في العالم¹¹. أما بحيرة كيفو Kivu الواقعة في أقصى الشمال الشرقي فيبلغ طولها حوالي 60 ميلا ومتوسط عرضها 30 ميلا، وترتفع على مستوى سطح البحر ب 4920 قدم، وتتغذى من بحيرة تنجانيقا عبر نهر روسيزي على مسافة 74 ميلا. وتوجد بحيرتي نياسا وركوا في الجنوب الغربي للبلاد، ويبلغ ارتفاعهما عن سطح البحر بحوالي 1568 قدم. بالإضافة إلى بعض البحيرات الصغيرة في وسط وشمال البلاد، كبحيرة ناترون Natron و رايازي Ryasi ومانيارا Manyara، ووهي بحيرات مغلقة، يجف معظمها في موسم الجفاف.¹²

وتتغير الآلية العامة للمناخ في شرق إفريقيا الألمانية بعوامل جغرافية، كالتيارات البحرية والتضاريس والمسطحات المائية، وارتفاع مناطقها عن مستوى سطح البحر. فيظهر تنقل التيارات البحرية على واجهة المحيط الهندي بكيفية مخالفة عن باقي مناطق البلاد، فتيارات الموزمبيق الجنوبية الحارة تجلب معها الرطوبة بشكل دائم على السهل الساحلي، وتتلقى مع المنطقة الوسطى من البلاد نسبة تساقط تتراوح ما بين 45 و 47 بوصة. وفي المرتفعات الشمالية الغربية المحاذية لبحيرة فيكتوريا، المعروضة مباشرة على الرياح الموسمية، تتلقى أمطار غزيرة، وتنخفض درجات الحرارة في المرتفعات الشتوية (الكيلمنجارو وميرو) إلى مستويات دنيا. وفيما وراء ذلك، باتجاه وسط البلاد والأراضي المنخفضة الجنوبية، تنحصر الأمطار وترتفع الرطوبة والحرارة. وعلى العموم، تسقط الأمطار في البلاد على فصلين، فصل طويل ومطر في أبريل و ماي، وفصل قصير وخفيف في نوفمبر وديسمبر.¹³

2- ملكية الأرض:

نقلت السلطات الاستعمارية الألمانية ملكية مساحات كبيرة من أجود الأراضي الزراعية، وأكثرها خصوبة، إلى المستوطنين البيض والشركات الامبريالية. وكانت المواقف السياسية الرسمية الألمانية بخصوص ملكية الأرض في المستعمرة، متناقضة مع ما كان يحدث من الناحية العملية. فبالرغم من تصريحات المسؤولين التي صدرت لتنظيم وحماية ملكية الأرض، وبقائها في أيدي الأفارقة، فإن عملية تجريد القبائل الإفريقية والمزارعين العرب والهنود من أراضيهم لصالح المستوطنين الأوروبيين والشركات الامبريالية الزراعية تواصلت. بل أن السلطات الاستعمارية، كانت تستولي على الأراضي من السكان الوطنيين، وتقسمها إلى ضيعات تخصص لصغار المزارعين البيض، وتمنحهم كافة التسهيلات اللازمة

¹¹ - تأتي بعد بحيرة بايكل Baikal الواقعة جنوب سيبيريا في الاتحاد الروسي بعمق يصل إلى 5,390 قدم.

¹² - Moffett, J.P: op, cit, pp: 3-4. See Also Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp: 10-11.

¹³ - Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p-p: 11-15.

ليستقروا فيها، كما كانت تقيم لهم مراكز للاستيطان.¹ وبإيجاز، لم تكن السلطات الاستعمارية الألمانية، تبالي بحقوق الوطنيين في سبيل جلب الاستثمارات الأجنبية، ومنحها الأسبقية في كل شيء. والواقع أن نقل ملكية الأرض هذه، وعواقبها السياسية والاقتصادية في شرق إفريقيا، كانت من الموضوعات التي نصح فريدريك كوبر في جمع الوثائق العديدة عنها، وقد اعتبرها من المصادر الرئيسية للتوتر بين الجماعات العرقية في القرن العشرين. ويضيف كوبر، أن جذور عملية نقل ملكية الأراضي في شرق إفريقيا، بدأت قبل دخول الاستعمار الألماني. فقد شجعت، حسبه، زراعة القرنفل التي أطلقها السلطان سعيد في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، الأسر العربية على حيازة مساحات واسعة من الأراضي عن طريق الاستيلاء، ودفع مبلغ رمزي للسكان الأفارقة، والشراء.² وإن كانت، حسب المصادر العربية، الطريقة الأخيرة هي الغالبة على الأرجح.³

وبالموازاة مع هذا، لم تكتسب الأرض عند الأفارقة قيمة تجارية على نطاق واسع، وكانت ملكيتها جماعية. ولكن بعد اتصالهم بالنظم الحديثة العربية والأوروبية، تخلوا تدريجياً عن نظام الملكية الجماعية وتحولوا إلى الحصول على ملكيات خاصة، وإقامة مزارع فردية. وقد تمت علاقات أفضل بين المجموعتين في ظل الحكم العربي العماني، ولم تكن هناك منازعات على ملكية الأرض بالقدر الذي حدث في الفترة الاستعمارية الألمانية لاحقاً. فقد احتفظ سلطان زنجبار لنفسه بجميع حقوق ملكية الأراضي الواقعة على الشريط الساحلي وجزيرتي زنجبار ومبا، والتي أطلق عليها اسم أراضي السلطان Schöller's shamba⁴، وكانت موافقته ضرورية لنقل ملكيتها للأفراد.

وبحلول عام 1888، استغلت شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، الاتفاق الموقع مع سلطان زنجبار، وتولت نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي الواقعة على الشريط الساحلي، وبيعها للمستوطنين البيض بأسعار زهيدة أو حتى بدون مقابل. كما استغلت عشر المزارعين العرب، بعد إلغاء تجارة الرقيق في أسواق شرق إفريقيا، لتستولي على ضياعهم مقابل مبالغ رمزية، بعد عجزهم عن دفع الديون المستحقة عليهم.⁵ أما في المناطق الداخلية، التي شملها مرسوم الحماية، فإن مساحة الأراضي التي خصصت للمستوطنين البيض كانت أقل نسبياً. فشرية كارل بيتز التي كانت تحكم المنطقة منذ عام 1885، وفق معاهدات حماية أبرمتها مع الزعماء المحليين، كانت قد وضعت يدها على كافة

¹-John, Iliffe: op , cit, p-p:127-130.

²-Frederick, Cooper: op, cit, pp: 57-58.

³ - راجع للمزيد من التفاصيل/ المغربي (الشيخ سعيد): جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، مصدر سابق.

⁴ - بلغت نسبة الأراضي المملوكة للسلطان في مقاطعة دار السلام 242 هكتار. راجع/

- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p:78.

⁵ - Gustav, Meinecke: Landfragen in Ost- Afrika, Koloniales Jahrbuch, Carl Heymanns Verlag, Das Jahr 1893, Berlin 1894, pp:127-128.

الأراضي الصالحة للزراعة، باستثناء أراضي الزعماء الخاصة، ونجحت في استثمار أموال ضخمة في مشاريع زراعية انتهى معظمها بالفشل، كما نجحت في تشجيع البيض على الهجرة والاستيطان في المناطق الداخلية.¹

ومع تولي الحكومة الألمانية إدارة المستعمرة، اكتشف المسؤولون الاستعماريون مدى ضعف النشاط الزراعي، وتخلّفه في المستعمرة بشكل عام، سواء النشاط الوطني أو المشاريع التي استثمرتها شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، وأدى بهم إلى البحث عن طرق وأساليب لتنميته وتطويره.

وعلى هذا الأساس، أنشأ الحاكم العام لجنة الأراضي Landkommissionen، كان من بين أعضائها الرئيس السواحيلي عقيدة ومدراء المقاطعات. وقد كُلفت اللجنة بإجراء مسح شامل لجميع أراضي المستعمرة، وتحديد الأراضي الشاغرة، والأراضي المملوكة للقبائل، والأسر الإفريقية، والأراضي المملوكة للملونين، كما أصدر الحاكم العام، وأمره للجنة بضرورة الحفاظ على الأراضي المملوكة لصالح الأهالي الأفارقة لسد احتياجاتهم الغذائية.²

وبناء على هذا، أصدرت السلطات الاستعمارية أول مرسوم ملكية الأرض في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1895، والذي نص على أن جميع أراضي المستعمرة هي ملك للتاج الألماني Kronland، باستثناء حقوق الملكية الخاصة، وملكية رؤساء وملوك القبائل الإفريقية.³ وقد شجّع هذا المرسوم، سياسة الاستيطان الرسمي. وحصل الأجانب، ومعظمهم من الألمان، على امتيازات على الأراضي الخصبة، واستحوذوا على ملكيات واسعة، معظمها واقعة في أحسن المناطق الزراعية.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 1902، صدر مرسوم الأراضي باسم الإمبراطور الألماني، أمر فيه الحكومة الألمانية بوضع كل الأراضي التابعة للتاج في المستعمرات الألمانية الواقعة فيما وراء البحار، تحت تصرف وزارة الخزانة. وقد جاءت نصوص هذا القانون، طبقاً لقانون ملكية الأراضي البروسي المطبق في الرايخ الألماني، وتم إدخال عليه بعض التعديلات التي تتلائم مع خصوصية كل منطقة. ولا يمكن الحصول على حق ملكية الأرض، إلا بموافقة الحاكم العام للمستعمرة، الذي يأخذ بعين الاعتبار القوانين العرفية الإفريقية المتواجدة بأي مقاطعة، وأين تتواجد الأراضي. ولتنفيذ هذا المرسوم، أنشأت الإدارة الاستعمارية نظام تسجيل الملكية العقارية Grundstück، وهذا بعد الانتهاء من إجراء مسح شامل لجميع أراضي المستعمرة.⁴

¹-Ibid.

²- Köbner, O: op, cit, Band. II, p: 419. See Also John, Iliffe: op, cit, pp:127-128.

³-Becker, Alexander(eds) : *Hermann von Wissmann: Deutschlands Grösster Afrikaner*, Verlagsbuchhandlung Alfred Schall, Berlin, 1907, p: 437.

⁴-Deutsches-Reichsgesetzblatt : Kaiserliche Verordnung, betreffend die Rechte an Grundstücken in den deutschen Schutzgebieten, Nr. 47, Berlin, 21. November 1902, p-p: 283 – 290.

ومع أن هذا المرسوم نص على احترام القوانين العرفية الإفريقية، عند وضع القوانين الخاصة بملكية أو انتقال الأرض، وتخصيص أراضي للسكان الأصليين بما يتوافق واحتياجاتهم الغذائية، والزيادة الديمغرافية في المستقبل.¹ إلا أن مضمونه جاء ليعزز مصالح الأقلية الأوروبية البيضاء والشركات الامبريالية، على حساب الأغلبية من السكان.

والواقع أن سياسة ملكية الأرض في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، كانت تتحكم فيها عدة عوامل أساسية، أهمها:

- احتياجات المستوطنين البيض وضغوطهم المستمرة على الإدارة الاستعمارية.
 - احتياجات الشركات الامبريالية للاستثمار الزراعي والصناعي.
 - احتياجات الإدارة الاستعمارية لإغراض المشاريع العامة كالتعدين والمواصلات.
- ولهذا، فإنه بالرغم من أن مرسوم الأراضي لعام 1902، لم يلغي توزيع الأراضي بين الأجناس، إلا أنه أدخل التفرقة العنصرية في عملية تخصيص ملكية الأراضي، مما حال دون إمكانية وصول السكان الإفريقيين والملونين إلى امتلاك أراضي صالحة للزراعة للاستثمار فيها.
- والجدير بالذكر أنه في الفترة من 1904 إلى 1907، قُدرت نسبة مساحة الأراضي المؤجرة الصالحة للزراعة من طرف الإدارة الاستعمارية بـ 59594 هكتار. وقد شهدت هذه المساحات خلال فترة المقاومات الوطنية تراجعاً كبيراً، وخصوصاً في الفترة التي تزامنت مع مقاومة الماچي-ماچي، بحيث قدرت المساحة الإجمالية المؤجرة بـ 37025 هكتار، منها 2554 هكتار بإقليم إرينغا، الذي كان من بين نماذج المزارع العامة للقطن.²

وقد نجحت وفرة الأراضي، والدعاية التي بثتها الحكومة الألمانية للترويج للاستثمار الزراعي، في الفترة التي أُطلق عليها اسم فترة التنمية والتطور الاقتصادي والاستعمار العلمي من 1907 حتى 1914، في اجتذاب العديد من المستوطنين البيض. وفي عام 1908، كان يوجد في شرق إفريقيا الألمانية أكثر من 5336 مستوطناً أبيض، حصل العديد منهم على أراضي بأسعار منخفضة. وكان من بينهم 37 مزارعاً من البوير الجنوب إفريقيين حصلوا على 21140 هكتار، ومزارعين اثنين من الألمان حصلوا على 2000 هكتار، ومزارعين اثنين من الانجليز حصلوا على 350 هكتار.³ وكانت معظم هذه المساحات، تقع أساساً في هضبة ميرو Meru والكيلمنجارو وسهول أوزمبارا الخصبة، وهو ما يدل بوضوح أن هذه

¹- Deutsches-Reichsgesetzblatt : Kaiserliche Verordnung, betreffend die Rechte an Grundstücken in den deutschen Schutzgebieten, Nr. 47, Berlin, 21. November 1902, p-p: 283 – 290.

²-Anlagen zu dem Reichstag-Verhandlungen, Session 1907-1908, Aktenstück Nr .1106, Berlin, p:6532.

³-Brode. H: *British and German East Africa: Their Economic & commercial relations*, Edward Arnold, London, 1911, pp: 123-124.

المناطق الجبلية المرتفعة عن سطح البحر بأكثر من 9500 قدم، بما شئ خاص اجتذب المستوطنين البيض، فكان اعتدال مناخها، وارتفاع معدلات سقوط الأمطار فيها، بالطبع من العوامل الرئيسية. والملفت للانتباه، أن استقرار الظروف الأمنية في هذه الفترة، أدى إلى تدفق أفواج كبيرة من المزارعين البيض والشركات الامبريالية، وقام العديد منهم بشراء أو كراء أراضي التاج من الإدارة الاستعمارية، التي استولت عليها باسم مرسوم ملكية الأرض لعام 1895. وقد بلغت مساحة الأراضي التي نقلت ملكيتها للمستوطنين الأوروبيين والشركات الامبريالية عن طريق الإيجار في الفترة من 1910 إلى 1912 بـ 217533 هكتار، أما الأراضي المشتراة في نفس الفترة فقد قدرت بـ 95678 هكتار، بعقود إيجار مدتها 25 عاما. وفي مقاطعات تانجا وفلهلمستال Wilhelmstal وموشي وأروشا، استولى المستوطنين البيض عن طريق التأجير ما مساحته 149081 هكتار، وهي مناطق تتميز بمناخ معتدل وبأمطار منتظمة.¹

وبالموازاة مع هذا، قام العديد من الأوروبيين بشراء أراض من العرب والهنود في مقاطعة دار السلام، واستقر هؤلاء الملاك الجدد كمزارعين، ومستثمرين في النشاط الاقتصادي. وفي هذه المقاطعة بالتحديد، فاقت المضاربة بالأراضي كل الحدود، فقد تضاعف سعر الأراضي بين عامي 1903 و1913 ستة عشر ضعف.²

أما الأفارقة فلم ينجحوا في شراء أو تأجير خارج المناطق المخصصة لهم، إلا نسبة قليلة من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 542142 هكتار.³ وهو ما يبين بوضوح عدم قدرتهم على التنافس مع المستوطنين البيض. وتجدر الإشارة هنا، أن الأراضي التي تحتوي على الخامات المعدنية والغابات والمحميات الطبيعية، استثنيت من عملية البيع والإيجار.

وواكب المضاربة في الأراضي وأرباحها في تدعيم توسيع ملكية المستوطنين البيض، الذين حاولوا أن يفرضوا سيطرتهم المباشرة على الأراضي، وممارسة المزيد من الضغوط على الإدارة الاستعمارية، خصوصا بعد عام 1910. وقد ارتفع نصيبهم من الأراضي إلى نسبة غير معقولة، فما إن جاء عام 1911، حتى كان ما نسبته 60 بالمائة من مجموع الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ملكا لهم. الأمر الذي أضطر وزير المستعمرات الدكتور درنبارغ إلى فرض وإصدار قوانين تكميلية على نقل ملكية الأراضي، وخصوصا الموجودة منها بالقرب من تجمعات السكان الوطنيين. كما فرضت السلطات

¹-Deutsche Kolonialgesellschaft : Unsere Kolonialwirtschaft in ihrer Bedeutung für Industrie, Handel und Landwirtschaft, Berlin : Kolonial-Wirtschaft. Komitee E. V, Berlin, 1914, pp:122-123. See Also Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, pp:84-85.

²-James, R.B (eds): op, cit, p:29.

³-Deutsche Kolonialgesellschaft: op, cit, p:122.

الألمانية، قوانين صارمة على ملاك الأراضي لتفادي المضاربة في الأسعار، عن طريق رفع نسبة الضريبة على العقار من 6 في المائة إلى 24 في المائة في حالة إعادة البيع.¹

وبوجه عام، كانت معظم الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي ملكا للنظام الاستعماري الذي نجح في إيجاد طبقة من ملاك الأراضي المواليين له، بحيث لم يمض وقت طويل حتى ظهر إلى الوجود ملاك أراضي، ومستأجرون أوروبيون دائمون، وكان هذا على حساب الغالبية العظمى من السكان الوطنيين، وبالرغم من إصدارها عدة تشريعات وقوانين للمحافظة على بقاء الأراضي في أيدي الإفريقيين، وبذاتها جهودا لدعم الإنتاج الزراعي الإفريقي، إلا أن عملية الاستيلاء وتحويل ملكية الأراضي كانت بالجملة، لصالح المستوطنين البيض والشركات الامبريالية.

والاهم من هذا، أنهم استولوا على الأراضي الواقعة في أحسن المناطق الزراعية، بينما اقتصر ملكية الأفارقة والملونين على الأراضي الوعرة والضعيفة الإنتاج، وأراضي المناطق الاستوائية الخطيرة من الناحية الصحية.

3- الزراعة الوطنية:

أشارت التقارير² إلى أن ما بين 60 و80 في المائة من سكان مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، اشتغلوا في قطاع الزراعة (أنشطة الفلاحة والرعي)، وحتى العرب وبدرجة أقل الهنود، تحوّل الكثير منهم من تجارة القوافل إلى زراعة جوز الهند وقصب السكر، والقرنفل بصفة خاصة، بعد ازدهار صناعته وتوسّعها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصبحت الأسر العربية والهندية الكبيرة تشتغل في زراعته بصفة دائمة، وقد أدى هذا إلى ظهور طبقة من ملاك الأراضي. وظل نشاط مزارعهم يتوسّع باستمرار حتى بعد صدور قانون عام 1873، الذي ألغى تجارة الرقيق التي تعتمد عليها مزارعهم. ولكنهم تعرضوا إلى صدمة شديدة بعد تولى الشركة الألمانية DOAG إدارة المنطقة عام 1888، بعد أن صادرت معظم مزارعهم بحجة عدم قدرتهم على استغلالها، وتوفير اليد العاملة من الرقيق.³ وبالرغم من هذا، احتفظت بعض الأسر العربية والهندية بمزارعها الكبيرة، وخصوصا في المنطقة السهلية المحيطة بواد بنغاني وفي طابورا بوسط البلاد، وساهمت في الزراعة الوطنية، بإنتاج وتصدير كميات معتبرة من قصب السكر وجوز الهند وبعض الزيوت النباتية.

وبالموازاة مع هذا، كانت الزراعة الإفريقية، تقليدية وبسيطة، ووضعها هامشي بالنسبة لاقتصاد البلاد، وكان المزارعين الأفارقة أفقر من أن يتقدموا سريعا في الإنتاج الزراعي الحديث، واستثمار رؤوس

¹- Deutsche Kolonialgesellschaft: op, cit, p:122. See Also Gerstmeyer .V: *Kronland* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. II, p: 383.

²-Spalding, R: op, cit, p-p :387-390.

³- Ibid. See also Frederick, Cooper: op, cit, p: 126.

الأموال. ومع ذلك، فقد كانت التغييرات التي طرأت على الزراعة الإفريقية في فترة الاستعمار الألماني مدهشة فيما أحدثته من آثار، وأعلى مستوى منها في الأقاليم الإفريقية التابعة لبريطانيا في شرق إفريقيا. والجدير بالذكر أن الزراعة الإفريقية، كانت تعتمد أساساً على إنتاج المحاصيل الغذائية القديمة كالذرة والمحاصيل الجذرية، وهي محاصيل موجهة للاستهلاك المحلي وسد حاجيات أفراد القبائل والممالك الإفريقية من الأغذية الأساسية. قبل أن تتحول في فترة الحكم الاستعماري الألماني، ولاسيما الفترة الأخيرة منها، إلى أهم منافس للمزارعين البيض في إنتاج المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير.¹

وبالرغم من توفر مساحات واسعة من الأراضي، إلا أنها كانت تعتمد على زراعة ثابتة غير متنقلة، ووسائل بدائية، باستعمال الفأس في عملية الزرع بدلا من الحيوانات. ومن خصائص الزراعة الإفريقية أيضا، وهو ما نلاحظه بوجه خاص، تحمّل النساء لجز كبير من أنشطة الزراعة التقليدية، بل أن النساء كن في أكثر الأحيان يشكلن أغلبية المزارعين، لقيامهن بجزء كبير من أعمال الغرس، واقتلاع الحشائش الضارة والقطف والحصاد، وحتى أعمال التصنيع البسيطة والتسويق.²

ولكن تأثير الاستعمار، أدى إلى إنهاء الغلبة العددية للنساء تدريجياً، وتراجع دور المرأة في الزراعة الإفريقية، من خلال تشجيع الحكومة الألمانية المزارعين الأفارقة على التحول نحو إنتاج المحاصيل النقدية، واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة. ويقول هانز ماير، أن الموظفين الاستعماريين لاحظوا أثناء إجبارهم الرجال الإفريقيين على العمل في المزارع العامة، والضياع ومزارع المستوطنين، نفورهم الكبير من العمل في قطاع الفلاحة والأعمال الزراعية. وللإشارة، أن مهام الرجل الإفريقي التقليدية عند معظم قبائل شرق إفريقيا، كانت تتمثل في الدفاع عن القبيلة والاستعداد للحروب والصيد والقنص ورعي الماشية.³

واشتهرت الزراعة الإفريقية بإنتاج محصول الذرة، الذي كان يستهلك على نطاق واسع في كافة أنحاء المستعمرة، بل اعتبرته المصادر الألمانية، أنه كان الغذاء الأساسي للقبائل الإفريقية، وأن أهالي شرق إفريقيا، كانوا ينتجونه ويستهلكونه منذ قرون. وكانت هناك ثلاثة أنواع أساسية لمحصول الذرة، وأهمها هو الذرة الرفيعة *Andropogon sorghum* وتعرف باسمها المحلي *Mtama* وفي بعض المناطق بـ *Uhemba*، وهي أحد المحاصيل الرئيسية التابعة للسورجم *Sorghum*، وتتركز زراعتها في معظم أقاليم البلاد، وهي من النوع الذي يتحمل الجفاف والحرارة وارتفاع نسبة الأملاح بالتربة، وكان لها أثر كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأهالي الأفارقة منذ زمن طويل.⁴

¹- Spalding, R: op, cit, p-p :387-390.

²- Hans, Meyer : *Das Deutsche Kolonialreich*, Vol. 1, Verlag des Bibliographischen Instituts, Leipzig und Wien, 1909, p :78. See Also Franz, Stuhlmann: op, cit, pp:831-832.

³-Ibid.

⁴-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1903, p-p: 398-408.

والنوع الثاني هو ذرة إويمبي Uwimbi المعروفة باسمها العلمي *Eleusine coracana*، وتزرع في المناطق الأكثر ارتفاعاً وخصوصاً في الهضبة العليا، وتعد من الأنواع المفضلة عند الأهالي. ويعرف النوع الثالث، بذرة موالي Mawele وباسمها العلمي *Pennisetum Americanum*، وهي نادرة جداً، وتزرع في المناطق الجافة بالجنوب الغربي والهضبة الوسطى.¹

وعلى الرغم من الأنشطة الحكومية الرامية إلى تطوير الزراعة الإفريقية، ودعمها بالوسائل والتقنيات الحديثة، من خلال خبرائها الزراعيين، إلا أن محصول الذرة تطور أساساً بفضل مبادرات الأهالي، واحتل في فترة قصيرة مكانة مهمة في صادرات الزراعة الوطنية. وإن كان إنتاجه لم يكن يقصد التصدير، وإنما موجه للاستهلاك المحلي، لأن المزارعين الأفارقة لم يكونوا مهتمين بالاستثمارات الزراعية القائمة على رأس المال، وهذا ما حاولت السلطات الاستعمارية الألمانية التقليل منه، والعمل على توجيه النظام الزراعي الإفريقي نحو إنتاج المحاصيل التصديرية ذات العائد النقدي. وفي عام 1912، أنتج الأهالي 1206 طن من الذرة الرفيعة، وبلغ الدخل من صادراتها في نفس السنة 551149 مارك ألماني، في حين كان يتم تحويل الفائض من الإنتاج إلى مصانع الخمور لإنتاج البيرة.²

والى جانب محصول الذرة، اهتم الأهالي الأفارقة بزراعة المحاصيل الجذرية، كـمحصول المنهيوت³ السريع النمو والمقاوم للجفاف، ومحصول التارو Taro واليام Yams⁴ والبطاطا، ومعظمها كان يزرع في الأراضي الخصبة المحيطة بجبل الكيلمنجارو ورواندا وفي إقليم بوكوبا بالقرب من بحيرة فيكتوريا. وتعتبر المحاصيل الجذرية، وهي أكثر المحاصيل استهلاكاً في شرق إفريقيا، ذات قيمة غذائية عالية وغنية بالنشويات. وظلت هذه المحاصيل، لفترة طويلة مخصصة للسوق المحلية والاستهلاك الداخلي، وأسهمت في سد احتياجاتها.⁵

¹- Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1903, p-p: 398-408. See Also Hans, Meyer: op, cit, p: 376.

²-Spalding, R: op, cit, p: 387.

³-المنهيوت، ويطلق عليه أيضاً اسم الكسافا Cassava plants، ويعرف في شرق إفريقيا باسم Mpira، أما اسمه العلمي فهو Manihot Esculenta، وينتمي إلى فصيلة Euphorbiaceae وهو نوع من الشجيرات المعمرة المستديمة الخضراء، ويتميز باحتواء جذوره (الدرنية A manioc tuber) الضخمة والمتفتحة والطويلة، على محتوى مرتفع جداً من النشاء والدقيق. ويمثل الكسافا، إلى جانب محصول الذرة، الغذاء الأساسي لمجتمعات شرق إفريقيا، ويستخدم في عمل العصيدة، بعد تجفيفه وتحويله إلى دقيق وخلطه مع الذرة، إذ يوفّر ثلث السعرات الحرارية المطلوبة يومياً. راجع للمزيد /

-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1903, p-p: 415-418.

⁴- التارو واليام من النباتات الاستوائية الجذرية، وهما من الأغذية الأساسية عند قبائل شرق إفريقيا. ويعرف التارو محلياً باسم Mlugwi واليام باسم Kiaziki.

⁵-Ibid.

وبوجه عام، لقي الوطنيون تشجيعاً من جانب المبشرين أولاً ثم من المسؤولين الاستعماريين الألمان من بعد ذلك، على ممارسة الإنتاج الزراعي بقصد التصدير، وبصفة خاصة القطن والبن، والتوجه نحو إنتاج المحاصيل الجديدة (الأرز والقمح). وبعد أن بدؤوا تقريباً من الصفر مع أواخر القرن التاسع عشر، نجح المزارعون الوطنيون حتى عام 1912 في إنتاج ثلثي صادرات البلاد من محصول القطن، وتكرزت مزارعهم في المقاطعات التي توفرت على اليد العاملة الرخيصة وتطور فيها نموذج المزارع الكبيرة، كمقاطعة باجامايو ومورغورو Morogoro وموهورو Mohoro وكيلوا وليندي وموانزا وبوكوبا والمناطق المحيطة ببحيرة روكوا. وازداد إنتاجهم من البن خلال الفترة نفسها حتى وصل تقريباً إلى مستوى إنتاج المستوطنين البيض. كما أنتج الأهالي الأفارقة عام 1912، ما قيمته 916 طن من الأرز الهندي، بعد أن كانوا ينتجون منه كميات ضئيلة جداً في تسعينيات القرن التاسع عشر.¹

وقد ساهمت البنى الأساسية الجديدة، من مسالك وطرق برية وخطوط حديدية، وموانئ بحرية من جهة، وزيادة الضرائب من جهة ثانية، على تحول أغلبية المزارعين الوطنيين من زراعة محاصيل الكفاف إلى الزراعة النقدية خصوصاً منها الموجهة نحو الأسواق الخارجية، لتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة. وسمح هذا أيضاً، على التحول إلى نظام المزارع الكبيرة، وأصبحت مزارع السيزال والبن والقطن والمطاط والصمغ والكوبرا، تستخدم في الفترة الأخيرة من الحكم الألماني، ما يقرب من ثلثي مجموع القوى العاملة.² وإن كان هذا في معظم الأحيان تم على حساب اقتصاد القبيلة المحلي، الذي كان مستقلاً بذاته من قبل.

والواقع أنه بالرغم من تحول المزارعين الأفارقة، إلى إنتاج المحاصيل ذات العائد النقدي التي تذهب إلى الأسواق المحلية أو أسواق التصدير الخارجية، متأثرين بشكل أو بآخر بالنظام الرأسمالي الموجود في المستعرة. فإنهم ظلوا يوفرون لأنفسهم متطلبات معيشتهم عند مستوى لا يتغير، وهو الذي اعتبرته السلطات الاستعمارية الألمانية زراعة الكفاف للإفريقيين، التي كانت قائمة من قبل.

4- الزراعة الأوروبية:

تميّزت الزراعة الأوروبية بالتركيز على إنتاج مواد أولية زراعية موجهة للتصدير، ولم تحظى الزراعة المعاشية إلا بمستوى ضئيل جداً من جانب السلطات الاستعمارية الألمانية، ووكلائها الامبرياليين. فقد أدرك المسؤولون الألمان أن هذا النوع من الزراعة لا يستقطب الاستثمارات الأجنبية، ولا يساهم في إيرادات المستعمرة من النقد الأجنبي، ولا يوفر كذلك، المواد الزراعية الخام التي تحتاجها المصانع الألمانية والأوروبية.

¹ - Spalding, R: op, cit, p-p: 387-389.

² -Hans, Meyer: op, cit, p : 392.

وكان قطاع تصدير المحاصيل الزراعية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، يهتم أساسا بإنتاج المواد الخام الأولية الزراعية، ويتركز في أيدي المستوطنين الأوروبيين الذين امتلكوا أراضي شاسعة في المستعمرة، ونجحت نسبة كبيرة منهم، في تنظيم مزارعهم على أسس رأسمالية. وكانت أهم المحاصيل المخصصة للبيع والتي أنتجها المزارعون الأوروبيون تشمل القطن والبن والسيزال والمطاط.

وقد اعتمدت هذه المحاصيل القائمة على المزارعين البيض في إنشائها على الكثير من المبادرات الحكومية، بل أن بعض المحاصيل مثل القطن، تطور بفضل جهود الإدارة الاستعمارية، التي شجعت المستوطنين البيض في أول الأمر، ثم الوطنيين من بعد ذلك، على زراعته والاستثمار فيه. خصوصا إذا ما علمنا أن حكومة برلين كانت تستورد ما بين 400 و700 مليون مارك سنويا من القطن الخام الأمريكي، بنسبة تصل إلى 75 بالمائة من احتياجاتها لهذا المحصول.¹ ولهذا، كانت سياستها الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مستعمراتها الإفريقية، في هذه السلعة الإستراتيجية، عن طريق تقديم الدعم الفني والمالي للمزارعين.

وفي منتصف سنة 1902، عقدت اللجنة الاقتصادية للمستعمرات (KWK)² برئاسة كارل زيف Karl Supfs، اجتماعا في مكتب المستعمرات بوزارة الخارجية، لدراسة كيفية تقديم الدعم المالي والفني للمزارعين الأوروبيين والوطنيين، لتشجيعهم على زراعة القطن، ومختلف المحاصيل ذات العائد النقدي. وكان من بين أهداف هذه اللجنة الاقتصادية، هو جعل محصول القطن سلعة إستراتيجية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية. بدأت أولى تجاربها في مدينة ليوالي Liwale الواقعة خلف مدينة كيلوا الساحلية بالجنوب الشرقي من المستعمرة، وفي الشمال الشرقي بمدينة تانجا الساحلية، وهذا للاستفادة من خبرة المزارعين الهنود والعرب الذين استثمروا في هذا المحصول منذ آلاف السنين. ولم تكتفي اللجنة بهذا، بل قدمت إعفاءات ضريبية ومكافآت مالية لكل المزارعين الذين يستثمرون في زراعة القطن، وأقامت محطات أبحاث علمية، حول متطلبات المحصول في منطقة مبانجانيا على نهر روفيجي، وبالقرب من مدينة السعدني الساحلية، وأدخلت التقنيات الزراعية اللازمة واستوردت البذور الرفيعة وأهمها بذور القطن المصري.³

ومع نهاية سنة 1903، استقدمت اللجنة خبراء وتقنيين زراعيين إلى المستعمرة للإشراف على مشروع المزارع العامة للقطن، الذي أطلقته الحكومة الألمانية عام 1902. وقد أنشأت هذه المزارع على

¹-Deutsche Kolonialgesellschaft : Unsere Kolonialwirtschaft in ihrer Bedeutung für Industrie, Handel und Landwirtschaft, Berlin : Kolonial-Wirtschaft. Komitee E. V., Berlin, 1914, p-p: 14-22.

²- هيئة حكومية-تعمل على أساس المشاركة بين الحكومة، والمزارعين البيض والوطنيين والشركات الامبريالية.

³-Ibid. See also Busse, Geh: *Baumwolle* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p: 149.

مستوى عشرة مقاطعات في البداية على مساحة تجاوزت 2000 هكتار، وأهمها، موانزا، بجامويو، كيلوا وليندي. كما تعهدت الجمعية الزراعية بالتنسيق مع الإدارة الاستعمارية، بتقديم كل التسهيلات أمام المزارعين، مثل التجهيزات الزراعية والبذور والأسمدة الكيماوية واليد العاملة والقروض المالية، مع ضمان توفير كل التسهيلات الجمركية وعمليات الشحن نحو ألمانيا.¹

وقد أدت كل هذه الإجراءات، بالإضافة إلى التخلص من ضغوط الشركات الامبريالية الأمريكية التي رفعت أسعار القطن الخام عام 1906 إلى ما يقارب 15 سنتا للرطل، بعدما كان عام 1897 لا يتجاوز ثمانية سنتات، إلى تأسيس لجنة اقتصادية خاصة بالقطن BaumwolleKomitee² عام 1906، ضمت خبراء وفتيين وكبار المزارعين والمستثمرين الزراعيين البيض، بحيث عهدت إليها الحكومة الألمانية، إدارة المزارع العامة للقطن، والتنسيق بين جميع المزارعين الأوروبيين والوطنيين المنتجين لهذا المحصول، وضمان استمرار حصول الأسواق الألمانية والأوروبية على القطن الخام. وكان نجاح هذه اللجنة مرتبط بالمستوى الإنتاجي لمزارعها، فاستثمرت رؤوس أموال كبيرة لتوسيع المساحات المزروعة، وإدخال التقنيات والتجهيزات الحديثة للرفع من مردودية الإنتاج. وفي هذا السياق، قدرت مساحة المزارع العامة المخصصة للقطن بـ 30000 هكتار في شرق إفريقيا الألمانية، كما وسعت استثماراتها في جميع أنحاء المستعمرة، بحيث أصبحت تملك مع نهاية عام 1910 ما يقارب 165 مزرعة للقطن. وبشكل عام، امتلكت لجنة القطن الاقتصادية في عام 1911 حوالي 14308 هكتار.³

ولم يكن القطن سوى محصول واحد من المحاصيل الموجهة للتصدير، فقد توسع المستوطنون الأوروبيون في زراعة جميع المحاصيل ذات العائد النقدي، وخاصة البن والسيغال، وهما أكثر المحاصيل ربحاً بكثير. واتسعت الرقعة المزروعة بهما اتساعاً هائلاً، فزادت المساحة المخصصة للسيغال عام 1907 عن 10002 هكتار، والمساحة المخصصة للبن عن 3143 هكتار. وتركزت مناطق زراعة البن في جبال أوزميرا وإقليم بوكوبا وهضبة الكيلمنجارو.⁴

أما السيغال، الذي زرع على أساس تجاري، فقد انتشرت مزارعه في منطقة البحيرات الكبرى وأقاليم جنوب غرب البلاد ومنطقة مويرا، التي بدأت فيها شركة شرق إفريقيا الألمانية أولى تجارها مع هذا

¹-Deutsche Kolonialgesellschaft : p-p: 14-22.

²- تجدر الإشارة أن اللجنة الاقتصادية للمستعمرات كان لها دور كبير في تنمية اقتصاد مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، وذلك بتقديم الدعم المادي والفني المباشر للمزارعين والمستثمرين الأجانب لتحقيق نتائج إيجابية في هذا القطاع. وفي هذا السياق، بادرت بالتنسيق مع السلطات الحكومية الألمانية في تأسيس عدة لجان تقنية وفنية زراعية أخرى، ومنها اللجنة الاقتصادية للقطن عام 1906، واللجنة الاقتصادية للمطاط عام 1911، واللجنة الاقتصادية للزيوت الطبيعية عام 1911. راجع للمزيد/ المصدر نفسه.

³- Spalding, R: op, cit, p: 392.

⁴- Ibid, p :391. See also Franz, Stuhlmann: op, cit, p:478.

المحصول، بحيث زرعت فيها عام 1891 حوالي 100000 بصلة.¹ وان كان محصول السيزال، من المحاصيل التي تتطلب أموالاً كبيرة للاستثمار فيه، بسبب ارتفاع تكاليف عملية زراعته، وتحويله، وشحنه من أماكن إنتاجه إلى مناطق إزالة القشور ونزع الألياف من أوراقه، خصوصاً وان عملية إزالة القشور تتطلب تقنية عالية وكميات هائلة من المياه.

والواقع أن السلطات الاستعمارية الألمانية، كانت ملتزمة بتعزيز مصالح المزارعين البيض على حساب المزارعين الوطنيين، كما هو واضح من سلسلة التدابير التي اتخذتها اتجاه الفلاحين الوطنيين الذين أصبحوا مع مرور الوقت، مجرد عمال مستعبدين في مزارع المستوطنين البيض. وفي المقابل، ساهمت في استقرار الزراعة الأوروبية، وتطويرها، وهذا بفضل المساعدات التي قدمتها في شكل قروض مالية، ومشورة فنية، وأبحاث علمية.

وكان من بين أهم المساهمات الحكومية في هذا المجال، هو تأسيس معهد عماني للأبحاث الزراعية والبيولوجية (BLIA) في إقليم أوزميرا يوم 4 جوان 1902، وكان الهدف من إنشاء هذا المعهد، هو إدخال التقنيات الزراعية الحديثة اللازمة لتنمية وحفظ إنتاجية الأرض والعمالة. وقد تم تعيين الدكتور زمرمان مديراً عاماً، والسيد هاريسليب Herbsleb نائبا له، يعاونهما عدد من الخبراء والفنيين والأخصائيين في مجال البيولوجيا والعلوم النباتية والحيوانية، وتم تجهيزه بأحدث الوسائل والتجهيزات العصرية، وألحقت به مخابر بحث كيميائية وورشات للتجارب العلمية، بالإضافة إلى مكتبة علمية، وحدائق تجارب ضمت مختلف أنواع النباتات والشجيرات، لها فروع في كل من تانجا، بنجاني وفلهلمستال.²

وتشير المصادر الألمانية، أن معهد عماني، قدم حلولاً عديدة للمزارعين الأوروبيين والوطنيين في مجال حفظ وحماية المحاصيل، وزيادة مردوديتها، ولاسيما شجيرات البن التي كانت تهددها الحشرات الثاقبة، ومختلف أمراض المناطق الاستوائية. كما ساهم، في تهجين البذور والأشجار وتحسين نوعيتها ولاسيما أشجار النباتات الأسيوية والمطاط وأشجار الزيوت النباتية ومختلف أشجار الفاكهة، وفي توفير الأدوية اللازمة والأسمدة ومختلف ما يحتاجه المزارعين. وكان تأسيس هذا المعهد بغرض أساسي، هو تحسين الزراعة الفلاحية المشجعة على الاستقرار، وتنمية المحاصيل التجارية.³

إن هذا الدعم المادي والمعنوي من طرف الحكومة الألمانية، كان هدفه هو جعل مزارع المستوطنين البيض تنتج أكبر كمية من المنتجات القابلة للتصدير، وتسخير أكبر عدد من العمال الوطنيين الذين هجروا مزارعهم للعمل في المزارع العامة التي أنشأها الأوروبيون، بحيث هدّت هذه

¹- Gerald, Sayers (ed): *The Handbook of Tanganyika*, Macmillan, London, 1930, p: 218.

²-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1903, p-p: 324-329.

³-Ibid.

المشاريع الاقتصادية الحكومية الاقتصادية الإفريقي القائم على الزراعة المعاشية، وحدث حتى من المنافسة الإفريقية في إنتاج المحاصيل التصديرية، التي بدؤوا في زراعتها بغرض التصدير، وهو الأمر الذي أدى إلى أحداث العنف والتمرد التي استمرت حوالي سنتين 1905-1907، وأرغمت الحكومة الألمانية على التراجع عن بعض السياسات الاستعمارية في الجانب الاقتصادي والإداري، من خلال الزيارة التي قام بها وزير المستعمرات السيد برنار درنبارغ Bernhard Dernburg للمستعمرة في الفترة من 1907/07/13 إلى غاية 1907/10/30، وإعلانه عن إدخال إصلاحات فورية على بنية النظام الاستعماري، وتخصيصه قروض مالية لدفع التقدم الاقتصادي والعلمي، وتطوير البنية الأساسية من موانئ وطرق حديدية وبرية في مختلف أقاليم المستعمرة.

5- الإنتاج الزراعي:

احتلت المحاصيل النقدية مركز الصدارة في الإنتاج الزراعي، وحظيت بنصيب فائق من الاهتمام والدعم المالي والفني الحكومي، وكانت الزراعة الوطنية المعاشية حتماً من أكبر ضحايا هذا الدعم.

والجدير بالذكر أن المزارع الكبيرة المملوك معظمها للمستوطنين البيض -وان وجدت مزارع مماثلة للعرب والهنود في المناطق الساحلية، كانت تمثل شكلاً غالباً من أشكال الإنتاج الزراعي في المستعمرة، واستخدمت هذه المزارع ما يقارب ثلاثة أرباع مجموع القوى العاملة في القطاع الزراعي، واشتهرت بكفاءة إنتاجها، واستخدامها للطرق العلمية واعتمادها على التجهيزات والتقنيات الزراعية الحديثة، وساهمت بتوفير جزءاً كبيراً من الإنتاج الزراعي-التصديري لأربعة محاصيل رئيسية في المستعمرة وهي: القطن والبن والسيغال والمطاط.

وتشير تقديرات المصادر الألمانية، أن جل الاستثمارات الأجنبية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، كانت في قطاع الزراعة، بحيث ارتفع عدد الشركات (بما فيها المزارع والمنشآت المحلية المملوكة للأفراد وصغار المزارعين) المستثمرة في هذا القطاع من 364 عام 1909 إلى 707 شركة تقريبا عام 1913.¹ وأشارت اللجنة الاقتصادية للمستعمرات (KWK)، أن مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، استفادت من مبلغ 106802019 مارك من إجمالي رؤوس الأموال الألمانية المستثمرة في جميع مستعمراتها، والبالغ قدرها 506083019 مارك.²

¹-Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001 [RKoIA], Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, p:82.

²-Deutsche Kolonialgesellschaft: op, cit, p:132.

- القطن:

كان أضخم مشروع زراعي في عهد الاستعمار الألماني، وأكثرها فشلاً، مشروع المزارع العامة للقطن بمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، والذي قامت به اللجنة الاقتصادية للمستعمرات (KWK) عام 1902، وقد بدأ تشغيل المشروع بطاقته الكاملة عام 1904 وظل حتى عام 1907، حينما تولت اللجنة الاقتصادية للقطن إعادة النظر في طريقة الاستثمار، من خلال التخلي عن مشروع المزارع العامة، والتوجه نحو تطبيق برنامجا مشتركا للإنتاج المكثف بين المزارعين الأوروبيين والوطنيين، مع السماح للأفارقة بإقامة مزارع فردية، وفتح معاهد ومدارس لتأهيل الأيدي العاملة، ومزارع تجريبية في مايومبو Myombo بالقرب من كيلوسا Kilossa وطابورا ومواما Muama بالقرب من بحيرة فيكتوريا وفي لندي Lindi جنوباً.¹ وان كان المستوطنون البيض، الذين امتلكوا المئات من المزارع الكبيرة في موانزا على ضفاف بحيرة فيكتوريا وبجامويو ومورجورو وكيلوا وليندي وليوالي والسعدني ومبانغانيا Mpanganya على نهر روفيجي، هم الذين وفروا جزءاً كبيراً من الإنتاج. فبلغت مساحة حقول القطن التابعة للدولة في منتصف سنة 1906 أكثر من 20000 هكتار.²

وفي عام 1907، اشترت مجموعة مصانع الغزل في لايبزغ Leipzig-Lindenau من اللجنة الاقتصادية للمستعمرات حوالي 60000 هكتار، وعدة مزارع تجريبية في بجامويو والسعدني، أما شركة هاينرش أوتو روشنبارغ Heinrich Otto in Reichenbach للغزل والنسيج، فقد تمكنت من شراء 20000 هكتار في المناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا. وبشكل عام، كان المزارعون الأوروبيون يسيطرون على 26 محلجا و 165 مزرعة كبيرة.³ وفي سنوات 1910 و 1911، تمكنت لجنة القطن الاقتصادية بالتنسيق مع معهد عماني من توزيع 170 طن من بذور القطن على المزارعين الوطنيين، من بينها القطن العباسي Abass من مصر والقطن الأمريكي. وبفضل التوسع في البحوث العلمية، واستخدام الطرق الحديثة في الزراعة كإدخال أربعة محارث تعمل بالبخار، أنتجت المستعمرة عام 1912 ما يقارب 1500 رزمة، 700 رزمة منها أنتجها الوطنيون.⁴

ومع حلول سنة 1913، وافق نواب الرايخشتاغ على تخصيص مبلغ إضافي يقدر بـ 200000 مارك ألماني لدعم إنتاج محصول القطن في المستعمرة، بحيث يمتلك المزارعين الأوروبيين مزارع جديدة

¹- Deutsche Kolonialgesellschaft: op, cit, p-p:14-22. See also Albert, F. C: op, cit: p:133.

²- Warburg, O, Wohltmann, F : Organ des kolonial-wirtschaftlichen komitees wirtschaftlicher ausschufs, der Deutschen kolonialgesellschaft, Der tropenpflanzer zeitschrift für tropische landwirtschaft, Nr.XI, Berlin, 1907, p-p:228-234.

³-Deutsche Kolonialgesellschaft: op, cit, p-p:20-21.

⁴-Albert, F. C: op, cit: p-p:132-138.

خاصة بالقطن وصلت مساحتها إلى 35770 فدان، وارتفعت قيمة الصادرات الوطنية الإجمالية إلى 2415000 مارك ألماني.¹

- البن:

احتكر المزارعون الأوروبيون زراعة البن وتسويقه، إلى غاية الفترة الأخيرة من الحكم الألماني، وان كانت القبائل الإفريقية في إقليم بوكوبا ورواندا بمنطقة البحيرات الكبرى، قد جربوا منذ وقت مبكر زراعة شجيرة البن البري، لاستخدامها في الطقوس الدينية الخاصة بهم. وحسب شتولمان، فإن الطقوس الدينية لأهالي بوكوبا والمناطق المحيطة بالبحيرات الكبرى كانت تفرض على كل فرد من أفراد القبيلة، زراعة شجيرة من أشجار البن، والاعتناء بها، وعرفت هذه الطقوس باسم الأخوة في الدم، بعد أن يقوم الفرد بغمس حبة البن في دم فرد آخر من القبيلة، ثم يقوم بمضغها، فيصبح أخوه بالدم. ولهذا حاول الموظفون الاستعماريون الألمان استغلال هذه الطقوس، لتشجيع سلاطين بوكوبا ورواندا بأهمية الاستثمار في شجيرة البن والتوسع في زراعتها.²

وفي عام 1892، بدأت شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، أولى تجارها في إنتاج محصول البن في سهول أوزمبرا، بإنشائها مزرعتين تجريبتين، واستعانت بخبراء ومختصين في زراعة البن، وذلك بغرس 115000 شجيرة. ولما تبين ملائمة المناخ والتربة لإنتاجه، ارتفع هذا العدد بنفس المزرعتين في عام 1896 إلى 800.000 شجيرة.³

وبالرغم من هذا، فإن كمية الإنتاج لم تصل إلى المستوى المتوقع من طرف الشركة، وقد أرجع خبراء معهد عماني فيما بعد ذلك، إلى ثاقبة السيقان البيضاء التي أثرت بشكل كبير على إنتاج شجيرة البن.

ومع تولى الحكومة الألمانية إدارة المستعمرة، عمدت إلى بعث المزارع التجريبية التي أنشأتها الشركة DOAG، والتوسع في إنشاء مزارع كبيرة في أقاليم أوزمبرا والكيلمجارو الخصب، وخصوصا في هضبة ميرو وموشي ومنطقة بوكوبا ورواندا بعد استصلاح مساحات واسعة فيهما، وتنظيفها من الغابات، ومعالجة المشكلات التي واجهت المزارعين، من خلال توفير الأدوية والأسمدة اللازمة، وتدريب الأيدي العاملة على أساليب الزراعة المحسنة. كما توافدت الشركات الامبريالية للاستثمار في محصول البن، وكان من بينها شركة أوزمبرا لمزارعي البن Usambara - Kaffeebau - Gesellschaft التي استولت على

¹- Albert, F. C: op , cit: p-p:132-138. See also Gerald, Sayers (ed): op, cit, p:211.

²- Franz, Stuhlmann: op, cit, p:358.

³- Brode, H: op, cit, pp: 97.

مساحات واسعة في المستعمرة، ووصل إنتاجها سنتي 1912 و 1913 إلى 624 قنطار بقيمة مالية قدرت ب 45061,36 مارك.¹

وكانت أهم أنواع شجيرات البن المنتجة في المستعمرة هي أرابيكا Arabica ، التي استوردها المزارعون الأوروبيون من إثيوبيا وأوغندا، والنوع الثاني هو روبوستا Robusta، واعتبر أحد أهم أنواع البن المحبذة لدى المزارعون الإفريقيين، كما وجدت أنواع أخرى أهمها ليبريكا Liberica من ليبيريا، وعدة أنواع أخرى من البن البري، ولكن معظمها مصاب بثاقبة السيقان البيضاء، وإنتاجها ضعيف جدا.² وقد اتسعت الرقعة المزروعة بالبن في المستعمرة اتساعا هائلا، وارتفع الإنتاج من 336 طن سنة 1903 إلى 400 طن سنة 1905 و 650 طن سنة 1908 بقيمة 799000 مارك. ولكن كميات الإنتاج تراجعت بشكل كبير في سنوات 1909 و 1910، وهذا راجع إلى تآكل التربة وانتشار الأمراض، خاصة ثاقبة السيقان البيضاء التي أتلفت عدد كبير من الأشجار المثمرة في أوزمبرا، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البن في الأسواق العالمية بعد دخول البن البرازيلي بكميات كبيرة، وعدم نجاح زراعة بعض أنواع البن، وملائمتها مع مناخ شرق إفريقيا، وخصوصا بذور ليبريكا المستوردة من ليبيريا.³ وكان عدد أشجار البن المثمرة في جميع أقاليم المستعمرة يقدر بحوالي 3383000 شجيرة. وفي سنة 1912 أنتج المستوطنون الأوروبيون 934902 كيلوغرام بقيمة قدرت بـ 1154289 مارك ألماني، وفي المقابل أنتج المزارعون الوطنيون 672478 كيلوغرام بقيمة مالية 749079 مارك، ثلاثة أرباع أنتجها الأهالي الأفارقة في بوكوبا.⁴

- السيزال:

أعتبر السيزال من أكثر المحاصيل الموجهة للتصدير ربحاً، واقتصرت زراعته واحتكار تجارته وتسويقه على المستوطنين البيض والشركات الامبريالية، طوال فترة الاستعمار الألماني. وهذا راجع، حسب المصادر الألمانية، إلى ارتفاع تكاليف إنتاجه، وصناعته، بالإضافة إلى خدمات النقل والتخزين، واليد العاملة المؤهلة خصوصا في عملية تنظيف الأوراق وتجفيفها. ويستخدم السيزال بصفة رئيسية في صناعة الحبال بكل أنواعها بالإضافة إلى بعض مشتقات الأدوية.⁵

¹-Warburg, O, Wohltmann. F : Organ des kolonial-wirtschaftlichen komitees wirtschaftlicher ausschufs, der Deutschen kolonialgesellschaft, Der tropenpflanzer zeitschrift für tropische landwirtschaft, Nr.XVII, Berlin, 1913, pp :631-632.

²-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1904-1906, p-p: 23-24.

³-Ibid. See also Brode. H: op, cit, p-p: 98-100.

⁴-Spalding, R: op, cit, p-p:389-391.

⁵-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Band.I, op, cit, 1906, p-p: 143-165.

وفي عام 1893، بدأ المزارعون الأوروبيون أولى تجاربهم مع هذا المحصول، بحيث استوردوا 2000 بصلة من أمريكا الوسطى، من النوع المعروف باسمه العلمي *Sisalagaven*، وتم زراعتها لأول مرة في محطة الأبحاث الزراعية بكيكوجوي *Kikogwes*، تحت إشراف الخبير الزراعي الدكتور هندروف *Hindorf*، ليرتفع عددها سنة 1902 إلى 592000 بصلة. تجدر الإشارة، أنه وجدت عدة أنواع للسيزال البري من نوع *Sansevieria* بالقرب من بنجاني وموانزا وفي إقليم بوبكوبا، واستخدمها الأهالي الأفارقة والعرب منذ فترة طويلة في صناعة الحبال وشبايبك الصيد.¹

والجدير بالذكر أن زراعة السيزال استقرت وتطورت في المستعمرة، بفضل المساعدات الكبيرة التي قدمتها الحكومة الألمانية، فانتشرت مزارعه الكبيرة في أقاليم تانجا وبنجاني وفلمهستال وليندي والبحيرات الكبرى. وبما أنه يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وإلى وسائل نقل حديثة كالسكة الحديدية الحلقية والطرق والقاطرات لنقل أوراقه الكبيرة، فإن معظم مزارعه الكبيرة أنشأت على كل من جانبي السكك الحديدية المتوفرة بالمستعمرة. وحسب المصادر الألمانية، فإن بصلات السيزال تحتاج إلى استثمارات مالية سنوية تتراوح ما بين 90000 مارك و 1150000 لإنتاج 500 طن، على أن يكون متوسط الطن الواحد 400 مارك.²

وأصبح محصول السيزال ابتداء من عام 1907، أهم المحاصيل التجارية المصدرة من المستعمرة، ولهذا تضاعفت الكمية التي صدرها المستوطنون والشركات الامبريالية عام 1912 أربع مرات ما كانت عليه قبل عام 1908، خصوصا وأن سعره كان يتراوح في أسواق هامبورغ ما بين 520 و 583 مارك ألماني للطن الواحد. وفي عام 1913، بلغت قيمة صادرات المستعمرة ذروتها، 10 ملايين مارك، أي ما يقارب ثلثي إيرادات المستعمرة، بعد أن صدرت المستعمرة السنة التي قبلها قيمة إجمالية قدرت بـ 10800000 مارك.³

وكان ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، فضلا عن الأرباح الخيالية التي جنتها الشركات الامبريالية والمزارعين البيض، حافزا كبيرا لهم لإنشاء مزارع جديدة وتوظيف أكبر عدد من الأفارقة، بحيث كان كل هكتار يلزمه عامل، وبالتالي ارتفع عدد العاملين على سبيل المثال في مقاطعات تانجا وفلمهستال وبنجاني ولندي إلى 11300 عامل. وبشكل عام، بلغت المساحة المزروعة الإجمالية

¹ - Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Band.I, op, cit, 1906, p:73. See also Albert, F. C: op , cit: p-p:138-142.

² - Franz, Stuhlmann: op, cit, p-p:468-478.

³ - Ibid. Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, pp:210-211. See also Warburg. O, Wohltmann. F : (1912) op, cit, p:166.

المخصصة لبصلات السيزال عام 1911 بـ 53387 فدان. وفي سنة 1912، ارتفعت إلى 61877 فدان، أما كمية الإنتاج الإجمالية فقد ارتفعت من 11,212 طن عام 1911 إلى 20,834 طن عام 1914.¹

- المطاط:

تعد منطقة شرق إفريقيا، من أهم المناطق الملائمة لإنتاج المطاط Gummi في العالم، من ناحية المناخ والتربة. وفيما يتعلق بإنتاجه، فإن أهالي شرق إفريقيا كانوا يعملون فيه منذ فترة طويلة، بهدف تصديره نحو الأسواق الخارجية ولأسيما الخليج العربي والهند، ولم يتطلب الأمر تغييرا كبيرا في فترة الاستعمار الألماني، بحيث واصل الأهالي جمع المطاط البري بالطرق التقليدية السابقة، ولأسيما المستخرج من الأشجار المعروفة باسم *Liane landolphia*، الموجودة بكثرة في مقاطعتي ليوالي وماهينجي وأوجيجي. ولكن بعد الاستنزاف الكبير الذي تعرضت له أشجار المطاط *Kautschukbaum*، نتيجة استخدام الطرق التقليدية في الجمع والاستخراج، أصدرت الإدارة الاستعمارية تعليمات صارمة، وضعت من خلالها حدا لنصيب الوطنيين في تجارة المطاط البري وجمعه، كما حددت الفترات السنوية للحصول على المطاط السائل من الأشجار، من خلال الرخص التي تصدرها للأهالي.² ولكن الغرض الأساسي، كان الحيلولة دون القضاء على جزء هام من الإنتاج الأوروبي للمطاط الزراعي الذي دخل مرحلة الإنتاج بفعل المنافسة.

والجدير بالذكر أن أولى تجارب المزارعين الأوروبيين في إنتاج المطاط الزراعي كانت سنة 1890، بزراعة عدد قليل من أشجار المطاط المعروف باسم مانهيوت غلازيوفي *Manihot Glaeiovi* المشهور باسم سيرا *Cerea*، الذي يصل مرحلة الإنتاج في ظرف ثلاث سنوات من غرسه، وذلك في المزرعة التجريبية بإقليم ليوالي *Liwale*. ولما تبين ملائمة التربة والمناخ لهذا النوع من الأشجار، وبأقل التكاليف، غرس المزارعون الأوروبيون سنة 1902 بنفس المقاطعة 27000 شجرة، وفي سنة 1906 ارتفع عددها إلى 49000 شجرة على مساحة تجاوزت 164 هكتار. كما تم تجربة عدة أنواع أخرى منها *Kickxia elastic* وهيغيا البرازيلي *Hevea brasiliensis* والمطاط الآسيوي المعروف باسم هيغيا بوازيلانسنز *Hevea Brasiliensis* المشهور باسم بارا *Para* على مساحات صغيرة، ولكن تم التخلي عنهما لضعف إنتاجهما مقارنة بمطاط سيرا.³

¹- Franz, Stuhlmann: op, cit, p-p:468-478. See Also Albert, F. C: op, cit, pp: 139-141.

²-Ibid, p-p:637-655. See also Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1906, pp: 70-71.

³-Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1904-1906, p-p: 63-497.

وفي عام 1911، تأسست اللجنة الاقتصادية للمطاط، وهذا لتقديم الدعم المالي والفني للمزارعين والشركات الامبريالية للتوسع في مزارعهم، فارتفع عدد المزارع الكبيرة إلى 248 مزرعة على مساحة تجاوزت 63990 فدان، ووصل عدد الأشجار المنتجة إلى 20558965 شجرة، منها 230000 شجرة في منطقة Mindu الواقعة جنوب غرب البلاد، على مساحة 382 هكتار. وتكرت زراعته بشكل عام، في تانجا وبنجاني وفلهمستال وموشي مروجورو. وقد رافق ظهور مصانع السيارات في أمريكا وأوروبا مع بداية القرن العشرين زيادة كبيرة في الطلب العالمي عليه، بحيث ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد سنة 1909 إلى 19 ماركا. وحقت المنتجون الأوروبيون أرباحا كبيرة، بحيث وصلت أرباح الشركات البريطانية وحدها، والتي كانت لها استثمارات في مقاطعة تانجا إلى 156.259 مارك ألماني.¹

ولكن مع نهاية سنة 1910 تراجع سعر خام المطاط إلى 11.5 مارك للكيلوغرام، وانخفض إلى مستويات قياسية سنة 1913 ليصل إلى 4.4 مارك. وقد أرجعت المصادر الألمانية، هذا الانخفاض إلى توفر كميات كبيرة من المطاط الآسيوي بارا في الأسواق الأمريكية والأوروبية. ولهذا، فإن عدد كبير من المستثمرين الزراعيين في شرق إفريقيا الألمانية تخلو عن زراعته بعد عام 1910، ليتحولوا نحو إنتاج السيزال. إن هذا التراجع في عدد المزارعين وتحويلهم نحو إنتاج المحاصيل التجارية الأخرى، راجع بالأساس إلى المشكلات المالية الناجمة عن تراجع أسعار المطاط، والمشكلات المرتبطة ببنية الإنتاج مثل تشتت المزارع في مساحات واسعة، مما يجعل من الصعب الوصول إليها، والمشكلات التسويقية الفنية المتعلقة بالتخزين والنقل والمرافق المادية. إذ أنه حسب المصادر الألمانية، أن مزرعة كبيرة للمطاط تصل مساحتها إلى 100 هكتار تحتاج إلى استثمار مالي يقدر ب 135000 مارك، على مدى أربع سنوات، أي حتى وصول الشجرة مرحلة الإنتاج النهائي.²

وبالرغم من انخفاض الكميات المنتجة بشكل كبير بعد سنة 1910، إلا أن المطاط احتل المركز الأول في صادرات المستعمرة منذ عام 1899، باستثناء سنوات 1907 و 1908 وإلى غاية سنة 1912، بعد أن تراجع إلى المركز الثاني بعد السيزال.³ وقد أنتجت المزارع الكبيرة للمستوطنين البيض سنة 1912 كمية قدرت ب 1017 طن بقيمة 7233771 مارك. وتراجع إنتاج الوطنيين هو بدوره متأثرا بتخمة المعروض الآسيوي، حيث انخفض إنتاجهم من 329011 كيلوغرام بقيمة قدرها 2902945 مارك عام 1910 إلى 171738 كيلوغرام بقيمة قدرها 1171361 مارك مع نهاية سنة 1911.⁴

¹- Albert, F. C: op, cit, p-p:142-149. See also Warburg. O, Wohltmann. F : op, cit, p:32.

²-Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, p-p:192-211.

³-Ibid.

⁴-Ibid. See also Spalding, R: op, cit, p: 392.

- الكوبرا:

تستخرج الكوبرا *Kopra* ، وهي مادة سائلة زيتية، من ثمار جوز الهند، يتم تجفيفها وتسويقها كمسحوق يستخدم في صناعة الطلاء والصابون والدهون النباتية. واحتكر العرب لفترة طويلة على إنتاج وتسويق الكوبرا في شرق إفريقيا وزنجبار وجزيرة مافيا، ذلك أن معظم مزارع أشجار جوز الهند، كانت ملكا لهم، رغم أن العاملين فيها كانوا من الإفريقيين.¹

ورغبة منها في سد حاجيات الأسواق الألمانية، من زيوت الكوبرا وتوفير الغذاء اليومي للعمال الوطنيين في المناجم والورشات والمزارع الكبيرة، استثمر المزارعون الأوروبيون بدعم من الإدارة الاستعمارية في زراعة نخيل جوز الهند بالمدن الساحلية، بحيث وصل عددها عام 1908 إلى 570,000 نخلة منتجة. وارتفعت صادرات المستعمرة الإجمالية من 25445 مارك سنة 1906 إلى 1563042 مارك سنة 1912، بكمية قدرت ب 4242 طن، معظمها أنتجها الوطنيون.²

- الصمغ:

يعتبر العرب هم أول من بدأ في إنتاج الصمغ البري *Kaugummi* في شرق إفريقيا وتصديره في القرن العاشر الميلادي، وبعد ذلك، تبعمهم الهنود واطهروا اهتماما كبيرا بتجارته خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي الذي أولاه السلطان سعيد على الأسواق العالمية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.³ وبعد اندماج اقتصاد منطقة شرق إفريقيا في الاقتصاد الرأسمالي والتبادل التجاري الحر، توافدت الشركات الامبريالية للاستثمار في الصمغ، ولاسيما الصمغ المتحجر الذي يستخرج من شجرة *Tracylobium Verrucosum* المتواجدة بكثرة على ساحل الجنوب الغربي من البلاد، لملائمة التربة الرملية السمكية لها.⁴

وحسب شتولمان مدير معهد عماني، أن سوق شرق إفريقيا للصمغ سيطرت عليه ثلاث شركات أمريكية كبرى، وهذا منذ توقيع الاتفاقية التجارية بين السلطان سعيد والحكومة الأمريكية عام 1835، وهي: شركة جون برترام وشركائه *John Bertram & associates* وشركة سالم ماساشوتس *Salem Massachusetts* وشركة روفوس غرين *Rufus Green*، واستمرت في احتكارها له حتى في فترة السيطرة الاستعمارية الألمانية والبريطانية. وقدرت الكمية المصدرة من المستعمرة سنة 1888 بحوالي 286000 كيلوغرام، ولكن مع دخول صمغ الأمازون البرازيلي، وصمغ جنوب شرق آسيا المنافسة،

¹-Brode. H: op , cit: p-p:116-117.

²-Ibid. See also Spalding, R: op, cit, p: 388.

³-Franz, Stuhlmann: op, cit, p-p:607-622.

⁴-Ibid.

تراجعت أسعاره بشكل كبير، وانخفضت صادرات المستعمرة إلى مستويات متدنية، وتراوحت في الفترة الأخيرة من الحكم الألماني ما بين 100000 و120000 كيلوغرام.¹

- شمع العسل:

عرف شمع العسل Bienenwachs اهتماما كبيرا من طرف الإدارة الاستعمارية، ولاسيما بعد اكتشاف الكميات الكبيرة منه في منطقة طابورا ورواندا والشواطئ الجنوبية لبحيرة فيكتوريا، وأصدرت لوائح تنظيمية للسكان الوطنيين للمحافظة على ثروة النحل من خلال الالتزام بالنصائح التوجيهية للخبراء في طريقة جمع شمع العسل، وقامت بتوزيع جذوع أشجار مجوفة، لوضع خلايا النحل فيها، وسط الغابة الكثيفة بالقرب من التجمعات السكنية للقبايل الإفريقية. كما وجهت الإدارة الاستعمارية المزارعين البيض والسواحيليين نحو تربية النحل، باستخدام الطرق الحديثة، خصوصا بعد موجة الجفاف التي تعرضت لها بعض أقاليم البلاد في منتصف العقد الأول من القرن العشرين، وأثرت بشكل مباشر على خلايا النحل. وكان هدف السلطات الاستعمارية، هو زيادة كميات الإنتاج خصوصا بعد فتح سكة حديد أوغندا وتصدير كميات كبيرة باتجاه الأراضي البريطانية من جهة، ومن جهة أخرى، للعملية الكبيرة التي تساهم فيها خلايا النحل في نقل حبوب لقاح المحاصيل الزراعية. وأنتجت المستعمرة سنة 1903 كمية قدرت قيمتها بـ 138489 مارك، وارتفعت عام 1913 إلى 1415000 مارك، في حين تم تصدير سنة 1912 حوالي 347 طن بقيمة 829057 مارك.²

- السمسم:

حسب المصادر الألمانية، فإن أقاليم باجامويو وموانزا وبنغاني تعتبران من أهم أقاليم المستعمرة ملائمة لزراعة أشجار نخيل السمسم Sesam، الذي يستخدم في صناعة الزيوت والصابون. وعرف السكان الوطنيون صناعة زيوت السمسم في ورشات بدائية قبل دخول الاستعمار الألماني، واستخدموه في تجمير السمك وعجينة الأرز أساسا.³

وتؤثر تقلبات الطقس، وانتشار ذبابة التسي-تسي بشكل كبير على إنتاج أشجار نخيل السمسم. وأنتجت المستعمرة عام 1912، كمية قدرت بـ 1881 طن بقيمة وصلت إلى 523719 مارك ألماني، بعد أن كانت قيمته قبل عام 1889 لا تتجاوز 16322 مارك.⁴

¹- Franz, Stuhlmann: op, cit, p-p:607-622.

²-Spalding, R: op, cit, p: 390. See also Franz, Stuhlmann: op, cit, p:607.

³ Ibid, pp:388-389 . See also Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1904-1906, p:52.

⁴-Ibid.

- قصب السكر:

كان العرب هم أول من تنبه لخصوبة ساحل شرق إفريقيا، وملائمته لزراعة قصب السكر Zuckerrohr ، إلى جانب جوز الهند والقرنفل. بحيث كانت منتجات قصب السكر - حتى انتشار القرنفل - من المحاصيل الرئيسية الموجهة للتصدير. ولكن كميات الإنتاج تراجعت بشكل كبير بعد إلغاء تجارة الرقيق عام 1873، ذلك أن معظم المزارع الكبيرة العربية في سهول بنجاني وطابورا كانت تعتمد على اليد العاملة التي توفرها هذه التجارة. واستمرت مشكلة اليد العاملة لإنتاج قصب السكر حتى في فترة الاستعمار الألماني، بحيث واجه المزارعون الأوروبيون نقصا كبيرا في العمالة، باعتبار أن مزارع قصب السكر تحتاج إلى مراقبة يومية. ولهذا تراجعت قيمة الكميات المصدرة من 214 طن بقيمة 1679 جنيه إسترليني عام 1911 إلى 63 طن بقيمة 580 جنيه إسترليني عام 1912، 21 طن منها تم إنتاجها في إقليم موانزا. ويرجع انخفاض قيمة الصادرات أساسا إلى ارتفاع الاستهلاك الداخلي، وإلى المنافسة الجزئية من خام قصب السكر الهندي الرخيص.¹

- الأرز:

لم يولي سكان شرق إفريقيا- باستثناء العرب والهنود- أي اهتمام بمحصول الأرز، ولم يكن ضمن سلة غذائهم الرئيسية. وأرجعت الدراسات الاقتصادية ذلك، إلى طبيعة المزارعين الأفارقة في اعتمادهم على الزراعة المطرية، وزراعة غرس المحاصيل الجذرية، يضاف إلى ذلك، متطلبات محصول الأرز والتي أهمها إمدادات المياه المستمرة والأرض المستوية. وبالرغم من هذا، فإن المزارعين الوطنيين بدؤوا في إنتاج الأرز الرطب حول بحيرة فيكتوريا وإقليم موانزا وفي رواندا. كما أنتجوا كميات معتبرة من الأرز الهندي، الذي أصبح النوع المفضل لدى الكثير من المزارعين الوطنيين. وقد نجحوا عام 1912، في إنتاج كمية قدرت قيمتها بـ 201167 مارك، بعد أن كانت عام 1907 في حدود 140675 مارك. ولكن ارتفاع الاستهلاك المحلي، اضطر إدارة المستعمرة إلى استيراد كميات معتبرة عام 1912 من الهند وزنجبار، بلغت قيمتها 3320197 مارك.²

والواقع أن تشجيع المزارعين الوطنيين على زراعة المحاصيل النقدية، وإجبارهم على زراعة البعض منها، هو في حد ذاته تحييز لهذا القطاع على حساب قطاع الزراعة الإفريقية المعاشية. وبالرغم من هذا، فإن مئات المزارع الكبيرة المنتشرة عبر مختلف أقاليم البلاد، ببحوثها العلمية ومعاهدها التقنية، لم تسهم كثيرا في التخفيف من وطأة الفقر وخصوصا في الأرياف، ولم تشجع على قيام تنمية وطنية شاملة.

¹ - Albert, F. C: op, cit, pp: 165-166.

² - Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), published by H.M Stationery office, No:113, London, 1920, p:63.

6- الثروة الحيوانية:

ظلت تربية الماشية، مع زراعة الكفاف، مصدرا رئيسيا للغذاء لدى غالبية بانثو إفريقيا الشرقية، ويبدو أن استراتيجيات المعاش لديهم بصفة عامة لم تكن قد تغيرت كثيرا حتى مع بداية السيطرة الاستعمارية الألمانية. فمط تربية الماشية عندهم كان يتضمن الإنتاج لغرض الاستهلاك بالمقام الأول، وكان قطع الماشية- بصرف النظر عن استخدامه في بعض الطقوس الدينية، يقدم اللحم والشحوم واللبن والزبد والصوف والجلود، كما أن حجم القطيع يزيد من المكانة والهيبة الاجتماعية ومن الثروة. وعلى العموم، كان الأهالي الأفارقة يربون الماشية لتلبية احتياجاتهم الخاصة، دون السيطرة على السوق أو الحصول على رأس مال نقدي.¹

وكانت الأبقار، وهي أهم قطع الماشية الموجود في شرق إفريقيا الألمانية، توفر النسبة الأكبر من المنتجات الحيوانية، ووجد منها عدة أنواع، أهمها وأكثرها انتشارا، الأبقار ذو القرون القصيرة والسنام الكبيرة، وانتشر مجال تربيتها في منطقة البحيرات الكبرى ولاسيما في أجزائها الشمالية الشرقية التي تشمل هضبة رواند وأورندي، حيث تجمعات الرعاة التوتسي، وفي دودوما وارينغا وطابورا وقلعة لأنجن Langenburg أين توجد قبائل المساي والواهيهي والواجوجو، التي تعتمد في معاشها أساسا على تربية الماشية. في حين كانت المناطق الساحلية الغربية باستثناء باجامويو ومورجور، تحول دون تربية الماشية، وتجعل من الصعب مكافحة الأمراض المنتشرة بها.²

والجدير بالذكر، أنه من خلال مجمع الماشية، الذي كان يوفر وسيلة للتبادل الإقليمي وتنشيط التجارة الداخلية في أقاليم وسط البلاد، استطاع الأهالي الأفارقة خلط قطعان ماشيتهم ببعضها البعض، والحصول على أنواع من ذات القرون الطويلة والسنام الصغيرة، التي تعتبر أفضل أنواع الماشية في إفريقيا جنوب الصحراء.

ولا بد من الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها قسم البيطرية في المستعمرة، للسيطرة على الأمراض الفيروسية الخبيثة وحمى المناطق الرطبة والاستوائية، ومناطق تفشي ذبابة التسي-تسي التي تسبب أمراض بكتيرية وطفيلية تقضي على قطعان الماشية.³ بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن الجفاف، والتقلبات الدورية لهطول الأمطار، والرعي العشوائي الذي يؤدي إلى تلف الأراضي على نطاق واسع

¹-Brode, H: op, cit, p-p: 132-135.

²- Spalding, R: op, cit, p: 389. See also Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1904-1906, pp:70-71.

³- Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1903, pp:146-152.

لشدة ضغط القطعان عليها. وكان هدف السلطات الاستعمارية، ينصب أساسا على التحكم في انتشار الأمراض، وتحسين السلالات المحلية لقطع الماشية المحلية المنتجة.

وحاول بعض المزارعين الألمان والبوير استيراد بعض الأنواع من الماشية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لتربيتها في إقليم موشي وأوزمبرا وأروشا والشواطئ الجنوبية لبحيرة فيكتوريا بالقرب من بوكوبا، غير أن المحطة الحكومية لتربية الماشية في كواي Kwai غربي أوزمبرا، قد أفادت في تقريرها الصادر عام 1905 عن مدى ضعف الماشية المستوردة، في مقاومتها لمناخ شرق إفريقيا الرطب-الاستوائي وخصوصا أمام ذبابة التسي-تسي، وبعض الحشرات السامة، وهذا بالرغم من نموها السريع وارتفاع إنتاجها، مقارنة بالسلالات المحلية. وفي سنة 1912، لم يتجاوز عدد رؤوس الماشية التي امتلكها الأوروبيون 43613 رأس، منها 41647 من الأبقار و 5460 من الخنازير.¹

وطبقا لبعض التقديرات، كان هناك في كافة أقاليم المستعمرة في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين، ما يقرب من 3950250 رأس من الماشية، منها حوالي 6398000 رأس من الأبقار بمختلف أنواعها.²

وشكل العاج والجلود، أهم صادرات منتجات الثروة الحيوانية،³ إن الفترة الأولى من الحكم الألماني. وتشير التقديرات، أن مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية كانت تنتج ما بين سنتي 1883 و 1897 ما يقارب 564000 كيلوغرام من العاج، وفي سنة 1891 بلغت القيمة المصدرة ب 208000 مارك ألماني، أي ما يقرب من نصف العائدات الكلية لصادرات المستعمرة.³

أما الجلود، فقد اعتبرت من أهم صادرات المنتجات الحيوانية في البلاد، وبلغت ذروتها بين سنتي 1906 و 1908، بحيث تراوحت الكمية المصدرة ما بين 976 و 1433 طن، ولكن تراجع تصديرها بعد ذلك، بسبب انتشار أمراض الحمى الساحلية التي أصابت قطع الماشية.⁴

وبعد دخول سكة حديد أوغندا الخدمة ووصولها إلى شواطئ بحيرة فيكتوريا الشمالية، تراجعت صادرات الثروة الحيوانية من الموانئ الشمالية إلى أقل من النصف، بحيث أصبحت كمية كبيرة منها تصدر عبر موانئ مستعمرة شرق إفريقيا البريطانية.

¹- Spalding, R: op, cit, p: 393. See also Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, 1904-1906, p-p:527-529.

²-Ibid, p :389.

³- Franz, Stuhlmann: Elfenbein im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p :558.

⁴-Anlagen zu dem Reichstag-Verhandlungen, Session 1907-1908, Aktenstück Nr .1106, Berlin, p:34. See also Brode, H: op, cit, p: 132.

وفي الفترة الأخيرة من الحكم الألماني، أصبحت منتجات الثروة الحيوانية تساهم بنسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، وخصوصا إنتاج العاج الذي حاولت الحكومة الألمانية تنظيمه للمحافظة على الفيلة من الانقراض، فأصدرت سنة 1910 مرسوما خاص بصيدها، وفرضت رسما يتراوح ما بين 450 إلى 750 روبية لاستخراج رخصة الصيد، ومنعت صيد الفيلة الصغيرة التي يقل وزنها عن 15 كيلوغرام ، بالإضافة إلى إناث جميع الفيلة، وذلك لحماية السلالات المحلية المهددة بالانقراض.¹

وبناء على ما تقدم، نستنتج أن الممارسات الثقافية للمزارعين الإفريقيين كالمملكية الجماعية والأسرية للماشية- وهو أسلوب لا يزال قائما حتى يومنا هذا، أعاق من تحسين أساليب إدارة الثروة الحيوانية، وجعل من الصعب مكافحة الأمراض وتحسين السلالات المحلية البطيئة النمو والقليلة الإنتاج. يضاف إلى ذلك، أن القبائل الإفريقية الرعوية اهتمت بوجه عام بحجم القطيع-لتزويد من مكائنها وهيبتها الاجتماعية كما اشرنا سابقا- أكثر من اهتمامها بنوعيته وباكساب الرأسمال النقدي.

¹-DEUTSCHES KOLONIALBLATT, JAHR 1912, P: 432.

الفصل الثالث:

الصناعة والمواصلات، النظام التجاري والمالي

تمهيد:

ركز الألمان جهودهم منذ احتلالهم للمنطقة عام 1885 على دعم ركائز الاقتصاد الاستعماري، والعمل على إقامة مشروعات استثمارية استعمارية، للحلول محل النشاط الاقتصادي الوطني، الذي كان مرتفعاً بالفعل، ومتغلغلاً في البنية الاقتصادية لشرق إفريقيا، من خلال نشاط العرب والهنود بالدرجة الأولى والإفريقيين بدرجة أقل. وعندما دخل خطهم الحديدي الشمالي الخدمية عام 1905، ولو بشكله الجزئي، فإنهم كانوا يأملون في استثمار غير محدود من رؤوس الأموال الأجنبية في قطاع الصناعة التعدينية والتجارة، فضلاً عن الزراعة التي كانت أهم قطاع منتج ومصدر في اقتصاد المستعمرة. وبالرغم من الثورات الإفريقية التي ساهمت في تعطيل المشاريع الاقتصادية لمدة عقدين من الزمن، على الأقل من عام 1888 حتى عام 1907، فإن الحكومة الألمانية، استطاعت خلق نوع من الظروف المواتية من أجل التسيير المنظم للنشاط الاقتصادي والاستغلال الفعّال للموارد البشرية والمادية للمستعمرة، ولاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري، التي اصطلح على تسميتها بفترة الاستعمار العلمي والاقتصادي. وعلى ذلك، فسوف نناقش في هذا الفصل القضايا التالية الواحدة بعد الأخرى، الثروة المعدنية وسياسة التصنيع في شرق إفريقيا الألمانية، المواصلات والبنى الأساسية، التجارة والقطاع المصرفي والمالي.

أولا - التعدين والقطاع الصناعي:

ظلت الحكومة الألمانية لسنوات طويلة وحتى بداية القرن العشرين ، غير مهتمة بالمستقبل الصناعي في المستعمرة، وكان هدفها آنذاك هو تشجيعها للقطاع الزراعي المنتج للمحاصيل التصديرية، وقد أكدت عدة لجان حكومية زارت البلاد، على ضرورة تقديم حوافز رسمية للنشاط التعديني والصناعي في شرق إفريقيا الألمانية، لتوريد المواد الخام الأولية اللازمة لخدمة المصالح الصناعية الكبرى لألمانيا، ولمواجهة الزيادة في استهلاك كل من الوطنيين والمستوطنين البيض.

1- الثروة المعدنية:

كان عدد من أقاليم المستعمرة يتمتع بموارد معدنية وفيرة ومتنوعة، بحيث أشارت تقارير الجيولوجيين والمهندسين بعد قيامهم بعملية المسح الجيولوجي في الفترة الممتدة من 1895 إلى غاية عام 1900، أن معظم الخامات المعدنية موجود في جبال إوليغورو Uluguru بمنطقة موروجورو وجبل لينفغستون في الجنوب الغربي وفي هضبة ارامبا Iramba ومنطقة أوجيجي بوسط البلاد، وفي جبال أوزمبرا وموانزا جنوب بحيرة فيكتوريا، وفي هضبة رواندا وعلى الشاطئ الغربي والشرقي لبحيرة نياسا. والواقع أنه باستثناء عدد قليل من الخامات المعدنية والمعادن النفيسة(الذهب، الغرانيت، الميكا، الفحم والحديد)، كانت عمليات التنقيب محدودة جدا في شرق إفريقيا الألمانية. وبينما اتسعت عمليات التنقيب مع بداية القرن العشرين، فرضت الحكومة الألمانية احتكارا شبه كلي لاكتشاف واستخراج الخامات المعدنية والاتجار فيها لصالح الشركات الامبريالية دون غيرها. وصدرت في هذا السياق، سلسلة من التدابير التشريعية التي تمنح احتكارها للمصالح الامبريالية. وصدر أول مرسوم إمبراطوري خاص بالتعدين في 9 أكتوبر/تشرين الأول عام 1898 لينظم عملية التنقيب عن المعادن، واستخراجها، ومنح للوطنيين ولاسيما الهنود تراخيص للتنقيب عن بعض المعادن.¹ ولكن سرعان ما انكب أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والشركات الامبريالية، مطالبين السلطات الاستعمارية بامتيازات التعدين. فبلغ عدد رخص الكشف والتنقيب التي منحتها لهم الإدارة الاستعمارية عام 1910، 76 رخصة، من بين 111 طلب.² بينما بلغ عدد الشركات الكبرى العاملة في قطاع التعدين 7 شركات.³

- الذهب:

استفادت شركة وسط إفريقيا للتعدين Zentralafrikanischen Bergwerksgesellschaft من الامتيازات والتسهيلات الحكومية، في مجال التنقيب عن الثروات المعدنية في شرق إفريقيا الألمانية،

¹- Deutsches-Reichsgesetzblatt : Verordnung, betreffend das Bergwesen in Deutsch-Ostafrika, Nr. 48, Berlin 20. Oktober 1898, p: 1045.

²-Albert, F. C: op , cit: p:175.

³-Hans, Meyer : op, cit, p:397

وبدأت أولى عمليات الاستكشاف والبحث بالقرب من بحيرة فيكتوريا، وفي إقليم موانزا. وفي عام 1905، بدأت في استخراج خام الذهب من منجم كاساما Kasama بالقرب من أورندي، بعد أن استقدمت خبراء وفنيين في مجال التعدين من جنوب إفريقيا. كما قامت بعمليات بحث واستكشاف بوسط البلاد، وتمكنت من اكتشاف منجم سكنكي Sekenke الواقع على هضبة إرامبلا Irambaplateaus - الذي سيصبح أهم منجم لإنتاج خام الذهب في شرق إفريقيا الألمانية، وبعض الرواسب الحاملة لخام الذهب في منحدرات ايزونغو Ussongo شمال طابورا وفي مصب نهر أومبكوري Umbekurui، وبعد مرور ثلاث سنوات على اكتشاف الذهب في كاساما وسكنكي، بلغت الصادرات السنوية 18340 مارك، وارتفعت إلى 847682 مارك عام 1910.⁴

وما إن جاء عام 1911، حتى كانت شركة كيروندا لتعدين الذهب-Kironda Goldminen Gesellschaft التي حلت محل شركة وسط إفريقيا للتعدين، قد برزت، لتعيد تنظيم الذهب كصناعة رأسمالية مركزية وحديثة، تستخدم أحدث التقنيات العلمية، كما كان لها احتكارا شبه كلي لمناجم الذهب في البلاد، وتمكنت من جلب رؤوس أموال وتقنيين ومهندسين أكفاء من جنوب إفريقيا وألمانيا، وبلغ عدد العاملين فيها 20 مهندسا وتقنيا من الأوروبيين و700 عامل من الوطنيين. وسرعان ما ارتفع الإنتاج عام 1911 إلى ذروته: 450 كيلوغرام، وقدرت القيمة المصدرة من نفس العام بـ 1033449 مارك. ولكن مع تراجع الطلب العالمي على الذهب وانخفاض أسعاره مع بداية سنة 1912، تراجعت صناعته في المستعمرة، بحيث لم تتجاوز القيمة المصدرة سنة 1913، 678142 مارك.⁵

وتجدر الإشارة، أن كمية صافي الذهب في خام ذهب شرق إفريقيا تعتبر الأعلى منها في خام الترنسفال(جنوب إفريقيا). وقد تراوحت سنة 1911 بين 45 و90 غراما في الطن الواحد، بينما لم تتجاوز في خام الترنسفال 5 و6 غرامات في الطن الواحد.⁶ كما كان اكتشاف الذهب وبعض الخامات المعدنية سببا في إنشاء البنى الأساسية، كمد الخطوط الحديدية وشق الطرقات التي كان معظمها يربط بين مناجم التنقيب ومراكز التصدير والتجميع.

- الميكا:

كشفت دراسات المسح الجيولوجي على وجود كميات معتبرة من رواسب الميكا، في عدد من أقاليم البلاد، وبدأ أول استخراج لمعدن الميكا Glimmer عام 1900 في مقاطعة باجامويو. وفي السنوات اللاحقة، توسعت استثمارات الأوروبيين واكتشفوا مناجم جديدة في جبال أوليغيرو بمقاطعة

⁴-Deutsche Kolonialgesellschaft : Unsere Kolonialwirtschaft in ihrer Bedeutung für Industrie, Handel und Landwirtschaft, Berlin : Kolonial-Wirtschaft. Komitee E. V., Berlin, 1914, p:85.

⁵-Ibid. See Also Albert, F. C: op , cit: p:175.

⁶-Albert, F. C: op , cit: p:176.

مرورغورو وفي الشواطئ الشمالية لبحيرة كيفو وهضبة ويتو وفي قلعة لانجن. وأدت هذه الاستكشافات، إلى تدفق رأس المال الأجنبي وانتعاش صناعة التعدين. وتم استخراج ثلاثة أنواع من رواسب الميكا، وكان أهمها الميكا الهندية، التي تستخدم في صناعة العوازل الكهربائية، ولهذا تركزت جل الاستثمارات الأوروبية على استخراج هذا النوع. وبالرغم من تأثر مناجم التنقيب بنقص العمال الوطنيين المهرة في مجال التعدين ومعالجة رواسب الميكا، بحيث كان عددهم عام 1901، 63 عاملاً،⁷ إلا أن الكمية المنتجة قدرت سنة 1911، ب 55507 كيلوغرام، وفي سنة 1912 ارتفعت إلى 153806 كيلوغرام، بقيمة 60.380.25 مارك، تم شحن معظمها إلى ألمانيا، وحوالي 560 كيلوغرام إلى زنجبار.⁸

- الغرانيت:

اهتم الوطنيون ولاسيّما الهنود بصناعة الغرانيت Granite، واستخراجه، قبل أن يأتي الاستعمار بفترة طويلة، واستخرجوا من نهر روفوما جنوباً كميات هائلة من الأحجار الكريمة الغرانيتية، وصدروها إلى الأسواق الخارجية. وبمجرد اكتشاف الألمان لرواسب الغرانيت بالمنطقة، حتى بدأت شركة لويزنفلدا للتعدين Bergbaufeld Luisenfelde، عمليات التنقيب والاستخراج.⁹

واستفادت الشركة من عقد امتياز وقعته مع خزانة المستعمرة، يستمر إلى غاية عام 1913، تستغل بموجبه مناجم استخراج الأحجار الكريمة الغرانيتية، وبلغت صادراتها سنة 1900، 4210 كيلوغرام بقيمة قدرت ب 41302 روبية. ولكن معدن الغرانيت ظل يحتل مكاناً ثانوياً في الموارد المعدنية، من حيث كمية الإنتاج أو الصادرات. ولم تتجاوز الصادرات الإجمالية للمستعمرة عام 1901، 8526 كيلوغرام بقيمة 48787 روبية، صدر الهنود منها 6356 كيلوغرام بقيمة 5700 روبية.¹⁰

- الفحم والحديد:

اُكتشف الفحم، وهو مصدر مهم للطاقة، بالقرب من مصب واد روهوهو Ruhuhu على الشاطئ الشرقي لبحيرة نياسا، كما تم اكتشاف مناجم أخرى للفحم الحجري على ضفاف نهر سونجوي Songwe وكيفيرا Kivira وفي جبل والر Waller شمال غرب بحيرة نياسا، ولكنه اعتبر من النوع الرديء لارتفاع نسبة الكبريت فيه. واستمر منجم روهوهو في الإنتاج طوال فترة الاحتلال الألماني،

⁷-Anlagen zu dem Reichstag-Verhandlungen, Session 1900-1901, Aktenstück Nr 437, Berlin, p:2919.

⁸-Warburg, O, Wohltmann. F : op, cit, Nr.XVII, Berlin, 1913, p: 33. See Also Albert, F. C: op, cit, p:181.

⁹-Weule, K und Dove, K: *Bergbau im Heinrich, Schnee*: op, cit, Band. I, p: 165.

¹⁰-Ibid.

لاسيماً وأنه كان ينتج أجود أنواع الفحم المركز وهو فحم الكوك coke ، الذي تتجاوز نسبة الوقود القابل للاحتراق فيه 70 بالمائة.¹

أما خام الحديد، فقد بدأت الإدارة الاستعمارية مباشرة بعد صدور مرسوم المعادن عام 1898 في تحديد المناطق التي كان الأهالي يستخرجون منها الخام، ويقومون بصهره، واستخدامه في صناعة الأسلحة والفتخاخ والفتوس منذ زمن بعيد. كما اكتشفوا مناجم في إيلغورو وفي منطقة ندابا Ndapa بجبال ليفنستون وفي روندا والشواطئ الشمالية لبحيرة تنجانيقا، وشمال شرق بحيرة نياسا وفي مينديدو Midindo بالقرب من مامبوييا Mamboya.

وقامت السلطات الاستعمارية، باستغلال المناجم الموجودة في البلاد وقدمت رأس المال اللازم والفنيين والخبراء، واستخرجت كميات كبيرة من التربة الصلصالية الاستوائية التي تحتوي على نسبة عالية من خام حديد اللاتريت Laterite. وبالرغم من هذا، فإن الفحم والحديد، وان تمتعا بأهمية في حد ذاتهما، فان أهميتهما فيما يتعلق بالتصدير كانت محدودة جدا.²

وسعى إلى حماية مصالح متطلبات الصناعة الألمانية، صدر مرسوم جديد خاص بالمعادن في 27 فيفري 1906 ، نصّ على ملكية الحكومة الألمانية لمصادر الثروة المعدنية، في مستعمراتها الواقعة فيما وراء البحار، باستثناء مستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا الآن). وهو تأمين مباشر للموارد المعدنية، فأدى إلى تزايد سرعة البحث عن المعادن واستغلالها.³ فتم استكشاف النحاس في أوجيجي، واليورانيوم في إوليغورو والمعادن النفيسة كالكوبال copal الذي أنتج منه سنة 1912، 106 طن بقيمة 6000 مارك، في هضاب ماكوندي Makonde ومويرا Muera، وكربونات الصوديوم بالقرب من بحيرة ناترون والجرافيت Graphite⁴ والبورنيت bornite⁵ في إوليغورو. كما اكتشفت كميات كبيرة من الملح في حوض نهر مالاجارازي بمنطقة أوينزا Uwinza، وسيطرت على إنتاجه شركة بحيرات وسط إفريقيا (ZSG)، التي وقعت عقد امتياز مع الإدارة الاستعمارية مستفيدة من مرسوم المعادن لعام 1906.⁶

¹-Albert, F. C: op , cit, pp:181-182.

²-Ibid.

³-Deutsches-Reichsgesetzblatt : Kaiserliche Bergverordnung für die afrikanischen und Südseeschutzgebiete mit Ausnahme von Deutsch-Südwestafrika, Nr. 1613, Berlin 27. Februar 1906, p: 363.

⁴-الجرافيت معدن دهني اللمس أسود ناعم، وهو شكل من أشكال عنصر الكربون الكيميائي.

⁵-البورنيت هو أحد خامات النحاس الهامة، يتركب من النحاس وكبريتيد الحديد، كما يحتوي على مقادير ضئيلة من الذهب والفضة.

⁶-Weule, K und Dove, K: op, cit, p: 166.

وبناء على ما تقدم نستنتج، أولاً، أن الثروة المعدنية لم تساهم في قطاع التصدير إلا بنسبة قليلة جداً خصوصاً وأن معظمها كان يصدر مواد أولية خام. وثانياً، الدور المحدود للإفريقيين في قطاع التعدين الذي يتطلب رؤوس أموال كبيرة للاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى، التعقيدات الفنية والإدارية التي فرضتها السلطات الاستعمارية لاستغلال الثروة المعدنية والتي حدت من إسهامهم.

2- النشاط الصناعي:

أشارت المصادر التاريخية، أن الوطنيين ولأسيما الهنود الغوان، أقاموا صناعات محلية في شرق إفريقيا قبل الغزو الأوروبي. وأنتجوا الملح والزيوت النباتية والصابون وأسلاك النحاس والخرز المصنوع من الزجاج والفؤوس والزجاج الأزرق (الزنك) والسلال وبعض الأدوات الفخارية والخشبية، كما أنتجوا القماش القطني في ورشات تقليدية لغزل ونسيج خام القطن. وظل إنتاجهم خاضع في مجمله للقطاع التجاري التقليدي، القائم على اقتصاد المبادلة المباشرة مع سلع استهلاكية ومنتجات زراعية أخرى.¹

ولم تبدأ السلطات الاستعمارية في الاهتمام بإقامة مشاريع صناعية تنموية، إلا بعد زيارة وزير المستعمرات لشرق إفريقيا الألمانية في منتصف سنة 1907. وقد أكدت لجان تحقيق أنشأها لهذا الغرض على ضرورة تنمية الصناعة المحلية التقليدية، وضمان حرية استثمار رجال الأعمال والقطاع الخاص وحمايتهم. وبالفعل فقد استوردت الإدارة الاستعمارية تجهيزات وآلات صناعية حديثة، ووفرت رؤوس أموال لدعم المشاريع الاقتصادية التي أطلقها بعض المستثمرين الأوروبيين.² كما تم إنشاء مدارس ومراكز للتدريب المهني وتكوين الوطنيين وتأهيلهم في مختلف مجالات القطاع الصناعي الحديث، ولأسيما في المهن الصناعية الخفيفة كتقنيات صناعة النسيج والجلود والنجارة.³ وهذا كله تجسيدا لخطط التنمية وتحديث القطاع الاقتصادي في المستعمرة الذي أطلقته وزارة المستعمرات.

والواقع أن اليد العليا في هذا الصدد كانت لمصالح الامبريالية الألمانية، بحيث لم يكن مقصوداً إقامة قاعدة تصنيع تساهم في الصادرات، وإنما إنشاء صناعات استهلاكية تلائم مستوى الدخل والاحتياجات المحلية، بحيث أنه إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان النشاط الصناعي في البلاد لا يزال يلعب دوراً محدوداً للغاية، بل أنه كان هامشياً بالمقارنة مع المستعمرات البريطانية المجاورة أو بما

¹-Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:82-83.

²- Sören, Utermark : (*Bernhard Dernburgs Reformen in den Kolonien Deutsch-Ostafrika, Deutsch-Südwestafrika, Togo und Kamerun*) Dissertation zur Erlangung des akademischen Grades eines Doktors der Philosophie, Universität Kassel, Juli 2012, p:145.

³- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:82-83. See also Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, p:45.

تمتلكه الدولة الأم من إمكانيات صناعية وتقنية ضخمة. يضاف إلى ذلك، أن معظم الصناعات، باستثناء صناعة التعدين وبعض المشاريع الحيوية، كانت حكرًا على الهنود.

وبإيجاز، لم يقيم الألمان صناعات هامة في شرق إفريقيا الألمانية، ولكنهم طوروا بعض الصناعات المحلية التي كانت قائمة من قبل. وقد أنشئ مصنع لإنتاج الصابون في تانجا، وأربعة مطابع حكومية، وزاد إنتاج الملح زيادة كبيرة إلى متوسط سنوي بلغ عام 1912، 1850 تسنتر Zenter¹. كما زادت الطاقة الإنتاجية لمصانع الأثاث والقماش التي كانت منتشرة من قبل، وتم تجهيزها بأحدث الآلات الإنتاجية.² وأقيم أيضا، مصنع للعجلات المطاطية، ومصنعان لإنتاج الحديد، أحدهما في دار السلام والثاني في تانجا، ومصنعان للاسمنت في تانجا، ومصنعان للأحذية، ومصنعان للمشروبات الروحية والمياه المعدنية في دار السلام. واستمرت مصانع صبغ الأقمشة في الإنتاج بمعدلات كبيرة، كما استفاد الوطنيون من التسهيلات الحكومية في هذا المجال، وأسسوا ورشات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، أهمها شركة ولكتر وويوز Wilkins & Wiese لاستغلال أشجار المانغروف Mangrovenbestände والثروة الغابية وصناعة الأخشاب، التي صدر منها إلى ألمانيا عام 1908، 657 متر مكعب. ومن الأنشطة الصناعية الأخرى التي كانت قائمة أيضا، محطة توليد كهربائية للسكك الحديدية، ومصنعان للظوب الآجر.³ ونتيجة لما تقدم، يتضح أن التنمية الصناعية لم تكن تحتل موقعا متقدما في أولويات السياسة الاقتصادية الاستعمارية، القائمة أصلا على جمع الضرائب، ونهب الثروات الوطنية، بدلا من الإنتاج والاستثمار، مفضلة بقاء البلاد موردا للمواد الأولية الخام لا منطقة للتصنيع.

ثانيا - المواصلات والبنى الأساسية:

كشفت ثورة الماجي-ماجي (1905-1907) عن الأهمية الاقتصادية لشرق إفريقيا الألمانية، التي كانت قد أصبحت عاملا أساسيا ومعجلا لانتشار مفهوم التنمية وتطوير البنى الأساسية. وكان هذا هو المعنى الكامن وراء إعلان تأسيس وزارة لإدارة شؤون المستعمرات في أوائل عام 1907، وجبهة داخلية في الرايخشتاغ للدفاع عن المستعمرات الألمانية فيما وراء البحار، والتي دعت إلى التعجيل بتغلغل رؤوس الأموال الاستثمارية والشركات الامبريالية، لنقل المناطق الاستعمارية إلى الحضارة المعاصرة. وكان التركيز يتم في هذه الفترة على ضرورة تطبيق إصلاحات اقتصادية مبنية على استثمارات مالية، وخاصة في قطاعي النقل والمواصلات، باعتباره يشكل أهم جانب للنمو الاقتصادي والإدارة والأمن بصفة عامة.

1- السكك الحديدية:

¹ - التسنتر وحدة قياس ألمانية/ 1 تسنتر يساوي 50 كيلوغرام.

² -Ibid. See also Spalding, R: op, cit, p:394.

³ - Spalding, R: op, cit, pp:393-394. See also Brode, H: op, cit, p: 132.

رفض نواب الرايخشتاغ طوال الخمسة عشر سنة الأولى من الحكم الاستعماري، تخصيص أي دعم مالي في ميزانية المستعمرات لإنشاء خطوط حديدية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية. وقد طرحت هذه الفكرة في عام 1891 و1899 و1902 في الدورات الاقتصادية للبرلمان. وكانت حججهم، بأن مناخ المستعمرة غير صحي وغير ملائم للاستيطان الأوروبي، بالإضافة إلى فشل بعض المشاريع الاقتصادية من قبل لشركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG في قطاعي الزراعة والتجارة.¹

والواقع أن ألمانيا تأخرت كثيرا في مشاريع بناء السكك الحديدية في كل مستعمراتها، وكانت ميزانيتها الاقتصادية إلى غاية عام 1907 لا تزال محدودة فيما يتعلق بالتجهيزات والبنى الأساسية. وإلى غاية نهاية عام 1906، كان كل ما تملكه ألمانيا في جميع مستعمراتها من الخطوط الحديدية يبلغ طوله 1350 كيلومتر، منها 97 كيلومتر في شرق إفريقيا الألمانية. بينما بلغ طول الخطوط الحديدية في جميع المستعمرات الفرنسية في نفس السنة 6090 كيلومتر، وطولها في المستعمرات البريطانية 14677 كيلومتر.²

وكانت اللجان الاقتصادية في عهد وزارة المستعمرات، قد عادت إلى بعث هذه المسألة، واقترحوا برنامجا ضخما لقطاع السكك الحديدية في المستعمرات الألمانية، وخصوصا في شرق إفريقيا الألمانية، باعتبارها أكبر المستعمرات مساحة. وكان هذا البرنامج يتصف بالعصرية، ويهدف إلى تنمية الأنشطة الإنتاجية في المناطق الداخلية، التي أصبحت تنتج كمية أكبر من محاصيل التصدير والموارد المعدنية.

والجدير بالذكر أن اقتراحات الخبراء في الإدارة الاستعمارية بشرق إفريقيا، حسب تقارير وزارة الخارجية البريطانية، كانت تتمثل في إنشاء ثلاثة خطوط رئيسية لقطاع السكك الحديدية، تبدأ من ساحل المحيط الهندي وتنتهي في الحدود الغربية للمستعمرة، على أن تتصل بها خطوطا فرعية لربط الأقاليم والمناطق الزراعية، بمراكز الإنتاج والتجميع وموانئ التصدير، وهي كالاتي:³

- الخط الأول الشمالي، والذي أطلق عليه خط حديد أوزمبرا Die Usambara-Eisenbahn، يبدأ من مدينة تانجا على ساحل المحيط الهندي وينتهي في خليج سبيك على بحيرة فيكتوريا.
- الخط الثاني المركزي، ويعرف بخط حديد تنجانيقا Tanganjikabahn، يبدأ من مدينة دار السلام ويصل إلى الشواطئ الشرقية لبحيرة تنجانيقا. ويتصل به خط فرعي يربط بين طابورا ورواندا شمالا.
- الخط الثالث الجنوبي، يبدأ من الجزء الجنوبي الساحلي ويصل إلى بحيرة نياسا في الداخل.

¹- Franz, Baltzer: *Eisenbahnen im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp: 531-532.*

²-Deutsche Kolonialgesellschaft : *Unsere Kolonialwirtschaft in ihrer Bedeutung für Industrie, Handel und Landwirtschaft, Berlin : Kolonial-Wirtschaft. Komitee E. V., Berlin, 1914, p:133.*

³- Great Britain foreign office, Historical Section: *op, cit, pp:44-45.*

وان أسفرت الجهود آخر الأمر ، وبعد تكاليف باهظة في الأموال والأرواح، عن إنشاء الخطين الأولين، فإن الخط الثالث، لم يكن ضمن ميزانية الاستثمارات المضمونة من الحكومة الألمانية في كافة مشاريع السكك الحديدية.

أ- خط حديد أوزمبرا:

بدأت القاطرة الأولى تتحرك في الخط الشمالي مع نهاية عام 1894 على مسافة 14 كيلومتر، بعد أن تمكنت شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG من تأسيس شركة سكك حديد شرق إفريقيا الألمانية (EGDO)، كفرع لها خاص بانجاز السكك الحديدية في المستعمرة عام 1891. وكان المشروع هو بناء خط حديدي موازيا لحدود مستعمرة كينيا البريطانية، يمتد من مدينة تانجا على الساحل ويصل إلى خليج سبيك Spekegolf على بحيرة فيكتوريا، على أن تبدأ الشركة في انجاز الشطر الأول على مسافة 84 كيلومتر، من تانجا إلى كوروجوي Korogwe، بعرض متر واحد.¹

وما إن جاء عام 1896، حتى كانت نسبة الانجاز لم تتجاوز 50 بالمائة، بسبب صعوبة التضاريس الاستوائية ونقص الخبرة والاعتمادات المالية التي رصدتها الشركة. وفي أبريل 1899، اضطرت الشركة إلى تعليق هذا المشروع والتخلي عنه لصالح الحكومة الألمانية، مقابل تعويض مالي على الشطر المنجز بين تانجا و منطقة موهيزا Muhesa، يصل إلى 1300000 مارك.²

قررت الحكومة الألمانية، بعد مناقشات طويلة مع نواب الرايخستاغ، على ضرورة تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 2309000 مارك، لاستكمال الخط الحديدي الذي بدأته الشركة عام 1891، من خلال استثمارات مضمونة لفتح المنطقة المسماة بحزام البن في سهول أوزمبرا، والمناطق الزراعية الشمالية للمستوطنين أمام التجارة الخارجية، من خلال خدمات جيدة في مجال النقل بالسكك الحديدية. ووصل الخط إلى كوروجوي في منتصف سنة 1902، ثم امتد ليصل منطقة مومبو في 24 فيفري 1905 على مسافة 45 كيلومتر، وقامت شركة لنتس وشركائه Gesellschaft Lenz & Co، ببناء الجزء الممتد من كوروجوي إلى مومبو Mombo. وأخيرا، امتد في منتصف عام 1909 إلى بويكو Buiko على مسافة 46 كيلومتر، بفضل الشركة الألمانية لمشاريع بناء خطوط سكك حديد المستعمرات (DKEB).³

وقد ساهم الشطر المنجز بين بويكو وموانئ الشحن والتصدير في تانجا، على تناقص تكلفة النقل، مما أدى إلى زيادة نسبة أرباح المزارعين الأوروبيين والشركات المرتبطة بقطاع التصدير والتجارة، وشجع السلطات الألمانية ذلك على استكمال الخط إلى موشي على مسافة 178 كيلومتر من جهة،

¹-Franz, Baltzer: op, cit, pp:530-531.

²-Ibid.

³-Ibid

ومن جهة ثانية، على رفع نسبة الإيجار السنوي للخط من 152000 مارك إلى 246000 مارك عام 1910.¹

وبعد نقطة التحول الجديدة في سياسة الرايخشتاغ اتجاه المستعمرات عام 1906، وافق نوابه في أوائل فيفري 1910 على تخصيص غلاف مالي قدره 12250000 مارك، لاستكمال الخط الشمالي في جزئه الممتد من بويكو إلى موشي مروراً بجبل الكيلمنجارو على مسافة 177 كيلومتر. وأرسلت الحكومة الألمانية، التي اشتركت مع القطاع الخاص لإنجاز هذا المشروع، لجنة تقنية برئاسة الخبير لندكويست Lindoquist في عامي 1908 و 1909 لإجراء عملية مسح تقني عن مدى إمكانية استكمال خط أوزمبرا، عبر سفوح جبل الكيلمنجارو. ووافقت اللجنة عن إمكانية إنجاز هذا الجزء عبر منحدرات الكيلمنجاروا، وبعرض متر واحد، ودخل الخدمة في 7 فيفري 1912.²

وشجعت هذه الانجازات، التي كانت عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي، حكومة الرايخ الألماني على رصد غلاف مالي في ميزانية عام 1914، بعد موافقة الرايخشتاغ، لإتمام الخط الشمالي من موشي إلى أروشا على مسافة 86 كيلومتر، وتم تخصيص جزء منه لأعمال الصيانة وتحسين عربات النقل. وقد بلغ طول هذه التوسعات في خط حديد أوزمبرا من تانجا إلى موشي 352 كيلومتر، في الفترة من 1891 إلى 1912، بتكلفة إجمالية قدرت بـ 3,3 مليون مارك.³

وساهم وصول خط حديد أوزمبرا إلى موشي، ابتداءً من تانجا ومروراً بموهيرا وكيورجوري ومومبو في تطوير قطاع تصدير المحاصيل الزراعية كالسيزال والبن والمطاط والثروة المعدنية واستغلال أخشاب الغابات الغربية لمنطقة أوزمبرا، كما ارتفعت إيراداته السنوية سنة 1911 إلى أكثر من 226909 مارك.⁴

ب- خط حديد تنجانيقا:

تأخر البدء في إنجاز خط تنجانيقا المركزي، على عكس خط أوزمبرا، إلى غاية سنة 1904، وكان نواب المعارضة في الرايخشتاغ، قد رفضوا سنتي 1899 و 1902 تمويل مشروع مسح تقدمت به لجنة تقنية تابعة للحكومة،⁵ لتهيئة الخط المركزي الذي يربط مدينة دار السلام بالمناطق الداخلية وصولاً إلى الشواطئ الشرقية لبحيرة تنجانيقا. خصوصاً وأن عدة بنوك ألمانية أبدت استعدادها في هذه الفترة لتمويل

¹-Ibid

²- Franz, Baltzer: op, cit, pp: 531-532. See Also Warburg. O, Wohltmann. F : op, cit, Nr.XVII, Berlin, 1913, pp :199-200.

³- Ibid. See Also Warburg. O, Wohltmann. F : op, cit, Nr.XVII, Berlin, 1913, pp :199-200.

⁴-Warburg. O, Wohltmann. F : op, cit, Nr.XVII, Berlin, 1913, p: 200.

⁵- كان من بين أهم أسباب رفض نواب المعارضة في الرايخشتاغ لإنجاز خط تنجانيقا المركزي، هو تعللهم بعدم قدرة المناطق الداخلية المحيطة ببحيرة تنجانيقا عن إنتاج محاصيل زراعية للتصدير من جهة، ورفض المزارعين الأوروبيين الاستثمار في هذه المناطق من جهة ثانية، بالإضافة إلى طول الخط، وصعوبة التضاريس التي يتطلب حسيبها أموالاً كبيرة لإنجازه. راجع للمزيد / Franz, Baltzer: op, cit, pp:532-533.

الخط، وكان أهما دوتشي بنك Deutschen Bank، الذي وافق على تمويل المشروع مقابل حصوله على فوائد تصل إلى 3 بالمائة في حال موافقة الحكومة الألمانية على ذلك.¹

وعندما أتمت بريطانيا العظمى إنجاز مشروعها الضخم للخط الحديدي، بين أوغندا ومباسا على ساحل المحيط الهندي عام 1902، احتكرت شركاتها تجارة البحيرات الكبرى وشمال الكونغو، وتضرر قطاع الشحن والتصدير في المستعمرة الألمانية بشكل مقلق.²

ولم يكن هذا هو العامل الوحيد، فقد زاد الوضع الأمني الغير مستقر، نتيجة انتشار الثورات الوطنية وخصوصا في المناطق الداخلية الوسطى، وصعوبة تنقل وتحرك القوات العسكرية، زاد الضغط على الحكومة من اجل التعجيل في بدء أشغال إنجاز الخط المركزي الرئيسي، والذي بفضلها تستطيع التحكم في المناطق الداخلية وإخضاعها وفتحها أمام المستثمرين الأوروبيين لاستغلالها، كما يسمح لها بتطوير قطاع التصدير وحل مشكل اليد العاملة، عن طريق تحرير العمال الذين كانوا يعملون كحمالين، ونقلهم إلى أنشطة إنتاجية أخرى أهمها، المزارع الكبيرة، ومراكز الإنتاج والتعدين، بالإضافة إلى فك العزلة عن القبائل النائية، وتحسين حالتهم الصحية.³

وهكذا، كانت الأسباب كافية أمام نواب الرايخشتاغ للموافقة على ميزانية خط تنجانيقا، خصوصا وأن الحكومة الألمانية كانت قد تخلت مسبقا عن مشروع استكمال الخط الشمالي إلى بحيرة فيكتوريا، وبالتالي انفراد شركات الشحن البريطانية بالسيطرة على منطقة وسط إفريقيا، في حال التخلي عن إنجاز خط تنجانيقا من جهة، ومن جهة ثانية، تزايد أهمية النقل بالسكك الحديدية مع بداية القرن العشرين في العالم، وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والنشاط التجاري.

وبعد موافقة الرايخشتاغ على تمويل أشغال إنجاز خط تنجانيقا في منتصف سنة 1904، أصدرت الحكومة الألمانية قانونا في 31 جويلية 1904، يضمن لشركة شرق إفريقيا للسكك الحديدية (OEG) فائدة قدرها 3 بالمائة في أصول مالية تقدر بـ 21 مليون مارك، على أن تدفع الشركة 120 بالمائة من قيمة كل سهم عند انتهاء مدة تسييرها للخط بعد 88 عاما، كما تتقاسم مع الحكومة الألمانية الأرباح الناتجة عن التأجير طوال فترة التسيير. ومنحت الشركة أشغال إنجاز الشطر الأول على مسافة 209 كيلومتر، من مدينة دار السلام إلى مورجورو (المنطقة الغنية بالمعادن)، إلى شركة فيليب هولستمان وشركائه Gesellschaft Ph. Holzmann & Co.⁴

¹-Ibid.

² Franz, Baltzer: op, cit, pp:532-533.

³-Ibid. See also Albert, F. C: op , cit, p-p:200-202.

⁴-Ibid. See Also Warburg, O, Wohltmann. F : op, cit, Nr.XV, Berlin, 1911, pp:384-385.

وتعد زيارة وزير المستعمرات إلى شرق إفريقيا الألمانية في منتصف عام 1907، نقطة تحول بارزة في سياسة الحكومة الألمانية تجاه قطاع السكك الحديدية والنقل والمواصلات بشكل عام. ورصدت الحكومة الألمانية مبلغ 70 مليون مارك أثناء هذه الزيارة، لتمديد الخط المركزي لمسافة 638 كيلومتر، من موروجورو إلى طابورا مرورا بكيلوسا ومبابوا وكليماتندي Kilimatinde، وأنجزته نفس الشركة التي أنجزت الشطر الأول، وانتهت من أشغاله في 26 فيفري 1912. تجدر الإشارة هنا، أن الحكومة الألمانية أصدرت في 18 ماي 1908، قانونا خاصا بالسكك الحديدية، يسمح للإدارة الاستعمارية في دار السلام بامتلاك صلاحيات واسعة في التسيير وعمليات الإنشاء، ودفع أجور العمال داخل شركة شرق إفريقيا للسكك الحديدية.¹

والملفت للانتباه، أن المهندسون اتبعوا في انجاز هذا الخط طرق القوافل التجارية، عندما توسعت تجارتهم مع بداية القرن التاسع عشر بفضل تشجيع السلطان سعيد لهم. بحيث يبدأ من دار السلام على ساحل المحيط الهندي، ويمتاز أرض الزارو والكاي بموروجورو إلى أن يصل أرض النياموزي، ومنها إلى هضاب دودوما Dodoma حيث يرتفع إلى 1140 متر فوق مستوى سطح البحر، ثم ينخفض إلى 830 متر عند الهضبة الوسطى بالقرب من منخفضات أخدود شرق إفريقيا العظيم، ويرتفع مرة أخرى إلى 1326 متر عند المنحدرات الغربية في طابورا، ثم إلى أوجيجي على بحيرة تنجانيقا ومنها إلى كيغوما شمالا.²

واستكمالاً للمشروع، رصدت الحكومة الألمانية مبلغ 44.2 مليون مارك، لانجاز ما تبقى من خط تنجانيقا في جزءه الرابط بين طابورا وكيغوما على الشاطئ الشرقي لبحيرة تنجانيقا، كما تم تخصيص مبلغ 4.4 مليون مارك لبناء مرفأ للسفن على بحيرة تنجانيقا، وشراء سفن شحن حديثة لتنشيط عملية التبادل التجاري في منطقة البحيرات الكبرى، ومحاوله احتواء تجارة شرق الكونغو وتطوير قطاع التصدير عبر نهر الكونغو ومنه نحو المحيط الأطلسي، ومبلغ 5.4 مليون مارك لأعمال الصيانة وبناء العربات. وبذلك يكون المبلغ الإجمالي للجزء الأخير من خط تنجانيقا الرابط بين طابورا وكيغوما على مسافة 504 كيلومتر هو 52 مليون مارك. وأخيرا، وصل الخط إلى كيغوما على بحيرة تنجانيقا (وطوله الإجمالي 1244 كيلومتر) في الأول من شهر فيفري 1914، عابراً نهر مالاجاراسي Malagarassi على مسافة 50 متر.³

¹ - Franz, Baltzer: op, cit, pp:532-533.

² -Ibid.

³ -Ibid.

وهكذا، تكون الحكومة الألمانية قد أنجزت أهم مشروع حيوي للنقل والمواصلات في البلاد، الموصل من بحيرة تنجانيقا في الحدود الغربية، إلى رصيف الشحن في دار السلام، والذي سيساهم في تنمية التجارة العابرة بين الكونغو البلجيكي، وشمال روديسيا، وشرق إفريقيا الألمانية، ومنافسة بريطانيا التي احتكرت لعدة سنوات تجارة وسط إفريقيا، خصوصا إذا ما علمنا أن المسافة بين دار السلام وكينغوما، تقلصت من حوالي شهران إلى ثلاثة أشهر بالقوافل التجارية، إلى 48 ساعة بالسكك الحديدية. كما سيؤدي إلى تدفق المستثمرين الأوروبيين نحو المناطق الداخلية لتوسيع استثماراتهم المعدنية والزراعية، وإنتاج لحم الأبقار في براري أوجوجو الواسعة.

ج- الخطوط الفرعية:

كانت الخطوط الفرعية قليلة، بحث لم يكن لدى الألمان الوقت الكافي لانجازها، بسبب تأخرهم في انجاز الخطوط الرئيسية من جهة، اندلاع الحرب العالمية الأولى من جهة ثانية. وكان أهمها مشروع لإنشاء خط فرعي من طابورا إلى ضفاف نهر كاجيرا Kagera، في الشمال الغربي برواندا، مرورا بالشواطئ الجنوبية لبحيرة فيكتوريا. وكان الهدف، هو الوصول إلى المناطق الزراعية للمستوطنين البيض في بوكوبا على بحيرة فيكتوريا نيانزا، والقيام على خدمتها، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية في هضبة رواندا المكتظة بالسكان. وقد وافق الرايخشتاغ في أوائل عام 1914، على رصد مبلغ 50 مليون مارك لانجاز هذا المشروع، ولكن الخط لم ينجز بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى.¹

وافتتحت شركة سيجي Sigi-Bahn، على خط حديد أوزمبرا الشمالي عام 1910، خط فرعي على مسافة 23.7 كيلومتر وبعرض 75 سنتمتر، لاستغلاله في نقل الأخشاب من منطقة Tengeni، وكان استخدامه قاصرا على الشركة. بالإضافة إلى عدة اقتراحات لإقامة شبكة فرعية للخطوط الحديدية على الخطين الرئيسيين، لفتح أقاليم المستعمرة واستغلالها.²

وساهمت مشاريع السكك الحديدية في تنشيط قطاع الشغل، وتدريب العمال الإفريقيين، ودفعهم إلى مغادرة أكواخهم وقراهم، إلى ورشات السكك الحديدية. وحسب المصادر الألمانية، أنه في سنتي 1911 و1912، كانت نسبة العمال المستخدمين في مختلف ورشات الخطوط الحديدية من القبائل الإفريقية هو كالتالي: 31 بالمائة من قبائل سيكوما Sukuma، 22 بالمائة من قبائل النياموزي، 38 بالمائة من قبائل الوارمبو و9 بالمائة من باقي قبائل البلاد. وفي عام 1913، بلغ عدد العمال في ورشة

¹ - Warburg. O, Wohltmann. F : op, cit, Nr.XV, Berlin, 1911, p:448. See also Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:47-48.

² -Ibid.

خط حديد تنجانيقا، في جزءه الممتد بين مورجورو وكيغوما 13000 عامل، كان من بينهم 55 بالمائة من قبائل النياموزي.¹

وحددت المدة القانونية للعقد بستة أشهر، ووضع قانون السكك الحديدية معايير مختلفة لأجور العمال المهرة (ومعظمهم من البيض) وغير المهرة (ومعظمهم من الملونين والإفريقيين). وكان أجر العامل الماهر الهندي يتراوح ما بين 2.5 إلى 4.5 روبية في اليوم، والعامل الفني ما بين 1.5 إلى 2.5 روبية، أما العمال الإفريقيين، فكانت أجورهم اليومية تتراوح ما بين 10 إلى 15 هيللر فقط، أو مقدار معين من الطحين أو الأرز في المناطق التي لا يتوفر فيها غذاء. وتجدر الإشارة، أن الخطوط الحديدية ساهمت بشكل عام في ظهور ونمو مدن جديدة على جانبي كل منهما، وإعادة توطين ديموغرافي خصوصا في المنطقة الممتدة بين كليمانندي وكيغوما، بعد أن أمكن تخفيف الضغط عن بعض الأقاليم المكتظة بالسكان كإقليم سيكوما شمال طابورا.²

2- النقل البري:

ليس هناك من ينكر الأهمية الكبيرة لشبكة الطرق البرية المستديمة التي أنشأتها تجارة المسافات الطويلة للقوافل التجارية في شرق إفريقيا، على الأقل منذ بداية القرن التاسع عشر. فقد تحقق التكامل بين المناطق الداخلية الشاسعة والساحل على المحيط الهندي، بفضل طرق التجارة البرية الناتجة عن تغلغل التجار العرب والسواحيليين، وإقامتهم لشبكات تجارية إقليمية وصلت حتى أوغندا وحوض الكونغو.³ وكان هذا عبر أربعة طرق رئيسية، امتدت من المدن الساحلية (تانجا، باجامويو، بنغاني، كيلوا) إلى الداخل. واستمر التجار العرب والسواحيليون في تمثيل نظام النقل البري الوحيد في شرق إفريقيا الألمانية، إلى غاية إلغاء السلطات الاستعمارية الألمانية رسميا تجارة الرقيق عام 1905، والدخول الجزئي في استعمال خطوط السكك الحديدية. وقد استخدم طريق الوسط الرئيسي (باجامويو-طابورا-أوجيجي) بعد سنة 1890، ما بين مائه إلى مائتي ألف حمال.⁴

والواقع أن تأخر التنمية الاقتصادية، وفرض السيادة الألمانية على كامل أقاليم المستعمرة، ارتبط أساسا بمشكلة المواصلات. فقد واجهت الإدارة الاستعمارية، وقبلها شركة كارل بيترز، صعوبات وعقبات كبيرة في التحرك وإنهاء التمر وإخضاع المناطق التي رفضت الحكم الألماني، تمهيدا لاستغلالها

¹-Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, p-p:49-52.

²- Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001, Berichtsjahr 1912/1913, Berlin, p :53.

³- راجع للمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة.

⁴-Germany-Reichskolonialamt: op, cit, p:48. See also Albert, F. C: op , cit, p:197.

والاستثمار فيها، بسبب نقص الطرق والمسالك البرية المهيأة. وقد رفض الراجشتاغ في مرات عدة تخصيص أي دعم مالي لإنشاء البنى الأساسية في المستعمرة قبل عام 1906، معللاً ذلك، بسبب صعوبة التضاريس الأسيوية وأقاليم السافانا، وعدم وجود ضمانات كافية من طرف المستثمرين لإقامة مزارع كبيرة، وإنتاج محاصيل نقدية وثروات معدنية بالمناطق الداخلية، يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في سداد القروض الاستثمارية.¹

وهكذا استمر الألمان، ومعهم العرب والسواحيليون، في نقل الجزء الأكبر من المنتجات الزراعية، والسلع بمختلف أنواعها بين المناطق الداخلية الشاسعة، وموانئ التصدير على المحيط الهندي، على أظهر البشر (الحمالين). وحسب بعض التقديرات، فقد وصل إلى مدينة باجامويو الساحلية عبر الطرق الواقعة وراءها عام 1900، 35000 حملاً، وانطلق منها في نفس السنة 4381 حملاً. وانخفض هذا العدد، بعد دخول خطوط السكك الحديدية الخدمة عام 1912، إلى حوالي 851 حملاً. وكانت أوجيجي، أهم مركز تجاري على الشاطئ الشرقي لبحيرة تنجانيقا في غرب المستعمرة، قد تداول عليها من مختلف مدن الساحل في الفترة ما بين أكتوبر 1903 وسبتمبر 1914 حوالي 241 قافلة، متكونة من 7064 حملاً، بحمولة إجمالية تقدر بـ 6222 حملة. ويتقاضى الحمال على حمولة وزنها بين 50 و60 رطلاً، مبلغ 2 جنيه إسترليني، وكانت المسافة بين مراكز الاستراحة تتراوح ما بين 10 إلى 16 ميلاً.²

ولم يقلل افتتاح خط أوزمبرا الحديدي من الاعتماد على الطرق البرية، فقد استمر الطريق الشمالي الرابط بين أوجيجي على بحيرة تنجانيقا، ومدينتي تانجا وبنغاني على الساحل مروراً بطابورا (مركز تجاري رئيسي) ومغورا Mgera والكيلمنجارو، في تنشيط حركة التجارة العابرة. وكانت أهم السلع المنقولة، المطاط والعاج الوارد من شمال الكونغو والجلود من رواندا وأورندي وشمع العسل من طابورا، بعد أن يتم نقلها عبر بحيرة تنجانيقا من المركز التجاري أوسمبورا Usumbura. وبالرغم من تحول جزء كبير من تجارة الاستيراد والتصدير إلى ميناء موانزا شمالاً على بحيرة فيكتوريا، بعد انطلاقها من بحيرة نياسالاند وارينغا جنوباً مروراً بكيلوسا-طابورا-أوجيجي، أو من أوسمبورا على الشاطئ الشمالي لبحيرة تنجانيقا إلى أوجيجي. فان موانئ الشحن في باجامويو بالوسط، استمرت في استقبال التجارة المنقولة براً، من أوجيجي مروراً عبر كل من كيلوسا ومبابوا Mpapua وكليماتندي Kilimatinde. ووصلها سنة

¹ - أنظر الجزء الخاص بالسكك الحديدية من هذه الرسالة، ص 190.

² - Germany-Reichskolonialamt: op, cit, p:48.

1905، حوالي 7242 حمولة. بينما تراجعت هذه النسبة سنة 1908 إلى 928 حمولة مقابل 13082 وصلت إلى موانزا.¹

وقد تراجعت نسبة التصدير من ميناء باجامويو بشكل كبير، حسب إحصائيات الجمارك والمراكز العسكرية في الفترة من 1905 إلى 1908، مستندين في ذلك، إلى التصاريح الرسمية التي يتم منحها للقوافل التجارية. وقد أرجعت المصادر الألمانية، تأثير ذلك إلى فتح سكة حديد أوغندا، وتحويل معظم التجار في هذه الفترة، إلى تفرغ سلعهم في ميناء موانزا على بحيرة فيكتوريا، لنقلها بواسطة سكة حديد أوغندا، لريح الوقت وانخفاض أجور النقل بالسكك الحديدية.²

وفي منطقة البحيرات الكبرى، استمرت الطرق البرية، إلى جانب الشحن البحري، تؤدي المهام الرئيسية في عملية التبادل التجاري. وكان الطريق الرئيسي، الذي هيأه التجار السواحيليون منذ أوائل القرن التاسع عشر، يبدأ من بوكوبا على بحيرة فيكتوريا، ويمتد إلى كيسيني Kissienyi على بحيرة كيفو مروراً بكيغالي Kigali. أما الطريق الثاني، فيبدأ من أوسمبورا على شاطئ بحيرة تنجانيقا الشمالي، ويمتد إلى بوكوبا شمالاً. وفي المقابل، تراجعت المبادلات التجارية على طريق كيلوا-بحيرة نياسالاند جنوباً بشكل كبير، بعد تحويل معظم التجارة نحو الموانئ الشمالية النشطة، وأين تتوفر وسائل النقل الحديثة.³

وعلى أي حال، حافظ الألمان تقريباً على نفس طرق القوافل التجارية التي كانت قائمة من قبل، في نقل منتجاتهم وسلعهم، وفي تحرك قواتهم العسكرية. وكلفت الإدارة الاستعمارية قوات المستعمرة، بعد فشل زعماء ورؤساء القبائل في القيام بذلك، بفتح طرق جديدة وإقامة الجسور وأعمال الصيانة، وكان مسؤولي المراكز العسكرية في مختلف أقاليم البلاد، مسؤولين عن تأمين الطرق البرية والقوافل التجارية. وبالرغم من أن عدد العربات التي كانت تستعملها كان ضئيلاً، وكانت معظمها من العربات التجارية التي تجرها الحيوانات، إلا أن الإدارة الاستعمارية، بدأت في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري في ترصيف وتعبيد الطرق البرية، وخصوصاً في المناطق حيث تركزت مزارع الأوروبيين والمدن الكبرى.⁴

¹-Ibid, pp:50-51. See Also Spalding, R: Verwaltung Deutsch-Ostafrikas im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp: 395-396.

²-Ibid.

³- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:41-42.

⁴-Ibid. See Also Spalding, R: op, cit, pp: 395-396.

وقد عوضت شبكة الطرق البرية إلى حد ما، مشاريع السكك الحديدية التي تأخر إنجازها في البلاد، واستمرت ويلات الحمل على ظهور الأفارقة، وتفاقت هذه الظاهرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى على تراب المستعمرة، باستخدام الحلفاء والألمان الحمالين لنقل العتاد في مختلف جبهات القتال.

3- النقل البحري:

كان النقل البحري في شرق إفريقيا من البنى الأساسية الأخرى التي كانت قائمة بالفعل قبل الغزو الألماني، وإن كان قد ازداد فعالية وأهمية خلال فترة الاستعمار. فسياسة الراجشتاغ التي عارضت لفترة من الزمن مشاريع السكك الحديدية والبنى الأساسية الأخرى، يبدو أنها تعاملت بشكل مختلف كلياً مع مشاريع الشحن البحري، ولاقت اقتراحات الحكومة الألمانية لإنشاء خطوط ملاحية وتطوير البنى الرئيسية للموانئ في المستعمرات، استجابة سريعة وفورية من طرف نواب المعارضة، الذين وافقوا عام 1885 على دعم مالي لشركة خط لويد شمالي ألمانيا الملاحى¹ Norddeutsche Lloyd، لتجديد أسطولها الذي يربط بين ألمانيا والشرق وصولاً إلى مستعمراتها في المحيط الهادئ، تحدياً لسياسة الهيمنة البريطانية في إفريقيا وفي كل أنحاء العالم كافة.² خصوصاً وأن الساسة الألمان كانوا يدركون أن امتلاك بريطانيا لأساطيل بحرية تجارية، هو الانعكاس الإيديولوجي لهيمنتها على العالم، وقد تعاضمت هذه الهيمنة بعد فتح قناة السويس، وفرض شركاتها التجارية سيطرتها على أسواق الهند وشرق إفريقيا باسم حرية التجارة.

وفي عام 1890، وافق الراجشتاغ على إنشاء أول خط ملاحى مباشر بين موانئ شمال ألمانيا وشرق إفريقيا برأسمال قدره 6 ملايين مارك، وبدعم سنوي يبلغ 900000 مارك. وخضع مجال الشحن البحري بعد هذه السنة، لسيطرة شركة ألمانية واحدة، هي شركة خط شرق إفريقيا الألمانية الملاحى (DOL)، والتي نشأت عن اندماج شركة أدولف فورمان وشركة خط هامبورغ-أمريكا الشمالية وخط هامبورغ-بريمر-إفريقيا الملاحى.³

¹- سيطرت لفترة طويلة على خدمات الشحن البحري بين أوروبا وشرق إفريقيا، شركات الشحن البريطانية التي كان لديها رحلات منتظمة إلى موانئ شرق إفريقيا ونجبار وشركة ماسيجري البحرية الفرنسية Messageries Maritimes التي كان لديها خط مباشر بين جزيرة مدغشقر ومارسيلييا مروراً بموانئ شرق إفريقيا ونجبار. أما الخط الألماني الملاحى الذي كان يقوم برحلات بحرية بين ألمانيا والشرق، فكان يفرغ سلع شرق إفريقيا في ميناء عدن، ليتم شحنها بواسطة مراكب متوسطة إلى مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية إلى غاية عام 1890، تاريخ افتتاح أول خط بحري بين ألمانيا ومستعمرتها شرق إفريقيا. أنظر/

-Zoepfl, G: *Schiffahrtsgesellschaften im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. III, op, cit, pp:282-283.*

²-Ibid.

³-Ibid.

وبالرغم من تراجع إيراداتها في السنوات الأولى من عملها ، فقد وسّعت الشركة بعد عام 1892 خدمات الشحن البحري، وفتحت خط بين هامبورغ ودوربان في جنوب إفريقيا مروراً بالمستعمرة البرتغالية (الموزمبيق)، بعد حصولها على ترخيص من حكومة لشبونة بنقل البضائع والمسافرين من مستعمرتها في شرق إفريقيا إلى البرتغال.¹ كما كان لهذه الشركة فروع تعمل في الخليج العربي والهند، وإن كان دورها هناك أقل أهمية، فإنه لم يكن لها نظير في الملاحة البحرية في شرق وجنوب إفريقيا.

وامتلكت الشركة بعد عام 1896، سفينتان بخاريتان بحمولة لا تقل عن 5000 طن لكل واحدة، وازدادت حركة الشحن البحري في الموانئ الإفريقية التي كانت تستخدمها الشركة، كما ارتفعت تجارة العبور في موانئ جنوب وشرق إفريقيا بفضل الإجراءات التحفيزية التي كانت تقدمها الشركة مثل التأمين البحري وتخفيض الأسعار ونظام فواتير الشحن. وفي سنة 1900، وبعد ارتفاع إيرادات الشركة إلى 10 ملايين مارك، جددت الحكومة الألمانية عقد الامتياز لشركة خط شرق إفريقيا الملاحي لمدة 15 سنة أخرى، على أن تقوم الشركة برحلة بحرية مرة كل أسبوعين نحو شرق إفريقيا.² وكان هدف الحكومة الألمانية، هو جعل الأسواق الإفريقية، منطقة رئيسية بديلة للمنتجات الألمانية، التي تتعرض للمنافسة في الأسواق الأوروبية والأمريكية من جهة، ومن جهة ثانية، جعلها مناطق توريد للمواد الخام التي تخدم مصالح الصناعة الألمانية.

والواقع أن ألمانيا، كانت تهدف إلى إزالة السلطات الاحتكارية للشركات البحرية البريطانية في مجال الشحن البحري وتحرير التجارة الدولية، خصوصاً بعد موافقة الرايخشتاغ على إقامة علاقات اقتصادية مع مستعمرة الكاب، وإقامة خط ملاحى مباشر معها. وقد سمحت هذه الإجراءات السياسية، برفع شركة خط شرق إفريقيا الملاحي أسطولها البحري من 22 سفينة سنة 1908 إلى 31 سفينة سنة 1914، منهم سفينتان كبيرتان لعبور المحيطات، حمولة كل واحدة منها تقدر بـ 9200 طن. وفي المقابل، بلغت حمولة الشحن البحري للشركة 192260 طن. كما استطاعت في السنوات الأخيرة، دفع فائدة للحكومة الألمانية قدرها 8 بالمائة، بعد أن كانت إيراداتها قد وصلت في ديسمبر 1911 إلى 19.110.000 مارك، وممتلكاتها الإجمالية بـ 22.000.000 مارك.³

واهتمت السلطات الاستعمارية بمشاريع البنى الرئيسية للموانئ والمرافئ البحرية، وقامت بتوسعة الموانئ التي كانت قائمة من قبل، كميناء دار السلام وتانجا والسعدني وكيلوا على المحيط الهندي، والموانئ الداخلية في بوكوبا وموانزا وشيراتي على بحيرة فيكتوريا، وكيغوما على بحيرة تنجانيقا، وبعض المرافئ في

¹-Ibid. See Also Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p:56.

²- Zoepfl, G: op, cit, pp:282-283.

³- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:56-57.

بحيرة نياسا جنوباً.¹ وجميعها طورت أساساً لتفتح مستعمرة شرق إفريقيا، أمام المنتجات الألمانية، ولتسمح بتصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام المعدنية.

ونظراً لتوفر مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية على عدد من الأنهار والبحيرات الصالحة للملاحة والنقل البحري، فقد اهتمت السلطات الاستعمارية كذلك بتطوير خطوط الشحن الداخلي، وأسست سنة 1907 شركة نيانزا الألمانية للملاحة (DNS)، برأسمال يقدر بنصف مليون مارك. وكان أسطول الشركة يتكون من 3 سفن للشحن، هما السفينة ألبرت الأسود Albert Schwarz بالإضافة إلى عدد من القوارب والزوارق الشراعية، وكانت الشركة، تهدف إلى الحد من المنافسة البريطانية عن طريق نقل المنتجات والسلع والخدمات البريدية، وتنقل الأشخاص بين الأقاليم الشمالية الغربية والمناطق الساحلية.² ولكن حسب تقديرات المصادر البريطانية، ظلّت السيطرة التجارية في منطقة البحيرات الكبرى، لصالح الشركات البريطانية التي كانت تملك 10 سفناً بخارية سريعة وحديثة في بحيرة فيكتوريا وحدها، حمولتها تتراوح ما بين 700 إلى 1000 طن، نقلت معظم تجارة وسط إفريقيا إلى سكة حديد أوغندا على شواطئ بحيرة فيكتوريا الشرقية.³

ولم تهتم الإدارة الاستعمارية بحركة النقل في بحيرة تنجانيقا ونياسالاند والأنهار الصالحة للملاحة كنهر روفيجي، إلى غاية دخول خط تنجانيقا الحديدي الخدمة ووصوله إلى كيغوما، بحيث قامت ببناء مرفأ وحوض للسفن في كل من كيغوما على الشواطئ الشرقية لبحيرة تنجانيقا وقلعة لاجن على بحيرة نياسا. ومنحت الحكومة الألمانية مهمة تسيير خطوط الملاحة الداخلية لشركة سكة حديد شرق إفريقيا، التي طورت قطاع الشحن الداخلي، ودعمته بقوارب وسفن شحن سريعة كسفينة هيدويغ فون فيسمان Hermann von Wissmann في بحيرة تنجانيقا، والسفينة هيرمان فون فيسمان Hermann von Wissmann في بحيرة نياسا، كما استخدمت عدة صنادل⁴ لنقل المنتجات الزراعية عبر نهر روفيجي.⁵ وبناء على ما تقدم، نستنتج أن الجزء الأكبر من شبكة المواصلات والبنى الأساسية التي ارتبطت بها، لم تختلف في طابعها الاستعماري المتمثل في ربط مناطق الإنتاج والمزارع الأوروبية والمناجم بموانئ التصدير على ساحل المحيط الهندي.

ثالثاً - التجارة:

¹-Spalding, R: op, cit, pp: 396-397.

²- See Also Zoepfl, G: op, cit, p: 282.

³-Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:57-58.

⁴ - الصندل، قارب مسطح القاع، تم تصميمه أساساً لنقل البضائع الثقيلة عبر الأنهار والقنوات.

⁵-Spalding, R: op, cit, pp: 396.

حاولت ألمانيا إيجاد علاقة خاصة بينها وبين مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، عن طريق تقوية الروابط التجارية والاقتصادية، وإن كانت المكاسب المحققة في بادئ الأمر نظرية أكثر منها واقعية. فقد سارت عملية دمج تجارة المستعمرة بالدولة الأم ببطء، نتيجة الروابط التجارية المتينة بين ساحل شرق إفريقيا وجزيرة زنجبار- التي تحكمت في تجارته منذ آلاف السنين من جهة، وأسواق الهند من جهة ثانية. ولكن مع بداية القرن العشرين، أصبح من الممكن فك الارتباط مع زنجبار وخلق تجار الطبقة الوسطى (الهنود والسواحيليين)، الذين تحكّموا في جزء كبير من نشاط التبادل التجاري بين زنجبار والساحل، وهذا من اتجاهين متصلين¹:

أولاً، وهو الأهم، ضخ رأس المال الحكومي (قروض بنكية وإعانات حكومية) لإنشاء البنى الأساسية وتطوير قطاع المواصلات وشبكة التلغراف،² لإحكام السيطرة على عملية التبادل التجاري، والاحتفاظ باستقلالية المستعمرة اقتصادياً.

ثانياً، إلغاء التعامل النقدي بالروبية الهندية القديمة المستعملة في كافة أنحاء شرق إفريقيا وزنجبار، وتعويضها بروبية شرق إفريقيا الألمانية، في إطار الإصلاح النقدي للمستعمرة (1903-1905). وأدى هذا الإجراء، نتيجة تخوف المستثمرين وتجار الطبقة الوسطى من خسارة أسواق المستعمرة الألمانية، إلى نقل تعاملاتهم التجارية من زنجبار إلى مدن الساحل، ولاسيما بعد انتشار مرض الطاعون في ميناء زنجبار عام 1905، واضطرار السلطات المحلية إلى إغلاقه مؤقتاً.

والواقع أن الروابط التجارية بين زنجبار وساحل شرق إفريقيا، كانت عميقة عمق الروابط التاريخية والثقافية. وأخرت هذه السطوة السوسيو-اقتصادية لزنجبار على مدن الساحل من تحكّم الألمان في مستعمرتهم لسنوات. وحسب المصادر الألمانية، فإنه أكثر من نصف التجارة الخارجية (صادرات وواردات) لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، عبرت عام 1900 عبر زنجبار. وبعد عام 1907 تراجعت إلى أقل من ثلاثة أرباع، بعد أن ساهمت إجراءات الحكومة الألمانية التي أشرنا إليها سابقاً- للتحكم في اقتصاد المستعمرة، والتقليل من تبعيتها التجارية لزنجبار، في انخفاض نسبة التجارة الخارجية عبر موانئ وأسواق زنجبار.³

1- التجارة الخارجية:

عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تحسين الأوضاع الأمنية وتطوير البنى الأساسية للمساعدة على جلب المستثمرين البيض، وإتباع سياسة اقتصادية محكمة لتسهيل حركة تجارة التصدير والاستيراد

¹-Karl, Rathgen : *Handel*, im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. II, pp:18-19.

²- تم ربط ميناء دار السلام بكل من مينائي عدن على الخليج العربي وميناء الكاب في جنوب إفريقيا لتسهيل عملية الملاحة التجارية.

³- Karl, Rathgen: op, cit, pp:18-19.

الاستعمارية. وكان من بين الأهداف المقررة، هو تعليم الوطنيين وتشجيعهم على إتباع الطرق الحديثة للإنتاج الزراعي، بما فيها محاصيل التصدير، وتنمية الثقافة الاستهلاكية لديهم، لزيادة تسويق المنتجات الألمانية.

أ- الصادرات:

رغم المشاكل المرتبطة بالتسويق، فإن صادرات المستعمرة ارتفعت ستة أضعاف بين 1901 و1912. وظلت تقريبا مستقرة في الفترة ما بين 1892 و1900 بقيمة تراوحت ما بين 5233000 مارك و4293645 مارك. وساهمت الخطوط الحديدية وموانئ الشحن المهيأة حديثا والتي أنشئت أصلا لتسهيل حركة التصدير، في رفع قيمة الصادرات من 4623471 مارك عام 1901 إلى 35551000 عام 1913.¹

وكان ما يقرب من ربع صادرات المستعمرة، كلها يصدر -حسب بعض التقديرات- عبر الموانئ الساحلية، بحيث قدرت القيمة المصدرة، حسب إحصائيات عام 1912، بـ 25079776 مارك، 53 بالمائة منها عبر ميناء تانجا، باعتباره الأقرب إلى مناطق الزراعات الكبيرة والمحاصيل النقدية في مناطق الشمال الزراعي، بينما صدر عبر ميناء دار السلام 21 بالمائة. أما الموانئ الداخلية الواقعة على بحيرة فيكتوريا (موانزا، بوكوبا، شيراتي)، فقد قدرت قيمة الصادرات التي دخلت عبرها في نفس السنة بـ 6338606 مارك، أي بنسبة 20 بالمائة من إجمالي الصادرات.²

وبالرغم من أن أقاليم المستعمرة، كانت تنتج عددا من المنتجات المتنوعة، كالأخشاب والجلود وجوز الهند والنباتات الزيتية والخامات المعدنية (الميكال والذهب)، إلا أن الصادرات ظلت تعتمد اعتمادا شديدا على أربعة منتجات رئيسية (السيزال، البن، القطن والمطاط)³، بحيث ساهمت هذه المحاصيل بنسبة 59 بالمائة من إجمالي الصادرات، حسب إحصائيات عام 1912.⁴

ب- الواردات:

مما لا شك فيه أن الإدارة الاستعمارية قامت بإصلاحات عديدة عادت بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وقد تحققت أهم منجزاتها في مجالي المواصلات والزراعة. ولكن من الصحيح أيضا، أن موقفها من التصنيع والتجارة كان سلبيا، وأن سياسة التجارة الحرة زادت من التركيز على إنتاج وتصدير المحاصيل النقدية دون غيرها.

¹-Spalding, R: op, cit, pp: 394.

²- Spalding, R: op, cit, pp: 394. See Also Karl, Rathgen: op, cit, p:19.

³- أنظر للمزيد الفصل الخاص بالزراعة.

⁴-Karl, Rathgen: op, cit, p:19.

وقد انعكس هذا بدوره على الواردات، التي شهدت منحى تصاعدياً منذ بداية السيطرة الفعلية الألمانية على البلاد عام 1891، فبينما كانت في عام 1895 تقدر بـ 7608000 مارك، ارتفعت عام 1903 إلى 11188052 مارك، أي بزيادة قدرت بأكثر من 4 ملايين مارك. ومع أنها زادت بسرعة في هذه الفترة، نجد أنها بلغت أكثر من الضعف فيما بين 1909 و1913، بزيادة سنوية قدرت بحوالي من 5 إلى 6 ملايين مارك. وقدّر معدل زيادة الواردات في عام 1911 بنسبة 18.7 بالمائة، وفي عام 1912 بنسبة 9.6 بالمائة.¹

وارتبط ارتفاع الواردات، بالاهتمام البالغ الذي كانت توليه الحكومة الألمانية لتطوير المرافق الأساسية للنقل والمواصلات، ولأسيما قطاع السكك الحديدية²، بالإضافة إلى التجهيزات والآلات المرتبطة بالمشروعات الزراعية والصناعية والسلع المستوردة للأشغال العامة والمناجم، زيوت الطاقة والفحم ومواد البناء كالاسمنت الذي استوردت منه المستعمرة عام 1913، 15000 طن بقيمة 1.080.424 مارك. فيما احتلت السلع القطنية المستوردة من آسيا وأوروبا، بعد التجهيزات الصناعية، مكاناً مهماً في واردات المستعمرة بنسبة 28.4 بالمائة من إجمالي الواردات، حسب إحصائيات عام 1913.

واحتلت واردات المواد الغذائية (الخاصة بالأوروبيين والوطنيين) هي أيضاً مكاناً مهماً، ولأسيما الأرز الذي استوردت منه المستعمرة في نفس السنة 3.000 طن بقيمة 999.424 مارك، أي بنسبة 6.9 بالمائة من إجمالي الواردات.³ وتفسر هذه الزيادات، ولأسيما في القماش القطني والمواد الغذائية، على تحسن المستوى المعيشي للسكان، ونمو رغبة الاستهلاك لديهم، أما ارتفاع واردات الاسمنت فكان بسبب زيادة المشاريع العامة للبنى الأساسية الخاصة بالمستعمرة.

وتحسنت في السنوات الأخيرة إيرادات الجمارك، نتيجة لتزايد حركة التجارة الخارجية. ودخلت نسبة 60 بالمائة (حسب إحصائيات عام 1912) من إجمالي واردات الموانئ الساحلية عبر ميناء دار السلام، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، إلى وجود خط حديد تنجانيقا المركزي الذي يربط المدينة (دار السلام) بالمناطق الداخلية، حيث تتجمع أكبر المراكز التجارية (طابورا وأوجيجي)، فيما استقبل ميناء تانجا شمالاً، حوالي 27 بالمائة من إجمالي الواردات.⁴

وقدّرت القيمة الإجمالية لواردات الموانئ الساحلية عام 1909 بـ 30317791 مارك، وارتفعت إلى 44691700 عام 1912، وبلغت الزيادة في 1912 نسبة 10.7 بالمائة عن السنة التي سبقتها،

¹-Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:95-96. See also Spalding, R: op, cit, pp: 394.

²- بلغت قيمة واردات السلع الحديدية الغير مقسمة حسب إحصائيات عام 1913 حوالي 2.519.162 مارك. راجع/ المصدر نفسه.

³- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, pp:95-96.

⁴-Karl, Rathgen: op, cit, p:19.

بقيمة قدرها أكثر من 4.3 مليون مارك. وانتظرت الموانئ الداخلية حتى وصول سكة حديد أوغندا عام 1902 من مومباسا على ساحل المحيط الهندي إلى بحيرة فيكتوريا، لترفع من حركة الاستيراد عبر موانئها الثلاث من 333000 مارك عام 1903 إلى 5617400 عام 1912.¹

تجدر الإشارة هنا أن حركة الاستيراد عبر ميناء موانزا تراجعت إلى أقل من النصف، بعد تحول جزء كبير من التجارة الواردة إلى طابورا ومدن وسط البلاد، إلى من ميناء دار السلام عبر خط حديد تنجانيقا المركزي بعد دخوله الخدمة عام 1912، بدلا من ميناء موانزا على بحيرة فيكتوريا.

2- المبادلات التجارية:

أصرت الإدارة الاستعمارية، رغم معارضة تجار الطبقة الوسطى ولاسيما الهنود، على القضاء عن العلاقات التجارية المتعددة الأطراف التي كانت قائمة من قبل، من خلال المعاهدات التجارية التي أبرمها السلطان سعيد مع مختلف دول العالم. وحيث أنه لم يكن من المتصور -بطبيعة الحال- نجحها في ذلك دون التجار الهنود والسواحيليين، فقد كان لها ما أرادت. ولم يكن ذلك الإصرار راجعا إلى رغبة في القضاء على إنهاء سيطرة زنجبار والهند بدرجة أقل على تجارة شرق إفريقيا، بقدر ما كان عملاً سياسياً يستهدف بالدرجة الأولى خدمة مصالح الامبريالية الألمانية، عن طريق إمدادها بكميات إضافية من المنتجات الخام الزراعية والمعدنية، وعلى أن تبقى مستعمرة شرق إفريقيا سوقاً حصرياً للسلع الألمانية.

ولكن بالرغم من ذلك، تكشف بعض التقديرات عن نمو ملحوظ -فيما يتعلق بنسبة التبادل التجاري مع ألمانيا، حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين ألمانيا ومستعمرة شرق إفريقيا الألمانية من 1.870.000 جنيه إسترليني عام 1911 إلى 2.180.000 جنيه عام 1912، بزيادة سنوية قدرت بـ 16 بالمائة فقط، وهذا خارج القروض الحكومية المخصصة لدعم مشاريع التنمية في المستعمرة، والتي قدرت سنة 1911 بـ 1.285.000 جنيه إسترليني، بنسبة 14.4 بالمائة. كما بلغت نسبة الصادرات نحو ألمانيا 35 بالمائة خلال نفس السنة، وفي عام 1912 قدرت بـ 17826839 مارك، معظمها خامات زراعية ومعدنية. وفي المقابل، كانت قيمة الواردات القادمة من ألمانيا قد قدرت عام 1911 بنسبة 53 بالمائة من إجمالي واردات المستعمرة البالغ قدرها 45891642 مارك.²

وتراجع حجم التبادل التجاري مع الشركاء التقليديين لمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية بعد عام 1907، ولم يتجاوز مع زنجبار عام 1912 نسبة 18 بالمائة، حيث قدر بـ 271.000 جنيه بعد أن كان عام 1911 يقدر بـ 331.000 جنيه إسترليني. بينما استقر مع الهند عام 1912 في حدود 360.000 جنيه إسترليني، بسبب ارتفاع صادرات شرق إفريقيا الألمانية من الأرز والسلع القطنية، بحيث قدرت قيمة

¹-Germany-Reichskolonialamt: op, cit, p-p:37-45. See Also Spalding, R: op, cit, p: 395.

²-Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p:91. See Also Spalding, R: op, cit, p: 395.

الواردات الهندية بـ 439.615 جنيه، بينما لم تتجاوز الصادرات نحو أسواق الهند خلال نفس السنة 1251 جنيه إسترليني.¹

وظل حجم التبادل التجاري الإجمالي للمستعمرة مستقرا بين سنوات 1906 و1908 بحجمه البالغ 36 مليون مارك، بعد أن كان عام 1903 في حدود 18242259 مارك. ولكنه ارتفع بسرعة أكبر، واستمر في الارتفاع، حتى وصل إلى أكثر من 88 مليون مارك عام 1913.²

وكان ينشط في المستعمرة حوالي 80 شركة تجارية تقريبا، أهمها، شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، التي امتلكت مجموعة من المزارع الكبيرة للبن والسيزال والمطاط في فلهلمستال وبوكوبا، وفي سنوات قليلة امتد نشاطها التجاري إلى الأقاليم الخاضعة لبريطانيا (أوغندا وزنجبار) وإلى مدغشقر وشرق إفريقيا البرتغالية، وكانت تسيطر على عدة شركات في التجارة والزراعة والمعادن والنقل، وتجاوز رأسمالها المالي عام 1905، عشرين مليون مارك. وكان هناك أيضا، بنك شرق إفريقيا التجاري (HO) الذي تأسس برأسمال قدره 3 مليون مارك لدعم الاستثمارات وعمليات التأمين عن النشاط التجاري، وشركة شرق إفريقيا الألمانية للأخشاب (DHO) التي تأسست عام 1908، وفرضت احتكارها على تجارة الأخشاب في شرق إفريقيا. بالإضافة إلى شركة مزارع راينش التجارية (RHPG)، وهي شركة خاصة تأسست عام 1895 برأسمال قدره 1.5 مليون مارك وتخصصت في تجارة البن والمطاط. وشركة وليم أوزوالد وشركائه W. Oswald & Co التي يعود نشاطها التجاري في شرق إفريقيا إلى عام 1846.³

وباختصار، ظلت شرق إفريقيا الألمانية، ساحة للشركات الامبريالية التجارية القائمة على إنتاج وتسويق محاصيل الزراعة من أجل التصدير بالدرجة الأولى، ومختلف الموارد التي كانت تنهب وتصدر بشكلها الخام.

رابعا - النظام المالي:

اتبعت الحكومة الألمانية أسلوبا أكثر مرونة في التنظيم المالي للمستعمرة، ونصت المادة الخامسة من قانون المالية الصادر في 30 مارس 1892، صراحة على استقلالية المستعمرة من الناحية المالية، وذلك لتفادي المركزية المفرطة التي كانت تتعارض مع مبادئ النمو الاقتصادي.⁴

ولكن من الناحية العملية، كان من الصعب تنفيذ هذا القانون، على الأقل في الخمسة عشر سنة الأولى التي تلت صدوره، نظرا إلى أن المستعمرة لم تكن قادرة على تغطية نفقاتها دون الاعتماد على

¹-Ibid, p-p :91-97.

²-Karl, Rathgen: op, cit, p:34.

³-Zoepfl, G :Handelsfirmen im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. II, op, cit, p:27.

⁴-Richard, Volkmann: Finanzen, im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp:616-617.

المعونات الحكومية من جهة، ومن جهة ثانية، ضعف الجهاز الإداري لخزانة المستعمرة، مما يجعل من استقلاليتها المالية عن برلين أمراً صعباً.

ومن الأمور المهمة، التي قامت بها وزارة برنار درنبارغ في مستعمرة شرق إفريقيا بين عامي 1908 و 1909، إعادة تشكيل النظام المالي، فأقامت إدارة مالية مستقلة عن حكومة برلين في دار السلام تحت رئاسة الحاكم العام، مهمتها الأولى، وضع الميزانية العامة للمستعمرة¹، ومراقبة النفقات والمعونات التي تقدمها الحكومة الألمانية.²

وقد مكنتها هذه الاستقلالية، في أن توازن بين الإيرادات والنفقات، وإصدار قوانين داخلية تتلائم مع طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة لتطبيق الميزانية العامة. وأصبحت مقاطعات ومديريات البلاد، البالغ عددها 19 مقاطعة وثلاث مديريات، مستقلة من الناحية المالية عن دار السلام، طبقاً للمرسوم المالية الصادر في 6 سبتمبر 1909، بحيث تتولى كل مقاطعة ومديرية تنظيم ميزانيتها المحلية، والاحتفاظ بفوائضها المالية للسنة المقبلة. وكان مدير المقاطعة والمجلس المحلي، هو المسؤول عن إعداد الميزانية المحلية، قبل تقديمها للحاكم العام في دار السلام للموافقة عليها أو التعديل.³ تجدر الإشارة أن ميزانية المستعمرة الأساسية (مجموع الإيرادات والنفقات العادية)، كانت تبنى على أساس أجور العمال الوطنيين، الأعمال الإدارية والقضائية العادية، إدارة الشرطة، التنمية الزراعية وتربية الماشية، الأشغال العامة، الاستثمارات الاجتماعية (الصحة والتعليم، الإمداد بشبكة المياه... الخ)، إيرادات الجمارك والضرائب العامة. في حين تكفل الرايخ الألماني بعد سنة 1912، بسداد النفقات العسكرية.⁴

1- العملة والمصارف:

عرفت شرق إفريقيا قبل الغزو الألماني لها، تداول مجموعة من العملات الأجنبية (فضية وبرنزية)، وكان أهمها، ريات ماريا تريزا الفضية النمساوية، والدوقية الفضية البرتغالية والهولندية، والدوبلون Dublonen الإسباني، بالإضافة إلى دولارات أمريكا الشمالية الذهبية التي عرفت رواجاً كبيراً بعد توقيع المعاهدة التجارية بين أمريكا وبنجبار عام 1833.⁵

ولكن بعد تزايد النشاط التجاري للهنود، واستيطانهم على الساحل بتشجيع من سلاطين عمان، وتحكمهم في رأس المال التجاري عن طريق التوسع في التجارة الخارجية مع أسواق الهند، أدخل

¹ تجدر الإشارة أن ميزانية المستعمرة قبل إعلان إصلاحات 1908-1909، كان يتم دراستها وإعدادها من طرف الحكومة الألمانية في برلين.

²-Ibid.

³-Richard, Volkmann: *Selbstbewirtschaftungsfonds im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. III, p:340.*

⁴-Ibid.

⁵-Spalding, R: op, cit, pp: 397-398.

العمانيون روبية حكومة الهند البريطانية في التعامل النقدي، حتى أصبحت في ثمانينيات القرن التاسع عشر، العملة الرئيسية في زنجبار وكل المناطق التابعة لها في شرق إفريقيا.

وفضلت شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG، أثناء إدارتها للمستعمرة (1885-1891)، الاستمرار في التعامل بالروبية الهندية، نتيجة ارتباط اقتصاد شرق إفريقيا بها. ولم تلغي الحكومة الألمانية، بعد استلامها الحكم من الشركة عام 1891، عملة الروبية المتداولة إلى غاية عام 1898، حين أعلنت عن ضرورة إصلاح النظام النقدي للمستعمرة، للتحكم في اقتصادها والتقليل من تبعيتها لزنجبار، وأنشأت أول مصرف مالي ¹Bezirkssparkasse في دار السلام عام 1901، وكانا تحت إدارة الحاكم العام، يعاونه اثنان من البيض. وحفز المصرف الهنود والسواحيليين على ادخار أموالهم فيه، لتوفير السيولة ودعم النمو الاقتصادي، كما وفر قروض الرهن العقاري والفلاحي للملونين.²

وفي محاولة لاحتواء اقتصاد المستعمرة كلياً، وبصفة خاصة، لتشجيع المزارعين الأوروبيين والوطنيين على إنتاج وتصدير المحاصيل النقدية، وكذلك تشجيع استيراد السلع الألمانية، أعلنت الحكومة الألمانية في 28 فيفري 1904، عن طرح روبية فضية جديدة خاصة بمستعمرتها شرق إفريقيا الألمانية للتعامل النقدي، بدل الروبية الهندية التقليدية.³

ولتدعيم التداول النقدي للعملة الجديدة، أنشأت في 6 جانفي 1905 بنك شرق إفريقيا الألمانية (DOB) برأسمال 2 مليون مارك، وبدأ البنك في طرح سندات مباشرة بعد تأسيسه، وقسم العملة الجديدة إلى 100 هيللر Heller للروبية الواحدة⁴، بعد ما كانت الروبية القديمة مقسمة إلى 64 بيسة Pesa نحاسية. وبعد ذلك بخمس سنوات، أصدر البنك أولى عملاته الورقية من فئة 5 و 10 و 20 و 50

¹ - بلغت قيمة ودائع مصرف الادخار سنة 1913 ب 775.298 روبية شرق إفريقيا الألمانية، استحوذ منها الملونين على 99.560 روبية. راجع للمزيد/

- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p: 104.

² - Spalding, R: op, cit, pp: 397-398. See Also Karl, Rathgen : Geld und Geldwirtschaft im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. III, p:696.

³ -Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p:103

⁴ - كانت فئات المسكوكات المعدنية التي طرحها البنك تتكون من ما يلي:

1- هيللر من النحاس.

- 20 هيللر من النيكل.

- ربع ¼ روبية من الفضة.

- نصف 5/1 روبية من الفضة.

- واحد 1 روبية من الفضة.

- اثنان 2 روبية من الفضة.

واقصر تداول المسكوكات الفضية على المدن الساحلية فقط. راجع / المصدر نفسه.

و 100 روبية، وفي عام 1912، أصدر عدد قليل من فئة 500 روبية. وحدد سعر الروبية ب كل 1 روبية مقابل 1.33 مارك أو 15 روبية مقابل 20 مارك، وكانت الروبية الجديدة، مرتبطة مباشرة بالبنك المركزي والدوتش مارك في برلين.¹

تجدر الإشارة هنا، أن خزانة المستعمرة وبنك شرق إفريقيا الألمانية، اعترضتهما صعوبات كبيرة في الترويج لاستعمال النقود الجديدة، بدل روبية زنجبار التي استمر تجار الطبقة الوسطى في التعامل بها. وقد لجأت السلطات الاستعمارية لعدة طرق لفرض عملتها الجديدة وسحب العملة القديمة تدريجياً، أهمها، الإصرار على تحصيل الضرائب نقداً، بدل العينية وبالعملة الجديدة ولأسيما في المدن الساحلية، إرغام أصحاب المزارع الكبيرة والشركات الخاصة على دفع أجور العمال بروبية شرق إفريقيا الألمانية.

ومن أهم ما ترتب على الاستخدام المتزايد للعملة الجديدة والتوسع في النشاط التجاري، هو الإعلان عن تأسيس بنك شرق إفريقيا التجاري (HBO) في 12 جانفي 1911 في دار السلام، مع فتح فروع له في كل من تانغا، بنجاني وفلهلمستال. وسيطر هذا البنك مع بنك شرق إفريقيا الألمانية (DOB) على المعاملات المالية والتجارية في البلاد، وساهما في تعزيز وتكوين رؤوس الأموال. ووصلت أرباح بنك شرق إفريقيا الألمانية (DOB) إلى 10 بالمائة عام 1910 وارتفعت إلى 11.5 بالمائة عام 1913. أما بنك شرق إفريقيا التجاري (HBO)، فقد بلغ صافي أرباحه بعد عامين من تأسيسه ب 135.381 مارك، أي بفائدة قدرت ب 4 بالمائة.²

وبناء على ما تقدم نستنتج، أن هذه المصارف كانت تعمل على تعزيز أرباح الشركات الامبريالية والتنمية الاقتصادية للرايح الألماني على حساب المستعمرة الفقيرة، كما أن تأثيرها كان محدود واقتصر على المدن الساحلية فقط، بدليل أن سكان المناطق الداخلية استمروا إلى غاية نهاية الحكم الألماني في استخدام نظام المقايضة وتبادل السلع التقليدي، ودفع الضرائب العينية. ومن جهة أخرى، كان دور التجار الآسيويين والعرب أساسيا من اجل الحفاظ على الاقتصاد النقدي، وتفادي العودة إلى نظام المقايضة التقليدي.

2 – الضرائب والجمارك:

كانت إيرادات الضرائب والجمارك من المصادر الرئيسية التي مولت الموازنة العامة للمستعمرة، طوال فترة الاحتلال الألماني بأكثر من 70 بالمائة من إجمالي الإيرادات العادية. وبلغت النسبة المثوية

¹-Ibid. See Also Karl, Rathgen: op, cit, p:697.

²- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p: 104. See also Karl, Rathgen: op, cit, p:697.

لإيرادات الضرائب بين عامي 1913 و 1914 ، 37.7 بالمائة، والجمارك 33.6 بالمائة. وفي المقابل، لم تتجاوز إيرادات الخدمات الإدارية المختلفة 12.2 بالمائة في نفس الفترة.¹

وكان نظام الجمارك خاضعا لقانون 13 جوان 1903، الذي منح الأفضلية لتصدير المحاصيل النقدية والحامات المعدنية، وفي المقابل، قدم مزايا وأفضلية وإعفاءات جمركية للسلع الألمانية، إزاء مثيلاتها من السلع الأجنبية وخصوصا القادمة من أسواق زنجبار والهند.² الأمر الذي فرض على شرق إفريقيا الألمانية، أن تظل مصدرة للمنتجات الزراعية الخام وسوقاً للسلع الألمانية. واستفاد النظام الجمركي قبي المستعمرة من حركة تجارة العبور، التي كانت قائمة بين أسواق آسيا وزنجبار من جهة، ووسط إفريقيا وجنوبها من جهة ثانية، ولأسيما بعد استكمال الخط الحديدي الأوسط باتجاه بحيرة تنجانيقا وقبله خط حديد أوغندا.

وعلى العموم، حققت جـمـارك المستعمرة إيرادات مهمة، بحيث ارتفعت إيرادات جـمـارك دار السلام من 20 بالمائة سنة 1897 إلى 43 بالمائة سنة 1912، وجمارك تانغا من 11 بالمائة إلى 25 بالمائة في نفس الفترة. في حين انخفضت جـمـارك باجامويو في نفس الفترة، من 25 بالمائة إلى 2 بالمائة، بسبب تحول تجارة المركز التجاري أجيحي إلى موانئ البحيرة شمالا.³

بيد أن أعباء الضرائب كانت بوجه عام أشد وطأة على الوطنيين، وفي تزايد مستمر ولأسيما ضريبة الكوخ والرأس *Hüttensteuer und Kopfsteuer*، التي ظلت تمثل عبئاً أشد ما يكون في البلاد، إذ كان الأهالي يدفعون 98 بالمائة من قيمتها. وكان أول من فرض ضريبة الكوخ هو الحاكم العام القائد العام لقوات المستعمرة الجنرال فيسمان عام 1891، لتعويض العجز في حصيلة الإيرادات الجمركية، التي تناقصت بسبب انتشار التمرد والثورة الوطنية، ولكن سرعان ما تم إلغائها نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية ونقص الموظفين الاستعماريين.⁴

وبعد استكمال التوغل الاستعماري وتعزيز الإدارة الاستعمارية، أعادها مستشار المالية الجديد رودلف بانيجزان Rudolf Bennigsen في أوائل نوفمبر 1897، وأصدر في هذا السياق، قوانين تنظيمية لها. وتم تقسيم المنازل إلى مستويين، المستوى الأول، ويشمل منازل الأوروبيين والهنود والعرب، والمستوى الثاني، ويضم أكواخ الإفريقيين. كما تم تقسيم المستوى الأول إلى قسمين، القسم الأول، ويشمل المنازل الحضرية، والقسم الثاني، ويشمل المنازل الريفية، وكان هذا الأخير مقتصرًا على السواحيليين،

¹-Ibid, p:100.

²-Ibid.

³- Karl, Rathgen : Handel, im Heinrich, Schnee: op, cit, Band II, p:19.

⁴-Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p:101. Karl, Rathgen: Eingeborenensteuern im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp:516-517.

ومصنف على ثلاث درجات طبقاً لمساحة العقار وحجم المنزل. وتراوح قيمة الضريبة بين 6 و9 و12 روبية، أما قيمة ضرائب المستوى الثاني، والذي ضم أكواخ الأفارقة فقدرت بـ 3 روبيات. وفي عام 1905، قررت خزانة المستعمرة إلغاء ضريبة الكوخ وتعويضها بضريبة الرأس، التي حددت قيمتها بين 1 و3 روبيات. وفي عام 1912، أعيد العمل ثانية بضريبة الكوخ، وتم استثناء منازل المناطق الحضرية.¹ تجدر الإشارة هنا، أن أول ضريبة فرضتها السلطات الاستعمارية هي ضريبة الميراث Erbschaftssteuer في عام 1893، وكانت قيمتها تتراوح ما بين 5 و15 بالمائة من قيمة الميراث المحصل، وعلى الرغم من أهميتها، إلا أن عائداتها كانت قليلة، ولم تتجاوز في الفترة ما بين 1905 و1907، 23000 مارك.² كما كانت هناك ضرائب أخرى، أهمها ضريبة الصناعة، وان كانت إيراداتها ثانوية، فان الوطنيون دفعوا ثلثها، بالإضافة إلى ضرائب مباشرة (الأراضي، الضرائب على الماشية، ضرائب الاستهلاك والتداول... الخ)، وكان معظمها يفرض على السكان الوطنيين.³ وعلى العموم، ارتفع متوسط حصيلة الضرائب العامة من 558615 مارك عامي 1898-1899 إلى 2424692 مارك عامي 1907-1908.⁴

وكانت هذه الضرائب تُجبي عن كل فرد بالغ قادر بدنياً، وأحياناً كان عبئها أعلى من الأجر الذي يتقاضاه الفرد. وسمحت الإدارة الاستعمارية، بدفع الضرائب عيناً على بعض المنتجات كالقطن والمطاط والعاج والمواشي والزيتون النباتية. أو تُسَدِّد عملاً، وهذا الإجراء كان استثنائياً في الأقاليم الداخلية ومنطقة البحيرات الكبرى التي لا يتوفر فيها النظام النقدي، وكان مقدار العمل يتم لحساب القطاع العام أو الخاص، بحيث يتولى فيه أرباب العمل دفع قيمة الضريبة لخزينة المستعمرة، وخصمها فيما بعد من أجر العامل. ومع تحسن النظام النقدي في المستعمرة، ألزمت السلطات الاستعمارية سنة 1912 جميع دافعي الضرائب، بدفعها نقداً.⁵ وكانت السلطات الاستعمارية، قد أصدرت قانوناً استثنائياً قبل هذا التاريخ، يُسمح فيه لسكان المناطق النائية والريفية التي يتعذر فيها فرض ضريبي الرأس والكوخ بدفع ضريبة خاصة، وهي ضريبة القبيلة.⁶

3- الإيرادات والنفقات:

¹- Alexander, Bursian: *Die Häuser- und Hüttensteuer in Deutsch-Ostafrika*, Verlag von Gustav Fischer, Jena, 1910, p-p:10-13. See also Karl, Rathgen: op, cit, p:517.

²-Ibid.

³-Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p:100-101.

⁴-Alexander, Bursian: op, cit, p:27.

⁵-Ibid. See Also Karl, Rathgen: op, cit, p:517.

⁶-Alexander, Bursian: op, cit, pp:23-24.

يعكس العجز في الميزان التجاري للمستعمرة- الذي بدأ بنقطة التحوّل في 1905، وبلغ أقصاه أثناء السنوات التي بلغت فيها المشاريع الاقتصادية ذروتها (1907-1914)، وما اتسمت به هذه الفترة من اهتمام بالغ بقطاع البنى الأساسية، ولأسيما السكك الحديدية واستيراد المعدات التي ارتبطت بها وبقطاع الزراعة والتعدين. وبالرغم من تزايد إيرادات الضرائب والجمارك، نتيجة ارتفاع التجارة الخارجية، إلا انه لم يكن باستطاعة إدارة المستعمرة أن تمول مشاريع النمو بالاعتماد على نفسها، ولذلك كانت مشاريع التنمية مرتبطة بما توفره برلين من قروض مضمونة، تسدد بفوائد بعد أن تدخل المشاريع الممولة الخدمة. وبعبارة أخرى، أن البلاد ظلّت مطالبة بأن تدفع الجزء الأكبر من ثمن مشاريعها التنموية، عن طريق إجبار السكان الفقراء على العمل مجاناً في المشاريع الحكومية ومزارع الأوروبيين.

ويتولى إعداد الميزانية العامة للمستعمرة، قسم الخزانة برئاسة الحاكم العام، وتخضع قبل دخولها مرحلة التنفيذ، لموافقة أو تعديل كل من لجنة المالية والميزانية بالرايخشتاغ أو المجلس الاتحادي التشريعي البندسرات. وكانت المعونات الحكومية، هي التي تعوّض الإيرادات الذاتية للمستعمرة. وقد بلغت قيمة تلك الإعانات 190.880.000 مارك بين 1904 و1914 من إجمالي إيرادات الميزانية العامة المقدرة بـ 120.000.000 مارك.¹ وفي عام 1913، قدرت الإيرادات العادية للمستعمرة بـ 13775000 مارك، و34250000 مارك إيرادات استثنائية (غير عادية).² وكان من نتيجة ذلك، حدوث زيادة كبيرة في الدين الخارجي، أحلت بصورة كبيرة بالتوازنات المالية للمستعمرة. ففي عام 1913، كان القسط السنوي لسداد الدين قد بلغ حوالي 34250000 مارك، وبلغ إجمالي النفقات في الفترة السابقة (1904-1914) 339.200.000 مارك، منها 167,600,000 مارك للنفقات العادية و 171.600.000 للنفقات الاستثنائية (الغير عادية)، والتي وجه أغلبها لسداد الدين الخارجي. وحسب مصادر وزارة الخارجية البريطانية، فقد أنفق الجزء الأكبر من هذه المبالغ في سنوات 1908 و1913 و1914.³

ويلاحظ بوجه عام، أن الدافع الرئيسي للإعانات المالية الحكومية، كان من أجل الحصول على الأرباح من العمليات الاستثمارية، بغض النظر عن انعكاسات تلك العمليات محلياً، والتي في كثير من الأحيان أدت - لأسيما في فترات تراجع الإنتاج الزراعي - إلى تزايد الضغط الضريبي على الأهالي في محاولة لتعويض تناقص الإيرادات المالية. ومع ذلك، فإن البنى الأساسية ومرافق الإنتاج عموماً التي أقيمت بالمستعمرة، قد أحدثت تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد الوطني للمنطقة مازالت انعكاساته الإيجابية حتى يومنا هذا.

¹- Great Britain foreign office, Historical Section: op, cit, p-p:99-102. Germany-Reichskolonialamt: op, cit, pp: 401-402.

²-Ibid.

³-Ibid.

الفصل الرابع: الجانب الاجتماعي

تمهيد:

لم يقتصر تأثير أزمة المقاومات الوطنية (1888-1907) - التي اتخذت معظمها مظاهر دينية، على الوجود الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا، من حيث أنها أكدت الدور الحاسم للتنمية الذي أصبح منوطا بالإدارة الاستعمارية منذ ذلك الحين فصاعدا، بل أيضا أنها كانت نقطة تحوّل حاسمة، من حيث أن التطور الاقتصادي والاجتماعي للمستعمرة، قد اكتسب بعدا استراتيجيا وقوميا للرايخ الألماني. وحسبما جرت الإشارة إليه في فصول سابقة من هذه الرسالة، تمخضت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للحكومة الألمانية في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، عن ثورة الماجي - ماجي (1905-1907)، وعن زيارة وزير المستعمرات للبلاد في صيف عام 1907. وسوف يتناول هذا الفصل الختامي، السياسة الاستعمارية الألمانية الخاصة بالجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى القوانين والمراسيم الاستعمارية الصادرة عن برلين المنظمة لها، والتي كانت تستند إليها السلطات الاستعمارية المحلية في دار السلام. فما الذي كانت عليه طبيعة السياسة الاستعمارية الألمانية في مجالات نظام وتشريع العمل، التعليم والصحة؟ واثّر كل ذلك على التغيّر والتطوّر الاجتماعي للسكان المحليين؟.

أولا - نظام وتشريع العمل:

أدركت الحكومة الألمانية بعد استلامها الحكم من شركة شرق إفريقيا الألمانية عام 1890، بأن المستعمرة ينبغي أن تكون مبحّرة. وكان تحقيق هذا الهدف، يتوقف تماما على مدى توفر اليد العاملة الوطنية، ولاسيما أن معظم المشاريع الاقتصادية التي أعلنتها الشركة سابقا في المستعمرة، فشلت بسبب نقص الأيدي العاملة، وحتى تجربة جلبها عمال من الخارج كانت غير ناجحة، كما حدث عندما استوردت العمال الآسيويين من الصين وجاوة، لزراعة البن في أوزميرا عام 1891.¹

ولوحظ حينها، بأن القبائل الإفريقية كانت تعتبر مصدرا ليد عاملة أفضل، وهذا راجع لما تحمله من مناعة ضد الأمراض الاستوائية ومناخ منطقة شرق إفريقيا في مؤهلها الأصلي من جهة، ومن جهة أخرى، انخفاض تكاليفها (الغذاء والأجر اليومي)، بالإضافة إلى ما تتميز به بعض القبائل، كقبليتي النياموزي وسيكوما في وسط البلاد، من ثقافة خاصة نتيجة احتكاكها واتصالها لفترة أطول بالاقتصاد التجاري، الذي كان رائجا في شرق إفريقيا منذ آلاف السنين، من خلال تشغيل الحمالين من الأفارقة لنقل السلع، ولاسيما العاج والمطاط البري الذي استلزما قدرا كبيرا من الأيدي العاملة.

والواقع أن أكبر مشكلة واجهت السلطات الاستعمارية الألمانية في شرق إفريقيا، هي قضية نقص الأيدي العاملة اليدوية. فعلى الرغم من ارتفاع عدد سكان البلاد من 6703000 نسمة عام 1905، إلى أكثر من سبعة ملايين وستمئة ألف نسمة عام 1913.² إلا أن المزارعين الأوروبيين والشركات الامبريالية وأقسام الإدارة العامة، اشتكت طوال فترة الحكم الاستعماري الألماني من نقص عدد العمال الوطنيين.

ولمواجهة احتياجاتها من العمال الوطنيين، لجأت الحكومة الألمانية إلى حلول وّحشية وقاسية جدا في أغلب الأحيان،³

أولا، فرض نظام الضرائب على الأفراد (ضريبة الرؤوس) والأكواخ، لا لزيادة الإيرادات فحسب، ولكن أيضا لدفع الإفريقيين وإجبارهم على مغادرة مناطقهم، للبحث عن العمل، مع إمكان استبدال العمل بالقيمة النقدية للضريبة، وهي وسيلة لرفع تكاليف المعيشة بالنسبة للأهالي، ودجهم في الاقتصاد النقدي.

ثانيا، وهو الأهم، فرض السخرة والعمل القسري (الإجباري) في بعض المشروعات الزراعية.

¹- Brode. H: op, cit, p:87.

²- Spalding, R: op, cit, p: 387. See Also Plumon, E : *La colonie allemande de l'Afrique orientale et la politique de l'Allemagne dans ces régions*, Editions des relations internationales, paris, 1905, p: 133.

³- Great Britain foreign office, Historical Section: Treatment of natives in the German colonies, published by H.M Stationery office, No:114, London, 1920, pp:20-21.

تجدر الإشارة أن التركيبة النفسية والسوسولوجية للفرد الإفريقي، كانت تتميز بتعلقه بقبيلته، ورفضه التغيب أو الانفصال عنها لفترة طويلة، بل أن وجوده قائم على علاقته وارتباطه بجماعته وقبيلته، يضاف إلى ذلك، أن معظم الذكور البالغين المؤهلين للعمل، كانوا مسؤولين عن توفير الحماية للقبيلة من الغارات الخارجية، والحيوانات المتوحشة، والعمل أحياناً- إلى جانب النساء، في المزارع الأسرية الصغيرة، لتوفير الغذاء الأساسي.

وقد أجازت الحكومة الألمانية في الفترة الأولى من حكمها الاستعماري، استخدام الأيدي العاملة (بدون أجر) في المشروعات ذات الأهمية الاقتصادية، ولأسيما مشروعات الزراعة النقدية، وُحددت أيام العمل بـ 28 يوماً في السنة. كما نص المرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1896 والمعدل في 12 نوفمبر 1897، على إصدار لوائح لتنظيم العمل في المستعمرة، بحيث حُدّدت المدة القانونية لعقد العمل بثلاثين 30 يوماً كحد أقصى، وإنشاء (دفتر العامل) الذي يتضمن نوع ومكان العمل، وعدد الساعات والأجر اليومي ومدة العقد، بالإضافة إلى عدد الإجازات والعطل المرضية. ويتعرض العامل الوطني إلى غرامات باهظة أو عقوبة السجن، لأقل عصيان للأوامر أو لتقصه عقد العمل.⁴

وكان تجنيد العمال محدد حسب الاحتياجات الخاصة بأصحاب المزارع الكبرى، والمشروعات العامة، والشركات الامبريالية، من الذكور البالغين والقادرين بدنياً. كما أجاز قانون العمل المحدد في المرسوم السابق ذكره، تجنيد عمال للأغراض الاجتماعية والنفعية والشرطة والخدمة العسكرية⁵. وهناك أيضاً، أعمال الحمل (حمل السلع على ظهور البشر) التي وإن كانت في تناقص مستمر، إلا أنها عوّضت والى حد كبير، نقص الطرق البرية وخدمات السكك الحديدية قبل بداية دخولها الخدمة، وشغلت أعداد كبيرة من العمال الوطنيين.⁶

ومما زاد من استياء الوطنيين من هذه الإجراءات القاسية واللاإنسانية، هو إصدار نظام بطاقة العمل *Arbeitskarte*، بحيث كان هناك إلى جانب عقد العمل، بطاقة العمل الإلزامي (ولكن بأجر) صالحة لمدة أربعة (04) أشهر. وتم استخدام بطاقة العمل لأول مرة في مقاطعة فلهلمستال، وفيما بعد في دار السلام. ويعنى العامل الوطني (البالغ والقادر) من بطاقة العمل، في حالة إثباته بأنه عمل لمدة ثلاثين يوماً في الأربعة أشهر، ابتداء من تاريخ صدور البطاقة، سواء في مزارع المستوطنين أو

⁴ - Karl, Rathgen: *Arbeiterverhältnisse im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp: 77-78.*

⁵ -Ibid.

⁶ - راجع للمزيد من التفاصيل الفصل الثالث من الباب الثالث من هذه الرسالة.

الأشغال العامة الحكومية. ولم تصدر السلطات الاستعمارية قوانين منظمة لها، أو ما يترتب من عقوبات للعامل الوطني، الذي لم يلتزم بنظام بطاقة العمل، وترك كل ذلك إلى الموظفين الإداريين المحليين.⁷ وقد أدت أزمة نقص الأيدي العاملة، التي كانت محتدّمة في قطاع الزراعة ومشروعات السكك الحديدية مع بداية القرن العشرين، إلى تغيير في السياسة المتبعة. وبعد تحقيقات أجريت في سنة 1907 من طرف النواب الاشتراكيون في الرايخستاغ، أدخل الألمان بعض الإصلاحات على قوانين العمل السابقة، في مرسوم جديد صدر يوم 27 فيفري 1909 (المعدل في 5 فيفري 1913) بشأن جميع العمال الوطنيين.⁸ تجدر الإشارة هنا، أن الألمان سحقوا بوحشية في الفترة ما بين 1905 و1907 انتفاضة العمال (ثورة الماجي-ماجبي) في جنوب شرق المستعمرة، وفي المستعمرات الإفريقية الألمانية الأخرى أيضاً، ولأسيما في الكاميرون وجنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا الآن).⁹

والملفت للانتباه، أن الدولة فوّضت سلطاتها في مرسوم العمل *Arbeitsverordnung* لعام 1909 و1913، مهمة تجنيد العمال إلى زعماء ورؤساء القبائل من خلال تنظيم اجتماعي-اقتصادي جديد، عرف بأسواق العمل *Arbeitsmärkte*، بحيث كان أرباب العمل وكبار المزارعين البيض، يتوجهون مباشرة إلى هذه الأسواق لطلب ما يحتاجونه من عمال (التطوع)، بعد توقيع عقد العمل مع العامل الوطني. وكانت العملية، تتم بالتنسيق بين مدير المقاطعة، وأرباب العمل الذين يقدمون له دوريا احتياجاتهم من العمال من جهة، ورؤساء المراكز الأمنية والشيوخ ورؤساء القبائل المسؤولين عن تجنيد وجمع العمال من جهة ثانية.¹⁰ تجدر الإشارة هنا، أن نظام أسواق العمل تم إلغائه بعد فترة قصيرة من تجربته في دار السلام، وذلك لمعارضة الرايخستاغ، والرأي العام الألماني له، ورأوا فيه مجرد صورة أخرى لتجارة الرقيق التي عانى منها الأفارقة سابقا.

ورغبة منها في تحسين ظروف العمل، وإتباع سياسة تثبيت الأيدي العاملة في أماكن عملها، أبقي مرسوم عام 1909 (1913) على دفتر العامل، الذي كان يهدف إلى تنظيم وتوفير الأيدي العاملة. واشترط عند إمضاء العقد، حضور مدير المقاطعة الذي يجب عليه التأكد من فهم العامل الوطني لشروط صاحب العمل، قبل توقيعه العقد، كما نصا المرسوم على ضرورة كتابة كل عقود العمل الخاصة بمزارع البيض وتنظيمها. ومن جهة أخرى، حافظ إلى حد ما على كرامة وحقوق العمال

⁷-Karl, Rathgen: (Arbeiterverhältnisse), op, cit, pp: 77-78.

⁸-Ibid.

⁹ - أنظر الفصل الخاص بالمقاومات الوطنية.

¹⁰-Great Britain foreign office, Historical Section: Treatment of natives in the German colonies, op, cit , pp:21-24.

الوطنيين، من خلال توفير السكن الجماعي والغذاء اليومي وحرية تمديد العقد، وتحديد عدد ساعات العمل اليومية بعشرة ساعات كحد أقصى، ومنع تجنيد النساء والأطفال الوطنيين.¹¹

أما في فصل العقوبات، فقد كان مرسوم العمل الأخير أكثر حدة (في حالات الهروب أو الكسل أو نقض العقد الغير مبرر)، بحيث رأى الألمان أن عقوبة السجن غير ناجعة، لأنها تقلل في اعتقادهم من عدد الأيدي العاملة المتاحة، ولذا فقد استبدلت بعقوبة العقاب البدني (الجلد والربط بالسلاسل)، فضلا عن الغرامة المالية والحرمان من الأجر. وأخيرا، لم يدم المرسوم، أصحاب العمل على تقديم تأمين عن كل عامل وطني، يتم توظيفه يصل إلى 5 روبيات في السنة. وبعد أن كان عقد العمل (بأجر) محددًا بـ 180 يوما (ستة أشهر) في السنة، زيدت مدته إلى 240 يوما.¹²

وتميزت الفترة الأخيرة من الحكم الألماني أيضًا، باستحداث نظام مفتشي العمل Distriktskommissare، وكانت مهمتهم الرئيسية، تتمثل في مراقبة أرباب العمل والعمال الوطنيين على حد سواء، في مدى التزامهم بقوانين العمل المعمول بها في المستعمرة، وكانوا يخضعون مباشرة لسلطة الحاكم العام في دار السلام، كما كانت لهم سلطة تنفيذية واسعة في فرض العقوبات على العمال الوطنيين في حالة الفرار أو التمرد، وعلى أرباب العمل الذين يقدمون تصاريح كاذبة حول عدد العمال، وأجورهم وطريقة التعامل معهم.¹³

وعلى الرغم من أهميتهم، فقد اقتصر وجودهم في بعض المناطق من المستعمرة التي عرفت توظيف أكبر عدد من العمال، كمنطقة بنجاني وتانجا ومزارع أزمبرا الغربية (فلهلمستال) وليندي، وحول مشروع سكة حديد تنجانيقا ولاسيما في موروغورو. جدير بالذكر أن مفتشي العمل (وعدددهم خمسة) لم يكن "مرحبا بهم من قبل العديد من أصحاب المزارع الكبرى المملوكة للبيض، بل أن بعضهم لم يسمح لهم بالدخول لمزرعته والقيام بالتفتيش، ومن ثم انتشرت المخالفات واستغلال العمال، مثل تمديد العقد بدون موافقة العامل، ودفع الأجر العيني بدل الأجر النقدي.¹⁴

والواقع أن قوانين العمل الصادرة عن برلين، ظلّت شكليّة، ولم تطبق كلها من الناحية العملية، بحيث كانت جهات الإدارة الاستعمارية في دار السلام، هي التي تتحكم في تجنيد العمال سواء اختياريا

¹¹-Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , pp:60-61.

¹²-Ibid. See Also Herman, Roemmer: Das Gouvernement von Deutsch-Ostafrika in seiner geschichtlichen Entwicklung und gegen wärtigen verwaltungsrechtlichen Gestaltung, *Inaugural-Dissertation zur Erlangung der Juristischen Doktorwürde*, doctorat Königlichen Universität Greifswald, München 1916, pp:46-47.

¹³-Ibid. See Also Karl, Rathgen: (Arbeiterverhältnisse), op, cit, pp: 77.

¹⁴-Ibid.

أو إجباريا، وكان ذلك مرتبط بجاحتها إلى الأيدي العاملة، ولأسيما في الزراعة ومشروعات السكة الحديدية.

وقدمت قبائل النياموزي في طابورا وسيكوما على شواطئ بحيرة فيكتوريا الشرقية ورامبا Iramba في وسط البلاد، النسبة الأكبر من العمال الوطنيين، في حين عانت مناطق الجنوب، بسبب الهجرة والجفاف، من نقص الأيدي العاملة. واضطرت السلطات الاستعمارية في كثير من الأحيان إلى نقل أعداد كبيرة من أهالي أقاليم الوسط ورواندا المكتظة بالسكان إلى هذه المناطق. وبلغ متوسط عدد العمال الوطنيين المجندين في المستعمرة بـ 4145000 عامل، منهم 171715 عامل بأجر و172000 عامل من جملة العمال القادرين.¹⁵

ودفعت السياسة الجديدة في مجال الشغل بعد عام 1907، الإفريقيين إلى مغادرة أكواخهم والتوجه نحو المزارع الكبيرة، والمراكز التعدينية والصناعية، ومشروعات السكك الحديدية. وعليه، قفز عدد العمال الوطنيين من 91133 عامل عام 1910 إلى 156970 عامل عام 1911. وتجدر الإشارة، أن قطاع الزراعة وظف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية بـ 91892 عامل (إحصائيات عام 1912) من مجموع عدد العمال البالغ عددهم 171720 عامل.¹⁶

وجلب ملتزمي توريد العمال إلى مقاطعتي تانجا وبنجاني، أين تنتشر المزارع الكبيرة ومراكز الإنتاج، عدد كبير من العمال الوطنيين، حيث بلغ مجموع عمال تانجا 11894 عامل، وعمال بنجاني 6926 عامل سنة 1908. وفي عام 1912، ارتفع هذا العدد في تانجا إلى 29000 عامل، وفي بنجاني إلى 10985 عامل. ومن جهة أخرى، أدت الزيادة السريعة في الإنتاج الزراعي في مقاطعة فلهمستال بين عامي 1910 و1912 إلى زيادة مماثلة في عدد العمال الوطنيين من 7595 عامل إلى 12480 عامل. ولم تعرف مقاطعة ليندي بالجنوب الشرقي، إلا زيادة قليلة في نفس الفترة بحوالي 905 عامل، حيث ارتفع عددهم من 4825 عامل إلى 5730 عامل.¹⁷ بينما قدر عدد عمال مختلف القطاعات العامة والخاصة عام 1912، باستثناء الزراعة والنشاطات الصناعية، بـ 79828 عامل، منهم 16055 عامل في مشروعات السكك الحديدية و4008 عامل في الخدمات الملحق بها.¹⁸

وبناء على ما تقدم، نستنتج أن قطاع الزراعة استخدم العدد الأكبر من مجموع الأيدي العاملة، بعد أن توجه عدد كبير من عمال الحمل (حمل السلع) في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري إليه،

¹⁵-Deutsche Kolonialgesellschaft: op, cit, p:127.

¹⁶-Ibid. See Also Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001 [RKoLA], 1909-1910/1910-1911/1911-1912, op, cit, p, p, pp:16-60, 64-65.

¹⁷-Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001 [RKoLA], 1912-1913, op, cit, p-p:123-126.

¹⁸-Ibid.

وكان لدخول نظام الزراعة الإجبارية لبعض المحاصيل التصديرية أثر كبير في تجنيد العمال (اختياريا أو إجباريا)، ولا تتوافر لدينا سوى إحصائيات المصادر الألمانية، التي لم تقدم معلومات دقيقة عن وضع العمال الوطنيين والظروف السائدة (الغذاء والأجر اليومي وعقود العمل... الخ) في أماكن تجمع العمال. وأشارت تقارير وزارة المستعمرات، إلى أن الكثير من المزارعين البيض لم يصرحوا عن العدد الحقيقي للعمال المستخدمين (ليبان نقص عدد العمال) ملفتشي العمل والجهات الإدارية المختصة، من أجل الحصول على عمال إضافيين لزيادة وتيرة الإنتاج ولأسيما في المحاصيل الموسمية.¹⁹ بينما كان وضع العمال المسخرين لمد الخطوط الحديدية أفضل، سواء من ناحية الإيواء والغذاء، أو عقود العمل الغير مقيدة.

والجدير بالذكر أن مراسيم وقوانين العمل، لم تضع معايير لأجور العمال الوطنيين، باستثناء بعض الإدارات العامة وعمال الشرطة والقوات العسكرية، وفضلت ترك ذلك إلى أرباب العمل. والواقع أنه لا توجد أرقام دقيقة لأجور العمال الوطنيين قبل عام 1907، والمعروف أن الإدارة الاستعمارية، لم تضع حدا أدنى للأجر الوطني المرخص به، ولكنه كان من الشائع أن أجر العامل الإفريقي كان يدفع له عينا لا نقداً، وحتى الأجور النقدية المنتشرة في المناطق الساحلية، كانت ضعيفة جداً، في حين كانت أجور العمال الهنود أفضل بكثير، وكان أجرهم في كثير من الحالات يبلغ ما بين ثلاثة وعشرة أضعاف أجر العامل الإفريقي.

بيد أن أجور العمال الإفريقيين تحسنت في الفترة من 1907 إلى 1914، ولأسيما في المزارع القديمة الموجودة في تانجا وبنجاني وفلهلمستال، حيث تراوح فيها متوسط الأجر الشهري ما بين 12 إلى 15 روبية. بينما في مناطق جنوب البلاد وفي بوكوبا ورواندا في الشمال الغربي، أين تأخر تغلغل الاقتصاد القائم على النقود، وارتفاع الكثافة السكانية التي وفرت اليد العاملة اليدوية بأعداد كبيرة، انخفضت أجور العمال إلى مستويات دنيا، بحيث تراوح الأجر اليومي ما بين 8 إلى 10 هيللر. أما في منطقة أوسمورا على شاطئ بحيرة تنجانيقا الشمالي، وفي أورندي والأقاليم المحيطة بها، كانت أجرة العامل الإفريقي اليومية تتراوح ما بين 5 و15 و20 هيللر، وهو تقريبا، نفس الأجر في مختلف القطاعات العامة والخاصة الأخرى بهذه المناطق.²⁰

وزاد في نفس الوقت دخل البيض القلائل، وارتفعت إيراداتهم وأرباحهم إلى مستويات قياسية، واتسعت الهوة الاقتصادية بينهم وبين الآسيويين والإفريقيين في الفترة الأخيرة من الحكم

¹⁹-Germany-Reichskolonialamt: p :20.

²⁰-Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , p: 61. See Also Albert, F. C: op, cit, pp: 189-190.

الألماني. وبلغ عددهم، حسب تقديرات عام 1913، 5336 نسمة، منهم 1075 امرأة و725 طفل، موزعين على عدة جنسيات أجنبية، من بينهم 4107 ألماني و321 بريطاني و130 فرنسي و71 من المسيحيين السوريين والأتراك، والباقي من عدة جنسيات مختلفة.²¹

واستحوذ قطاع الزراعة دائما على النسبة الأكبر من المستثمرين والمزارعين البيض، بحيث قدر عددهم عام 1912 بـ 758 مزارع، وفي عام 1913 بـ 882 مزارع، أي بنسبة 24.9 بالمائة من مجموع البيض المتواجدين بالمستعمرة. أما قطاع التجارة فقد شغل عام 1913 حوالي 14.8 بالمائة من المستوطنين البيض (حوالي 523 تاجر)، وارتفع عدد رجال الدين (مبشرين وقساوسة) في نفس السنة إلى 498 رجل، بعدما كان عددهم عام 1912 يقدر بحوالي 449 رجل. في حين شغلت النسبة الباقية مختلف المناصب العليا المهمة في الإدارتين المدنية والعسكرية.²²

والواقع أن المستوطنين البيض الذين تزايد عددهم خلال العشر سنوات الأخيرة من الحكم الألماني، قضاوا على منافسيهم الآسيويين ولو بصفة تدريجية، ولكن الأهم من هذا، لم يهتموا بالإفريقيين إلاّ بقدر ما كانوا يمثلون بالنسبة لهم سلعة للتجارة، أو أداة للإنتاج. وحتى التدابير الحكومية الخاصة بحماية الأهالي الأفارقة، لم تتخذ في مجملها إلاّ لضمان كفاءة العمل، وإلاّ كيف نفسر عدم وضعها حد أدنى للأجر الوطني، الذي لم يكن يكفي لسداد ضريبة الرأس وإشباع الحاجات الاستهلاكية الأولية.

ثانيا - قطاع التعليم:

اتخذ التعليم في مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية أشكالا رسمية وغير رسمية، وان كان الشكل الغير الرسمي، هو المضطلع بهذه المهام في أنحاء مختلفة من أقاليم المستعمرة. فقد كان هناك بالفعل في فترة ما قبل الاستعمار، وبعده، نظم مختلفة للتعليم، تجسدت في ثلاثة أنماط رئيسية:

النمط الإسلامي، الذي وان تراجع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمام مداس الإرساليات المسيحية، إلا أنه حافظ على مكانته، وخصوصيته، ولأسيما في المناطق الساحلية. النمط الثاني، وهو المرتبط بجهود المبشرين الأوروبيين من أجل نشر المسيحية بالدرجة الأولى، والذي كان حافظا على انتشار نمط التعليم الغربي، وتوسيع نطاق معرفة القراءة والكتابة. وأخيرا، مبادرات الإدارة الاستعمارية (التعليم الحكومي) التي وان كانت متأخرة، إلا أنها كانت تأمل أن تتمكن في تكوين وتدريب موظفي الدرجات الدنيا، التي كانت تحتاج إليها مختلف أقسام الإدارة المحلية، ومختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والتعدين والصناعة.

²¹-Spalding, R: op, cit, pp: 386-387.

²²- Germany-Reichskolonialamt: Die deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, part.2, R1001 [RKolA], 1912-1913, op , cit, p:8.

1- التعليم الإسلامي:

مثل اعتناق الإسلام بالنسبة لسكان الساحل وبعض مناطق الداخل من شرق إفريقيا، مرحلة جديدة في حياتهم وسلوكهم، ويتمثل التأثير المباشر المحسوس لهذا الوضع في اتخاذ الهندسة المعمارية الإسلامية، والألقاب الإسلامية الجديدة وغيرها من المظاهر الثقافية والاجتماعية. ويبقى التأثير العميق للإسلام ومعه الثقافة العربية- التي لم يكن لها الغلبة إلا مع بداية القرن التاسع عشر، حينما أتم سلاطين عمان سيطرتهم السياسية على الساحل والمناطق المجاورة له، هو في إيجاد ثقافة متجانسة على ساحل شرق إفريقيا، مثلتها الحضارة السواحيلية.²³ وكانت اللغة المشتركة لأهل الساحل (السواحيلية)²⁴، التي استوعبت على مرّ السنين عدد كبيراً من الكلمات العربية، مظهرها من أهم مظاهر هذه الحضارة، التي امتزجت فيها قيم وعادات شعوب كثيرة، من بانو شرق إفريقيا والمسلمين العرب والفرس والهنود.

وقد انطوى انتشار معرفة الكتابة والقراءة باللغة السواحيلية- على الأقل مع بداية القرن التاسع عشر، على أكبر إمكانات التغيير الاجتماعي، وتحقيق الانتقال من ثقافة شفوية بشكل مهيمن إلى ثقافة مكتوبة بشكل متزايد. صحيح كما يقول تريمينغهام Trimingham، أن اللغة العربية كان تأثيرها كبير في المؤسسات التربوية والدينية (المدارس القرآنية والمساجد)، باعتبار، أن فهم القرآن الكريم يتطلب فهم اللغة العربية الفصحى التي نزل بها. ولكنها لم تكن اللغة الرسمية للتدريس، بل كانت اللغة السواحيلية باستعمال الحروف العربية، هي لغة الكتابة والتخاطب والمناقشة. وكان الآباء يرسلون أبنائهم في سن مبكرة، ولاسيما الذكور، إلى المدارس القرآنية لتعلم القرآن الكريم والكتابة وحفظ الحروف الهجائية.²⁵ وبعد مرحلة المدارس القرآنية، تأتي مرحلة أعلى منها وهي مرحلة التعليم في المساجد (صفوف يديرها المعلمون حول المسجد). ومن بين المواد التي كانت تُدرّس، فقه الإمام الشافعي (دراسة الشريعة)

²³ - راجع للمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة.

²⁴ - 24 - تنتشر في شرق إفريقيا ويتكلمها ثلثي سكان المنطقة. يمتد نطاق انتشارها إلى جمهورية الصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا والموزمبيق وشرقي الكونغو (كينشاسا) وجزر القمر وشمالي ملاوي وتتكلمها كذلك أقسام صغيرة في زامبيا. وأصل الكلمة يأتي من اللغة العربية للتعبير عن أصل نشأة اللغة على الساحل أو السواحل. وتنقسم آراء العلماء والباحثين بشأن تاريخ اللغة، فيرى البعض أن أصلها يرجع إلى شعب يسمى السواحلي عاش في فترة الحكم الشيرازي (975 بعد الميلاد) فيما بين مدينة كيلوا وباجاميو. ويرى البعض الآخر أنها نشأت في خليج لامو ثم امتدت بعد ذلك جنوباً، وفي منطقتهم أن المهاجرين العرب تزوجوا من الأفريقيات واستعملوا كلمات عربية وكلمات من لغات البانتو للحديث اليومي مع زوجاتهم وأولادهم، ومن ثم ظهرت السواحيلية من هذا الخليط اللغوي. ويرى فريق آخر أن هذه اللغة هي خليط من اللغات العربية والفارسية ولغات أوروبية أخرى. ويرى فريق من الباحثين في جامعة دار السلام أن أصل اللغة أقدم من هذه الآراء جميعاً، فقد نشأت على ألسنة الأفريقيين الذين عاشوا في كينيا وتنزانيا وزنجبار أثناء رحلاتهم ومبادلاتهم التجارية عبر المحيط الهندي، وان اللغة تداولت على ألسنتهم قبل وصول العرب والإغريق والبرتغاليين. انظر للمزيد/

- Whiteley, H: Swahili: *The national language of Tanzania*, in Erik, Svendsen and Teisen, M: self-reliant Tanzania, Tanzania Publishing House, Tanzania, 1969. pp: 111-112.

²⁵ - John, S. Trimingham: *Islam in East Africa*, Clarendon Press, Oxford, 1964, p-p:85-88.

وأهمها، كتاب المقدمات الحضرمية في فقه السادات الشافعية لعبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرمي الذي ترجم إلى السواحيلية، وتفسير القرآن الكريم، وعلم الحديث (لأسيما بشأن قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق والميراث والزواج والمعاملات التجارية) بالإضافة إلى اكتساب مبادئ النحو والصرف باللغة العربية والحساب.²⁶

وكانت مكاتبات المساجد، تحتوي على محفوظات مختلفة من كتب الفقه، الحديث، التفسير، وكتب الآداب السواحيلية المكتوبة بالحروف العربية، والتي عرفت انتشارا واسعا في القرن التاسع عشر، عبرت في مجملها عن الروابط العميقة والثيقة بين الإسلام والثقافة العربية من جهة، والحضارة الإفريقية المحلية من جهة ثانية. ولم يكن تأثير الإسلام مقتصرًا على التعليم الديني فقط، وإنما كان أيضا، في المجالات الأدبية والفنية والقضائية (أحكام القضاء الإسلامي)، وتقنيات فن العمارة الإسلامية التي كانت تتميز حينذاك بمستوى حضاري رفيع.²⁷

وبالرغم من أن استعمال اللغة العربية في التدريس والتعليم الإسلامي بصفة عامة، كان محدوداً، ولم تكن هناك آلية لتطويرها والتوسع فيها، ولاسيما في فترة الحكم الاستعماري الذي كان يدعم الجهود التعليمية التي كانت تبذلها الإرساليات التبشيرية على حساب الثقافة العربية الإسلامية. إلا أن التعليم الإسلامي، استمر في تنظيم وتدعيم مجموعة واسعة من المنشآت والمدارس التربوية، التي ظلت تمثل قلب الحياة الثقافية والروحية والأدبية لا في شرق إفريقيا الألمانية وحدها، وإنما في كافة أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء.

وكان المدرّس، الذي يُطلق عليه السواحيليون لقب (العالم)، يُقدم في معظم الأحيان دروسا مجانية طوال السنة، باستثناء بعض الهدايا التي تسمى محليا (بهدية المعلم). وكانت المدن الساحلية (أين ينتشر الاقتصاد النقدي) تقدم مبلغا يتراوح ما بين 50 و 70 سنتا للمعلم كل سنة، وذلك قبل حلول شهر رمضان بثلاثة أيام، بالإضافة إلى هدايا مادية تتكرم بها أسر التلاميذ، ولاسيما الأسر الميسورة منها. وفي حال إذا أتم التلميذ حفظ القرآن الكريم كاملاً، وهي عملية تتطلب الكثير من العمل والوقت والصبر، يمنح ولي التلميذ للمدرّس مبلغا يتراوح ما بين 30 و 60 شلنا، كما يقوم التلميذ بتقديم بعض الخدمات المجانية التطوعية (أعمال منزلية أو في الزراعة أو ترديد الموشحات والقصائد في الحفلات الدينية التي يقيمها معلمي المساجد) ليظهر لمعلمه التقدير والاحترام والفداء، على مساعدته له لحفظ القرآن الكريم.²⁸

²⁶- John, S. Trimmingham: op, cit, p-p:85-88.

²⁷-Ibid, pp :135-135. See Also Viera, vilhanová : Rethinking the spread of Islam in eastern and southern Africa, Review Asian and African studies, N°.10, 2010-2011, pp:139-140.

²⁸-Ibid.

والجدير بالذكر أن الحكم الاستعماري الألماني، لم يعارض انتشار التعليم الإسلامي في جميع أشكاله، بل على العكس، استفاد هذا الأخير منه، على الرغم من مناصبته العداء بين الحين والآخر، ولأسيما في السنوات الأولى أين تزعمت بعض الشخصيات الإسلامية مقاومات الجهاد ضد الاستعمار.²⁹

والواقع أن الإدارة الاستعمارية وجدت أن التعاون مع الجماعات الإسلامية، التي كانت تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي في المنطقة، يمكن أن ينفعهما، وتستفيد من خدماتها في الأعمال الإدارية والتجارية والعسكرية، يضاف إلى ذلك، أن النظم والمؤسسات الإسلامية حسبما يذكر تريمينغهام، تمثل نظماً ومؤسسات اجتماعية وإدارية متقدمة، وأكثر تنويراً من النظم التقليدية الإفريقية.³⁰

وانطلاقاً من هذا، استخدم الألمان السواحيليين المسلمين في الوظائف الإدارية كوكلاء وكتبة (عقيدة وجومب)، كما تمتع بعض الحكام المسلمين بقدرة أكبر من السلطة في بعض المناطق (ليوالي). فوفر ذلك للدعاة والمدرسين المسلمين، تسهيلات لممارسة نشاطهم الدعوي والتعليمي، وزاد من الأهمية الاجتماعية للانتماء إلى هذه الديانة المفضلة لدى الكثير من القبائل الإفريقية.³¹

كما تجدر الإشارة، أن الألمان لم يتدخلوا في التعليم الإسلامي المنتشر في المدارس القرآنية والمساجد، وحافظوا عن بعض أحكام الشريعة الإسلامية في تنظيم القانون المدني وسمحوا بقيام المحاكم الإسلامية.³²

وبقى الخطر الوحيد الذي هدد التعليم الإسلامي، هو التعليم الغربي، الذي كان يتولى الجانب الأكبر منه المبشرون المسيحيون، باعتباره سلاحاً للتبشير ونشر المسيحية. ولهذا السبب، نشأ بين التعليم الإسلامي والتعليم التابع للإرساليات التبشيرية حالة عداء فعلية.

والواقع أن المبشرون المسيحيون، كما أشرنا في فصول سابقة، هم الذين مهدوا لقيام الحكم الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا، لاعتبار منهم بأنه سيوفر لهم الأمن والحماية، وضمان إنشاء المدارس والكنائس والتبشير. ولهذا، فإنه ليس من الغريب أن تلقى هذه الإرساليات كل الدعم والتسهيلات الحكومية لممارسة نشاطها.

²⁹- John, S. Trimmingham: op, cit, p-p:85-88.

³⁰-Ibid, See Also John, S. Trimmingham: *A History of Islam in West Africa*, Oxford University Press, London, 1962.

³¹- أنظر الفصل الخاص بالجانب الإداري من هذه الرسالة.

³²- راجع للمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الرسالة.

2- تعليم الإرساليات التبشيرية:

قبل فترة الغزو الاستعماري الألماني لشرق إفريقيا، كانت المسيحية قد تمكنت من توطيد نشاطها التبشيري في بعض الأقاليم الداخلية، وعلى الساحل³³، مستمدة إلهامها من الاستكشافات الأوروبية ولاسيما من أفكار المستكشف والمبشر الاسكتلندي ديفيد لينغستون، الذي نجحت كتاباته الكثيرة حول الرأسمالية التجارية، والتبشير المسيحي، في فتح المناطق الداخلية من شرق إفريقيا للمغامرين والمبشرين الأوروبيين.

والجدير بالذكر أنه في المرحلة الأولى تركز اهتمام جميع الإرساليات التبشيرية العاملة في شرق إفريقيا، على مكافحة تجارة الرقيق العربية وتحرير الأفارقة، فيما يزعمون، من فضائع التجار العرب والسواحيليين، والدعوة إلى إقامة التجارة الرأسمالية المشروعة. ولكن سرعان ما وسّعت، بعد اكتشاف الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة شرق إفريقيا، من نشاطها المتمثل في هدفها الأول، وهو نشر المسيحية عن طريق التعليم، والتوسع في بناء المدارس، فضلا عن القيام بدور عملاء الاستعمار أو وكلاءه لتمهيد الطريق لقيام الحكم الاستعماري الأوروبي.³⁴

وواقع أن الارتباط الوثيق بين المسيحية والتعليم الغربي في شرق إفريقيا، أمر لا يمكن مناقشته، فالكثير من المدارس والمراكز التعليمية التي كانت موجودة في مختلف أنحاء أقاليم البلاد، هي في واقع الأمر كنائس. وفي أغلب الأحيان كانت الإدارة الاستعمارية تعهد إلى المبشرين، باستثناء المناطق ذات الأغلبية المسلمة، مسؤولية التعليم، نظير قدر من الدعم المالي، وتوفير لها كل التسهيلات والحماية والأمن لضمان ممارسة نشاطهم التنصيري.³⁵

ووسّع المبشرون دائرة اهتمامهم بالتعليم الإفريقي، بعد استتاب الأمن والقضاء على المقاومات الوطنية، ولاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري، التي عرفت تزايدا كبيرا في عدد المدارس والمراكز التعليمية التي غطت تقريبا مختلف أنحاء المستعمرة، حتى وصل عددها عام 1911 إلى 918

³³ - بلغ عدد الإرساليات المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية في شرق إفريقيا الألمانية المهتمة بالتعليم، اثني عشر 12 إرسالية. 9 إرساليات منها بروتستانتية (سنة إرساليات ألمانية، اثنين إنجليزية، وإرسالية واحدة أمريكية)، وثلاثة إرساليات كاثوليكية رومانية. وكان أهمها: إرساليات الجامعات إلى وسط إفريقيا، كنسية اليوم السابع (السبتين)، جمعية الآباء البيض، جمعية آباء روح القدس، البعثة الكاثوليكية الرومانية، إرسالية جمعية الكنيسة التبشيرية الإنجليزية، جمعية لندن التبشيرية، جمعية برلين التبشيرية، كنيسة مورافيا Herrnhuter Brüdergemeine، جمعية البعثة الإنجليزية اللوثرية بلاينغ، إرساليات أمريكا التبشيرية في إفريقيا، جمعية ثيوكيرتشين التبشيرية Missionsgesellschaft von Neukirchen. راجع للمزيد من التفاصيل/

Spalding, R: op, cit, pp: 401-402.

³⁴ - راجع للمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة.

³⁵ -Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds):op , cit, pp: 204-205.

مدرسة، يُدرس بها حوالي 62335 تلميذ¹، معظمهم من الذكور. وشمل اهتمام مدارسها الابتدائية (الأولية) بإعداد دراسات لغوية أولية، وتعليم التلاميذ الحروف الهجائية السواحيلية، والكتابة والحساب وغيرها من الأعمال الدينية.²

أما المدارس العليا، فكانت تهتم بتعليم طلابها (التلاميذ الأكبر سناً) تقنيات التدريب الكنسي والأعمال الكتابية، وتقديم دروسا يشرف عليها كبار القساوسة والمبشرين حول الكتاب المقدس والفن والموسيقى، كما كان يتم تقديم دروسا كذلك، عن طرق التحرر من العبودية، ومكافحة تجارة الرقيق، وضرورة التخلص من العادات الوثنية التقليدية ومحاربتها. ويتم مناقشة كذلك، تاريخ انتشار الإسلام في شرق إفريقيا، وعلاقته بالعبودية وتجارة الرقيق، وما هي الطرق والحلول الممكنة للحد من انتشاره، ومنع الأفارقة من التحول إليه.³

تجدر الإشارة هنا، أن المدارس العليا التابعة للإرساليات البروتستانتية الألمانية، وعددها (6) ستة إرساليات، كانت تقدم دروسها للتلاميذ باللغة الألمانية إلى جانب السواحيلية، وكان يتم التركيز على نشر الثقافة والأدب الألمانيين وقد ظهرت وأيدت الحكومة الألمانية الجهود التعليمية التي كانت تبذلها هذه الإرساليات، عن طريق تقديم الإعانات المالية والعون الصريح والمباشر، وتوفير الحماية والأمن لممثليها.⁴

بيد أن مدارس الإرساليات التبشيرية، واجهتها في بداية نشاطها صعوبة إحضار التلاميذ وانتظامهم في الصف الدراسي، وإقناع أوليائهم بأهمية التعليم الغربي (المسيحي). ويعود ذلك، إلى مواقف الإفريقيين الراضية لأفكار المبشرين وتعاليم المسيحية، التي كان لها موقف سلبي في الكثير من عادات وتقاليد الأفارقة، وديانتهم الوثنية. وعلى عكس الإسلام، الذي أكد على التلاحم والتماسك بين أفراد المجتمع، فإن اعتناق المسيحية، التي كان يُنظر إليها على أنها حليفاً ومعينا للامبريالية الغربية، تسعى لوقف الفرد على أن يكون إفريقيا بثقافته وهويته التقليدية، وذلك لاهتمامها الكبير بالتنافس والانجاز الفردي. والاهم من هذا، جعل الثقافة الأوروبية مرجعاً أساسياً كما كان يصر على ذلك المبشرون.

¹ - ارتفع هذا العدد عام 1914 إلى حوالي 155287 تلميذ. أنظر/ المرجع نفسه.

² - Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , p: 39.

³ - Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds): op , cit, pp: 203-204. See Also Albert, F. C: op , cit: p:193.

⁴ - Spalding, R: op , cit, pp: 401.

يضاف إلى كل ما تقدم، عدم ثقة القبائل والأسر الإفريقية في المبشرون البيض، بسبب أفكارهم ومواقفهم وحتى لباسهم، التي كانت أقرب إلى المسؤولين الاستعماريين والمستوطنين الأوروبيين.¹ ولكن مع التحسن العام للمواصلات في أوائل القرن العشرين، وتوفّر وسائل اتصال فعّالة، واستثمار رؤوس أموال في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات الطبية والاجتماعية، حقق التعليم التابع للإرساليات التبشيرية نجاح كبير وملحوظ. كما نجح المبشرون، بالتعاون مع السلطات الاستعمارية التي كانت تدعم جهودهم، من أجل نشر الثقافة والحضارة الغربية، ودفع الوطنيين إلى الاندماج في الاقتصاد النقدي، في إغراء زعماء القبائل ماديا من خلال تقديم الهدايا والملابس، ودعم سلطتهم المعنوية في القبيلة، ليضمنوا حضور أبناء القبيلة لمدارسهم.²

ومع استمرار التعليم الغربي - المسيحي في الحلول محلّ التعليم الإسلامي، بوصفه السبيل إلى الحصول على مركز اجتماعي خلال الفترة الاستعمارية. زادت معدلات التسجيل بشكل مدهش، ولاسيما في الابتدائي، بحيث قدر عدد التلاميذ المسجلين سنة 1911 في المدارس الابتدائية التابعة للإرساليات الكاثوليكية الرومانية، والبالغ عددها 363 مدرسة ابتدائية، ب 31274 تلميذ، معظمهم من الذكور، يؤطّروهم 115 معلم أوروبي و 459 معلم وطني. في حين قدر عدد المدارس العليا (الثانوية) ب 11 مدرسة، يؤطّرها 28 مدرسا أوروبيا و 11 وطنيا، ومسجلا بها حوالي 724 تلميذا.³

وفي المقابل، كانت المدارس البروتستانتية موزعة توزيعا أكثر توازنا، وموجهة توجيهها حسنا، كما أن نسبة اكتظاظ التلاميذ كان أقل منها في المدارس الكاثوليكية. وقدر عدد مدارسها الابتدائية في نفس السنة ب 512 مدرسة، يدرس فيها حوالي 29716 تلميذ، ويعمل بها 94 معلما أوروبيا و 646 معلما وطنيا، أما عدد مدارسها العليا، فقدر ب 28 مدرسة، يعمل بها 16 مدرسا أوروبيا و 26 وطنيا، وعدد التلاميذ المسجلين فيها يقدر بحوالي 472 تلميذا.⁴

تجدر الإشارة هنا، أن الإرساليات التنصيرية أنشأت (6) ستة مدارس خاصة بأبناء المستوطنين الأوروبيين، في كل من دار السلام ولوغانغا Leganga بالقرب من أروشا وأوزمبرا وتاندالا Tandala في قلعة لانجن وقرية غيل Gale في أوزمبرا الغربية، وكانت تقدم دروسا في جميع التخصصات وباللغات الأوروبية.⁵

¹-Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds): op , cit, p: 203. See Also Hull. R.W: *modern Africa; change and continuity*, prentice hall, Englewood-cliffs (N.J) 1980, p: 146.

²-Ibid.

³-Albert, F. C: op , cit: p:192.

⁴-Ibid. See Also Also Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , p: 39.

⁵-Spalding, R: op, cit, pp: 402.

وتشير هذه التقديرات بوضوح، إلى نجاح الحطة الاستعمارية التي تمثل خلفية ذلك الجهد، فقد كان الهدف من إنشاء المدارس المذكورة، وتسجيل هذه النسبة العالية من التلاميذ، هو لخلق جماعات متماسكة ذاتية الاستمرار يمكن الاعتماد عليها لضمان بقاء المسيحية في شرق إفريقيا. كما أن تعليم الإرساليات التبشيرية، لم يكن في جوهره مؤسسة خيرية مكرسة لتعليم الإفريقيين، بقدر ما هو موجه لنشر الفكر الغربي المسيحي الاستعماري على حساب التراث الإفريقي والعربي الإسلامي.

بيد أنه من المهم أن نلح إلى أن معظم المبشرون كانوا في واقع الأمر باحثون ومتخصصون في مختلف المجالات، مثل التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية والموسيقى والتربية النفسية. لهذا، لما فهموا الارتباط الوثيق بين اللغة السواحيلية (الأكثر انتشارا في المستعمرة) والسكان الوطنيين، عمدوا إلى ترجمة الكتاب المقدس وكتب التراتيل Hymn Books وبعض الكتب التاريخية والحضارية إلى اللغة السواحيلية.¹

وقد أصبحت هذه الكتب معدة للطبع والتوزيع ابتداء من سنة 1900 في المستعمرة، ولأسيما بين القبائل الأكثر استجابة للمسيحية، كالسامبا Sambia والشاكا Chagga وبوندي Bondei وغوغو Gogo وقبائل زامو Zaramo. كما ترجموا مجموعة كتب البارزاني Barazani الدينية والجغرافية إلى السواحيلية، وباعوا منها عام 1910، (11 ألف) نسخة.²

ومن هنا يتضح، أن من أهم عوامل الإغراء في المدارس المسيحية، جهدها المادي في اتخاذ تدابير تقدمية، من خلال العمل على تحويل الأفارقة من حياتهم التقليدية إلى الحياة العصرية.

والجدير بالذكر أن إرساليات الجامعات إلى وسط إفريقيا (UMCA)، كانت أول إرسالية مسيحية تقوم ببناء مدرسة في مساساي جنوب البلاد عام 1876، ثم تبعها نشاط إرسالية الآباء البيض الكاثوليكية في طابورا عام 1878، وأخرى في أوجيجي عام 1879، والتي كان يرأسها كبير أساقفة الجزائر الكاردينال لافيغري. وسرعان ما وسعت الإرساليات التبشيرية الأخرى الكاثوليكية والبروتستانتية العاملة في شرق إفريقيا من نطاق جهودها. ولم تكنفي هذه الإرساليات بأعمال التبشير والتعليم والترجمة، بل وسعت نشاطها إلى العمل الصحفي، وأصدرت صحفا محلية للترويج لأعمالها وإيديولوجيتها الدينية والفكرية. وأهمها، صحيفة هاباري زاموزي Habari za Mwezi، التي كانت تصدرها إرساليات الجامعات إلى وسط إفريقيا في منطقة ماجيلا Magila شمال شرق البلاد، وصحيفة الرفيق الصغير Rafiki yangu، التي كانت تصدرها الإرساليات الكاثوليكية الرومانية باللغة السواحيلية. أما الإرساليات البروتستانتية الألمانية، فقد أصدرت صحيفة بواني نابارا Pwani Na

¹-Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds):op , cit, pp: 205-206.

²-Ibid.

Bara ، التي وصل عدد مشتركها عام 1914 إلى ألفي مشترك، بعد ما كان عام 1908 يقدر بـ 700 مشترك.¹

والملفت للانتباه، أن الإرساليات التبشيرية لم تكتفي بنشر التعليم الغربي في طابعه الـديني والأكاديمي، وإنما كان لها دور كذلك في نشر التعليم الصناعي والتدريب المهني (الخياطة، صناعة الأثاث، أعمال البناء...) وإنشاء المزارع وتعليم الوطنيين تقنيات زراعة المحاصيل الجديدة (القمح، الأرز، البطاطا...)، والنقدية، والحرف وعمليات التصنيع التقليدية والتجارة، وطرق التعامل بالاقتصاد النقدي بدل اقتصاد المبادلة. كما علموا التلاميذ مختلف الحرف والصناعات الجديدة، وبناء البيوت والعدّ والحساب وأمورا عن البيئة والحيوان (للذكور) وتدريب الشؤون المنزلية وتكوين الممرضات والراهبات (للإناث).²

ومن حيث الأهداف الكمية، تشير تقديرات عام 1911، إلى وجود 9 مدارس صناعية تابعة للإرساليات البروتستانتية، تكون 88 تلميذا ويؤطّهم 10 مدّسين أوروبيين. في حين كانت الإرساليات الكاثوليكية، تُدير خمسة مدارس صناعية، بها 61 تلميذا، يؤطّهم 13 مدرسا أوروبيا ووطنيا واحدا.³

وتوضح جميع هذه التقديرات التي أشرنا إليها سابقا، نمط التسجيل في جميع مستويات النظام التعليمي التابع للإرساليات التبشيرية، والذي أعطى في مجمله، أولوية كبيرة للتسجيل العام في المستوى الابتدائي، من خلال الأعداد الكبيرة للمدارس الابتدائية، وتسجيل التلاميذ الذي تجاوز 85 بالمائة من إجمالي عدد المسجلين في جميع المستويات والأصناف التعليمية التي يوفرها تعليم الإرساليات، بينما الجهود كانت محدودة جدا في المدارس العليا والصناعية.

وحتى لما استعانت الحكومة الألمانية بالإداريين والموظفين السواحيليين المسلمين، وآثار كل ذلك على نمو الإسلام وانتشاره في المستعمرة. حاولت بعض الإرساليات التبشيرية، التي كانت ترى في الاستعانة بالمسلمين تهديدا لرسالتها التي تستهدف تحويل السكان الإفريقيين إلى المسيحية، أن تضغط على المسؤولين الحكوميين للتخلي على خدمات المسلمين، مقابل تزويد الإدارة الاستعمارية بكل ما تحتاجه من موظفين في الإدارتين المدنية والعسكرية.⁴ ولكنها من الناحية العملية لم تنجح حتى في توفير المدرسين والموظفين اللازمين لمدارسها ومراكزها التبشيرية المنتشرة في مختلف أقاليم البلاد.

والواقع أن الإرساليات التبشيرية العـاملة في شرق إفريقيا الألمانية، واجهتها صعوبة في هذا الجانب، وكانت مشكلة توفير هيئة التدريس من بين الأسباب التي أخرجت توسّع نشاطها التعليمي إلى غاية أوائل القرن العشرين، كما كان المـسـون أكثر تكلفة من حيث مرتباتهم وتكاليف انتقالمهم،

¹-Ibid.

²-Ibid, pp :203-204. See Also Spalding, R: op, cit, pp: 401-402.

³-Albert, F. C: op , cit: p:192.

⁴-Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds):op , cit, pp: 204-205.

واستعانت جميع الإرساليات المسيحية في المستعمرة بحوالي 300 مدرس أوروبي و1250 مدرسا وطنيا في مختلف مستويات أصناف مدارسها ومعاهدها التعليمية.

3- التعليم الحكومي:

أدركت الإدارة الاستعمارية ولاسيما في فترة الحاكم العام درنبارغ(1907-1912)، ضرورة توسيع نطاق التعليم الغربي-الحكومي، وإصلاحه. وكان هدفها، يختلف تماما عن أهداف كل من التعليم الإسلامي، وتعليم الإرساليات التبشيرية، وان كان هذا الأخير في جوهره مصمم لخدمة المقاصد الاستعمارية. فكانت حاجتها إلى الأيدي العاملة الماهرة، وموظفي الدرجات الدنيا التي تحتاجها مختلف الإدارات المدنية والعسكرية لدعم النمو الاقتصادي، واستغلال موارد المستعمرة التي كانت تعتبر في نظر الألمان غير مستغلة بعد استغلالا كافيا، من بين الأهداف الرئيسية التي باشرت الإدارة الاستعمارية في دار السلام بتطبيقها في المجال التعليمي.

والحقيقة أن الجميع كانوا متفقين على ضرورة التوسع في إصلاح النظام التعليمي، وتعميمه على جميع فئات السكان الوطنيين، بما فيه تعليم الكبار. وباستثناء عدد قليل من المدارس الإسلامية التي كانت تتراجع باستمرار أمام التعليم الغربي(المسيحي والحكومي) الآخذ في التحديث، منذ تولي الحكومة الألمانية إدارة المستعمرة. فان معظم أصحاب المزارع الكبيرة من البيض، والشركات الامبريالية العاملة في مجال التعدين والزراعة والتجارة، والمبشرون، كانوا متفقين على التوسع في إنشاء المدارس ومراكز التدريب المهني،¹ ولاسيما التعليم الصناعي والتقني.²

وربما كانت شركة تعدين وسط إفريقيا(ZB)، من الأمثلة البارزة الداعمة لخطط الإدارة الاستعمارية في هذا المجال، بإنشائها لمراكز تعليم وتأهيل العمال الوطنيين في مجال التنقيب والاستكشاف عن الذهب والملح، وكيفية التحكم في آلات الحفر والاستخراج، وتمكنت هذه المراكز التعليمية، حسبما ورد في إعلان الشركة، من تأهيل وتدريب عدد لا بأس به من الوطنيين وزيادة قدرات تحكمهم في الوسائل الحديثة، وهذا طوال فترة عملها في المستعمرة.³

وعلى الرغم من أن عملية توسيع نطاق التعليم الحكومي الرسمي على الوطنيين، كانت في تطور وتقدم، فإن التركيز المبدئي اتجه إلى عملية تكوين كُتاب وأعوان إداريين لشغل الوظائف الصغرى، ومساعدة الموظفين الاستعماريين الألمان في أداء مهامهم المدنية والعسكرية. وقد فرض التنوع العرقي

¹ - وصل مجموع عدد المدارس الغربية في المستعمرة عام 1913 إلى حوالي 1832 مدرسة. راجع للمزيد/

-Herman, Roemmer: op, cit, p:41.

² -Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds):op , cit, pp: 204-205.

³ -Ibid.

والإثني الكبير بين مختلف سكان أقاليم المستعمرة، فضلا عن مساحة البلاد الواسعة، على الألمان تسخير كل إمكانياتهم ومجهوداتهم، لإيجاد طبقة متماسكة من الإداريين ومختلف عمال الوظائف الدنيا في جميع المجالات، لإدارة المستعمرة والتحكم في اقتصادها واستنزاف مواردها.

وأنشأت الإدارة الاستعمارية أول مدرسة حكومية *Regierungsschulen* في مدينة تانجا عام 1893، جُهِت لتعليم الأطفال في المرحلة الابتدائية (أصبح التعليم فيها عامًا ومجانياً ابتداءً من عام 1899)، كما أُلحقت بها ورشة للتدريب الصناعي وقسمين، قسم يوفر التكوين والتدريب للمعلمين والإداريين الوطنيين، وقسم لتدريب عمال المنازل والخدم. وفي عام 1900، بعد أن لاقت مدرسة تانجا إقبالاً من الوطنيين واستجابة واسعة من مختلف فئات السكان، تم إنشاء مدرستين حكوميتين على نمط مدرسة تانجا، في كل من دار السلام وباجامويو.¹

وعلى أي حال، شهدت المدارس الحكومية تطورا كبيرا في الفترة الأخيرة من الحكم الاستعماري، ولأسيما المدارس الابتدائية التي وصل عددها عام 1911 إلى 78 مدرسة، وبلغ عدد تلاميذها 3494 تلميذ، وعدد المعلمين 62 معلما، منهم ثلاثة أوروبيين والباقي من الوطنيين. بينما كان عدد المدارس العليا (الثانوية) *Hauptschulen*، مدرستان، بهما فصول دراسية متقدمة ومتعددة، مسجلاً بهما حوالي 681 تلميذ، يُؤطرهم خمسة مدرّسين أوروبيين و14 مدرسا وطنيا.² تجدر الإشارة هنا، أن معظم تلاميذ المدارس العليا (الثانوية)، اقتصر على أبناء رؤساء وزعماء القبائل، بالإضافة إلى أبناء السواحيليين ولأسيما الهنود.

وبالرغم من عددها القليل مقارنة بمدارس الإرساليات التبشيرية، فإن معدل زيادة التسجيل في المدارس الحكومية، كان دائما في ارتفاع، ولم يعارض رؤساء القبائل والأسر الوطنية، بما فيها الأسر المسلمة، ذهاب أبنائهم إليها، ورحبوا بقرارات الإدارة الاستعمارية الداعمة لمجانبة التعليم العام الابتدائي لأطفالهم. ولهذا، فقد زاد إجمالي التسجيل في المدارس الحكومية إلى أن وصل عام 1913 إلى 6177 تلميذ.³

¹- Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds): op , cit, pp: 204-205. See Also Spalding, R: op, cit, pp: 402-403.

²- Albert, F. C: op , cit: p:192. See Also Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , p: 39.

³- Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , p: 39. See also Spalding, R: op, cit, pp: 402-403.

أما عدد المدارس الحكومية المخصصة للبيض، فقد بلغ عددها (5) خمسة، اثنان منها في دار السلام، والباقي في مقاطعتي أروشا وموشي، وكانت تقدم دروسها باللغات الأوروبية ولأسيما الألمانية، وكان التعليم فيها إلزامياً ومجانياً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و14 سنة.¹

تجدر الإشارة أن الإدارة الاستعمارية، حاولت تجاوز الحدود الإثنية التي فرضتها مختلف اللغات والثقافات الوطنية في المستعمرة، من خلال استعمال اللغة السواحيلية المكتوبة بالحروف العربية، كلغة مشتركة في المدارس الابتدائية، مع إدخال بعض المصطلحات والكلمات من مختلف اللغات واللهجات المحلية. في حين كانت تُدرّس اللغة الألمانية إلى جانب السواحيلية في المدارس العليا. وعلى العموم، تركز أغلب المدارس الحكومية في المدن الساحلية كدار السلام وتانجا وباجامويو وكيلوا وبنجاني والمدن الداخلية الكبرى ككوكوبا وأوجيجي وطابورا.²

وربما يعود السبب الرئيسي وراء نقص عدد المؤسسات التعليمية الحكومية، راجع لنقص الإنفاق الحكومي الذي كان يعتمد على جزء من ضرائب الوطنيين، وإعانات الأوروبيين، لتغطية نفقات المدارس الحكومية التي لم تكن تفرض رسوم التمدرس على التلاميذ.³

والى جانب المدارس التعليمية، كان هناك 20 مدرسة مهنية مختلفة، منها ثلاثة مدارس للتدريب الصناعي، يعمل بها ثلاثة مدرسين أوروبيين وأربعة وطنيين، وتكون 137 طالب. والعدد الباقي عبارة عن مراكز ومعاهد لتنمية المهارات اللازمة للوطنيين في الزراعة والتجارة والمعاملات النقدية، والاقتصاد المنزلي وحرف التصنيع التقليدية، وتربية المواشي وأمورا عن البيئة والصيد، وفن الخياطة والتمريض وتدبير الشؤون المنزلية وغيرها من التدريبات المشابهة (للفتيات). وقد عرف هذا النوع من المدارس الصناعية والتقنية، إقبالا كبيرا من طرف الوطنيين (من مختلف فئات الأعمار) لتحسين مهاراتهم والاندماج في سوق العمل والاقتصاد النقدي. وتشير التقديرات الرسمية، أن هذه المراكز والمعاهد الفنية سجلت سنة 1911 حوالي 286 تلميذا، أشرف عليهم 28 مدرسا أوروبيا و13 وطنيا.⁴

وقد أصدر معلمو المدارس الحكومية صحيفة وطنية، تحت اسم كوينجوزي Kiongozi، لتتصدى للقضايا التعليمية في البلاد، وتنسق من خلالها مع الوطنيين، وتحدد مدى استجابة التعليم الحكومي لمتطلبات المجتمعات المحلية.⁵

¹-Herman, Roemmer: op, cit, p:41.

²-Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds):op , cit, p:205. See Also Spalding, R: op, cit, pp: 402-403.

³-Moffett, J.P: op, cit, p: 181.

⁴-Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), op , cit , p: 39. See Also Albert, F. C: op , cit: p:193.

⁵-Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A. (eds):op , cit, p:206.

وبناء على ما تقدم، نستنتج أن نسبة المتعلمين في المستعمرة حتى وإن كانت ضئيلة (لم تتجاوز 2 بالمائة عام 1914 من مجموع عدد السكان) فإنها تعتبر مهمة، في مجتمع يعتبر أكثر من نصف سكانه بدائيين، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من القبائل والأعراق المختلفة.

كما تجدر الإشارة أن قطاع التعليم بشكل عام واجهته مشكلة اللغات، فالغالبية العظمى من القبائل الإفريقية المستقرة في المناطق الداخلية، تستخدم لغاتها ولهجاتها الخاصة في التعاملات التجارية والاجتماعية. بينما استخدمت المؤسسات التعليمية الناشطة في المستعمرة اللغة السواحيلية إلى جانب العربية والألمانية. وهذه اللغات، باستثناء السواحيلية في بعض المناطق الداخلية، لا تستمد حيويتها المستمرة من الجوهر المادي والثقافي لإفريقي المناطق الداخلية. وثمة مشكلة أخرى، لا تقل أهمية، هي نقص تمثيل الإناث في المؤسسات التعليمية، واغلبهن ينقطعن عن الدراسة قبل إتمامها، وهذا راجع لتقاليد الإفريقيين ونظرتهم لتعلم المرأة، الذي يجعل منها زوجة غير صالحة، يضاف إليها، مشكلة الزواج المبكر، وهو ما حاولت مدارس الإرساليات التبشيرية التقليل منه.

ثالثاً - قطاع الصحة:

ظلت الخدمات الطبية طوال فترة الحكم الاستعماري الألماني اختصاصاً عسكرياً، ولم تكن السلطات الألمانية مجهزة تجهيزاً جيداً في مجال اهتمامها بأمراض المناطق الحارة والاستوائية عند غزوها لشرق إفريقيا. وباستثناء بعض المضادات الحيوية كالكينين¹ Chinin، والاستخدام المحدود لمركبات علاجية ضد الحمى الصفراء، فإن تطوير اللقاحات والأدوية اللازمة لمكافحة الأمراض البوائية الواسعة الانتشار، ولاسيما في المناطق الداخلية المحيطة بالبحيرات الكبرى، لم يكن قد ظهر بعد. وكان الأوروبيون في شرق إفريقيا الألمانية، أكثر تعرضاً للوفيات بسبب ضعف مناعتهم للأمراض المحلية، إذ كانت هذه المعدلات مرتفعة بين الجنود والموظفون الاستعماريون الألمان والأوروبيون، مقارنة بنظرائهم الوطنيين.²

وكان كل ما وجد من خدمات صحية، على الأقل قبل عام 1907، تركز بصفة رئيسية على حماية وإنقاذ المستوطنين الأوروبيين، والجنود والمسؤولين الاستعماريين، ورجال الإرساليات التبشيرية

¹- الكينين هو أول دواء فعال استخدم لعلاج الملاريا malaria التي يسببها بلازموذيوم المنجلي Plasmodium falciparum، اكتشف عام 1680 في البرازيل. وفي عام 1845 نجح الطبيب ستريكر في إيجاد الصيغة الكيميائية لدواء الكينين عن طريق إضافة مركب الكينولين الأروماتي، و الكينوكليدين ثنائي الحلقات. واعتبر الدواء المفضل لعلاج الملاريا حتى عام 1940 حيث أستبدل بأدوية أخرى مثل الكلوروكين. ومنذ ذلك الحين فإن أدوية عديدة لعلاج الملاريا قد استحدثت، ولكن بقي الكينين مستعملاً لعلاج المرض، في بعض الحالات كعلاج الملاريا الحادة عند الأطفال. راجع للمزيد/ Giemsa, Gustav : Chinin im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p: 272 -

²-Brode. H:op, cit, pp:78-82.

والعمال الوطنيين بدرجة أقل. وقد فتكت بالسكان المحليين أمراض وأوبئة عديدة مثل مرض النوم *Schlafkrankheit*¹ والجذري *Pocken* والملاريا² والطاعون³ *Pest* والحمى الصفراء *Gelbes Fieber* والجذام *Lepra* والحمى المنتكسة *Rückfallfieber* والدستنجارية *Dysenterie* والأمراض الجلدية المختلفة، وكانت معدلات الوفيات مرتفعة جدا بينهم.

ورأى الألمان أن تفسير ذلك، يكمن في تدابير الصحة العامة، التي يجب أن تتخذ لمكافحة الأمراض الوبائية الخطيرة، وفي الأساليب المحسنة لمعالجة أمراض المناطق الحارة، وفي فصل مناطق تفشي المرض عن السكان. ولتوفير المضادات الحيوية واللقاحات اللازمة، فضلا عن تكوين أطباء متخصصين،

¹ - مرض النوم - المعروف أيضاً باسم داء المتقيبات الأفريقي البشري - مرض طفيلي معدي وخطير منقول بناقل. وهو ينتقل إلى البشر عن طريق لدغات ذبابة تسي-تسي (من جنس اللواسن) التي اكتسبت عدواها من البشر أو من حيوانات تؤوي طفيليات مُمرضة للبشر. وينتشر ذباب تسي-تسي في شرق إفريقيا حول الأنهار والوديان والبحيرات ومناطق السافانا، ولكن لا يقدر على نقل المرض إلا بعض الفصائل المعيّنة منه. وهناك، لأسباب لا تزال مجهولة، مناطق كثيرة ينتشر فيها ذباب تسي-تسي ولا يوجد فيها المرض في شرق إفريقيا نفسها. والجدير بالذكر أن سكان الأرياف الذين يعيشون في مناطق يسري فيها المرض ويعتمدون على الزراعة أو صيد الأسماك أو تربية الحيوان أو الصيد هم أكثر الفئات تعاضاً للذغ ذبابة تسي تسي التي تسبب المرض. ويظهر المرض في مناطق يتراوح حجمها بين القرية و منطقة بأكملها. ويمكن أن تختلف شدة المرض من قرية إلى أخرى ضمن منطقة واحدة. راجع للمزيد / Martin, Mayer: *Schlafkrankheit* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. III, pp: 293-294.

² - الملاريا من الأمراض الحموية الحادة. وهو مرض تسببه طفيليات من فصيلة المتصوّرات التي تنتقل بين البشر من خلال لدغات أنحاس بعوض الأنوفيلة *Anophelle* الحامل لها، والتي تلدغ الناس في الفترة بين الغسق والفجر بالدرجة الأولى. وتظهر أعراضه، لدى الأشخاص الذين ليس لهم مناعة ضده، بعد مضي سبعة أيام أو أكثر (10 أيام إلى 15 يوماً في غالب الأحيان) من التعرض للذغ البعوض الحامل له. وقد تكون الأعراض الأولى الحمى والصداع والارتعاد والتقيؤ - خفيفة وقد يصعب عزوها إلى الملاريا. ويمكن أن تتطور الملاريا المنجلية، إذا لم تُعالج في غضون 24 ساعة، إلى مرض خطير يؤدي إلى الوفاة في كثير من الأحيان. ويظهر على الأطفال المصابين بحالات خطيرة واحد أو أكثر من الأعراض التالية: فقر دم، أو ضائقة تنفسية من جراء الإصابة بمحاض استقلابي، أو ملاريا دماغية. وعادة ما يُشاهد لدى البالغين أيضاً تعرض أعضاء متعدّدة من أجسامهم. وقد تظهر لدى بعض الأشخاص، في المناطق التي تتوطنها الملاريا، مناعة جزئية ضلّ المرض ممّا يفسّر حدوث حالات عدمية الأعراض. وقد تحدث، لدى المصابين بالملاريا النشيطة والملاريا البيضوية على حد سواء، انتكاسات سريرية بعد مرور أسابيع أو أشهر على التعرض للعدوى الأولى، حتى إذا كان المريض قد غادر المنطقة التي يسري فيها المرض. وتحدث تلك النوبات الجديدة جراء طفيليات "هاجعة" في الكبد (لا توجد في الملاريا المنجلية والملاريا الوبالية). ولا بدّ من توفير علاج خاص - يستهدف تلك المراحل الكبدية - لضمان الشفاء التام. راجع للمزيد / Peter, Mühlens: *Malaria* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. II, pp: 483-484.

³ - الطاعون مرض جرثومي تسببه جرثومة *Yersinia pestis* وتلحق لضرراً أساساً بالقوارض البرية. وينتقل هذا المرض الجرثومي من حيوان قارض مثل الجرذان إلى آخر بواسطة البراغيث. وعلى أثر عضة برغوثية معدية، يصاب الإنسان عادة بشكل من أشكال الطاعون الدبلي الذي يسبب الدبل الطاعوني المميز بخصائص معينة (تورم العقد اللمفاوية). وإذا بلغت الجرثومة الرئويين، يصاب المريض بالتهاب رئوي (الطاعون الرئوي) ينتقل بعدئذ من شخص إلى آخر بواسطة الرذاذ المعدي المنتشر عند السعال. وفي حال التشخيص المبكر للطاعون الدبلي يمكن علاجه بنجاح بواسطة المضادات الحيوية. ومن ناحية أخرى، فإن الطاعون الرئوي من أكثر الأمراض المعدية المميتة إذ يمكن أن يؤدي بحياة المريض في غضون 24 ساعة بعد إصابته بعدواه. ويرتبط معدل الوفيات بمدى الإسراع في بداية العلاج ولكن معدلها غالباً ما يكون مرتفعاً. راجع للمزيد / Martin Mayer: op, cit, p:38.

أنشأت الحكومة الألمانية عام 1900، أول معهد طبي دولي متخصص في أمراض المناطق الحارة والاستوائية في هامبورغ (TIS).¹

تجدر الإشارة هنا، أن جهود الإرساليات التبشيرية كانت محدودة جدا في مجال الخدمات الطبية، وحتى ما تم توفيره، فقد تركز في المدن الرئيسية الكبرى، ولم يتواجد على مستوى المناطق النائية والأرياف، حيث ترتفع معدلات الوفيات بسبب المجاعة والأمراض إلى أرقاما قياسية. كما أن استخدامهم للأساليب التقليدية في تحسين صحة الإفريقيين، وعلاجهم، ومكافحة الأوبئة، لم تقلل من عدد الوفيات ومنع انتقال العدوى وانتشارها.

وفي عام 1905، أفتتح أول مستوصف حديث ومتطور في مدينة أوزمبرا، وأعقبه في السنوات التالية افتتاح عدد آخر في المدن الساحلية والمدن الداخلية الرئيسية كأوجيجي وطابورا وقلعة بيسمارك، ونظرا للنقص الكبير في عدد الأطباء، فإن الخدمات العلاجية العسكرية، كانت تعتمد على مدى إمكان إنشاء عيادات طبية ريفية تقدم رعاية كافية، بواسطة خدمات المتطوعين من القوات العسكرية.² والجدير بالذكر أن الإدارة الصحية في المستعمرة، بذلت جهودا كبيرة لاحتواء الانفجارات الوبائية لمرض النوم، ولأسيما التي حدثت في المنطقة المحيطة ببحيرة فيكتوريا عام 1905. ولما أصبح واسع الانتشار عام 1906، استدعى الأمر تدخل الحكومة الألمانية في برلين، التي أرسلت على الفور بعثة طبية برئاسة البروفيسور روبرت كوخ Robert Koch من معهد هامبورغ الطبي، رفقة مساعده كارل فريدريك كلين Friedrich Karl Kleine، والطبيب ماكس باك Max Beck من مجلس الصحة الإمبراطوري.³ ووصلا إلى شرق إفريقيا الألمانية في مارس 1906، وكان في استقبالهما الطبيين الضابطين في الإدارة الصحية العسكرية، روبرت كوديك Robert Kudicke وأوتو بانس Otto Panse، اللذين قدما للبعثة تقريرا مفصلا عن مناطق انتشار الوباء، وإحصائيات عن عدد المصابين. وقد أمر البروفيسور كوخ على الفور بإنشاء عيادات متنقلة في بوكوبا وميناء شيريتي على بحيرة فيكتوريا لمنع انتشار الوباء.⁴ تجدر الإشارة أن أوغندا كانت مصدر هذا المرض، بحيث تم تمييزه لأول مرة في المناطق الشمالية الشرقية القريبة من بحيرة فيكتوريا عام 1901، وذكرت التقارير الطبية البريطانية، أن هذا المرض قد أدى إلى أكثر من 20000 حالة وفاة عام 1902. وتدخلت حينها السلطات الاستعمارية البريطانية، وبدأت في عمليات نقل السكان وعلى نطاق واسع لمحاولة احتواء المرض.⁵

¹-Nocht, B : *Gesundheitspflege* im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp: 726-727.

² - Nocht, B : op, cit, pp: 726-727. See also Brode. H: op, cit, pp:81-82.

³ -Wolfgang U. E : *The Colony as Laboratory: German Sleeping Sickness Campaigns in German East Africa and in Togo 1900-1914*, *History and Philosophy of the Life Sciences*, Vol. 24, No. 1, Napoli, 2002, pp:71-72.

⁴-Ibid.

⁵-Ibid.

وقد عاجلت البعثة الطبية برئاسة الطبيب كوخ، أعدادا ضخمة من الحالات الفردية باستخدام لقاح أتوكسيل Atoxyl، وهو أحد مركبات الزرنيخ Arseniks، وتدابير الصحة العامة. وفي عام 1908، اتفق مع السلطات البريطانية، لإنشاء منطقة عازلة للمرضى المصابين في منطقة بحيرة فيكتوريا، واتخاذ إجراءات عاجلة لنقل السكان من أمام البحيرة إلى مناطق سكنية جديدة، تكون آمنة وبعيدة عن مناطق انتشار العدوى. كما أمر السلطات المحلية بإبعاد ذباب التسي-تسي عن التجمعات السكنية، من خلال قطع الأشجار التي يتجمع فيها الذباب، وإبعاد الحيوانات البرية ومنعها من ورود مياه الشرب القريبة من المناطق السكنية.¹

وقد أظهرت هذه الإجراءات الاستعجالية، أن المرض يمكن احتوائه، وكانت نسبة الشفاء حتى أبريل عام 1909 قد قاربت 38 بالمائة. كما رفعت السلطات الاستعمارية ميزانية الإنفاق على الخدمات الصحية من 214000 مارك إلى 324000 مارك، ووفرت جرعات كافية من لقاح أتوكسيل. ونظرا لاستخدام المضادات الحيوية على نطاق واسع، فضلا عن تدابير الصحة العامة، تم التقدم في احتواء مرض النوم في منطقة بحيرة فيكتوريا، ولم يبقى مع حلول عام 1911، إلا نسبة قليلة من عدد المرضى تحت المعالجة. وقد شفي أكثر من 2439 مريض من أصل 11079 مريض.²

تجدر الإشارة أن مرض النوم انتشر أيضاً، حول منطقة بحيرة تنجانيقا ولاسيما على شواطئها الشرقية، بالقرب من نهر مالاجارزي وواد رغوفو ولوقيري، كما تم اكتشافه في منطقة رواندا على ضفاف نهر كاجيرا، وفي المناطق المنخفضة بأورندي. وفي جنوب البلاد قدم الطبيب ماكس باك Max Beck، تقريرا طبيا مفصلا عام 1911 لقسم الصحة عن مناطق انتشار مرض النوم، والتي حددها بالقرب من نهر روفوما وعلى شواطئ بحيرة نياسا. وقد اتخذ قسم الصحة نفس الإجراءات الوقائية السابقة، وأرسل لجانا طبية لمراقبة المرض بشكل دائم ومستمر، وتقديم الخدمات العلاجية اللازمة للسكان المحليين، وتوعيتهم بمخاطره.³

ولم يكن وباء مرض النوم فقط هو من هدد السكان الوطنيين، فقد انتشر الطاعون في دار السلام وتانغا، وكان مصدره زنجبار، بعد أن فتك بأعداد كبيرة من سكانها عام 1905، بالإضافة إلى الجدام والحمى الصفراء والأنفلونزا والبهاق. وكان التحصين ضد الجدري واسع النطاق في الفترة ما بين 1890 و1913، بحيث استطاعت الإدارة الصحية أن تحصن سنويا ما بين 600000 إلى 900000 شخص.⁴

¹- Wolfgang U. E : op, cit, pp:71-72. See qlso Brode. H:op, cit, p-p:79-82

²-Ibid, p-p :76-78.

³-Ibid.

⁴-Ibid.

وبشكل عام، حققت حملات مكافحة الأوبئة والأمراض قدرا كبيرا من النجاح، بتوليها القضاء على الفئران، وإجراءات العزل الصحي للقضاء على انتشار الوباء بين السكان، وقد كان التخفيض في معدلات الوفيات بين السكان الوطنيين، راجعا على الأرجح إلى جهود الإدارة الاستعمارية، وتوسعها في الخدمات العلاجية.¹

ومع تسارع التقدم منذ عام 1910، تطورت الخدمات الصحية بشكل ملحوظ، وأنشأت مستشفيات ومراكز صحية وعيادات ريفية متنقلة، كما تحقق تقدما كبيرا في مكافحة الأمراض الوبائية الخطيرة، وأعظمها مرض النوم، وهذا عن طريق توفير اللقاحات اللازمة ومختلف الأدوية والمضادات الحيوية. وكانت الصيدلية المركزية في دار السلام، مسؤولة عن توزيع الأدوية على مختلف المراكز والمستشفيات المنتشرة في أقاليم البلاد، وألحق بها قسما للبحوث البيولوجية والكيميائية لتوفير لقاحات الأمراض الاستوائية Institut für Seuchenbekämpfung. وفي عام 1911، تم فتح صيدليات فرعية في كل من ليندي وتانغا وموانزا وطابورا وأروشا.²

وكان قسم الإدارة الصحية، يضم 7 أطباء حكوميين، وحوالي 60 طبيبا مساعدا من القسم الصحي التابع لقوات المستعمرة. كما كانت اللجان الطبية التابعة للقسم، تقوم بزيارات تفتيشية دورية لمختلف مقاطعات المستعمرة، لمراقبة انتشار الأمراض والأوبئة وتقديم النصح للسكان الوطنيين. وألحق بالإدارة الصحية في الفترة الأخيرة، مخبر خاص بالفحص البكتريولوجي، وقسم للبيطرية، ضم 7 أطباء بياطرة، ومفتشين حكوميين لتقديم المساعدة في مكافحة الأمراض التي تنتقل عبر الحيوانات ووباء الحمى الساحلية التي تصيب الماشية.³

وفي الأخير نستنتج، أن الخدمات الطبية العلاجية حتى وان ظلت طوال فترة الحكم الاستعماري الألماني تابعة لقيادة قوات المستعمرة واستهدفت بالدرجة الأولى خدمة المسؤولين الاستعماريين والمستوطنين البيض، فإنها في أغلب الأعم، استحدثت مرافق صحية ومستشفيات ووفرت خدمات طبية، ساهمت في إنقاذ العديد من الوطنيين وتحصينهم من أمراض المناطق الحارة والاستوائية. كما وفر معهد هامبورغ الطبي لأمراض المناطق الاستوائية (TIS)، اللقاحات والأدوية اللازمة لمكافحة الأوبئة وأمراض المناطق الحارة كالمالاريا ومرض النوم، الأمر الذي أدى إلى تحسن نوعية الحياة، وخاصة بالنسبة لمن يعيشون في الأرياف.

¹-Paul, Leutwein: op, cit, pp:89-90. See Also Nocht, B: op, cit, pp: 726-727.

²-Adlung, A: Apothekenwesen im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p:66.

³-Paul, Leutwein: op, cit, pp:89-90.

خاتمة

خاتمة:

عندما طُرحت مسألة التصرف في المستعمرات الألمانية في جلسات مؤتمر السلام في فرساي عام 1919، تزعمت بريطانيا العظمى وفرنسا القائلتين بأنه ينبغي حرمان ألمانيا من مستعمراتها بصفة دائمة، نظراً لأن أساليبها في حكم الشعوب كانت أشد بطشاً، ودون مستوى المعايير الحضارية والأخلاقية التي وضعت لحكم الشعوب المتخلفة.

وانتقدت تقارير وزارة الخارجية البريطانية الصادرة بعد عام 1918، فترة حكم الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا في جميع المجالات، ورأوا بأن الألمان ارتكبوا أخطاء كثيرة أثناء حكمهم للمنطقة، وتعاملوا مع السكان المحليين بوحشية، وأصدروا قرارات قاسية جداً. كما استمر النظام الاستعماري الألماني، حسبهم، في تطبيق نظام الرق الذي طبقه العرب العمانيون قبلهم، ولجئوا إلى الجلد وعلى نطاق واسع، وكان نظامهم يحتوي على قدر غير عادي من البطش، والوحشية، سواء في حشد العمال الإفريقيين أو في التعامل مع الانتفاضات والثورات الوطنية التي ثارت ضدهم. والحقيقة أن نفس الاتهامات التي وجهت للحكومة الألمانية، موجهة لجميع أنظمة الحكم الاستعماري الأوروبية، بما فيها نظام الحكم البريطاني، بارتكاب مثل هذه الأفعال البشعة.

وكانت ألمانيا، التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي في خريف عام 1884 في عاصمتها، لتسوية المنازعات الناتجة عن التنافس الأوروبي على إفريقيا، غير مهتمة بمسألة الاستعمار. ولكن مع تزايد مصالح رعاياها التجارية في أنحاء متفرقة من إفريقيا وآسيا في شرق إفريقيا، فرض عليها ضم تلك المناطق والتحول إلى سياسة السيطرة الرسمية، مستندة إلى معاهدات سياسية وقعها وكلائها الامبرياليون مع رؤساء قبائل إفريقيون، تنازلوا بمقتضاها عن سيادتهم في مقابل الحماية والتنمية الاقتصادية.

وطبقاً لما تم بيانه في هذه الأطروحة، يستوجب منا الأمر عمل تقويماً أكثر توازناً في جميع الميادين التي سبق مناقشتها في الفصول الماضية من هذه الدراسة، واستخلاص الملاحظات التالية:

- أن شركة شرق إفريقيا الألمانية DOAG التي عهدت لها الحكومة الألمانية في افريل عام 1885 إدارة مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، وتسييرها، لم تكن مهتمة بتنمية المنطقة بقدر ما كانت مهتمة بضم مناطق نفوذ جديدة تقع خارج سيطرتها السياسية. وقد أدى بما هذا الأمر إلى الاصطدام بقوتين رئيسيتين في المنطقة، وهما، العرب العمانيون في زنجبار، وبريطانيا العظمى. وان استطاعت شركة كارل بيترز الامبريالية فرض شروطها وسيادتها على سلاطين زنجبار، وإخضاعهم بالقوة لمصالحها

الامبريالية. فإنها اضطرت إلى إبرام معاهدتين سياسيتين مع الحكومة البريطانية (1886 و 1890)، اعترفت فيهما بسيادة بريطانيا على أجزاء واسعة من شرق إفريقيا، مقابل ضمان نفوذها السياسي على المناطق التي كانت تحت سيطرتها من قبل.

وقد وجهت الحكومة الألمانية انتقادات كثيرة للشركة، ولاسيما بعد توقيعها لعقد الامتياز مع سلطان زنجبار عام 1888، وما ترتب عنه من إخفاقات اقتصادية وأمنية، أدخلت المستعمرة في فوضى كبيرة. الأمر الذي اضطر حكومة الرايخ للتدخل، وزيادة وجودها العسكري في المنطقة، وإنهاء حكم الشركة الامبريالية الذي دام حوالي 6 سنوات.

- تحمّلت حكومة برلين الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الشركة سابقا في الإدارة والتسيير، وفي تعاملها مع السكان المحليين. وواجهت انتفاضات ومقاومات وطنية، نظمتها شعوب وقبائل مختلفة عرقيا واثنيا، رفضت كلها الحكم الامبريالي الاستعماري، بل ودعا بعضها للاستقلال، كما فعل الزعيم العربي أبوشيري بن سليم الحرثي.

- ساهم العداء وكثرة الخلافات التي كانت قائمة بين القبائل الإفريقية من قبل، في نجاح الضباط الاستعماريون الألمان في تطبيق سياسة فرق تسد، وفي التحالف مع فريق ضد فريق آخر لتحقيق مصالحهم الاستعمارية.

وبعد أن قضوا على كل مقاومة وتمرد، واحكموا سيطرتهم على أقاليم البلاد، شرعوا في إجراء تغييرات من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وكان الهدف، هو توجيه اقتصاد المستعمرة نحو التصدير، وأن تصبح المنطقة مصدراً للمواد الخام المعدنية والزراعية.

- طبق الألمان في شرق إفريقيا الألمانية، كما سبق وأوضحنا، كل أشكال السخرة (العمل القسري) والرق والمعاملة البالغة القسوة والاستغلال الشديد الجور، بل كان هذا كله من المظاهر البارزة لرسوخ الاقتصاد الاستعماري في المنطقة.

وقد ردّ الإفريقيين على هذه السياسة رداً عنيفاً، من خلال مقاومة موحدة وحركة ثورية-فلاحية (ثورة الماجي-ماجبي) أحدثت تغييرات أساسية في النطاق التنظيمي التقليدي للقبائل الإفريقية.

- استطاعت مقاومة الماجي-ماجبي (1905-1907) -التي سحقتها الضباط الاستعماريون الألمان بكل وحشية عن طريق المذابح الجماعية والأرض المحروقة، إدخال إصلاحات جوهرية على بنية النظام الاستعماري الألماني، من خلال فصل الإدارة المدنية عن الإدارة العسكرية، وتأسيس وزارة لإدارة شؤون المستعمرات في 17 ماي 1907، والى تدخل نواب الرايخشتاغ (البرلمان) ولاسيما نواب حزب الديمقراطيين الاشتراكيين، الذين دعوا إلى إصلاح النظام الاستعماري عن طريق التشريع.

واستجابت الحكومة الألمانية لهذه الضغوطات الداخلية والخارجية، وبادرت إلى استحداث مؤسسات الخدمة المدنية والإدارية، وإصلاح النظام القضائي، والعمل على تقدم المستعمرة اقتصاديا واجتماعيا. وقد أطلق معظم الباحثين والمهتمين بشأن السياسة الاستعمارية الألمانية، على هذه الفترة (1907-1914)، فترة الاستعمار العلمي.

وعليه، يمكننا استخلاص النتائج التالية في الجانب الإداري والقضائي:

- استطاعت الحكومة الألمانية إقامة جهاز إداري فعّال، يتطابق تماما مع طبيعة المجموعات العرقية والإثنية الموجودة في البلاد. فقد أبقّت على الموظفين السواحليين المسلمين (ليوالي، عقيدة وجومب) في المناطق الساحلية والأقاليم التي تأثرت بالحكم العربي الإسلامي، واستعانت بالرؤساء والزعماء المحليين في الهضبة الوسطى، وحافظت على نظامهم العشائري القائم من قبل. وفي المناطق البعيدة عن الإدارة المركزية في البحيرات الكبرى، طبقت نظام الحكم الذاتي (الحكم غير المباشر)، ومنحت سلاطين وملوك المنطقة، صلاحيات واسعة في الإدارة والقضاء وجمع الضرائب. وكان هؤلاء جميعا، يعملون وينسقون مع مدراء الأقاليم الألمان.

- في المجال القضائي، حاولت أن توازي بين الأحكام العرفية الإفريقية، والقانون الإسلامي، والقانون الألماني، طبقا لقانون الحماية الصادر في جويلية عام 1900.

- ولكن من جانب آخر، أدت هذه الأجهزة الإدارية إلى إضعاف نظم الحكم التقليدية المحلية، وإفسادها. وأصبح الحكام التقليديين، بعدما كانوا يتمتعون بهيبة واحترام في أعين رعاياهم، مجرد مستشارين لموظفي الإدارة الاستعمارية، مكلفين بجمع الضرائب المباشرة، وفرض التدابير القاسية والمكروهة، مثل العمل القسوي، وتجنيد الرجال للعمل في مزارع البيض وقوات المستعمرة.

والواقع أنه من الصعب تقدير قيمة الجهاز الإداري والقضائي الألماني في مستعمرة شرق إفريقيا، لأن الإدارة الألمانية أصلاً، كانت مقتصرة على مدن الساحل مع بداية الحكم الألماني، ثم انتشرت تدريجياً نحو المناطق الداخلية، ثم تحولت بعد ذلك، من إدارة عسكرية إلى إدارة مدنية. وبما أن أجزاء واسعة من المستعمرة لم يتم السيطرة عليها، وإعادة النظام والأمن إليها إلى غاية عام 1907، فإن الحكومة الألمانية، لم يكن لديها سوى عشر سنوات فقط لإعادة استعمارها وتنظيمها إداريا وقضائيا. يضاف إلى ذلك، أنه حتى الإصلاحات الإدارية والقضائية التي أعلن عنها في عام 1907، فشلت في توفير الوسائل اللازمة لتنفيذها عمليا.

وكانت النتائج في المجال الاقتصادي كالتالي:

- بذلت ألمانيا، ولأسيما في الفترة الأخيرة من حكمها، جهودا كبيرة لتنمية واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المستعمرة، وحققت بعض هذه الجهود نجاحا ملحوظ في القطاع الزراعي. وانتشرت المحاصيل النقدية، مثل البن والقطن والسيزال والمطاط، حتى أصبحت مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية خلال الحكم الألماني، أكبر بلد منتج للسيزال في العالم، وبحلول عام 1914، كانت المحاصيل النقدية، تمثل أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الخام. وينبغي أن نشير هنا، أن بعض هذه المحاصيل، أنتجها المزارعون الأفارقة أنفسهم، وهو مؤشر واضح على تقبلهم لهذه المحاصيل الجديدة، والتي تمثل الآن المصدر الأساسي للدخل في بلدان، تنزانيا، رواندا وبورندي.
 - على الرغم من أن المحاصيل النقدية، التي اشرنا لها سابقا، أصبحت تمثل الدخل الرئيسي للمستعمرة، فإن الإدارة الاستعمارية لم تبذل أية جهود لتنويع الاقتصاد الزراعي للبلاد، وظلت معتمدة تقريبا على نفس المحاصيل حتى نهاية حكمها.
 - أن إهمال السلطات الاستعمارية الألمانية لقطاع إنتاج محاصيل الكفاف، الموجه لسد الاحتياجات المعيشية لغالبية سكان المستعمرة، لم يثني المزارعين الوطنيين من إنتاج ما يفي باحتياجات السوق المحلية، ويسهم بكمية معتبرة في قطاع التجارة. فظلت مزارعهم تنتج الذرة والمحاصيل الجذرية والبطاطا والدخن والتوابل وغيرها من المحاصيل المحلية، وتقريبا بنفس التقنيات البسيطة التي وجدها الألمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.
 - تبقى من بين أهم النتائج التي يمكن استخلاصها في المجال الاقتصادي، هو إضفاء قيمة تجارية كبيرة على الأرض، الأمر الذي جعل منها عنصرا اقتصاديا حقيقيا. بعدما كانت قبل فترة الاستعمار، لا تكتسب أي قيمة تجارية ونقدية، وكانت ملكيتها جماعية، بحيث ساهم التوسع في المحاصيل النقدية واستغلال الغابات، في الاهتمام بالأرض واستغلالها، وأتاح اكتساب الثروة للأفراد.
- والحقيقة أن تحوّل الأرض إلى سلعة نقدية، وتجارية، أدى إلى استيلاء المستوطنين البيض والشركات الامبريالية عليها بطرق غير قانونية، وبالتالي انتشار الفقر بين الأهالي. كما استغل أصحاب النفوذ وزعماء العشائر والقبائل سلطتهم، واستولوا على الأراضي المملوكة لجمعاتهم، وبيعها بيعاً غير قانوني. كما ساهم هذا التحول في تزايد النزاعات القضائية على الأرض بين الوطنيين، وهي مستمرة حتى يومنا هذا، وتمثل أحد العقبات الأساسية أمام الحكومات الإفريقية في تحقيق التنمية.

- أدى التوسع الهائل في حجم التجارة الخارجية بين شرق إفريقيا الألمانية ومختلف مناطق العالم في فترة السيطرة الألمانية، إلى استكمال إدخالها في الاقتصاد العالمي، والتكامل الاقتصادي مع مختلف الدول الصناعية، بعد ما كانت المنطقة في عهد سلاطين عمان، تعتبر جزءاً مهماً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما تم تعميم الاقتصاد النقدي تقريباً في جميع أقاليم المستعمرة، بعد ما كان مقتصرًا في فترة الحكم العربي العماني على المناطق الساحلية.

وكان إجبار جميع سكان المستعمرة على دفع الضرائب نقداً بعد عام 1912، بدل الضرائب العينية، وساعات العمل، هو مؤشر على انتقال جميع أقاليم المستعمرة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي. كما نلاحظ، حسب مصادر الدراسة، أن لجوء الألمان عام 1905 إلى تعويض ضريبة الرؤوس بالأكواخ، يرجع أساساً إلى الصعوبات التي واجهتها مع الأهالي الأفارقة، من خلال تجمع عدد كبير من العائلات في كوخ واحد، للاشتراك في دفع ضريبة واحدة، الأمر الذي نتج عنه مشاكل اجتماعية وصحية للأهالي من جهة، ومن جهة أخرى، تراجع عائدات ضريبة الكوخ، نتيجة تراجع عدد الأكواخ الخاصة بالإفريقيين.

- لم تهتم الحكومة الألمانية بالصناعة الخفيفة والصناعة التعدينية، وأهمتهما إهمالاً تاماً، واكتفت بإنتاج المواد الخام من أجل التصدير، وقد أرجعت المصادر الألمانية ذلك، إلى التأخر في إنجاز البنى الأساسية ولاسيما الخطوط الحديدية التي لم تدخل الخدمة النهائية إلا في عام 1914، والطرق البرية. ولكن حسب مناقشتنا لمصادر الدراسة، أن ألمانيا وشركاتها الامبريالية، تعمّدت إهمال جميع الأنشطة الصناعية ومعالجة المواد الخام والمنتجات الزراعية المنتجة محلياً في المستعمرة، بل حتى الصناعات التي وجدت قبل فترة حكمهم، دمرت، وساهمت سياستهم الاقتصادية في إلغائها، وإبعاد الوطنيين عنها.

وباختصار، ومن خلال تحليل السياسات الاقتصادية الفعلية الألمانية على الأقل في الفترة من 1891 إلى 1914، أن الاهتمام بالصناعة في المستعمرة بدأ أولاً في قطاع التعدين وامتد بعد ذلك إلى مستويات محدودة في القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التقليدية والنسيجية، وكانت حكومة برلين تنظر إلى مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية باعتبارها موردة للمواد الأولية بمجالتها الخام.

- أدى التطور في وسائل النقل الحديثة، ولاسيما في قطاع النقل بالسكك الحديدية، إلى نتيجتين مهمتين:

أولاً، تحرير الموارد البشرية (الحمالين البشر، بعد أن كان عددهم يقارب مائتي ألف حمال مع بداية السيطرة الاستعمارية الألمانية، تراجع بعد عام 1912 إلى حوالي 851 حمالاً)، لتعمل في أنشطة إنتاجية أخرى، ولاسيما في الزراعة.

ثانياً، تناقص تكلفة نقل السلع ومختلف البضائع التجارية، أدى إلى زيادة نسبة أرباح المنتجين والشركات الامبريالية، وشجع على مزيد من التوسع في الاقتصاد النقدي وتدفق الاستثمارات، كما استفاد الأفارقة كثيراً من هذه التطورات.

- لم تسهم الخطوط الحديدية في المستعمرة، رغم ما ترتب عليها من منافع، إلا قليلاً في تطوير الاقتصاد والزراعة بصفة خاصة، وفي فك العزلة وتحسين الخدمات الاجتماعية للسكان المحليين بسبب نقص الطرق البرية المغذية لها من جهة، والخطوط الحديدية الفرعية المرتبطة بالخطين الرئيسيين من جهة ثانية، بالإضافة إلى ارتفاع أجور النقل بالسكك الحديدية.

والواقع أنه لا يمكن الحكم على قطاع السكك الحديدية في شرق أفريقيا الألمانية، باعتبار أن الخطين الرئيسيين في البلاد لم يدخلوا الخدمة النهائية إلى غاية أواخر عام 1912 بالنسبة لخط أوزمبرا وعام 1914 بالنسبة لخط تنجانيقا ثم اندلعت الحرب العالمية الأولى. وبديهي أن هذا كان في مصلحة شعوب شرق إفريقيا.

ونتساءل أخيراً عن أهم النتائج في المجال الاجتماعي؟

- استفاد الدعاة المسلمين من الأمن والنظام اللذين نُقِلَ النظام الاستعماري، وكما أوضحنا سابقاً، أن الإسلام كسب أرضية أكبر بكثير على ما كان عليه من قبل. كما استعان الألمان بالموظفين السواحيليين المسلمين في الإدارة والقضاء، لإدارة المناطق التي تأثرت بالحكم العربي-الإسلامي.

- أن السلطات الاستعمارية حاولت تطبيق إصلاحات اجتماعية تستهدف خلق قُوَّ عمل تسائر الوضع القائم، كما أن مراسيم العمل الصادرة عن برلين، ساهمت تدريجياً في تلاشي أسلوب السخرة الاستعماري، من خلال دفع أجور للعمال الذين كانوا يعملون طوعاً أو إجبارياً، وان ظلت في الحقيقة نسبة العمال العاملين بأجر ضئيلة، بالإضافة إلى أنهم كانوا في كثير من الأحيان، ضحية للاستغلال الفاحش من طرف أصحاب العمل وحلفائهم الامبرياليين.

- أن مضمون تعليم الإرساليات التبشيرية، تركز على تكوين أفراد قادرين على قراءة الكتاب المقدس باللغة السواحيلية، وتخريج قساوسة ورجال دين للقيام بالأعمال التبشيرية ونشر الحضارة الغربية المسيحية، ولم يستجب في مجمله للمتطلبات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية.

ولذلك، كانت المطالبة بتحسين المرافق التعليمية، مطلباً بارزاً في جدول أعمال جميع الحكام العاملين للمستعمرة. وكان التركيز ينصبّ على توفير مدارس أولية حكومية، ومعاهد لتدريب العمال الوطنيين في جميع المجالات التي تعاني نقصاً في اليد العاملة الماهرة، ولاسيما في الصناعة والزراعة. وأن الأمر لا يحتاج إلى مجرد دعم نطاق النظام التعليمي الموجود من قبل، والموجه في مجمله نحو التدريب

والتكوين الديني، وإنما يحتاج إلى إنشاء نظام تعليمي يلبي احتياجات النظام الاستعماري، ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرة. وأن يوفر، قبل كل شيء، عدد كافياً من الأشخاص المدربين القادرين على التصلي لهذه الاحتياجات وتلبيتها.

كما أن قطاع التعليم بشكل عام في المستعمرة، كان يعاني من عجز كبير في المعلمين والمدربين والمؤهلين، والمشاكل المتعلقة بالمرافق الأساسية والمكتبات والموارد المالية القليلة. أما الأهم من هذا، فإنه في كثير من الأحيان تظل المناهج الدراسية وأساليب التعليم الغربي-المسيحي والحكومي الأكثر انتشاراً، مشتقة من الكتب والمناهج الدراسية الغربية، ومن ثمة فهي غير ملائمة للحقائق المحلية، والمشاكل التي كانت تواجه مجتمعات المنطقة.

- بذلت الحكومة الألمانية بالفعل جهوداً كبيرة في مجال الخدمات الطبية، وأنشأت مستشفيات وعيادات ريفية متنقلة، وكافحت جميع الأمراض الاستوائية عن طريق توفير اللقاحات والمضادات الحيوية. وإن استهدفت معظمها، خدمة المستوطنين البيض والمبشرين المسيحيين.

والواقع أنه لا يمكن تقييم فترة حكم الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا، والحكم عليها، نظراً لأنها فترة قصيرة، لم تتجاوز في مجملها ثلاثون عاماً. كما أن الألمان اعترضتهم صعوبات كثيرة في بداية حكمهم للمنطقة. فإلى جانب الصراع مع بريطانيا على مناطق النفوذ الذي لم ينتهي إلى غاية عام 1890، ومساحة البلاد الشاسعة التي تغطيها الغابة الاستوائية الكثيفة، ونقص طرق المواصلات المهيأة، والتنوع العرقي والإثني الكبير للسكان المحليين، واجهتهم انتفاضات ومقاومات وطنية عمّت مختلف أقاليم البلاد.

ولم تستطيع حكومة برلين إتمام السيطرة الفعلية والتحكم في المستعمرة إلى غاية عام 1907، ولم يكن أمامها سوى عشر سنوات لإقامة الجهاز الإداري والقضائي، وتنمية المستعمرة اقتصادياً واجتماعياً، وذلك نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وإشراك المستعمرات الألمانية فيها.

وبالرغم من إعلان الحاكم العام للمستعمرة الدكتور هنرش شني الحياد، لتفادي نقل الصراع العسكري القائم بين الأوروبيين في أوروبا إلى شرق إفريقيا، إلا أن بريطانيا وحلفاءها أصروا على نقل الحرب إلى المستعمرات الألمانية. وبالنسبة لبريطانيا، فإن غزو مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية، نظراً لتفوقها البحري، يسمح لها باسترداد الأراضي التي تخلت عنها على مضض لألمانيا عام 1890، في أعقاب أزمة ويتو وأوغندا من جهة، ومن جهة ثانية، تحقيق مشاريعها التوسعية التي أعلنت عنها سابقاً.

وأقحم الإفريقيين في هذه الحرب الأوروبية، وجند الطرفان، ولأسيما الألمان، إجبارياً أعداداً كبيرة للقتال والنقل (الحمالين). بل أنهم كانوا عاملاً حاسماً في نجاح حملات الجنرال فون لوتو فيربيك، القائد العام للجيش الألماني في شرق إفريقيا، بعد ما كان لهم دور أساسي كذلك، في إخماد التمردات والثورات الوطنية التي قامت ضد الألمان، أثناء غزوهم للمنطقة في منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر.

وبالرغم من أن هناك بحوثاً ورسائل دكتوراه كثيرة عن الحرب العالمية الأولى (1914-1918) في إفريقيا، ولأسيما الحملة العسكرية بشرق إفريقيا، ولكنها لم تناقش بشكل واسع وشامل آثار الحرب على الإفريقيين، وهو ما نرجو أن تستوعبه وتبحث فيه بشكل معمق الأطروحات والرسائل الأخرى المكتملة لموضوعنا هذا.

الملاحق

- الملحق 01: معاهدات الحماية الاستعمارية التي وقّعها الدكتور كارل بيتز رئيس شركة الاستعمار الألماني مع سلاطين وشيوخ إقليم أوساجارا في الفترة ما بين 19 نوفمبر و14 ديسمبر 1884.

Drei Verträge, welche auf der Usagara-Expedition mit Negerhäuptlingen geschlossen wurden.

1. Mafungu Biniani, Herr von Quatunge Quaniani usw., Sultan von Nguru, tritt hiermit durch sein Handzeichen und unter Zuziehung der mitunterscriebenen Zeugen das ihm widerspruchslos als alleinigem Souverän gehörige Land Quaniani Quatunge in Nguru mit allen ihm widerspruchslos und unbestritten gehörigen Rechten für ewige Zeiten und zu völlig freier Verfügung an Herrn Dr. Peters als den Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, Herrin von Useguha, ab.

Die Rechte, welche mit dieser Abtretung auf Herrn Dr. Carl Peters als den Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, Herrin von Useguha, übergehen, sind die dem Sultan von Nguru einzeln und mündlich dargelegten Rechte, welche nach den Begriffen des deutschen Staatsrechtes die Staatsoberhoheit sowie den privatrechtlichen Besitz des Landes bedeuten; unter anderem: das Recht überall, wo es Herrn Dr. Carl Peters oder der von ihm vertretenen Gesellschaft für deutsche Kolonisation gefällt, Farmen, Häuser oder Straßen, Bergwerke usw. anzulegen; das alleinige Recht, Grund und Boden, Forsten und Flüsse usw. in jeder ihm beliebenden Weise auszunutzen; das alleinige Recht, Kolonisten in das Land zu führen, eigene Justiz und Verwaltung einzurichten, Zölle und Steuern aufzulegen.

Dafür übernimmt die Gesellschaft für deutsche Kolonisation, Herrin von Useguha, und verspricht durch ihren Vertreter Dr. Carl Peters, den Sultan Mafungu Biniani und sein Volk zu schützen gegen jedermann, soweit es in ihren Kräften steht, sein ihm privatrechtlich reserviertes Eigentum als solches zu respektieren und ihm außer den am heutigen Tage übermittelten Geschenken eine jährliche, mündlich vereinbarte Rente, in Vieh und Handelsartikeln zahlbar, zu gewähren.

Dieser Vertrag ist unter den in Nguru üblichen Rechtsformen, und nachdem Herr Dr. Carl Peters mit dem Sultan Mafungu Biniani Blutsbrüderschaft gemacht hatte, unter Zuziehung rechtsgültiger Zeugen als für ewige Zeiten gültig und beide Teile ohne Widerruf bindend, am 23. November Eintausendachthundert- undvierundachtzig in Quaniani abgeschlossen und von beiden Teilen durch bindende

Unterschrift gezeichnet worden, nachdem er dem Sultan Mafungu Biniani durch den Dolmetscher Ramassani sachgemäß und wortgetreu mitgeteilt war.

Dr. Carl Peters. (Handzeichen des Sultans Mafungu Biniani.)

Für die Richtigkeit der wortgetreuen Übersetzung:
Ramassani.

Zeugen: Osmani.

(Handzeichen von Bori, Neffen des Sultans Mafungu.)

(Handzeichen des Dieners Hamisi Adi Osmani.)

(Handzeichen des Dieners Sururu.)

(Handzeichen des Dieners Ali, früheren Begleiters des Majors Cambier.)

(Handzeichen des Dieners Marabu, früheren Begleiters von Stanley.)

Dr. Karl Jühlke.

J. F. Graf Pfeil.

August Otto.

2. Kwindokaniani, den 24. November 1884. Zweiter Vertrag zwischen Sr. Hoheit dem Sultan Mafungu von Nguru, Besitzer von Kwamkungu, Kwindokaniani usw. usw. und Herrn Dr. Carl Peters, Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, Herrin von Useguha und Nguru.

Der Sultan von Nguru, Mafungu, nachdem er gestern, Sonntag den 23. November 1884, sein Land mit allen Hoheitsrechten an Herrn Dr. Carl Peters, Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, auf ewige Zeiten abgetreten hat, fühlt das Bedürfnis, mit seinem Blutsfreund und Bruder Dr. Carl Peters, Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, eine noch engere Verbindung zu schaffen. Zu diesem Zweck erklärt er am 24. November 1884, abends 6 Uhr, vor versammeltem Volke in seiner Nebenresidenz Kwindokaniani, daß er die Gesellschaft für deutsche Kolonisation, welche er als Herrin von Useguha anerkennt, in deren Vertreter, seinem Blutsfreund und Bruder, Herrn Dr. Carl Peters, auf ewige Zeiten als alleinige und ausschließliche Oberherrin seiner selbst und seines ganzen Volkes anerkennt.

Insbesondere verspricht er die Bestrebungen des Herrn Dr. Carl Peters und der von ihm vertretenen Gesellschaft in Ostafrika mit allen Mitteln und in jeder Weise zu unterstützen. Er verspricht auf Wunsch Arbeitsleistungen und militärische Gefolgschaft gegen jedermann.

Dafür verspricht Herr Dr. Carl Peters, im Namen der von ihm vertretenen Gesellschaft, Sr. Hoheit dem Sultan von Nguru, seinem Blutsfreund, nach Kräften Schutz und dauernde Freundschaft.

Dr. Carl Peters. (Handzeichen des Sultans von Nguru.)

Daß Se. Hoheit der Sultan von Nguru, Mafungu Biniani, mit Herrn Dr. Carl Peters durch dieses sein eigenes Handzeichen den vorstehenden Kontrakt rechtsgültig abgeschlossen hat, bezeugen:

(Handzeichen des Dolmetschers Ramassan.)

(Handzeichen von Marabu, Stanleys Begleiter.)

(Handzeichen von Ali, Begleiter Cambiers.)

(Handzeichen von Sururu, v. Schölers Begleiter.)

(Handzeichen von Hamissi, Ramassans Bruder.)

(Handzeichen von Semdi, Neffen Sr. Hoheit des Sultans von Nguru.)

Osmani.

(Handzeichen des Mariko, Schwagers Sr. Hoheit des Sultans von Nguru.)
 (Handzeichen des Sekoromo, Schwagers Sr. Hoheit des Sultans von
 Nguru.)

Dr. Karl Jühlke.

J. F. Graf Pfeil.

August Otto.

3. Muinin Sagara, den 4. Dez. 1884. Muinin Sagara, Herr von Muinin Sagara usw., alleiniger und absoluter Herr von ganz Usagara, und Dr. Carl Peters, als Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, schließen hierdurch einen ewigen Freundschaftsvertrag ab.

Sultan Muinin Sagara erhält eine Reihe von Geschenken; weitere Geschenke für die Zukunft werden ihm versprochen, und er tritt hierdurch unter den Schutz der Gesellschaft für deutsche Kolonisation resp. deren Vertreter.

Dafür tritt der Sultan Muinin Sagara an Herrn Dr. Carl Peters, als den Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, kraft seiner absoluten und unumschränkten Machtvollkommenheit das alleinige und ausschließliche Recht, Kolonisten nach ganz Usagara zu bringen, ab.

Dr. Carl Peters, als Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, verspricht, von diesem Rechte Gebrauch zu machen.

Zu diesem Behufe tritt Sultan Muinin Sagara das alleinige und ausschließliche Recht völliger und uneingeschränkter privatrechtlicher Ausnutzung von ganz Usagara an Herrn Dr. Carl Peters, als den Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, hierdurch ab.

Ferner tritt der Sultan Muinin Sagara an Herrn Dr. Carl Peters, als den Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, alle diejenigen Rechte ab, welche nach dem Begriff des deutschen Staatsrechts den Inbegriff staatlicher Oberhoheit ausmachen; unter anderem: das alleinige und uneingeschränkte Recht der Ausbeutung von Bergwerken, Flüssen, Forsten; das Recht, Zölle aufzulegen, Steuern zu erheben, eigene Justiz und Verwaltung einzurichten, und das Recht, eine bewaffnete Macht zu schaffen.

Dafür bleibt der Titel Muinin Sagara erblich in der Familie des Sultans Muinin Sagara.

Der privatrechtliche Besitzstand des Sultans wird von Herrn Dr. Carl Peters, als Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, anerkannt und garantiert, und die Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation werden angewiesen werden, diesen Besitzstand mit allen Kräften mehren zu helfen.

Die Gesellschaft für deutsche Kolonisation wird mit allen Kräften dahin wirken, daß Sklaven aus dem Gebiet des Sultans Muinin Sagara nicht mehr fortgeschleppt werden dürfen.

Dieser Vertrag ist heute, am 4. Dezember 1884, vor versammeltem Volk von Usagara unter Zuziehung einer Reihe rechtsgültiger Zeugen von Muinin Sagara, alleinigem und uneingeschränktem Oberherrn von ganz Usagara, und Herrn Dr. Carl Peters, als dem Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, durch Namensunterschrift und Namenszeichnung von beiden Seiten in durchaus rechtsverbindlicher Form vollzogen worden.

(Handzeichen des Sultans Muinin Sagara.)

(Handzeichen von Kibuana, Sohn des Sultans Muinin Sagara.)

Dr. Carl Peters.

Daß dieser Vertrag völlig rechtsgültig und auf ewige Zeiten verbindlich von beiden Kontrahenten, dem Sultan Sagara, Herrn von Muinin Sagara usw. einerseits und dem Herrn Dr. Carl Peters, als dem rechtmäßigen Vertreter der Gesellschaft für deutsche Kolonisation andererseits, heute am 4. Dezember 1884 vor versammeltem Volke abgeschlossen ist und wortgetreu dem Sultan Muinin Sagara, Oberherrn von ganz Usagara, durch den Dolmetscher Ramassan vorgelesen war, bezeugen hiermit durch Namens- resp. Zeichenunterschrift:

(Handzeichen des Sohnes des Sultans Muinin Sagara, Maheneko ade Muinin Sagara.)

(Handzeichen des Sohnes des Sultans Muinin Sagara, Sefo ade Muinin Sagara.)

(Handzeichen des Salim, Beamten des Sultans Muinin Sagara.)

(Handzeichen des Dolmetschers Ramassan.)

(Handzeichen des Dieners Hamisi.)

(Handzeichen des Dieners Marabu.)

(Handzeichen des Dieners Ali.)

(Handzeichen des Dieners Sururu.)

Osmani.

Dr. Karl Jühlke.

J. F. Graf Pfeil.

August Otto.

Am Sonnabend, den 6. Dezember, erscheint Masengo, ältester Sohn des Sultans Muinin Sagara, Herr von Sima, und erklärt seine besondere Freude über die in Aussicht stehende Kolonisation Usagaras und erbittet auch für sich Freundschaft und den Schutz der Gesellschaft für deutsche Kolonisation. Er bezeugt dies durch seine eigenhändige Unterschrift.

(Handzeichen des Masengo.)

المصدر:

- Kurtze, Bruno: op, cit, pp: 178-181.

- الملحق 02: مرسوم الحماية الإمبراطوري على شرق إفريقيا الصادر في 27 فيفري 1885.

Wir Wilhelm, von Gottes Gnaden deutscher Kaiser und König von Preußen, thun kund und fügen hiermit zu wissen:

Nachdem die derzeitigen Vorsitzenden der Gesellschaft für deutsche Kolonisation, Dr. Carl Peters und Unser Kammerherr Felix, Graf Behr-Bandelin, Unsern Schutz für die Gebietserwerbungen der Gesellschaft in Ostafrika, westlich von dem Reiche des Sultans von Zanzibar, außerhalb der Oberhoheit anderer Mächte, nachgesucht und Uns die von besagtem Dr. Carl Peters zunächst mit den Herrschern von Usagara, Nguru, Useguba und Ukami im November und Dezember vorigen Jahres abgeschlossenen Verträge, durch welche ihm diese Gebiete für die deutsche Kolonisations-Gesellschaft mit den Rechten der Landeshoheit abgetreten worden sind, mit dem Ansuchen vorgelegt haben, diese Gebiete unter Unsere Oberhoheit zu stellen, so bestätigen Wir hiermit, daß Wir diese Oberhoheit angenommen und die betr. Gebiete, [. . .] unter Unseren Kaiserlichen Schutz gestellt haben.

Wir verleihen der besagten Gesellschaft unter der Bedingung, daß sie eine deutsche Gesellschaft bleibt und daß die Mitglieder des Direktoriums oder der sonst mit der Leitung betrauten Personen Angehörige des Deutschen Reiches sind, sowie den Rechtsnachfolgern dieser Gesellschaft, unter der gleichen Voraussetzung, die Befugnis zur Ausübung aller aus den Uns vorgelegten Verträgen fließenden Rechte, einschließlich der Gerichtsbarkeit gegenüber den Eingeborenen und den in diesen Gebieten sich niederlassenden oder zu Handels- und anderen Zwecken sich aufhaltenden Angehörigen des Reiches und anderer Nationen, unter der Aufsicht Unserer Regierung und vorbehaltlich weiterer von Uns zu erlassender Anordnungen und Ergänzungen dieses Unseres Schutzbriefes.

Zur Urkunde dessen haben Wir diesen Schutzbrief Höchsteigenhändig vollzogen und mit Unserem Kaiserlichen Insiegel versehen lassen.

Gegeben Berlin, den 27. Februar 1885.

(gez.) WILHELM
(gegengez.) VON BISMARCK

المصدر:

- Ibid, pp: 9-10.

- الملحق 03: المعاهدة الأنجلو-ألمانية لتعيين الحدود عام 1886.

AGREEMENT BETWEEN THE BRITISH AND GERMAN
GOVERNMENTS, OCTOBER 29/NOVEMBER 1, 1886,
AND ADHESION OF THE SULTAN OF ZANZIBAR,
DECEMBER 4, 1886

*Recognition of Sovereignty of Sultan of Zanzibar over Islands of
Zanzibar, Pemba, Lamu, Mafia, &c.*

1. Germany and Great Britain recognise the sovereignty of the Sultan of Zanzibar over the Islands of Zanzibar and Pemba, and over the smaller islands which lie in the neighbourhood of the above within a radius of 12 sea miles, as well as over the Islands of Lamu and Mafia.

*Recognition of Sultan of Zanzibar's Sovereignty over certain
Territories on the Mainland*

On the mainland they likewise recognise as possessions of the Sultan a line of coast which stretches without interruption from the Minengani River at the head of Tunghi Bay to Kipini. This line commences on the south of the Minengani River, follows the course of that river for 5 sea miles, and continues thence on the line of latitude to the point where it strikes the right bank of the Rovuma River, crosses the Rovuma, and runs down its left bank.

The coast-line has an internal depth of 10 sea miles measured from the coast direct into the interior from high-water mark.

Kau

The northern limit includes Kau.

Kismayu, Brawa, Meurka, Magadisho, and Warsheik

To the north of Kipini the said Governments recognise as belonging to the Sultan the stations of Kismayu, Brawa, Meurka, and Magadisho, with radii landwards of 10 sea miles, and of Warsheik with a radius of 5 sea miles.

Leasing to German African Company of Customs Duties at Dar es-Salaam and Pangani.

2. Great Britain engages to support negotiations of Germany with the Sultan for the leasing to the German African Company of the customs duties at the ports of Dar es-Salaam and Pangani, in return for an annual payment to the Sultan by the Company.

Respective Spheres of Influence to be Defined

3. Both Powers agree to establish a delimitation of their respective spheres of influence on this portion of the East African Continent of the same character as that to which they have agreed as regards the territories on the Gulf of Guinea.

Territory referred to in Arrangement

The territory to which this arrangement applies is bounded on the south by the Rovuma River, and on the north by a line which, starting from the mouth of the Tana River, follows the course of that river or its affluents to the point of intersection of the Equator and the 38th degree of east longitude, thence strikes direct to the point of intersection of the 1st degree of north latitude with the 37th degree of east longitude, where the line terminates.

Line of Demarcation

The line of demarcation starts from the mouth of the River Wanga or Umbe, runs direct to Lake Jipé, passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake and crosses the Lumi River;

Taveita and Chagga (Kilimanjaro District)

After which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st degree of south latitude.

Mutual Engagements to respect Spheres of Influence

Germany engages not to make acquisitions of territory, accept Protectorates, or interfere with the extension of British influence to the north of this line; and Great Britain makes the same engagement as regards the territories lying to the south of this line.

Kilimanjaro Districts

4. Great Britain will use her good offices to promote a friendly arrangement of the rival claims of the Sultan and the German East African Company to the Kilimanjaro districts.

Witu

5. Both Powers recognise as belonging to Witu the coast-line which commences to the north of Kipini and continues to the northern extremity of Manda Bay.

Invitation to Sultan of Zanzibar to accede to Berlin Act

6. Great Britain and Germany will jointly invite the Sultan to accede to the Act of Berlin, 26th February, 1885, with reservation of His Highness's existing rights under the 1st Article of the Act.

Adhesion of Germany to Declaration between Great Britain and France of 10th March, 1862

7. Germany engages to adhere to the Declaration signed by Great Britain and France on the 10th March, 1862, with regard to the recognition of the independence of Zanzibar.

المصدر

- Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa) N°:113, op, cit, p-p:107- 109.

- الملحق 04: اتفاقية زنجبار - هليغولاند لعام 1890 بين بريطانيا العظمى وألمانيا.

AGREEMENT BETWEEN THE BRITISH AND GERMAN GOVERNMENTS RESPECTING AFRICA AND HELIGOLAND, BERLIN, JULY 1, 1890

East Africa. German Sphere of Influence

Art. I.—In East Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded—

German Sphere. To the North. River Uмба to Victoria Nyanza.

1. To the north by a line which, commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Uмба [or Wanga], runs direct to Lake Jipé; passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake, and crosses the River Lumé; after which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st parallel of south latitude; thence, crossing the lake on that parallel, it follows the parallel to the frontier of the Congo Free State, where it terminates.

Mount Mfumbiro

It is, however, understood that, on the west side of the lake, the sphere does not comprise Mount Mfumbiro; if that mountain shall prove to lie to the south of the selected parallel, the line shall be deflected so as to exclude it, but shall, nevertheless, return so as to terminate at the above-named point.

German Sphere. To the South. Rovuma River to Lakes Nyasa and Tanganyika (Stevenson's Road)

2. To the south by a line which, starting on coast at the northern limit of the Province of Mozambique, follows the course of the River Rovuma to the point of confluence of the Msinje; thence it runs westward along the parallel of that point till it reaches Lake Nyasa; thence striking northward, it follows the eastern, northern, and western shores of the lake to the northern bank of the mouth of the River Songwe; it ascends that river to the point of its intersection by the 33rd degree of east longitude; thence it follows the river to the point where it approaches most nearly the boundary of the geographical Congo Basin defined in the 1st Article of the Act of Berlin, as marked in the map attached to the 9th Protocol of the Conference.

From that point it strikes direct to the above-named boundary; and follows it to the point of its intersection by the 32nd degree of east longitude; from which point it strikes direct to the point of confluence of the northern and southern branches of the River Kilambo, and thence follows that river till it enters Lake Tanganyika.

Map. Nyasa-Tanganyika Plateau

The course of the above boundary is traced in general accordance with a map of the Nyasa-Tanganyika Plateau, officially prepared for the British Government in 1889.

German Sphere. To the West. River Kilambo to Congo Free State

3. To the west by a line which, from the mouth of the River Kilambo to the 1st parallel of south latitude, is conterminous with the Congo Free State.

East Africa. British Sphere of Influence

The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded—

British Sphere. To the South. River Uмба to Congo Free State

1. To the south by the above-mentioned line running from the mouth of the River Uмба (or Wanga) to the point where the first parallel of south latitude reaches the Congo Free State.

Mount Mfumbiro

Mount Mfumbiro is included in the sphere.

*British Sphere. To the North. River Juba to Confines of Egypt
(Uganda, &c.)*

2. To the north by a line commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Juba; thence it ascends that bank of the river and is conterminous with the territory reserved to the influence of Italy in Gallaland and Abyssinia, as far as the confines of Egypt.

British Sphere. To the West. Basin of Upper Nile to Congo Free State (Uganda, &c.)

3. To the west by the Congo Free State, and by the western watershed of the basin of the Upper Nile.

Cession to be made by Sultan of Zanzibar to Germany of Possessions on the Mainland and of Island of Mafia

Art. XI.—Great Britain engages to use all her influence to facilitate a friendly arrangement, by which the Sultan of Zanzibar shall cede absolutely to Germany his Possessions on the mainland comprised in existing Concessions to the German East African Company, and their Dependencies, as well as the Island of Mafia.

It is understood that His Highness will, at the same time, receive an equitable indemnity for the loss of revenue resulting from such cession.

German Recognition of British Protectorate over remaining Dominions of Sultan of Zanzibar, including Islands of Zanzibar and Pemba, and Witu

Germany engages to recognise a Protectorate of Great Britain over the remaining dominions of the Sultan of Zanzibar, including the Islands of Zanzibar, and Pemba, as well as over the dominions of the Sultan of Witu.

Withdrawal of German Protectorate up to Kismayu

And the adjacent territory up to Kismayu, from which her Protectorate is withdrawn. It is understood that if the cession of the German Coast has not taken place before the assumption by Great Britain of the Protectorate of Zanzibar, Her Majesty's Government will, in assuming the Protectorate, accept the obligation to use all their influence with the Sultan to induce him to make that cession at the earliest possible period in consideration of an equitable indemnity.

المصدر

- الملحق 05: افتتاحية صحيفة الاستعمار الألماني الصادرة في برلين يوم 7 جويلية 1906 عن أحداث ثورة الما جي -ما جي في شرق إفريقيا الألمانية.



المصدر:

- Deutschen Kolonialzeitung vom 7 Juli 1906.

- الملحق 06: خريطة توضح الأقاليم الجغرافية التي انتشرت فيها ثورة الماچي-ماچي (1905-1907).



المصدر:

- Elijah, Greenstein: op, cit, p: 11.

- الملحق 07: الدكتور كارل بيتز عام 1890، رئيس شركة شرق إفريقيا الألمانية.



المصدر:

- Arne, Perras: op, cit, p:2.

- الملحق 08: التقسيم الإداري للمقاطعات المدنية.

العاصمة	المقاطعة
- تانغا	- المقاطعة الأولى: تانغا Tanga
- هنداني Handeni	- المقاطعة الثانية: بنغاني Pangani
- باغامويو	- المقاطعة الثالثة: باغامويو Bagamojo
- دار السلام	- المقاطعة الرابعة: دار السلام
- أوتيتي Utete	- المقاطعة الخامسة: روفيجي Rufiji
- كيلوا	- المقاطعة السادسة: كيلوا Kilwa
- ليندي	- المقاطعة السابعة: ليندي Lindi
- لاجن الجديدة (مدينة تيوكيو حاليا في جمهورية تنزانيا)	- المقاطعة الثامنة: قلعة لانجن Langenburg
- أوزمبرا	- المقاطعة التاسعة: فلهلمستال Wilhelmstal
- كيلوسا Kilossa	- المقاطعة العاشرة: موروغورو Morogoro
- فيدهوفن Wiedhafen	- المقاطعة الحادية عشر: سونغيا Songea
- موشي	- المقاطعة الثانية عشر: موشي Moschi
- أومبولو Umbulu	- المقاطعة الثالثة عشر: أروشا Aruscha
- مكالما Mkalama	- المقاطعة الرابعة عشر: كندوا- إرانغي Kondoa-Irangi
- دودوما	- المقاطعة الخامسة عشر: دودوما Dodoma
- شيراتي Schirati	- المقاطعة السادسة عشر: موانزا Muansa
- طابورا	- المقاطعة السابعة عشر: طابوار
- أوجيجي	- المقاطعة الثامنة عشر: أوجيجي Udjidji
- قلعة بيسمارك (مدينة كاسانغا Kasanga حاليا في جمهورية تنزانيا)	- المقاطعة التاسعة عشر: قلعة بيسمارك Bismarckburg

المصدر:

- Spalding, R: Verwaltung Deutsch-Ostafrikas im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, pp: 398-399.

- الملحق 09: توزيع عدد السكان على مختلف مقاطعات المستعمرة، حسب إحصائيات عام 1913.

المقاطعة	عدد السكان	الكثافة السكانية في الميل المربع
- رواندا	2.000.000	187
- أورندي	1.500.000	132
- تانغا	108.400	61
- دار السلام	161.500	39
- بوكوبا	270.500	26
- روفيحي	89.100	26
- موشي	118.300	24
- موانزا	620.000	24
- ليندي	395.500	22
- بانغاني	98.500	18
- قلعة لانجن	195.800	17
- فلهلمستال	98.600	16
- أوجيحي	240.000	15.9
- مورقورو	158.400	12
- باجامويو	72.800	12
- طابورا	437.500	10.6
- دودوما	299.400	10.4
- كوندوا-إرينغي	218.300	10.4
- ماهينغي	120.000	9
- أروشا	84.200	6.2
- كيلوا	93.000	4.1
- سونغوا	90.300	4.1
- إرينغا	90.000	3.4
- قلعة بيسمارك	81.700	3.2

المصدر:

- Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa)
N°:113, op, cit, pp: 19-20.

- الملحق 10: القيمة الإجمالية لصادرات وواردات المستعمرة من عام 1900 إلى 1913.
(القيمة بالمارك).

السنة	الواردات	الصادرات	المجموع
1900	12030540	4293645	16324185
1901	9510766	4623471	14134237
1902	8858463	5283290	14141753
1903	1118852	7054207	18242259
1904	14338888	8950565	23289453
1905	17655350	9949661	27605011
1906	25152851	109947112	36147563
1907	23806369	12500179	36306548
1908	25786771	10873856	36660627
1909	33941707	13119481	47061188
1910	38658777	20805394	59464171
1911	45891642	22437760	68329402
1912	50309164	31418382	81727546
1913	53359000	35551000	88910000

المصدر:

- Spalding, R: Verwaltung Deutsch-Ostafrikas im Heinrich, Schnee: op, cit, Band. I, p: 394.

- الملحق 11: جدول يوضح كمية وقيمة القطن المنتج بين سنة 1908 و1912.

السنة	الكمية/الكيلوغرام	القيمة/المارك
1908	270149	249438
1909	519182	440461
1910	622712	751299
1911	1080446	1131818
1912	1881597	2210236

المصدر:

- Spalding, R: op, cit, p: 389.

- الملحق 12: جدول يوضح مصروفات المستعمرة لسنتي 1912 و 1913. (القيمة بالمارك).

1913	1912	مصروفات المستعمرة
9.308.782	8.476.981	1- الإدارة المدنية
3.615.030	3.568.900	2- الإدارة العسكرية
326.000	592.274	3- الإدارة البحرية
87.015	4.289	4- نفقات الادخار
209.000	92.700	5- نفقات جباية الضرائب
4.767.362	3.730.650	6- نفقات أخرى
2.192.126	2.856.118	7- نفقات غير مكررة
20.505.315	19.321.912	نفقات عادية
34.250.000	17.250.000	نفقات استثنائية
54.755.315	36.571.912	المجموع

المصدر:

- Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa) N°:113, op, cit, p: 102.

- الملحق 13: جدول يوضح إيرادات المستعمرة العادية لسنتي 1913 و 1914. (القيمة بالمارك).

1914	1913	إيرادات المستعمرة
6.220.000	5.434.000	1- إيرادات الضرائب
5.550.000	4.425.000	2- إيرادات الجمارك
2.024.000	1.897.000	3- إيرادات الخدمات الإدارية
571.000	455.000	4- إيرادات المعاملات النقدية
653.000	528.000	5- إيرادات السكك الحديدية
106.000	30.000	6- إيرادات الموانئ البحرية
1.344.000	1.001.000	7- إيرادات أسهم السكك الحديدية
10.000	5.000	8- إيرادات الإدارة العسكرية (التراخيص التجارية، الإيصالات...)
16.478.000	13.775.000	المجموع

المصدر:

-Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa) N°:113, op, cit, p: 100.

- الملحق 14: جدول يوضح قيمة المبادلات التجارية بين مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية وزنجبار بين سنوات 1898 و1909. (القيمة بالمارك)

السنة	القيمة المصدرة نحو زنجبار	النسبة المئوية من مجموع الصادرات	القيمة المستوردة من زنجبار	النسبة المئوية من مجموع الواردات
1898	3.215.805	74	7.024.547	60
1899	2.696.427	69	7.094.956	66
1900	2.987.189	69	5.873.976	51
1901	3.169.411	69	5.951.925	63
1902	3.548.139	67	5.060.767	57
1903	3.387.786	56	5.531.459	54
1904	3.644.195	41	5.411.274	37
1905	2.132.318	21	4.632.655	26
1906	1.378.049	12	4.153.151	17
1907	2.411.170	19	4.178.869	13
1908	1.877.191	17	4.269.193	17
1909	2.271.100	17	4.296.500	13

المصدر:

- Brode, H: op, cit, p: 168.

- الملحق 15: جدول يوضح قيمة أهم السلع المستوردة عام 1912 وعام 1913. (القيمة بالمارك)

1913	1912	أهم السلع المستوردة
15188000	14984826	المنسوجات القطنية والأقمشة بمختلف أنواعها
5195000	5401175	آلات وتجهيزات حديدية مصنعة
2699000	3258726	تجهيزات صناعية أخرى
3715000	3320197	الأرز
2414000	347631	الفضة
1505000	2483895	وسائل النقل والمركبات بجميع أنواعها
1080000	959435	الاسمنت
877000	893577	التبغ
2068000	1445000	تجهيزات وآلات فلاحية مصنعة

المصدر:

- Spalding, R: op, cit, p: 395.

- الملحق 16: جدول يوضح قيمة أهم المنتجات الزراعية المصدرة عام 1912 وعام 1913. (القيمة

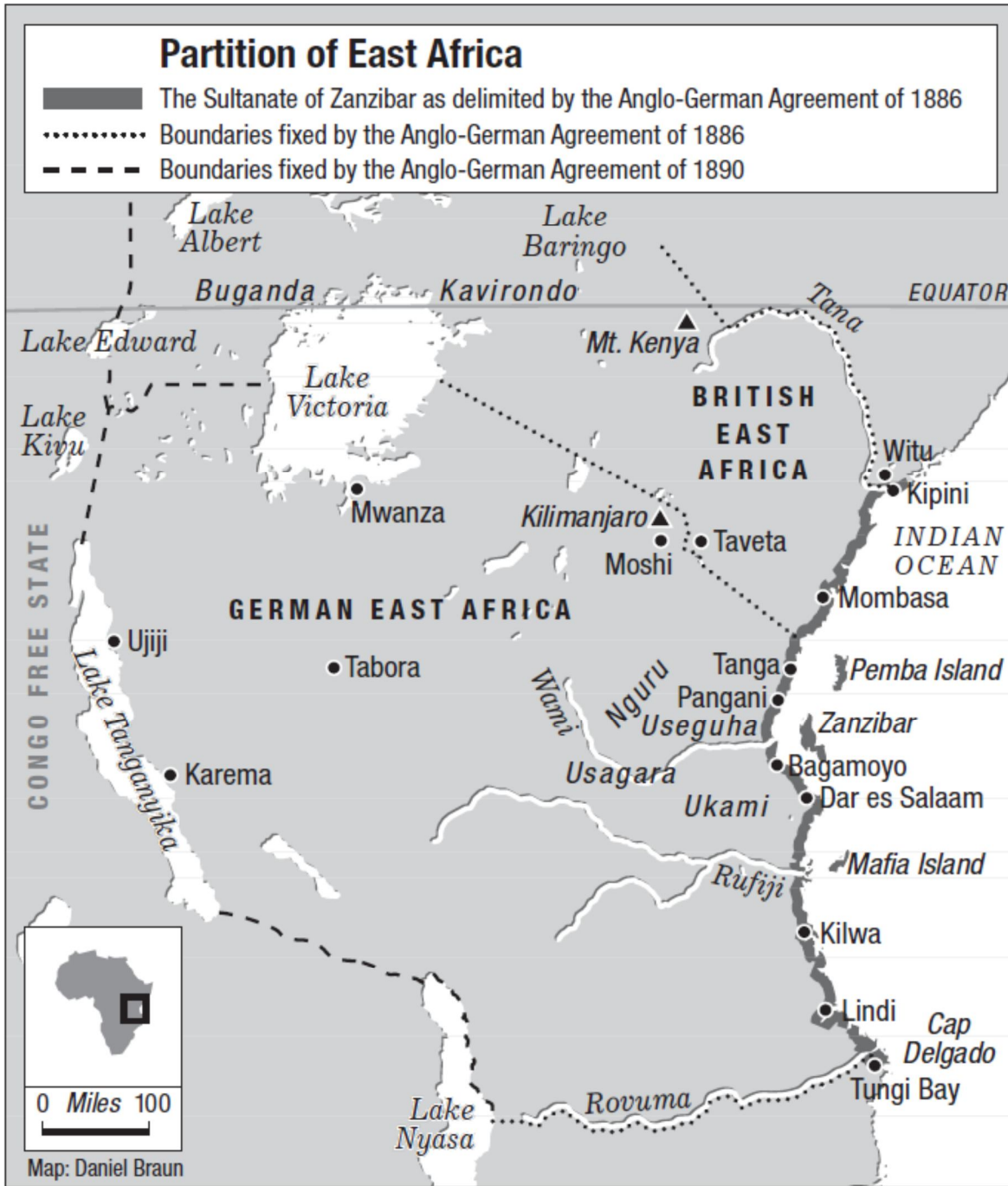
بالمارك)

1913	1912	المنتجات المصدرة
6160000	7233771	المطاط البري
408000	1119006	المطاط الزراعي
10712000	7359216	السيغال
5490000	4067350	الجلود
2348000	1563042	الكوبرا
678000	530624	الذهب
931000	1903368	البن
2415000	2110236	القطن
231000	361115	العاج
1415000	829057	شمع العسل
1919000	1273066	الفول السوداني

المصدر:

- Ibid.

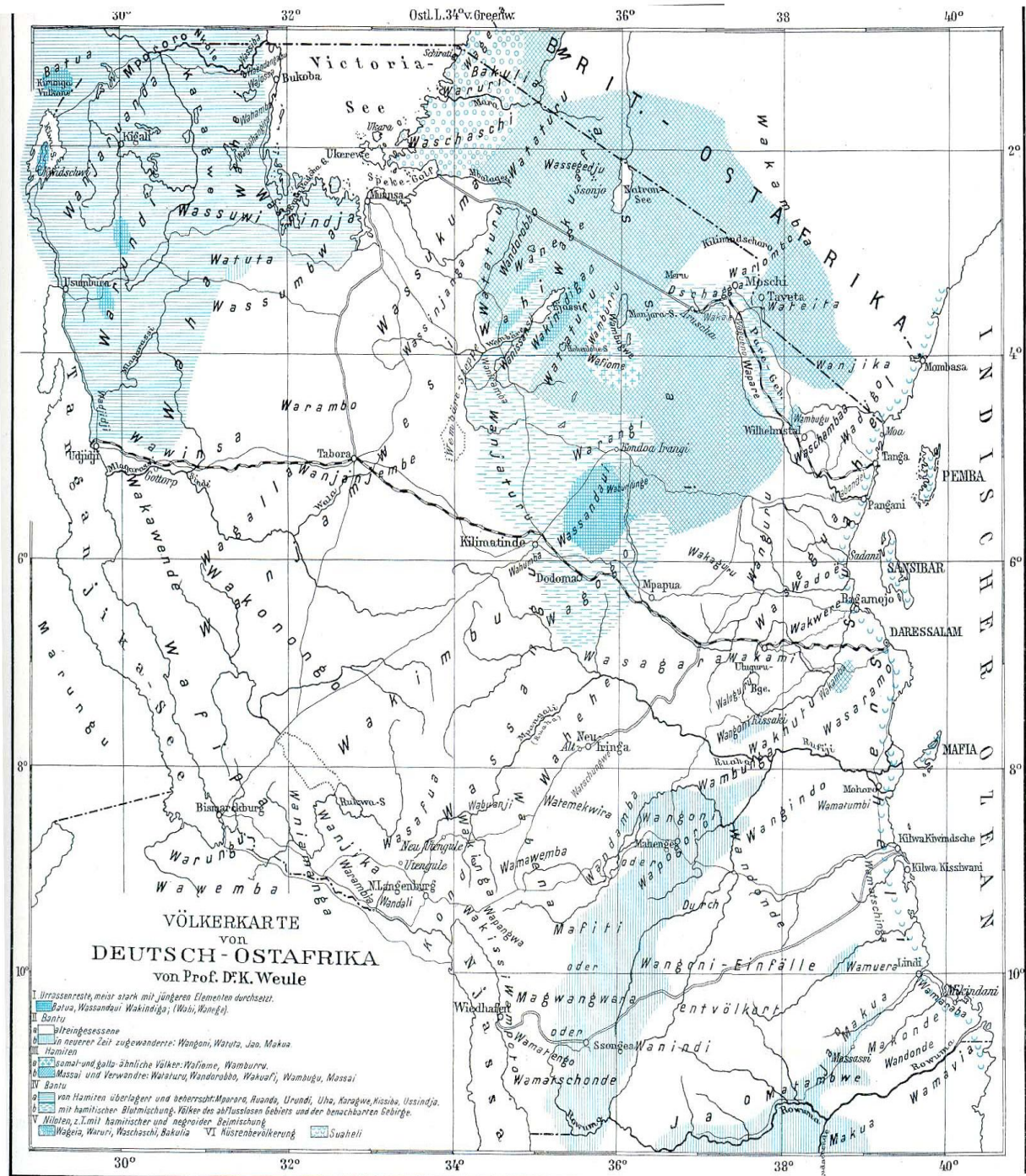
- الملحق 17: خريطة توضح اتفاقيتي تقسيم شرق إفريقيا سياسيا بين ألمانيا وبريطانيا العظمى لعامي 1886 و 1890.



المصدر:

- Arne, Perras: op, cit, p:13.

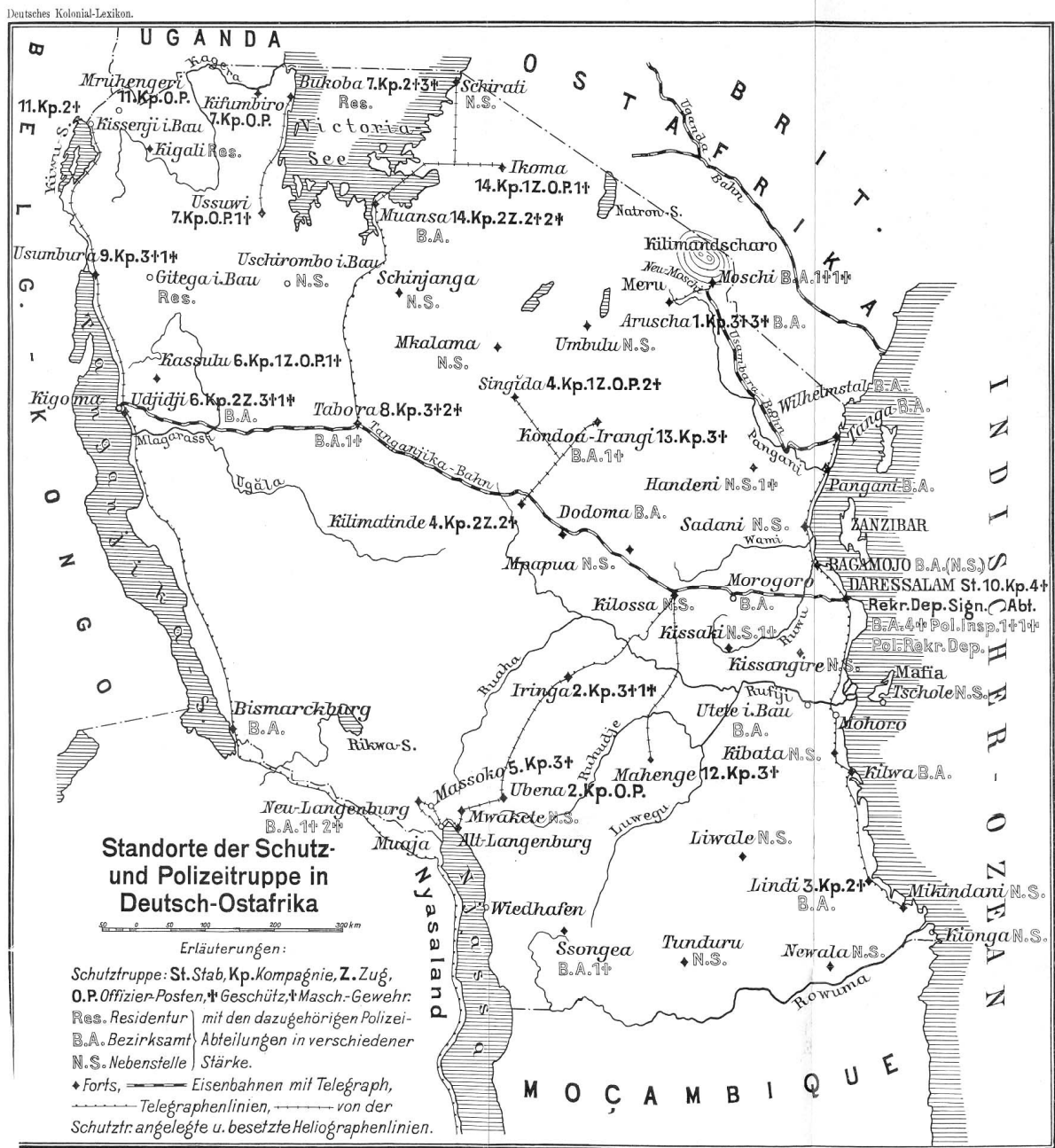
- الملحق 18: خريطة توضح مناطق استقرار وتجمع شعوب وقبائل شرق إفريقيا الألمانية.



المصدر:

- Schnee, Heinrich: Deutsches kolonial-Lexikon , Kartenmaterial des Deutschen Koloniallexikon, 3 Bände, Quelle & Meyer, Leipzig, 1920.

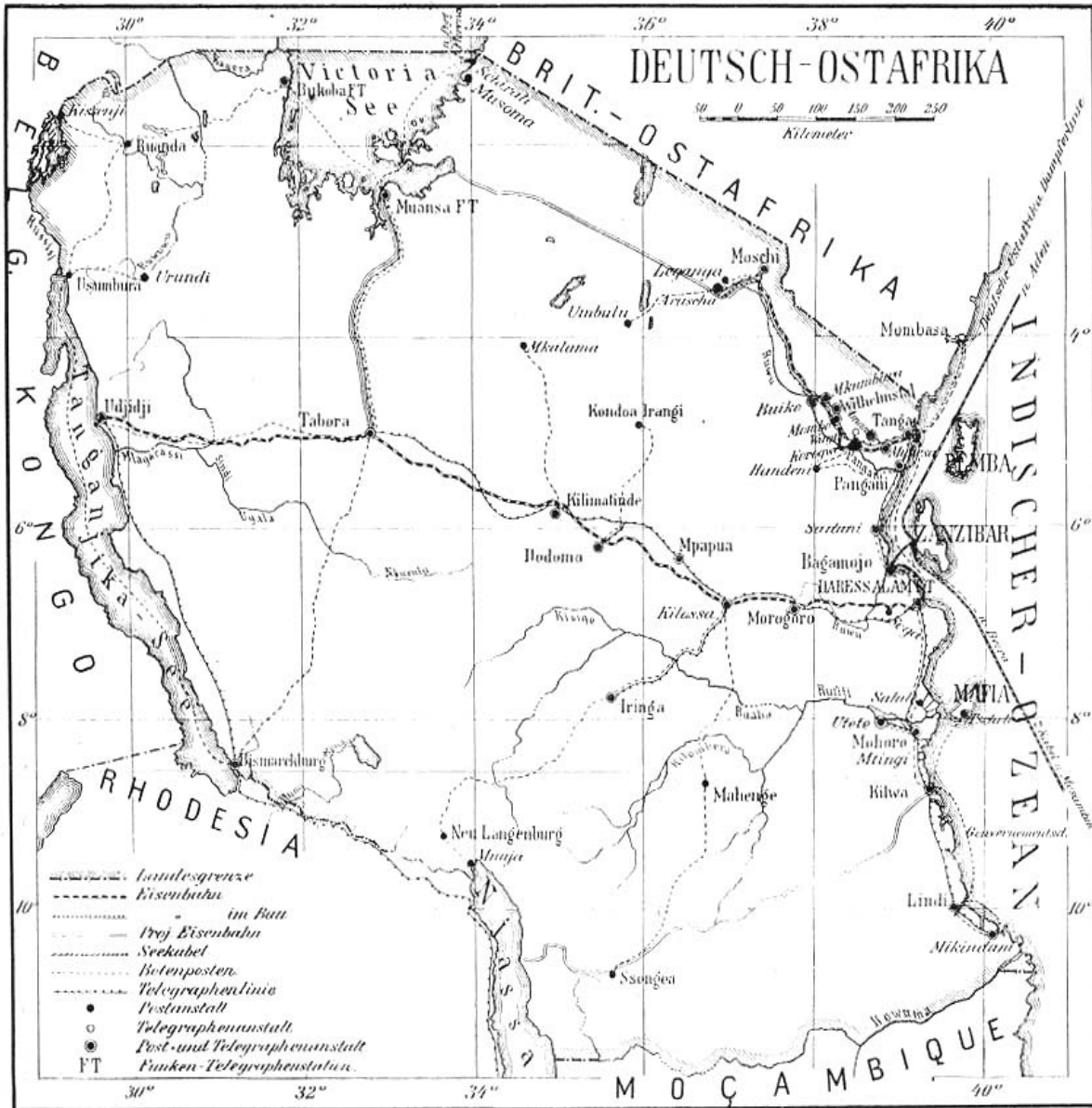
- الملحق 19: خريطة توضح انتشار أقسام الشرطة ومراكز قوات المستعمرة العسكرية.



المصدر:

- Schnee, Heinrich: Deutsches kolonial-Lexikon, Kartenmaterial des Deutschen Koloniallexikon, 3 Bände, Quelle & Meyer, Leipzig, 1920.

- الملحق 20: خريطة توضح خطوط السكك الحديدية والطرق البرية ومشاريع النقل والمواصلات بشكل عام في المستعمرة.



المصدر:

- Schnee, Heinrich: Deutsches kolonial-Lexikon, Kartenmaterial des Deutschen Koloniallexikon, 3 Bände, Quelle & Meyer, Leipzig, 1920.

البليوغرافيا

1- الوثائق الأرشيفية:

أ- الوثائق الحكومية الألمانية:

Bundesarchiv, Berlin-Lichterfelde (BArch)

- Anlagen zu dem Reichstag-Verhandlungen: Berlin/ Session 1890-1892 aktenstück Nr 26)/ Session 1893-1894 Dokument. Nr 48 / Session 1894-1895/ Dokument. Nr 41/ Session 1900-1901, Aktenstück Nr 437/ Session 1907-1909/ Dokument. Nr 89/ Session 1907-1908, Aktenstück Nr .1106.
- Angaben entnommen aus: Statistisches Handbuch für das Deutsche Reich, Hrsg-vom Kaiserlichen Statistischen Amt, Band. I., Berlin, 1907.
- Germany-Reichskolonialamt[RKolA]: Denkschrift über die Entwicklung der deutschen Schutzgebiete in Afrika und der Südsee, Teil.2. R1001, Berlin. Berichtsjahr (1900/1901)/ (1909/ 1910)/ (1912/ 1913) 1914/.
- Deutsches-Reichsgesetzblatt: Berlin /RGBl:
 - Verordnung, betreffend die Rechtsverhältnisse in Deutsch-Ostafrika Nr. 1, Berlin, 1. Januar 1891.
 - Verordnung, betreffend das Bergwesen in Deutsch-Ostafrika, Nr. 48, Berlin 20. Oktober 1898.
 - Verordnung, Bekanntmachung wegen Redaktion des Schutzgebietgesetzes, Nr. 40, 10 September 1900.
 - Verordnung, betreffend die Rechtsverhältnisse in den deutschen Schutzgebieten, Nr.52, 9 November 1900 Nr.52.
 - Verordnung, Bekanntmachung wegen Redaktion des Schutzgebietgesetzes, Nr. 40, Berlin 10 September 1900.
 - Kaiserliche Verordnung, betreffend die Rechte an Grundstücken in den deutschen Schutzgebieten, Nr. 47, Berlin, 21. November 1902.
 - Kaiserliche Bergverordnung für die afrikanischen und Südseeschutzgebiete mit Ausnahme von Deutsch-Südwestafrika, Nr. 1613, Berlin 27. Februar 1906.
 - Verordnung, betreffend die Einrichtung der Verwaltung und die Eingeborenen-Rechtspflege in den afrikanischen und Südseeschutzgebieten, Nr. 36, Berlin, 3. Juni 1908.
- Deutsche Kolonialgesellschaft : Berlin /DKG). Unsere Kolonialwirtschaft in ihrer Bedeutung für Industrie, Handel und Landwirtschaft, Berlin : Kolonial-Wirtschaft. Komitee E. V, 1914.
- Berichte Ober Land- und Forstwirtschaft in Deutsch-Ostafrika, Herausgegeben vom Kaiserlichen Gouvernement von Deutsch-Ostafrika, Band.I, Dar-es-Salaam, (1903) (1904-1906).

ب- الوثائق الانجليزية:**- وثائق منشورة:**

- Great Britain foreign office, Historical Section: Tanganyika (German East Africa), published by H.M Stationery office, No:113, London, 1920.
- Great Britain foreign office, Historical Section: Treatment of natives in the German colonies, published by H.M Stationery office, No:114, London, 1920.
- German Diplomatic Documents 1871-1914 (G.D.D), Volume I/ II, (Selected and Translated By Dugdale E. T. S), Harper & Brothers Publishers, London, 1928.
- Hertslet, Sir Edward: The Map of Africa by Treaty:
 - Vol.1, Doc, No:17, London 23 Feb1885.
 - Vol.2, Doc. N^{os}: 124 /128/197/198, (London 1896).
 - Vol.2, Second Edition, N^{os}.103 to 208, (London 1896).

ج- الوثائق الفرنسية:**1- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس:**

- Note Jules Ferry, du 20 mai 1883, Tome 5, D.D.F¹ (Discours sur la politique extérieure et coloniale) , Paris(1897) Doc N^e :139.
- Jules Ferry à Courcel, 8 novembre 1884, Tome 5, D.D.F, Paris(1897) Doc N^e :139..
- Rotenhan, à Jules Fehry, 3 novembre 1884, Tome 5 D.D.F, Paris(1897) Doc N^e :139.
- Note Jules Ferry, Du 15 Novembre 1884, Tome 5, D.D.F (Séance Du 15 Novembre 1884) Doc N^e :139.
- Courcel à Jules Ferry, 18 Novembre 1884, D.D.F, Doc N^e : 372, p : 453.

2- أرشيف المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس:

- Archive National (BNF): *Lettre du Ministre des Affaires étrangères au Ministre du commerce*, le 26 Juillet 1845, Paris, F/128972.

2- المصادر المكتوبة:**أ- العربية:**

- المسعودي (أبو الحسن علي ابن الحسين): **مروج الذهب ومعادن الجوهر**, دار الرخاء, القاهرة, 1938.
- ابن بطوطة (أبو عبد الله محمد بن عبد الله): **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**, ج.2 القاهرة، مطبعة وادي النيل، 1870.

¹-Documentations Diplomatiques Française.

- المغيري(الشيخ سعيد): **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**, تحقيق وطبع وزارة التراث القومي والثقافة, عُمان, 2001.
- السيدة سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان: **مذكرات أميرة عربية**, ط.9, ترجمة عبد المجيد القيسي, مطبعة وزارة التراث والثقافة, مسقط, 2006.

ب- الأجنبية:

- Albert, F. C: **The German African Empire**, Werner Laurie Ltd, London, 1916.
- Arthur, B. K: **The Belgian Congo and the Berlin Act**, At the Clarendon Press, Oxford, 1919.
- Becker, Alexander(eds) : **Hermann von Wissmann: Deutschlands Grösster Afrikaner**, Verlagsbuchhandlung Alfred Schall, Berlin, 1907.
- Bismarck, Fürst von Otto : **Les Discours de M. Le Comte de Bismarck: avec Sommaires et Notes**, Volume 8/12, Éditeur F. Vieweg, Paris, 1886.
- Bishop, J. Taylor Hamilton, D: **Twenty years of pioneer missions in Nyasaland, A history of Moravian missions in German East Africa**, Bethlehem, Pennsylvania, 1912.
- Brode. H: **British and German East Africa: Their Economic & commercial relations**, Edward Arnold, London, 1911.
- Bruno , Kurtze: **Die Deutsch-Ostafrikanische Gesellschaft**, Jena Verlag von Gustav Fischer, Berlin, 1913.
- Bursian, Alexander: **Die Häuser- und Hüttensteuer in Deutsch –Ostafrika**, Verlag von Gustav Fischer, Jena, 1910.
- Casati, Gaetano: **Ten years in Equatoria and the return with Emin Pasha**, Translated by Randolph. J, Frederick Warne and Co, London, 1891.
- Cheradame, André: **La colonisation et les colonies allemandes**, Plon-Nourrit, Paris, 1905.
- Demay, Charles: **Histoire de la colonisation allemande**, Charles BAYLE Éditeur, Paris, 1889.
- Des Forges, Alison: **The drum is greater than the shout: the 1912 rebellion in northern Rwanda, Banditry Rebellion and Social Protest in Africa**, Heinemann, London, 1986.
- Dernburg, Bernhard: **Südwestafrikanische Eindrücke. Industrielle Fortschritte in den Kolonien**, Zwei Vorträge, Berlin 1909.
- Gareis, Karl: **Deutsches Kolonialrecht eine orientierende Schilderung**, Verlag Von Emil Roth In Giessen, Königsberg, 1902.

- Giordani, Paolo: *The German colonial Empire: its beginning and ending*, Translated by Gustavus, M and Hamilton, W, Bell and sons LTD, London, 1916.
- Götzen , Adolf Graf von: *Deutsch-Ostafrika im Aufstand 1905/06*, Dietrich Reimer, Berlin, 1909.
- Götzen , Adolf Graf von: *Resultate und Begebenheiten einer Reise, Deutsch Ostafrikanischen Küste bis zur Kongomündung 1893-94*, Geographische Verlagshandlungen Dietriche, Berlin 1895.
- Hans, Meyer: *Des Deutsche Kolonialreich*, vol 2, Verlag des bibliographischen Instituts, Leipzig, 1909.
- Hübbe-Schleiden, Wilhelm: *Deutsche Kolonisation*, Hamburg, 1881.
- JAMES, W.H: *Bismarck and the Foundation of the German Empire*, Bedford Street Strand, London, 1909.
- Joelson, F.S: *The Tanganyika Territory (Formerly German East Africa) Characteristics and potentialities*, T. Fisher Unwin. LTD, London, 1920.
- Keltie, S.J : *The Partition of Africa*, Second Edition, Edward Stanford, London, 1895.
- Leutwein, Paul: *Dreissig Jahre deutsche Kolonialpolitik*, Gersbach & Sohn, Berlin 1921.
- Lyne, R.N: *Zanzibar in Contemporary times- A Short History of the Southern East in the 19th Century*, Hurst a Blackett, London, 1905.
- Parker, Thomas Moon : *Imperialism and world politics*, Macmillan company, New York, 1927.
- Peters, Carl: *Die Gründung von Deutsch-Ostafrika. Kolonialpolitische Erinnerungen und Betrachtungen*, C. A. Schwetschke und söhn, Berlin, 1906.
- Plumon, E : *La colonie allemande de l'Afrique orientale et la politique de l'Allemagne dans ces régions*, Editions des relations internationales, paris, 1905.
- Roemmer, Herman : *Das Gouvernement von Deutsch-Ostafrika in seiner geschichtlichen Entwicklung und gegenwärtigen verwaltungsrechtlichen Gestaltung*, Süddeutsche Verlagsdr, München , 1916.
- Schweitzer, Georg: *Emin Pasha, His Life and Work*, Archibald constable and Co, Vol.1, Westminster. London, 1898.
- Schade, Friedrich: *Das deutsche Kolonialrecht in seiner Entwicklung bis zum Weltkrieg*, Hamburg, 1923.

- Schnee, Heinrich: *Deutsches kolonial-Lexikon*, 3 Bände, Quelle & Meyer, Leipzig, 1920.
- Schnee, Heinrich: *Als letzter Gouverneur in Deutsch-Ostafrika*, Erinnerungen, Heidelberg 1964.
- Sir Harry, Johnston: *A history of colonization Africa*, Cambridge University Press, Cambridge, 1899.
- Sir Lucas, Charles: *The Partition and Colonization of Africa*, the Clarendon Press, Oxford, 1922.
- Stearns, P.F: *The life of Prince Otto Von Bismarck*, J. B. Lippincott Company, London. 1899.
- Stuhlmann, Franz: *Beiträge zur Kulturgeschichte von Ostafrika*, Band X, Dietrich Reimer (Ernst Vohsen), Berlin 1909.
- Viard, Edouard : *La France et La conférence de Berlin*, Editeur Charles Bayle, Paris, 1886.
- Von Holstein, Friedrich: *The Holstein papers : The memoirs, diaries and correspondence of Friedrich von Holstein 1837-1909*, Volume 2, Cambridge University Press, Cambridge, 2010.
- Weiss, Max: *Die Volkerstämme im Norden Deutsch-Ostafrikas*, Verlag von Carl Marschner, Berlin, 1910.
- Woolf, Leonard: *Empire & Commerce in Africa- A Study in Economic Imperialism*, Allen and Unwin, London, 1920.

3- المراجع:

أ- العربية:

- المعمري، أحمد حمود: *عمان وشرق إفريقيا*، ترجمة أمين عبد الله، مطابع سجل العرب، 1980.
- بكاي، منصف: *الاحتلال البريطاني في إفريقيا- تنزانيا (تجانيقا سابقا) نموذجاً*، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- دفي، جيمس: *البرتغال في إفريقيا*، ترجمة جاد طه، القاهرة، 1961.
- درويش، مديحة أحمد: *سلطنة عمان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر*، دار الشروق، الرياض، 1982.
- فالح، حنظل: *العرب والبرتغال في التاريخ، منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية*، 1997.
- عائشة، علي السيار: *دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا في الفترة من 1624-1741*، دار القدس للنشر، بيروت، 1973.
- حسن إبراهيم حسن: *انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى*، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1957.

ب- الأجنبية:

- Alpers, Edward: *Ivory and Staves in East-Central Africa: Changing Patterns of International Trade to the Later Nineteenth Century*, Heinemann, London, 1975.
- Arning, Wilhelm: *Deutsch Ostafrika Gestern und heute*, Reimer Verlag Andrew & Steiner, Berlin, 1942.
- August Mügge, Maximilian: *Heinrich Von Treitschke*, London 2008.
- Austen, R.A: *Abushiri et la lutte contre la domination allemande en Tanzanie*. Charles-André Julien (eds): *Les Africains*, Tome 1, édition J.A, Paris 1985.
- Bennett, N.R: *The Arab impact*, in Ogot, B.A. Zamani (eds): *A survey of East African History*, E.A.P.H. Nairobi, 1974.
- Becker, Felicitas: *Von der Feldschlacht zum Guerillakrieg-Der Verlauf des Krieges und seine Schauplätze* im Felicitas, Becker & Jigal, Beez: *Der Maji-Maji-Krieg in Deutsch Ostafrika 1905-1907*, Ch. Links Verlag, Berlin, 2005.
- Beez, Jigal: *Mit Wasser gegen Gewehre- Die Maji-Maji Botschaft des Propheten kinjikitile* im Felicitas, Becker & Jigal, Beez: *Der Maji-Maji-Krieg in Deutsch Ostafrika 1905-1907*, Ch. Links Verlag, Berlin, 2005.
- Bohner, Theodor: *Der Deutsche Kaufman Uber See*, Berlin, 1939.
- Bühler, Johannes: *Vom Bismarck-Reich zum geteilten Deutschland*, Walter de Grüter, Berlin 1960.
- Chrétien, Jean-Pierre : *Gitega, Capitale du Burundi : une ville du Far West en Afrique orientale allemande (1912-1916)*, Karthala, Paris, 2016.
- Cooper, Frederick: *Plantation slavery on the East coast of Africa*, Yale University Press, New Haven, 1977.
- Cory, Hans: *The Indigenous Political System of the Sukuma and Proposals for Political Reform*, Eagle Press, Dar-es-salaam, 1954.
- Coupland, Reginald: *The British Anti-Slavery movement*, Clarendon Press, Oxford, 1933.
- _____: *The Exploitation of East Africa 1856-1890 The slave trade and the scramble*, Faber and Faber Limited, London, 1939.
- _____: *East Africa and its Invaders*, Oxford university press, London, 1968, pp:16-17.
- Déo, Byanafashe et Paul, Rutayisire (eds): *Histoire du Rwanda des origines a la fin du xxe Siècle*, Université Nationale du Rwanda, Huye, 2011.

- Ernst, Hieke: *Zur Geschichte des deutschen Handels Mit Ostafrika*, Hamburg, 1939.
- Eyck, Erich: *Bismarck and the German Empire*, Allen & Unwin, London, 1968.
- Freeman, Grenville: *The German Sphere 1884/1898* in Roland, Oliver and Mathieu, Grevasse (eds): *History of East Africa*, vol.1, Oxford university press, Oxford, 1963.
- Giblin, James: *Taking oral sources beyond the documentary record of Maji-Maji: the example of the war of korosani- at Yakobi Njombe* in James, Giblin & Jamie, Monson: *Maji Maji; Lifting the fog of war*, BRILL, Boston, 2010.
- Gray, J.M: *History of Zanzibar from the middle ages to 1856*, Oxford University Press, London, 1962.
- Gründer, Horst : *Geschichte der deutschen Kolonien*, Paderborn, Schöningh, 1985.
- Gulliver, P.H: *A history of the Songea Ngoni*, Tanzania Notes and Records, Dar es Salaam, 1955.
- Harlow, V., Chilver, E. and Smith, A (eds): *History of East Africa*, Vol.II, Oxford University Press, Oxford, 1965.
- Hamilton. G: *Princes of Zing: The Rulers of Zanzibar*, London, 1957.
- 21- Helmut, Bley & Hugh, Ridley: *South-West Africa under German rule 1894-1914*, Heinemann, London, 1971.
- Heinrich, Schiffers: *The quest for Africa: two thousand years of exploration*, Published by Odhams, London, 1957.
- Hollingsworth, L. W: *Zanzibar under the foreign office 1890-1913*, Macmillan & Co, London, 1953.
- Hollingsworth, L.H: *The Asians of East Africa*, London, 1960.
- Hull. R.W: *Modern Africa; change and continuity*, prentice hall, Englewood-cliffs (N.J) 1980,
- Iliffe, John: *Tanganyika under German Rule 1905- 1912*, Cambridge University press, Cambridge, 1969.
- —————: *A Modern History of Tanganyika*, Cambridge University Press, Cambridge, 1979.
- Ingham, K: *A History of East Africa*, Longmans, London, 1962.
- James, R.B (eds): *Dar es salaam, Histories from an emerging African metropolis*, Mkuki na Nyota Publishers, Dar es salaam, 2007.

- Kamana, G.C: *The outbreak and development of the Maji Maji war 1905-1907*, Rudiger koppe verlag, KÖLN, 2005.
- Kimambo, I.N. and Temu , A .J: *A History of Tanzania* , East African Publishing House , Nairobi , 1969.
- Klaus , J Bade: *Friedrich Fabri und der Imperialismus in der Bismarckzeit (Revolution-Depression-Expansion)*, Freiburg im Breisgau, Munich 1975.
- Leopold, S. A: *The German Colonial Claim*, Chambers Edinburgh London, 1939.
- Leslie Buell, Raymond: *The Native Problem in Africa*, Macmillan, New York, 1928.
- Listowel, Judith: *The making of Tanganyika*, Chatto and Windus, London, 1965.
- Manning, Olivia: *The Remarkable Expedition: The Story of Stanley's Rescue of Emin Pasha from Equatorial Africa*, William Heinemann, London, 1947.
- Moffett, J.P: *Handbook of Tanganyika*, Government Printer, Dar Es Salam, 1958.
- Nicholls, C.S: *The Swahili Coast: Politics diplomacy and trade on the East African Littoral 1798 1859*, Allen & Unwin, London, 1971.
- Nyerere, K.Julius: *Freedom and unity*, Oxford University Press, London, 1967.
- Nwulia, Moses: *Britain and Slavery in East Africa*, Three continents Press, Washington, 1975.
- Oliver, Roland: *The Missionary Factor in East Africa*, 1nd edition, Longmans, London, 1952.
- Oliver, Roland: *The East Africa interior*, Cambridge University press, Cambridge, 1977.
- Oliver, Roland and Mathews, G: *History of East Africa*, Vol.1, Oxford University Press, London, 1963.
- Oliver, Roland, and Sanderson, G. N.: *The Cambridge history of Africa*, Volume 6 from 1870 to 1905, Cambridge university press, Cambridge, 1985.
- Perras, Arne: *Carl Peters and German Imperialism 1856–1918 A Political Biography*, Clarendon Press, Oxford, 2004.
- Percy Ernst, Schramm: *Deutschland und Übersee*, Brunswick-Hamburg, 1950.
- Reusch, Richard: *History of East Africa*, Evang Missions Verlag, Stuttgart, 1954.

- Renault, F et Daget, S : *La traite des esclaves en Afrique*, Caire, 1980.
- Robertson, G.C: *Bismarck*, Published by Howard Fertig, New York 1969.
- Roger Louis, William: *Ruanda-Urundi 1884-1919*, Clarendon Press, Oxford, 1963
- Rudin, H.R: *Germans In The Cameroons 1884-1914*, A Case Study in Modern Imperialism, Yale University Press, NEW HAVEN, 1938.
- Sayers, Gerald (ed): *The Handbook of Tanganyika*, Macmillan, London, 1930.
- Schnepfen, H: *Why Kilimanjaro is in Tanzania*, Dar es Salaam, 1996.
- Sir James Norman, Anderson: *Islamic Law in Africa*, Colonial Research Publication (Her Majesty's Stationery Office), No. 16. VII, London, 1954.
- Strandes, Justus: *The Portuguese in East Africa*, EALB, Nairobi, 1968.
- Steer, G.L: *Judgment on German Africa*, Hodder & Stoughton, London, 1939.
- Townsend, M .E: *Rise and fall of Germany's colonial empire 1884-1918*, Macmillan, New York, 1930.
- Trimmingham, John, S.: *Islam in East Africa*, Clarendon Press, Oxford, 1964,
- —————: *A History of Islam in West Africa*, Oxford University Press, London, 1962.
- Walter, Fitzgerald: *Africa: A social, Economic and Political Geography of its major regions*, Methuen, London, 1934.
- Winzen, P: *Treitschke's Influence on the Rise of Imperialist and Anti-British Nationalism in Germany* in Nicholls. A and Kennedy .P (eds): *Nationalist and Racialist Movements in Britain and Germany before 1914*, London, 1981.
- Wimmelbüeker, Ludger,: *Verbrannte Erde-Zudem Beuölkerungsverlustem als Folge des Maji-Maji Krieges* im Felicitas Becker, und Jigal, Beez: *Der Maji-Maji-Krieg in Deutsch Ostafrika 1905-1907*, Ch. Links Verlag, Berlin, 2005.
- Whiteley, H: Swahili: *The national language of Tanzania*, in Erik, Svendsen and Teisen, M: *self-reliant Tanzania*, Tanzania Publishing House, Tanzania, 1969.
- Zoe, Marsh (eds): *East Africa Through Contemporary Records*, Cambridge University Press, London, 1961.

- Greenstein, Elijah: *Making History: Historical Narratives of the Maji Maji*, Penn History Review, University of Pennsylvania, Published by Scholarly Commons, 2010.
- Iliffe, John: *The organization of the Maji Maji rebellion*, Journal of African History, Vol. 8, No. 3 , Cambridge University Press , Cambridge, 1967.
- Raimbault, Franck: *Les stratégies de reclassement des élites arabes et indiennes à dar-es-salaam durant la colonisation allemande (1891-1914)*, Revue Hypothèses, Publications de la Sorbonne, Paris 2001.
- Vilhanová, Viera: *Rethinking the spread of Islam in eastern and southern Africa*, Review Asian and African studies, N°.10, 2010-2011.
- Warburg. O, Wohltmann. F : *Organ des kolonial-wirtschaftlichen komitees wirtschaftlicher ausschufs*, der Deutschen kolonialgesellschaft, Der tropenpflanzer zeitschrift für tropische landwirtschaft, Berlin (Nr.XI, 1907/ Nr.XV, 1911/ Nr.XVII, 1913).
- Wolfgang U. E : *The Colony as Laboratory: German Sleeping Sickness Campaigns in German East Africa and in Togo 1900-1914*, History and Philosophy of the Life Sciences, Vol. 24, No. 1, Napoli, 2002.

5- الموسوعات والقواميس:

أ-الموسوعات:

- Shillington, Kevin: *Encyclopedia of African History*, Volume 1, Fitzroy Dearborn, London 2005.
- Stearns, Peter N: *The Oxford Encyclopedia of the Modern World*, Volume.3 Earth Day-Heart Disease, Oxford University press, London, 2008.

ب- القواميس:

1- العربية:

- كرال جونتر و غريب محمد غريب: المعجم العربي-الألماني، طبعة ثانية، دار النشر الأنسيكلوبيدي، لايبزج، 1986.
- كرال جونتر و غريب محمد غريب: المعجم الألماني-العربي، الطبعة السابعة، دار النشر الأنسيكلوبيدي، لايبزج، 1988.
- شراجله، جوتس وآخرون: قاموس ألماني-عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1972.
- زناتي، أنور محمد: قاموس المصطلحات التاريخية، المكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 2007.

2- الأجنبية:

- Krahl Günther und Gharieb Mohamed Gharieb: *Wörterbuch Deutsch-Arabisch*, Muniton d'édition.7, Verlag Enzyklopädie , Leipzig , 1988.
- Madan, M.A: *Swahili-English dictionary*, Oxford at the Clarendon Press, Oxford 1903.

6- الملتقيات والمحاضرات الدولية:

- Actes du colloque de Bujumbura (17-24 octobre 1989) « *Histoire sociale de l'Afrique de l'Est (XIX^e-XX^e siècle)* », université du Burundi.
- Colloquium On « *The Centenary of the Berlin Conference: 1884-1885* » Brazzaville: March 30 – April 5, 1985. Final report, Présence Africaine 1985/1 (N° 133-134).
- Allen, James de Vere: *Swahili culture and identity*, seminar paper, University of Nairobi, 1976.

7- الرسائل وأطروحات الدكتوراه:

- ELEY, G: *The German Navy League in German Politics, 1898–1909*, University of Sussex, Ph.D. thesis, 1974.
- GLASSMAN, J: *Social Rebellion and Swahili Culture: The Response to German Conquest of the Northern Mrima*, University of Wisconsin-Madison, Ph.D. thesis, 1983.
- Johanna, E.B: *Die Gründung des Deutschen Kolonialinstituts in Hamburg*, Wissenschaftliche Hausarbeit Zur Erlangung des akademischen Grades eines Magister Artium, Universität Hamburg, 2005.
- Herman, Roemmer: *Das Gouvernement von Deutsch-Ostafrika in seiner geschichtlichen Entwicklung und gegen wärtigen verwaltungsrechtlichen Gestaltung*, Inaugural-Dissertation zur Erlangung der Juristischen Doktorwürde, Doktorat Königlichen Universität Greifswald, München 1916.
- Niles, Stefan Illich: *German Imperialism in the Ottoman Empire: A Comparative Study*, Doctor Of Philosophy, Texas A&M University, December 2007.
- Utermark, Sören :*Bernhard Dernburgs Reformen in den Kolonien Deutsch-Ostafrika, Deutsch-Südwestafrika, Togo und Kamerun*, Dissertation zur Erlangung des akademischen Grades eines Doktors der Philosophie, Universität Kassel, Juli 2012.

فهرس الموضوعات

- مقدمة:.....5
- المختصرات.....18
- الباب الأول:
- 19..... المنطلقات التاريخية
- الفصل الأول: منطقة شرق إفريقيا قبل التدخّل الاستعماري الألماني.....20
- 20..... تمهيد:
- 22..... 1- الاحتلال البرتغالي لسواحل شرق إفريقيا:
- 26..... 2- التدخّل العماني وتحرير الساحل:
- 30..... 3- السياسة العمانية وتطورها:
- 30..... أ- على المستوى السياسي:
- 34..... ب- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:
- 38..... 4- تأسيس سلطنة زنجبار العمانية:
- 40..... 5- زنجبار والتجارة الدولية:
- 42..... 6- التغلغل الأوروبي وإلغاء تجارة الرقيق في شرق إفريقيا:
- الفصل الثاني: التدخّل الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا.....47
- 47..... تمهيد:
- 48..... 1- خلفيات التدخّل الاستعماري الألماني:
- 48..... أ- النشاط التبشيري والكشف الجغرافي:
- 52..... ب- التدخّل التجاري:
- 55..... 2- ميلاد الحركة الاستعمارية الامبريالية الألمانية:
- 55..... أ- دور المفكرين والجمعيات الاستعمارية:
- 59..... ب- السياسة الاستعمارية الامبريالية في عهد بسمارك:

3- بداية الصراع الأوروبي على إفريقيا:.....64

4- مؤتمر برلين 1885/1884:.....66

- الباب الثاني:

قيام الحكم الاستعماري الألماني وردود الفعل الوطنية.....70

- الفصل الأول: التنافس الأنجلو-ألماني وتأسيس مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية.....71

تمهيد:.....71

1- كارل بيترز ومرسوم الحماية الإمبراطوري:.....72

أ- معاهدات كارل بيترز الاستعمارية:.....72

ب- مرسوم الحماية الإمبراطوري:.....74

2- إعادة تجديد المعاهدة التجارية والقنصلية لعام 1859:.....79

3- السياسة الامبريالية الأنجلو-ألمانية في شرق إفريقيا (1886-1890):.....81

أ- المعاهدة الأنجلو-ألمانية لتعيين الحدود (1886):.....82

ب- شركة شرق إفريقيا الألمانية وإدارة الساحل:.....87

ج- تجدد النزاع الامبريالي حول الأراضي الداخلية وسلطنة ويتو.....90

1- الأراضي الداخلية (أوغندا):.....90

2- سلطنة ويتو Witu :.....96

د- معاهدة زنجبار - هليغولاند:.....98

- الفصل الثاني: المقاومة الوطنية للاحتلال الألماني.....103

تمهيد:.....103

1- ردود الفعل الوطنية 1888-1905:.....104

أ- مقاومة أبوشيري بن سليم الحرثي (1888-1889):.....104

ب- ثورة بوانا هيري:.....108

ج- ثورة الزعيم ميلي:.....109

د- ثورة الزعيم سيكي Siki:.....110

هـ- ثورة قبائل الواهيهي:.....111

2- ثورة الماجي-ماججي 1905-1907:.....115

أ- أسباب قيامها:.....115

ب- أحداث الثورة وردود الفعل الألمانية:.....118

ج- آثارها:.....125

- الباب الثالث:

الحكم الاستعماري الألماني.....128

- الفصل الأول: الجانب الإداري والقضائي.....129

تمهيد:.....129

أولاً - الجانب الإداري:.....130

1- بيئة نظام الحكم الاستعماري أثناء إدارة الشركة 1885-1891:.....130

2- إقامة الإدارة الألمانية:.....133

أ- إدارة الأهالي:.....133

1- نظام الحكم في الشريط الساحلي:.....134

2- المنطقة الخلفية:.....136

3- الهضبة الوسطى:.....136

4- منطقة البحيرات الكبرى:.....137

ب- أقسام الإدارة الاستعمارية:.....140

1- الحاكم العام:.....141

2- المستشار الأول:.....142

- قسم الجمارك والمالية:.....142

- قسم الداخلية:.....143

- قسم شؤون الموظفين:.....144

- قسم الأشغال العمومية:.....144

- قسم المواصلات:.....145

- قسم البريد والبرق:.....145

- قسم الزراعة:.....146

- قسم الغابات:.....147

- قسم الصحة:.....147

- قسم شؤون القضاء:.....148

- 148..... - قسم التعدين:
- 148..... 3- قيادة قوات المستعمرة:
- 150..... 4- إدارة الأقاليم.
- 152..... ثانيا- الجانب القضائي:**
- 153..... 1- المحكمة العليا:
- 155..... 2- المحاكم الابتدائية:
- 156..... 3- المحاكم الأهلية:
- 161..... - الفصل الثاني: الزراعة**
- 161..... تمهيد:
- 162..... 1- المناخ والتضاريس:
- 165..... 2- ملكية الأرض:
- 170..... 3- الزراعة الوطنية:
- 173..... 4- الزراعة الأوروبية:
- 177..... 5- الإنتاج الزراعي:
- 178..... - القطن:
- 179..... - البن:
- 180..... - السيزال:
- 182..... - المطاط:
- 184..... - الكوبرا:
- 184..... - الصمغ:
- 185..... - شمع العسل:
- 185..... - السمسم:
- 186..... - قصب السكر:
- 186..... - الأرز:
- 187..... 6- الثروة الحيوانية:
- 190..... - الفصل الثالث: الصناعة والمواصلات، النظام التجاري والمالي**
- 190..... تمهيد:

- أولا - التعدين والقطاع الصناعي:** 191.....
- 1- الثروة المعدنية: 191.....
- الذهب: 191.....
- الميكا: 192.....
- الغرانيت: 193.....
- الفحم والحديد: 193.....
- 2- النشاط الصناعي: 195.....
- ثانيا - المواصلات والبنى الأساسية:** 196.....
- 1- السكك الحديدية: 196.....
- أ- خط حديد أوزميرا: 198.....
- ب- خط حديد تنجانيقا: 199.....
- ج- الخطوط الفرعية: 202.....
- 2- النقل البري: 203.....
- 3- النقل البحري: 205.....
- ثالثا - التجارة:** 208.....
- 1- التجارة الخارجية: 209.....
- أ- الصادرات: 209.....
- ب- الواردات: 210.....
- 2- المبادلات التجارية: 211.....
- رابعا - النظام المالي:** 213.....
- 1- العملة والمصارف: 214.....
- 2- الضرائب والجمارك: 216.....
- 3- الإيرادات والنفقات: 218.....
- الفصل الرابع: الجانب الاجتماعي: 220.....
- تمهيد: 220.....
- أولا - نظام وتشريع العمل:** 221.....

- 227.....: ثانيا - قطاع التعليم:
- 228.....: 1- التعليم الإسلامي:
- 231.....: 2- تعليم الإرساليات التبشيرية:
- 236.....: 3- التعليم الحكومي:
- 239.....: ثالثا - قطاع الصحة:
- 244.....: - خاتمة:
- 253.....: - الملاحق:
- 277.....: - البليوغرافيا:
- 290.....: - فهرس الموضوعات:

